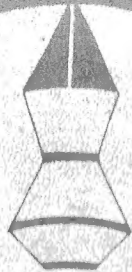


من نوادر المخطوطات



# التعليقة على كتاب سيبويه

مألفه

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد العطار الفارسي

الترقي سنة ٥٣٧ هـ - ٢١٨٧

تأليف وتعليق

الدكتور عوض بن حمد القوزي

جامعة الملك سعود

الجزء الخامس





اهداءات ٢٠٠٣

د/ محض بن حمد القوزي

السعودية

من نوادر المخطوطات

# التَّغْلِيْقَةُ عَلَى كِتَابِ سَيَبَوَيْهِ

تأليف

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي

المتوفى سنة ٢٧٧هـ - ٩٨٧م

تحقيق وتعليق

الدكتور عوض بن حمد القوزي

بجامعة الملك سعود - الرياض

الجزء الخامس

شعبان ١٤١٦ هـ

يناير ١٩٩٦ م

## **الطبعة الأولى**

سبعان ١٤١٦ هـ / يناير ١٩٩٦ م

حقوق الطبع محفوظة







## ومن باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة<sup>(١)</sup>

قال سيبويه: فمن زعم أن الراء في (جَعْفَرٍ) زائدة أو الفاء فهو  
ينبغي أن يقول: فَعَلَرٌ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول: إنه يلزمه أن يقول إذ وَزَنَهُ بالفعل (فَعَلَرٌ)، فيلغظ  
بالحرف الذي عنده زائداً، كما أنه إذا وَزَنَ (جُنْدَبٌ) وَتَرْتَبٌ قال: فُتْعَلْ  
وَتُفْعَلْ، فلغظ بالحرف الزائد بعينه في وزنه إياه بالفعل، وعلى هذا يلزمه  
أن يلفظ بأنفس الحروف التي يجعلها زوائد في الرباعي والخماسي<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الكتاب ٣٥٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٣) يقول أبو سعيد: إن قوماً من النحويين جعلوا كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه  
حرف زائد، وكل اسم زادت حروفه فصارت على خمسة أحرف مثل (فرزدق) ففيه حرفان  
زائدان، فقال (سيبويه محتجاً): لا يخلو الزائد الذي في (جعفر) من أن يكون هو الراء أو  
الفاء أو العين أو الجيم، فإن كان الزائد هو الراء وجب أن يكون وزنه (فَعَلَرٌ)، لأن الزائد  
يوزن بلفظه، وإن كان الزائد الفاء وجب أن يكون وزنه (فُعْلَلٌ) وإن كان الزائد العين من  
(جعفر)، كان وزنه (فَعْلَلٌ)، وإن كان الزائد الجيم، وجب أن يكون الوزن (جَعْفَلٌ)، ثم  
ألزمهم في الوزن (فرزدق) مثل ذلك . . . وذكر السيرافي موافقة الكسائي والفاء سيبويه  
على هذا على اختلاف بينهم، وصحح مذهب سيبويه وبين مناقضة الكسائي والفاء ومن  
نحا نحوهما. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٢٤.

قال سيبويه : لأنك لم تضعف شيئاً ، وإنما يجوز هذا أن تجعله  
مثالاً<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يقول: لا يحملنك وزن مثل (جَعْفَرُ وَفَرَزْدَقُ) بِفَعْلٍ  
وَفَعْلٍ على أن تقول: إن الراء من جَعْفَرٍ والقاف من فَرَزْدَقٍ زوائد، كما أن  
اللام من (فَعْلٍ) واللامين من (فَعْلٍ) زوائد في جَعْفَرُ وَفَرَزْدَقُ، لأنك في  
جَعْفَرُ وَفَرَزْدَقُ لم تضعف شيئاً فيكون زائداً، كما ضعفت في مَهْدَرٍ وَفَعْلٍ،  
إنما جعلته مثالاً تزن به حركاته وسكوته، وتبين فيه الزوائد من الأصل،  
فإنما وقع التضعيف في المثال لا في الممثل<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) الكتاب ٢/٣٥٤.

(٢) يرى أبو سعيد السيرافي أنه إنما وقع التمثيل بالفعل دون غيره، إنما وقع ليُعلم الزائد من  
الأصلي، وذلك أنا إذا جئنا إلى (جعفر) فمثله بفعل، لم يكن فيه شيء يبنى عن زائد  
دخله، ولو وقع التمثيل بشيء على أربعة أحرف أو خمسة لبطل وزن الثلاثي به؛ لأنه لم  
يمكن وزن الثلاثي به إلا بإسقاط شيء منه، ألا ترى أننا قد نجعل ذوات الثلاثة على أربعة  
أحرف وخمسة بزيادة حرف وحرفين كقولنا: (صَيْقِلُ)، وهو من الصقل، (ودكنظي،  
وسرئدي) وهو من الدكظ، والسردي، ولم تر شيئاً من ذوات الأربعة والخمسة يبنى منه شيء  
على ثلاثة أحرف، فلما كان الأمر على ما ذكرناه ووجب التمثيل بالفعل، وأن الذي يزداد  
على الفعل هو زائد - وإن كان الممثل أصلياً - وأنه إنما زيد على الفعل ليلحق الممثل  
بالممثل به. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٢٥.

## ومن باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد<sup>(١)</sup>

قال سيبويه: وأما الهمزُ فإنما هي بمنزلة القهليلس<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: ليست الميم في (هَمْزِش) <sup>(٣)</sup> مضاعفة كتضعيف الياء في عَدَّسٍ إنما الحرف الأول المدغم نون ساكنة وقعت قبل الميم، فأدغمه فيها لما بينهما من المشاركة في الغنة، ولأنها لا تبين مع حروف الضم والشفة<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٣) الهمزُش: العجوز وقد اضطرب خلقها، وتشتج جلدنا، أنشد شمر:

إن الجِراءَ تختمُشُ

في بطنِ أمِ الهمزُشِ

انظر تهذيب اللغة ٥١٦/٦، والقهليلس: القملة الصغيرة.

وتوصف الكثرة بالقهليلس، قال الرازي:

كثرة قَهْباءَ قَهْبي قَهليلس

يَجْمَلُها واعي خَلِيَّاتِ شَمْسٍ

وعن أبي تراب: القهليلس: الأبيض الذي تملؤه كثرة. المصدر السابق ٥٣٦/٦ - ٥٣٧.

وعن ابن الأعرابي أنه أنشد:

إنِّي لأخو القَهليلسِ الجَحْمَرُشِ

منهنَّ حقًّا والعَجُوزُ الهمزُشِ

انظر المنصف ٥/٣.

(٤) «الزوائد في (الهمزُش) النون المدغمة في الميم، لأن أصله هَمْزُش»، وإنما وجب ذلك، لأنه

ملحق بقهليلس وجمعرش بالنون، لأن مضاعف العين لا يكون بها الكلمة ملحقه، لأن

قال سيبويه: لأنك لا تجدُ في بنات الأربعة على مثال فَعْلِلْ<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو علي: يعني أنه ليس في الرباعي المضاعف على وزن (فَعْلِلْ)  
 فإذا لم يكن فيه لم يحمل (هَمْزِش) على فَعْلِلْ، وفي الخماسي (فَعْلِلَلْ)  
 نحو: (قَهْبَلِس)، فحملت (هَمْزِش) على المثال الذي جاء فيه دون المثال  
 الذي لم يجر له في الرباعي نظير، وكما لم يحمل (هَمْزِش) على الرباعي  
 [١٨٥/أ] الذي لا مثال له، كذلك لم يحمل هُمُقِعْ<sup>(٢)</sup> على الخماسي لأنه  
 لا مثال له فيه. وحملته على الرباعي الذي لا مثل له فيه.

قال سيبويه: ولكننا نقول: هي مُضعِفَةٌ لأن العين وحدها لا تُلحق  
 بناءً ببناء<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يقول: العين وإن ضُوعِفَتْ نحو (فِعْلَلْ) لم تُلحق ببناءً  
 ببناءً، كما لا تُلحق اللام في مثل خَدَبْ<sup>(٤)</sup> حتى يدخل بينهما حرف، كما

== ذلك ليس في شيء من الكلام، وعلته أن المضاعف في (فَعْلَلْ) يدل على التكثير، ومازاد  
 معنى بخرج عن الحد الملحق، ولذلك جعلت نوناً، وزيادة الإلحاق أقوى من زيادة غيرها مما  
 يكون لتكثير الكلمة إذ الملحق بمنزلة الأصلي». شرح الرماني للكتاب، ج٢، ق ٧٧.

(١) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٢) إشارة لقول سيبويه: وأما الهُمُقِع فلا تجعل الأولى نوناً، لأننا لم نجد في بنات الخمسة على  
 مثال سَفَرَجِل، الكتاب ٣٥٤/٢.

والهُمُقِع: الأحسن من الرجال، والأنثى: هُمُقِعَةٌ حَمِساء. انظر تهذيب اللغة ٣/٢٧٣  
 (همق).

(٣) الكتاب ٣٣٥/٢، والإشارة إلى إحدى اليمين في الخماسي نحو (هُمُقِع).

(٤) الخَبَب: الضخم الشديد القوي من شيخ أو بهير. انظر تهذيب اللغة ٤١/٧ (خذب).

تَلَحَقَ لَمَّا دَخَلَتْ فِي عَقَنْقُلٍ<sup>(١)</sup> وَعَقَوَقِلَ<sup>(٢)</sup> الْوَاوُ وَالنُّونُ فَأُلْحَقْتَهُمَا  
بِسَفَرِجِلٍ<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

وَمِنْ بَابِ مَا كَانَتْ فِيهِ الْوَاوُ أَوَّلًا وَكَانَتْ فَاءً<sup>(٤)</sup>  
قَالَ سِيَبَوِيهٌ : كَرِهُوا الْكُسْرَةَ فِيهَا كَمَا اسْتَشْقِلَ فِي (يُشْجَلُ  
وَسَيِّدُ)<sup>(٥)</sup>.

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : أَيْ كَمَا اسْتَشْقِلَ الْوَاوُ مَعَ الْيَاءِ فِي (يُوشِلُ) وَمَعَ الْيَاءِ  
فِي (سَيِّدُ) ، حَتَّى أَبْدَلْتَ الْيَاءَ مِنْ كُلِّ مَتْنِهَا ، كَذَلِكَ كَرِهْتَ الْكُسْرَةَ فِيهَا  
لَأَنَّ الْكُسْرَةَ كَالْيَاءِ<sup>(٦)</sup>.

قَالَ سِيَبَوِيهٌ : وَمَنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : دَوَكِجٌ يَرِيدُ تَوَكِجٌ<sup>(٧)</sup> .  
قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : كَأَنَّهُ أَبْدَلَ التَّاءَ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ فَاءٌ مِنْ (تَوَكِجٌ) ،  
وَأَبْدَلَ الدَّالَ مِنَ التَّاءِ الْمُبْدَلَةِ مِنَ الْوَاوِ لِقَرَبِ الدَّالِ مِنَ التَّاءِ ، وَكَذَلِكَ  
(تَوَرَّادٌ) هِيَ عِنْدَهُمْ (تَوَعَّلَدٌ) ، فَأَبْدَلْتَ التَّاءَ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ فَاءٌ ،

(١) الْعَقَنْقُلُ : الْحَبْلُ الْعَظِيمُ مِنَ الرَّمْلِ ، يَكُونُ فِيهِ حَقْفَةٌ وَجَرَكَةٌ وَتَعَقُّدٌ ، وَجَمَعَهُ عَقَابِيلُ .  
تَهْلِيْبُ اللَّفْظَةِ ٣/٣٧٧ .

(٢) الْعَقَوَقِلَ : الْكَثِيرُ اللَّحْمِ الرَّخْوِ . انْظُرْ لِسَانَ الْعَرَبِ ١١/٤٢٤ (عَقْل) .

(٣) انْظُرِ الْمُنْصَفَ ٨١/١ .

(٤) الْكِتَابُ ٢/٣٥٥ .

(٥) الْكِتَابُ ٢/٣٥٥ .

(٦) انْظُرْ شَرْحَ السِّيرَافِيِّ لِلْكِتَابِ ، ج ١ ، ق ١٢٥ - ١٢٦ ، وَانْظُرِ الْمَسَائِلَ الْمُشْكَلَةَ ٨٧ .

(٧) الْكِتَابُ ٢/٣٥٦ ، وَقَامَ عِبَارَتُهُ : « . . . وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي تَلِجُ فِيهِ » .

وحملوها على قَوْعَلَة دون (تَفْعَلَة) ، لأن (قَوْعَلَة) أكثر في الكلام من (تَفْعَلَة) فحمله على الأكثر (١) .

قال أبو عثمان : الذي قال الخليل عندي خطأ ، وذلك أن الواو الثانية (٢) . منقلبة من همزة وإنما أنوي الهمزة فيها ، ولكن أجزئ أن تبدل الهمزة ، لأن الواو مضمومة ، وليس البدل لازماً ولو لم يكن أصلها الهمز لم يلزم الإبدال ، لأن الثانية مدَّة مثل (وَوْرِي) إذا أردت (قَوْعِل) من (وَارِيَتْ) (٣) .

قال أبو علي : الدليل على أن قلب الواو التي هي فاء همزة لا يلزم من حيث لزم قلبها في (أَوْصِل) (٤) ونحوه أن الواو الثانية من (وَوِي) مخففة من همزة هي متوِّدة ، كما أن الهمزة المخففة لو كانت مُحَقَّقة لم يلزم قلب الواو التي هي فاء همزة إلا من حيث يلزم قلبها في (وُجُوهُ) ، وكذلك

---

(١) (تَوَجَّعَ) على (قَوْعَل) من (وَجَّعَتْ) وأصله (وَوَجَّعَ) ، وبعضهم قلب من التاء دالاً فقال : (ذَوَجَّعَ) ، وليس قلب التاء بطرد في شيء من ذلك ، وقال بعضهم في (تَوَجَّعَ) : إنه (تَفَعَّلَ) ، فاختار الخليل (قَوْعَلًا) لأن (قَوْعَلًا) أكثر في الأسماء من (تَفَعَّلَ) ، فحمله على البناء الأكثر . انظر شرح السيراني للكتاب ، ج ١٠ ، ق ١٢٦ .

(٢) يشير إلى ما رواه سيبويه عن الخليل في (فَعَّلَ) من (وَأَيْتَ) فقال له : (وَوِي) وأنها تكون عند التخفيف : (أوي) فتبدل من الواو همزة لأنه لا بد من هذه الهمزة ، لأنه لا يلتقي واوان في أول الحرف . انظر الكتاب ٣٥٦/٢ .

(٣) بلفظ قريب من هذا تجد النص عن المازني مفصلاً وفي شرح السيراني للكتاب ، ج ١٠ ، ق ١٢٧ . واحتج الرمانى لذهب سيبويه قائلاً : ليس في هذا ما يفسد قول الخليل ، وأما العلة الأخرى التي ذكرها المازني فهي فاسدة . . . انظر تفصيل هذه المسألة في شرح الرمانى للكتاب ، ج ٥ ، ق ٨٠ .

(٤) في المخطوطة : (أوييل) هكذا ، والصواب من المسائل المشككة / ٩١ .

إذا خَفَّتْ الهمزة لم يلزم قلبها إلا من ذلك الموضع، لأنها [إذا] <sup>(١)</sup> كانت منوثةً فكالمخففة، كما أن الضمة لما كانت مخففة <sup>(٢)</sup> في (لَقَضَوْا الرَّجُلَ) <sup>(٣)</sup> كانت بمنزلتها ثابتة، وبدل على أن الهمزة وإن كانت مخففة فهي كالمحققة، أن من خَفَّ (رُؤْيَاكُمْ) لم يقلبها ولم يدغمها في الياء كما لا يدغمها مُحَقَّقة فيها وهي اللفظة الفاشية الجيدة.

[وَمَنْ] <sup>(٤)</sup> قال: (رِيَا) <sup>(٥)</sup>، فأدغم وقلب لزمه أن يقول: (أُوِي)، فيبدل من الفاء همزة، لأنه جعلها وإن كان أصلها الهمزة بمنزلة الواو المحضة، فعلى هذا يقول: (أُوِي)، وهو ضعيف <sup>(٦)</sup>.

فأما قول أبي عثمان في (وُوِي) <sup>(٧)</sup>، إنه لم يكن أصلها الهمزة لم يلزم الإبدال، يعني إبدال الفاء همزة، قال: لأن في الثانية مدةً مثل (وُوِي) إذا أردت فَوَعِلَ من (وَأَرَيْتُ) فلا يستقيم، لأن هذه الواو الثانية من (وُوِي) <sup>(٨)</sup> لو لم يكن أصلها همزة، لوجب أن تبدل الأولى همزة، وإن كانت الثانية مدة، وإن لم يجب أن يدل الأول من (وُوِي) همزة، لأن الواو

(١) ما بين المعنيتين ساقطة من المخطوطة، مجلوبة من المسائل المشككة/٩٢.

(٢) في المسائل المشككة /٩٢ : ( ... لما كانت منوثة ... ) .

(٣) انظر النصف ٢/٢٨٣ ، ٣/٨٩ .

(٤) انظر النصف ٢/١٢٤ - ١٢٥ .

(٥) ساقطة من المخطوطة، وأصلحتها من المسائل المشككة /٩٢ .

(٦) انظر اللغات الواردة في هذا الحرف في النصف ٢/٢٦ - ٣١ .

(٧) أعقب أبو علي هذا القول بجسلة تفصيلية لم يضمنها تطبيقه هنا، لأنها استجلبت في

المسائل المشككة لزيادة التوضيح .

(٨) في المخطوطة : (ووري) .

الثانية [١٨٥/ب] من (وُوي) لو لم يكن أصلها الهمز لكانت عينًا، فكان يلزم قلب الأولى همزة لأن الثانية كانت تكون أصلًا أيضًا، ألا ترى أنهم قد قلبوا الأولى همزة من قولهم: (أُولَى)، وإن كانت الثانية مدة ١٢ فكذا كان يلزم أن تقلب الواو الأولى من (وُوي) همزة لو لم يكن أصل اثنائية الهمز، وهذا بين جدًا، وإِغما لم تقلب الأولى من (وُوي)، لأن الثانية ليست بلازمة، ألا ترى أنها تنقلب أُلثًا في (وَأَرَى يُؤْزِرُ)، ولم يكن يشبه (وُوي) لو كانت الواو الثانية من (وُوي) أصلًا غير منقلبة عن الهمز، لأنها لو كانت كذلك لكانت لازمة كلزومها في (أُولَى) ولم تكن تنقلب أُلثًا كما تنقلب في (وُوي)، وإن اجتمع في كل واحد منهما واوان، الثانية من كل واحد منهما مدًّا، فهما يفترقان في الانقلاب وغير الانقلاب، فالمعتبر هذا لا اللفظ<sup>(١)</sup> فقط.

\* \* \*

ومن باب ما يلزمه بدل الثاء من هذه الواوات<sup>(٢)</sup>  
قال سيبويه: من قبل أن هذه الواو تضعف ها هنا فتبدل إذا كان قبلها كسرة، وتقع بعد مضموم<sup>(٣)</sup>.  
قال أبو علي: وقوع الكسرة قبلها في مثل ياء (يَتَعَدُّ)، إذا بنيت

(١) هذه المسألة يتصامها في المسائل المشككة ٩١ - ٩٣.

(٢) الكتاب ٣٥٦/٢.

(٣) يريد: الواو التي تكون في موضع الثاء في الافتعال نحو التي في: مُتَقَدِّدٌ، وَمُتَعَدِّدٌ، وَأَتَعَدَّدَ. وانظر الكتاب ٣٥٦/٢.



الفعل للفاعل، ووقوعها بعد ضمة في مثل (أَوْتَعِدْ) إذا بني الفعل للمفعول<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: فهي أقوى من افْتَعَلَ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يعني أن الفاء من (أَفْعَلَ) أقوى منها في (افْتَعَلَ)، لأن التفسير الذي يعتد به الفاء من (افْتَعَلَ) والانتقال يكون أقل في (أَفْعَلْتُ)، لأن الكسرة لا تدخل الهمزة في (أَفْعَلْتُ) كما تدخل همزة (أَفْعَلَ) الكسرة نحو، (إِيْتَعَدَ)، وهمزة (أَفْعَلْتُ) لا يدخل لها إلا الفتحة والضمة<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: وأَنْتَهُمْ لَأَنْتَها من التَّوَهُّمِ<sup>(٤)</sup>.

أي من الواو التي هي فاء في قولك: الوَهْمُ، فأما التاء من التَّوَهُّمِ فهي تاء تَفَعَّلَ وليست التي في أَنْتَهُمْ.

---

(١) قال أبو سعيد: «افْتَعَلَ من (وَعَدَ) في لغة الجمهور قلب الواو وهي فاء الفعل فيه تاء، فتدغم في تاء الافتعال، لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لتغيرت، فكانوا يقولون في الماضي: ايتَعَد، وفي ما لم يسم فاعله: اوتَعَد، وفي المستقبل: ياتَعَد، فاختاروا التاء مكان الواو لمشكلة تاء الافتعال، ولأن التاء قد تبدل من الواو في قولهم: تَجَادَ، وَتَحُمُّ . . .»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٢٧. وانظر تفصيل ذلك في شرح الرماني، ج ٥، ق ٨٠.

(٢) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٣) قال الرماني: «يجوز إبدال التاء من الواو إذا كانت فاء على غير أطراد تشبيهاً بواو (افْتَعَلَ)، وكلما كانت أقرب من واو (افْتَعَلَ) فهي أحق بالإبدال، فمن ذلك إبدالها في (افْتَعَلَ) لأنها ساكنة في موضع فاء الفعل، كقولك: ائْتَحَنَهُ، وأَلْجَأَهُ، وضَرَبَهُ حتى ائْتَكَاةً . . .»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨١.

(٤) الكتاب ٣٥٧/٢، وقد ضبط في التعليقة بتشديد التاء في (أَنْتَهُمْ) بحرف.

قال أبوعلی: التَّحِيَّةُ<sup>(١)</sup> وزنه (فَعِيلَةٌ)، كأنه (وَقِيَّةٌ)، فأبدلت التاء من الواو التي هي فاء<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

### ومن باب ما تقلب فيه الواو ياء<sup>(٣)</sup>

قال سيبويه: فإذا أسكنت التاء لم يكن إلا الإدغام<sup>(٤)</sup>.

قال أبوعلی: يقول: لم يدغم الحرفان المتقاربان لما تحرك الأول منهما لفصل الحركة بينهما، فإذا سكن الأول أدغم<sup>(٥)</sup>.

(١) إشارة إلى قول سيبويه: «فأما (التَّحِيَّةُ) فمبنزلة التَّحْيُورِ، وهو أَتَقَامُ في كذا، والتَّحْيُ كذا»، الكتاب ٣٥٧/٢.

(٢) من قام العبارة السابقة الواردة في شرح الرماني قوله: «ويجوز إبدالها [التاء من الواو] في التَّحِيَّةِ، لأنها في موضع الفاء وأول الكلمة، ويجوز إبدالها في: (هو أَتَقَامُ)، لأنها في موضع الفاء ساكنة، وكل ذلك على شبهها في القَمَلِ الذي لزمته حلة الاطراء ٤٠٠، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨١.

وقال السيرافي: «أما التَّحِيَّةُ فالأصل فيه: وَقِيَّةٌ، لأنها فَعِيلَةٌ، من وَكَيْتُ، ولكنهم قلبوا الواو تاءً وإن لم يكن فيها شيء يستثقل من أجله الواو، إلا أنهم قد قالوا: تُقِي، فقلبوا الواو تاءً للضم ٤٠٠. شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٢٨.

(٣) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٤) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٥) الحديث هنا متعلق بقلب الواو ياءً نحر قولهم: (مِيزَان) في (مِوزَان)، و(مِيزَاد) في (مِوزَاد)، وأن الواو قد تركت فيهما من قبل أنها أثقل؛ لأنها ساكنة ولا يجهزها عن الكسر شيء، وهذا شبهه بقولنا: (وَتَدَّ) فقد قوى البیان للحركة فإذا أسكنت التاء فقبل (وَتَدَّ) لم يكن إلا الإدغام، لأنه ليس بينهما حاجز، فيقال حينئذ: (وَدَّ). فمتى سكنت الواو وقبلها كسرة قلبت ياءً، ومتى فتح ما قبل الياء أو تحرك عادت الواو فيقال في (مِيزَان) =

قال سيبويه: نحو قولهم: اَزْدَاكَ واصْطَبِرْ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: أَذْنِي تاء اِفْتَعَلَ من الفاء، فأبدل مع الصاد حرفٌ مطبق ليقرب منها، وأبدل منها مع الزاي حرف مجهور لذلك أيضاً<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: ويحذفان في مواضع وتثبت الألف<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: ذلك في مثل قاضٍ، وَيَقْزُو في الوقف، ولا يحذف الألف من يخشى في الوقف<sup>(٤)</sup>.

---

== وميثاق، وميثاق: (مَوَازِين، وَمَوَاعِيد، وَمَوَاقِيت)، قال أبو سميده: «وإنما امتنعت العرب من واو ساكنة بعد كسرة استغناءً للجسم بينهما، ألا ترى أنه ليس في كلامهم ضمة بعد كسرة إلا أن تكون ضمة إعراب كقولهم: لِمَبٍ وَفِخْذٌ، وإذا كانت الواو مفتوحة وقبلها كسرة لم تقلب، لأن الفتحة كالحاجز بينهما وبين الكسرة». انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١، ق ١٢٨.

(١) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٢) يعلل أبو الحسن الرماني لاجتماع الواو والياء والأول منهما ساكن، وأنه بمنزلة الحروف المتقاربة المخارج في نحو (قالت طائفة) مع أنها حروف علة، ومع أنها في كلمة واحدة فلمزم الادغام لهذه العلة من اجتماع الأسباب الثلاثة، تقول: لَوَيْتُ يَدَهُ لَيْبًا، والأصل (لَوَيْتًا)، فيعمل، لأنها واو مع ياء الأول منهما ساكن، وكذلك طَوَيْتُ طَيْبًا... وأن حروف المد واللين مع تباعد المخارج بمنزلة الحروف المتقاربة المخارج؛ لأنها متناسبة بالمد واللين، وأن الحركات منها، وأنه يتصنعه بها وما كان منها من إخراج الحروف، فصارت بهذه المناسبة بمنزلة الحروف المتقاربة، لأن تقاربها بهذه الأوجه بمنزلة تقارب الحروف بالمخارج، فإِزْدَاكَ واصْطَبِرْ أخف من الأصل لأنها أعدل في تأليف الحروف لبعدها التاء من الصاد، وكون الطاء أعدل، لأنها مناسبة للصاد بالاستعلاء والإطباق، ولتاء بالمخرج والبدال أعدل لأنها مناسبة للزاي بالجر، ولتاء بالمخرج، وهو حرف وسط بين الحرفين، وهو مع ذلك أحسن، لأنه أشكل. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨٢.

(٣) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٤) ضمير التثنية هنا يعود إلى (الواو والياء)، ففي الوقف يحذفان كقولنا: (هذا قاضٍ)، ==

قال سيهويه: فإنما الياء والتاء بمنزلة هذه الميم<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يقول: الياء من (يَوْعِدُ) والتاء من (تَوْعِدُ) بمنزلة الميم في الموضع<sup>(٢)</sup> لأنها مفتوحة، كما أن الميم مفتوحة وليس بفعل كما أن الموضع ليس [١٨٦/أ] بفعل.

قال سيهويه: فإذا لم تكن الياء فلا حذف لأنه ليس عوض<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: كأنه يقول: إن الياء في (عِدَّة) تصير عوضاً من الفاء المحذوفة، فإذا لم تكن الياء لم تحذف، وأتم، فقليل: (وَعَدَ) لزوال الكسرة عن الفاء وحذف ما لو حذفت الفاء مكسورة صارت عوضاً منه وهو الياء..

\* \* \*

ومن باب ما كانت الياء فيه أولاً وكانت فاء<sup>(٤)</sup>

قال سيهويه: وأعلم أن هذه الياء إذا ضُمَّت لم يفعل بها ما يفعل بالواو، لأنها كياء بعدها واو<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: الواو عنده إذا انضمت بمنزلة واوين اجتماعاً، فأبدلت من أولهما همزة، (فَأَقْتَتَ)<sup>(٦)</sup> نظير بنائك فسوعل من (وَعَدَ) إذا قلت: أوعدَ

---

— (هو يَفْعُزُ) عند الوقف، ولكن الألف لا تُحذف عند الوقف كقولنا: (هو يَفْعُشُ). وقوله: (يَفْعُشُ) رسمها في المخطوطة هكذا بالألف (يَفْعُشَا).

(١) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٢) يريد الميم في (مَوْعِدٍ) و(مَوْعِدَةٍ).

(٣) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٤) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٥) الكتاب ٣٥٨/٢، والكلام يدور حول نحو قولهم: يُسَرِّ بِهَسْرٍ، وَيُسَرِّ بِهَسْرٍ.

(٦) من قوله تعالى: «وإذا الرُّسُلُ أَقْتَتْ»، سورة المرسلات، الآية ١١.

فكذلك الياء المضمومة بمنزلة الياء التي بعدها واو نحو يَوْمٌ، وَيَوْمٌ فكذا لا يبدل الياء إذا كانت بعدها الواو نفسها همزة، كذلك لا يبدلها همزة إذا انضمت<sup>(١)</sup>.

**قال سيهويه:** ويدلك على أن الياء أخف عليهم<sup>(٢)</sup> أنهم يقولون: يَيَّاسٌ، وَيَيْئَسُ فلا يحذفون<sup>(٣)</sup>.

أي فلا يحذفون الياء من (يَفْعِل) كما حذفوا الواو منه في مثل (يَعْدُ)<sup>(٤)</sup>.

**قال سيهويه:** وكذلك قَوَاعِلٌ، تقول: يَوَائِسُ<sup>(٥)</sup>.

(١) قال أبو سعيد: «الغرض في هذا الباب: الفرق بين الواو والياء، وذلك أن الواو تسقط لوقوعها بين ياء وكسرة، والياء لا تسقط لوقوعها بين ياء وكسرة في (يَيْئَسُ، وَيَهْجُرُ)، وذلك لأن الياء أخف من الواو عندهم، ألا ترى أن الياء والواو إذا اجتمعتا والأول منهما ساكن قلبت الواو ياءً تقدمت الواو والياء، كذلك هذه الياء إذا حُتَّت لم تُهْمَز كما تفعل ذلك بالواو، لا يقال في يَيْئَسُ: أَيْئَسَ كما يقال في وَعَدَ أَعَدَ، شبه الضمة بالواو...»، انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١٠، ق ١٣٠.

(٢) أي (من الواو) وقد وردت في نص الكتاب.

(٣) الكتاب ٣٥٨/٢ وقام العبارة: «... موضع الفاء كما حذفوا يَعْدُ». وفي الكتاب: «... يَيْئَسُ، وَيَيْئَسُ».

(٤) يقول أبو الحسن الرماني: «إنما جاز حذفها [الواو] في يَفْعَلُ لثقل الواو الواقعة بين ياء وكسرة في الفعل، وليس للياء مثل هذا الثقل في هذا الموضع فكان الأصل أحق بها، ولا يجوز إذا انضمت أن تقلب همزة كما تقلب الواو لأنه لما كانت الواو المضمومة مع أن الضمة عليها بمنزلة المضاعف، وهو مع ذلك يجوز الأصل والقلب، ثم ضعف سبب القلب بأن الضمة ليست من جنس الياء امتنع القلب، لأنه ليس بعد ضعف السبب إلا الامتناع...»، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨٣.

(٥) الكتاب ٣٥٨/٧، وفيه: «يَوَائِسُ» بالياء الموحدة.

أي ولا يبدلون من الياء الهمزة كما تبدل الواو في أوائل<sup>(١)</sup>.  
قال سيبويه: لأن قياس هذا أن يقول: يا غُلامٌ وجَلْ<sup>(٢)</sup>.  
قال أبو عثمان: لا يلزم أبا عمرو<sup>(٣)</sup> هذا، لأنه ليس في كلامهم واوٌ

(١) من خفة الياء ونقل الواو أنك تقول: يابسٌ ويوكيسٌ، ويائسةٌ ويوايسٌ ولا تقول: وايدةٌ و(و)اكيدٌ ولا (وا)يزيدٌ و (و)كازينٌ بل تقول: (أ)اكيدٌ و(أ)كازينٌ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٣٠. وفي هذه المسألة كلام لطيف يبين مذهب الخليل ومخالفته لمذهب النحويين في (مُجَل) من (يَسْتُثْنِي) فالتصه في النصف ٣٨/٢ - ٤٠.  
(٢) الكتاب ٣٥٨/٢ وفيه: «... يا غُلامٌ وجَلْ».

وهذا النص مكمل للمسألة قبله، وهي التي قال فيها سيبويه: «وقد قال بعضهم: يازيدٌ يَتَسُّ، شبهها بـ(قِيل) وزعموا أن أبا عمرو قرأ: «يا صَالِحِيْنَ»، جعل الهمزة ياء ثم لم يقلها واواً... وهذه لغة ضميقة، لأن قياس هذا أن تقول: يا غُلامٌ وجَلْ».  
(٣) يعني أبا عمرو بن العلاء، فقد نقل سيبويه قراءته لأية الأعراف: «يا صَالِحِيْنَ» بأن جعل الهمزة ياء ثم لم يقلها واواً، وخرجها على أنها لغة ضميقة، انظر الكتاب ٣٥٨/٢. وفي المسائل المشككة / ٧٧ - ٨٠ أفرد أبو علي مسألة لمناقشة هذا الرأي ونقل كلام سيبويه وفصل في المسألة.

والرأي الذي أورده أبو علي هنا يتصرف رواده في المسائل المشككة مفصلاً عن استأذنه أبي بكر محمد بن السري، عن أبي العباس المبرد، عن أبي عثمان المازني. انظر المسائل المشككة / ٧٩. والمسألة يتعامها منقولة في (الكتاب المنسوب إلى الزجاج): إعراب القرآن ٢٤٤/١ - ٢٤٦.

وفسر أبو سعيد هذه القراءة بقوله: «إن من العرب من لا يقلب الياء الساكنة واواً إذا كانت الضمة التي قبلها من كلمة، والياء من كلمة أخرى كالضمة التي في الحاء من (صالح) ويصداها ياء (ابتنا)، قال: وشبهوه بـ(قِيل) في لغة من يشير إلى ضم القاف مع الياء في (قِيل)، واستضعف سيبويه هذه اللفة، وقال: يلزم عليها أن تقول: (يا غُلامٌ وجَلْ)، يعني يلزمهم ألا يقلبوا واواً (يوجل) إذا كان قبلها كسرة ميم (غلام) لأنها من كلمتين منفصلتين... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٣٠. وانظر البحر المحيط ٣٣١/٤.

ساكنة قبلها كسرة، وفي الكلام ياء ساكنة قبلها ضمة غير مشبعة مثل (قِيلَ)، فقلوه: «يَا صَالِحُ يَتَنَا»<sup>(١)</sup> مردود إلى (قِيلَ)، و(يَا غُلَامُ وَجَلْ)، ليس له مثل فيرد عليه.

قال سيهويه: فأما (أَفْعَلْ)، فإنها تسلم، لأن الواو تسلم في (أَفْعَلْ)<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: فأما قوله: (أَفْعَلْ)، فإنها تسلم، يريد أفعَل من الياء نحو (أَيْتَسَهُ)<sup>(٣)</sup>، تسلم الياء فيه ولا تعل، كما سلمت في (أَفْعَلْ) من الواو ونحو أَوْجَر<sup>(٤)</sup>.

وقوله: إلا أن يشذ<sup>(٥)</sup> الحرف في (أَفْعَلْ) من الواو نحو أتلجّه في أُولجّه<sup>(٦)</sup>.

وقوله: وقد قالوا: يَأْتِسُ، فجعلوها أي الياء بمنزلتها<sup>(٧)</sup>، أي بمنزلة

(١) سورة الأعراف، الآية / ٧٧.

(٢) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٣) في المخطوطة: (أَيْتَسَهُ) تحريف.

(٤) لا تقلب ياء (أَفْعَلْ) تاء إذا كانت في موضع فاء الفعل نحو (أَيْتَنَ، وَأَيْتَعِ، وَأَيْتَسَر) وما

أشبه ذلك كما لم تُفَرِّ الواء في (أَفْعَلْ) ولم تقلب تاء كقولك: (أَوْصَلْ، وَأَوْزِقْ، والأصل

في القلب: الواو، فكما لم يجب قلب الواو تاء في (أَوْصَلْ) وبابه، لم يجب قلب الياء...

انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١، ص ١٣٠.

(٥) الكتاب ٣٥٩/٢، وهذا النص من تمام سابقه.

(٦) قلبت الواو تاء في مشل (أُولَجْ، وأُولُكَا) فقليل: (أَتَلَجْ، وأَتَلُكَا) وهو شاذ - انظر شرح

السيراني للكتاب، ج ١، ص ١٣٠، وسبب الشذوذ أنه ليس ثمة سبب يقتضي الإعلال،

انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ص ٩٤.

(٧) الكتاب ٣٥٩/٢.

الواو، إذا صارت الياء بمنزلة الواو في قلبك له تاء في (افْتَعَلَ)؛ فكَذَلِكَ  
صار (يَأْتِيْسُ) بمنزلة (يَأْجَلُ) في أن الياء التي هي فاء قلبت ألفاً، كما  
قلبت الواو ألفاً من (يَأْجَلُ) وفي كتاب أبي العباس: <sup>(١)</sup> وقالوا: يَا أَسْ،  
وَيَأْسُ بدل يَأْتِيْسُ وَيَاتِيْسُ التي في نسخ غيره، وهو أجود لأنه أقرب إلى  
(يَأْجَلُ) من (يَفْتَعَلُ) إليه <sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

- (١) يريد في نسخة أبي العباس المبرد من كتاب سيبويه.
- (٢) يقول أبو الحسن الرماني: «بعض العرب يقول: يَا أَسْ، وَيَأْسُ؛ لأنه لما ثقل الياء في هذا  
الموضع فحذف منه إلى حرف مناسب له هو أخف منه، ومن العرب من يقول: يَسْ . . . مثل  
يَسْ، ووجه ذلك التشبيه بـعِدْ»، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨٤.
- وليس أبو سعيد ذلك بقوله: «أما الذي قال: يَا أَسْ، وَيَأْسُ، فإنه يقلب من الياء الساكنة  
ألفاً في قولك: يَتَسُّ، وَيَتْسُ، وليس ذلك الوجه، وإنما تقلب الياء والواو ألفاً إذا حركتا  
وانفتح ما قبلها، ولكنهم شبهوا قلب هذه الياء بقلبهم الواو ألفاً في (يُؤْجَلُ) و(يُوجَلُ) وما  
أشبه ذلك، حين قالوا: (يَأْجَلُ وَيَأْجَلُ)؛ وإنما قلبوا الواو ألفاً استحقاقاً للواو مع الياء في  
(يُؤْجَلُ)، وألأف أخف، فأبدلوا منها، فأما يَسْ، ويتْسُ فشبهه مع شلوه بدليل،  
وبعد» شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٣١.



## ومن باب ما الياء والواو فيه ثانية<sup>(١)</sup> وهما في موضع العين<sup>(٢)</sup>

قال سيهويه: فكذاك هذه الحروف حيث اعتلت، جعلت حركتهن على ما قبلهن، كما جعلت من الواو والياء حركة ما قبلهما<sup>(٣)</sup>.

يريد، إذا كانا لامين نحو يَغْزُو وَيَرْمِي<sup>(٤)</sup>.

قال سيهويه: كما لزم ما ذكرتُ [١٨٦/أ] لك الحركة مما بعده<sup>(٥)</sup>. أي كما لُزِمَت العين من (يَغْزُو وَيَرْمِي) الحركة مما بعدهما وهما الكسر والضمّ اللذان لُزِمَا الزاي من (يغزو) والميم من (يرمي).

قال سيهويه: وكانت فَعَلْتُ أَوَّلَى بَفَعَلْتُ من الواو من فَعَلْتُ<sup>(٦)</sup>. قال أبو علي: من الأولى صلة لقوله: بَفَعَلْتُ، ومن الثانية صلة لأَوَّلَى.

(١) في المخطوطة: (ثابتة) تحريف.

(٢) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٣) الكتاب ٣٥٩/٢، وفي الكتاب: «... حركة ما قبلها».

(٤) يقول أبو الحسن الرماني: والاعتلال في باب (يَرْمِي وَيَغْزُو) سكون حرف العلة مع إلزامه (يَفْعَلُ) في بنات الواو، و(يَفْعَلُ) في بنات الياء للفرق بينهما بما يقتضيه الال فيهما، إذ الأصل الذي هو الصحيح يجمي (فَعَلَ) فيه على (يَفْعَلُ) و(يَفْعَلُ)، فلما صار المعتل لزم بنات الياء أحد الطريقين، وهو (يَفْعَلُ) ولزم بنات الواو الطريق الآخر، ولا يجب مثل ذلك في باب (خَشِيَ وَعَمِيَ) لأنه ليس إلا طريق واحد، وهو (يَفْعَلُ)؛ فلم يقع فيه تغيير كما وقع فيما له طريقان. شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨٥.

(٥) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٦) الكتاب ٣٥٩/٢، وفيه: (.... من فَعَلْتُ).

نفتقدير الكلام فكان فَعَلْتُ بَعَلْتُ من الواو أولى من فَعِلْتُ<sup>(١١)</sup>.

قال سيبويه: نظيره في الاعتلال من مُحَوَّلٍ إِلَيْهِ يَعِدُ، وَيَزِنُ<sup>(١٢)</sup>.

أي، نظيره في أنه كانت الفاء تبقى على حركتها لو لم تعلّ.

قيل في قوله: يَعِدُ وَيَزِنُ: إنه ينبغي أن يكون يريد بِعِدُ وَيَزِنُ عِدَّةً وَزِنَةً، لأن التحويل إنما هو في عِدَّةٍ دُونَ (بَعِدُ)، لأن حَرَكَةَ الْفَاءِ حُوِّلتْ إِلَى الْعَيْنِ لَمَّا حَذَفَتْ.

وقيل أيضاً: إن (فَعَلَ)، عليه أن يكون في مضارعه يَفْعُلُ وَيَفْعِلُ، وَوَعَدَ (فَعَلَ)، ولم يَجِءَ في مضارعه إِلَّا يَفْعِلُ، فقد حُوِّلَ مِنْ يَفْعِلُ إِلَى (يَفْعُلُ)، كما أن فَعَلَ من القول محوّل إلى (فَعَلْتُ)، فإن قيل لصاحب هذا التفسير الثاني: قد جاء (يَفْعُلُ) في باب (بَعِدُ)، وذلك قول بعضهم: وَجَدَ يَجِدُ، فمن جوابه: أَنْ يَجِدُ شَاذٌ، وحذفت الفاء منه كما حذفت من (يَفْعِلُ)؛ ليعلم أن الأصل (يَفْعِلُ)، (فَيَجِدُ) بعد كانه على يَفْعِلُ، إذ لو كان على (يَفْعُلُ) لثبتت الفاء كما ثبتت في (مَوْضُوهُ) ونحوه.

---

(١١) يقرر الرماني امتناع العرب في بنات الباء من (فَعَلْتُ) لنلا يُخرجوا الأَخْفَ إلى الأَثَقِ، وأنه لو بني (فَعُلُ يَفْعُلُ) من (رَمَى) لثقل؛ (رَمَى يَرْمُو) وهذا إخراج للأخف إلى الأثقل، ولو بنيت (فَعُلُ يَفْعُلُ) من (رَمَيْتُ) لثقلت؛ (رَمَى)، فلا يكاد يوجد في كلام العرب، وأما (فَعُلْتُ نَقُولُ) فيجب فيه (يَفْعُلُ) من وجهين:

أحدهما: أنه إن بني على (فَعَلَ) وجب فيه (يَفْعُلُ).

وإن بني على (فَعُلَ) وهو المغيّر وجب فيه (يَفْعُلُ) أيضاً، وليس كذلك (يَفْعُلُ يَفْعُلُ)...

انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨٥ - ٨٦.

(١٢) الكتاب ٣٥٩/٢، وهو متعلق بالفقرة السابقة.

قال سيبويه: فاعتلت كما اعتلت خفت وهبت<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو علي: يقول: إن طلت فَعَلْتُ ليس بمنقول من فَعَلْتُ إلى فَعَلْتُ  
 كَقُلْتُ، كما أن أصل خَفْتُ وَهَبْتُ فَعَلْتُ ليس بمنقول من فَعَلْتُ كِبَيْتُ<sup>(٢)</sup>.  
 قال سيبويه: ألزموه يَفْعُلْ حيث كان مُحَوِّلاً من فَعَلْتُ ليجري  
 مجرى ما حول إلى فَعَلْتُ<sup>(٣)</sup>.

قال<sup>(٤)</sup>: يعني بقوله: ليجري مجرى ما حول إلى فَعَلْتُ، أي في أن  
 تصير حركة عين (يَفْعُلْ) من الياء مثل حركة عين (فَعَلْتُ) منها كما كانت  
 حركة عين (يَفْعُلْ) (وَفَعَلْتُ) من الواو والياء، كما اتفقا في النقل<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٣٥٩/٧.

(٢) يقول أبو سميذ: «أما فَعُلْ فنحصر طالاً، وجأذاً إذا كان طويلاً وجوذاً، والأصل طَوَّلَ  
 وجَوَّدَ، وصورة قالَ وَبَاعَ وَغَابَ وَغَالَ وطالَ واحدة، وإذا يستبدل على كل وزن من هذه  
 الأوزان بشيء غير صفته إذ كانت صفته تشاكل صيغة الوزن الأخرى، شرح السيراني  
 للكتاب، ج ١٠، ق ١٣٩.

(٣) الكتاب ٣٦٠/٧.

(٤) القائل هنا أبو علي نفسه.

(٥) عبارة سيبويه واضحة المعنى لولا أن أبا علي اجتزأها، فهي تقول: وإذا قلت: يفعل من  
 (قُلْتُ) قلت: (يَفْعُلْ)، لأنه إذا قال (فَعُلْ) فسقط لزمه (يَفْعُلْ)، وإذا قلت: يَفْعُلْ من  
 (هَبْتُ) قلت: يَبْيعُ، ألزموه يَفْعُلْ...»، الكتاب ٣٦٠/٧، والواقع أن (خَفْتُ وَهَبْتُ):  
 فَعَلْتُ، ألحقا حركتها على الفاء، وأذهبوا حركة الفاء، فجعلوا حركتها الحركة التي كانت في  
 المعتل الذي بعدها، فأصل (خَفْتُ وَهَبْتُ) فَعَلْتُ بكسر العين، وقد ألحقا حركة العين على  
 الفاء في فعل المتكلم ولم يفعلوا ذلك في فعل الغائب، وجعل ذلك حجة لقلتُ وهبتُ في  
 إلقاء حركة العين على فاء الفعل - وإن كانت خَفْتُ وَهَبْتُ في الأصل على فَعَلْتُ، وقلتُ  
 وهبتُ الأصل فيهما فَعُلْ ثم نُقِلَ إلى فَعُلْ وفعل... انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١٠،  
 ق ١٣٣. وبين الرماني أن في مثل (قِيلَ، وَخِيَفَ، وَهَبَ، وَيَبِيعُ) ثلاثة أوجه هي: =

قال سيهويه : فكما وافقه في تغيير الفاء كذلك وافقه في  
(يَفْعَلُ) (١).

قال أبو علي: قوله: كما وافقه في تغيير الفاء، أي كما وافق ما كان  
من الباء ما كان من الواو في تغيير الفاء منه، وتحريكه بما هو من جنسه،  
كذلك وافقه في تغيير العين وتحريك ما هو من جنسه.

قال سيهويه: لأنهما لم يعتلا محوكتين، وإنما اعتلنا من بنائهما  
الذي هو لهما في الأصل (٢).

قال أبو علي: كأن قائلًا قال له: لِمَ لَمْ يَجِءَ يَخَافُ ونحوه على  
(يَفْعَلُ)، إذ كان الماضي منه على (فَعَلَ) كما أن الماضي من (يَبِيحُ) على  
(فَعَلْتُ)، وجاء المضارع على يَفْعَلُ نحو يَبِيحُ؟ فقال: خالف (يَخَافُ)  
(يَبِيحُ)، لأن ماضي (يَخَافُ) أصله (فَعَلَ) ليس بمنقول من (فَعَلَ) إليه،  
كما أن بَاعَ كذلك [١/٨٧].

فلما كان أصله (فَعَلَ)، لزم في مضارعه (يَفْعَلُ)، ولم يلزم ذلك في  
(يَبِيحُ) وإن كان ماضيه (فَعَلَ)، لأن أصله (فَعَلَ)، فجاء المضارع على  
ذلك، ويدلُّ على أن (خَافَ) أصله (فَعَلَ) غير متقول من (فَعَلَ) قولك:

== فَعَلَ، وفَعَلَ بالإشمام، وفَعَلَ بالقلب إلى الواو، إلا أن أجودها الأول (فَعَلَ) ويَبِيحُ) لأنه  
أقرب للنقل الذي جرى على قياس النقل في (فَعَلْتُ) وأبعد من الكلفة بالإشمام الذي فيه  
صعوبة، وأما (فَعَلَ) فهو على إتباع الفاء لأنها حركة خفيفة يشبه معها حرف العلة،  
فاستمر القياس في (فَعَلَ) ويَبِيحُ، ويَخَافُ، وهَيْبَةُ على منهاج واحد. انظر شرح الرماني  
للكتاب، ج ٥، ق ٨٦.

(١) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٠/٢.

رَجُلٌ خَافُ، فوافق من الصحيح قولك: رَجُلٌ فَرِقٌ من فَرَّقَ وَيَفَرِّقُ، فَخَافَ  
يَخَافُ أَصله فَعَلَ يَفْعَلُ غير منقول، كما أن طَالَ يَطُولُ أَصله فَعَلَ يَفْعَلُ  
غير منقول يستدل عليه بِطَوِيلٍ، كما استدلت على خَافَ يَخَافُ، وهما  
مثل ظَرِيفٍ وَشَرِيفٍ وَفَرِيعٍ وَفَرَّقَ.

قال سيبويه: فكما اتَّفَقن في التفسير، فكذلك اتَّفَقن في  
الإلحاق<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يقول: كما اتَّفَق بنات الباء والواو في التغيير في  
(فَعَلَتْ وَيَفْعَلُ) كذلك اتَّفَقن في غير التغيير في مجيء الفاءات مفتوحة  
غير منقولة إليها حركات عيناتها.

قال سيبويه: ونظيرها من الصحيح فَضِلَ يُفْضَلُ<sup>(٢)</sup>.  
قال أبو علي: أخبرنا أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان قال:  
حدثني الأصمعي قال: سمعت عيسى بن عمر ينشد لأبي الأسود:  
ذَكَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ بِبَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَمَا مِنْ عَيْشِي لَدَيْهِ وَمَا فَضِلُ<sup>(٣)</sup>

(١) الكتاب ٢/٣٦٠.

(٢) الكتاب ٢/٣٦١، والإشارة إلى أن (مِتْ تَمُوتُ) معطلة من (فَعَلَ يَفْعَلُ) ولم تحوّل كما  
يحوّل (قُلْتُ وَزِدْتُ).

(٣) البيت من الطويل وهو بسنن في النصف ١/٢٥٦، والشاهد فيه قوله: (وما فضِلُ)  
نظيراً من الصحيح لما اعتل من (فَعَلَ يَفْعَلُ) نحو: (مِتْ تَمُوتُ)، وهو لأبي الأسود  
الدؤلي، انظر ديوانه ٤٦.

وتختلف بعض ألفاظه في المصادر التي روتها، ففي النصف ١/٢٥٦ يرويه وفيه: «...»  
عيشي ذكرت...» ومثله في خزائن الأدب ١/٢٨٥، وفي شرح المفصل ٧/١٥٤: «...»  
يومي ذكرت...» قال الزمخشري: «وأما فَعَلَ يَفْعَلُ، ومِتْ تَمُوتُ فمن تداخل اللغتين»  
وقال ابن عيش مفسراً ذلك: «ولم يأت عنهم فَعَلَ: يَفْعَلُ بكسر العين في الماضي =

قال سيبويه: فلما كنْ في معنى ما لأبدْ له أن يخرج على الأصل  
سكون ما قبله، تحرَّكَن<sup>(١)</sup>.

أي، صَيِّدٌ بمعنى اصيِّدٌ، وما قبل الياء من (اصيِّدٌ)، فلا يلزم  
اعتلالها<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

### ومن باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة<sup>(٣)</sup>

قال سيبويه: ولم يجعلوه يعتَلَّ من محوّل إليه<sup>(٤)</sup>.  
أي، لم يجعلوا (أَفْعَلْ) يعني من (فَعَلَ) الذي يحوّل إليه (فَعَلَ)  
(معتلاً)<sup>(٥)</sup>، وذلك أنه لو أُعِلَّ (أَفْعَلْ) مما نقل إليه (فَعَلَ)، لكان خروجاً  
عما عليه أصول الأبنية، - لأنه كان يصير الإعلال في بنات الواو من  
(أَفْعَلْ) من بنات الياء من (أَفْعِلْ)، فلما كان يؤدي إلى هذا جعل الإعلال

== وضما في المستقبل إلا أحرف يسيرة لا اعتداد بها لقلتها وندرتها...، نفسه.

(١) الكتاب ٣٦١/٢.

(٢) فسر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: إن (عَوِرَ) (فَعِلَ) وكذلك (حَوِلَ وصَيِّدَ) فأشار إلى أن  
(فَعِلَ) إذا كانت عين الفعل منه واواً أو ياء فإنها تنقلب ألفاً نحو (حَابٌ وخافٌ)، والأصل  
فيهما (هَيَبٌ، وَخَرَفٌ)، ولكن عرض في (عَوِرَ وحَوِلَ وصَيِّدَ) ما منعهما من الإعلال، وذلك  
أن (أَفْعَلْ) لا يعتل نحو (أَبْهَضَ وأَسْوَدَ)، والواو والياء فيهما بمنزلة الحروف الصحيحة  
فكروك: (أحمر، وأشهب) ... انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١٠، ق ١٣٧.

(٣) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٤) الكتاب ٣٦٢/٢، وفيه: «ولم يجعلوه معتلاً...».

(٥) زيادة يقتضيها تمام المعنى.

في (أَفْعَل) ونحوه من (فَعَلَ) المنقول، لا من (فَعُل) (وَقَعَلَ) المنقول  
إليهما (فَعَلَ) (١١).

قال سيده: وذلك أَجَادَ وَأَقَالَ (١٢).

قال أبو علي: (أَجَادَ) كان أصله (أَجَوَدَ)، وكان الحرف الذي قبل  
الواو ساكنًا، فلما أعلت الواو حُوِّكَتْ (١٣) حركتها إلى الحرف الساكن الذي  
قبله (١٤).

قال سيده: وفي تَقَاعَلَتْ وَتَفَعَّلَتْ مع ما (١٥) ذكرت أنه لم يكن  
ليعتل (١٦) ... الفصل.

(١١) فسّر أهر سعيد هذه المسألة بقوله: «واعلم أن الأفعال التي تلحقها الزوائد وتمتلك أربعة  
وهي: (أَفْعَل، وَافْعَلَ، وَاسْتَفْعَلَ)، فأمّا (أَفْعَلَ) فنحصر: (أَجَادَ وَأَيَّانَ وَأَقَالَ)،  
والأصل لبيد: (أَجَوَدَ، وَأَيَّنَ، وَأَقْرَلَ)، ألحقوا فتحة الباء والواو على الساكن وهو فاء  
الفعل، وقلبوها ألفًا فقالوا: أَجَادَ وَأَيَّانَ. وأمّا (الْفَعَلَ) فنحو: (الْحَقَّارَ، وَالْقَادَ)، والأصل:  
(الْحَقِيرَ، وَالْقَوَدَ)، قلبوا الباء والواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما فعلوا ذلك بهاء  
وقال، ولم يحفلوا بما فيها - وكذلك (الْفَعَلَ): (الْقَادَ، وَالسَّابَ) والأصل: (الْقَوَدَ، وَالسَّيْبَ)  
قلبوها الواو والياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فقالوا: انْقَادَ وَإِسَابَ، وصار ما قبل الواو  
والياء من فاء الفعل بمنزلة حيث لم يكن زائداً، كان قَوَدَ وَسَيْبَ في انْقَوَدَ وَانْسَيَّبَ بمنزلة  
قَوَدَ وَسَيْبَ، ولم يحفلوا بالآلف والنون.

وأما (اسْتَفْعَلَ) فهو كقولك: (اسْتَجَارَ، واسْتَبَانَ، واسْتَقَامَ) والأصل: (استجور، واستبين،  
واستقرم)، فألقت فتحة الواو والياء على ما قبلها، وقلبتها ألفًا ... انظر الاعتلال لهذه  
الصيغة ومزيداً من التفصيل في شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٣٩.

(١٢) الكتاب ٣٦٢/٢.

(١٣) في المخطوطة: حوِّك.

(١٤) انظر تفسير ذلك عند أبي سعيد السيرافي فيما نقلناه عنه آنفاً.

(١٥) في المخطوطة: معما - (١٦) الكتاب ٣٦٢/٢.

أي مع ما ذكرت من أنه أعلّ لاجتمع ثلاثة سواكن، لزم حذف اثنين منها وأنه في قوله: لم يكن ليعتل رفع بالظرف الذي هو (في).  
قال سيبويه: مما أسكن ما قبله، فيما ذكرت لك، قبل هذا شبهوه بفَاعَلْتُ<sup>(١)</sup>.

أي مما ليس قبله ألف ولا ياء ولا واو<sup>(٢)</sup>.  
قوله: شبهوه بفَاعَلْتُ أي بفَاعَلْتُ الذي عينه ياء أو واو<sup>(٣)</sup>.  
قال سيبويه: ولم يعتل الحرف من محوّل إليه<sup>(٤)</sup>.  
أي الحرف الذي قبل العين من أقام من الحركة التي حوّل إليها من العين<sup>(٥)</sup>.

قال سيبويه: لأنه قد يشترك في هذا المعنى ما يصح.  
قال<sup>(٦)</sup> [١٨٧/أ] يقول: إنه قد يشترك في معنى (افْتَعَلُوا)  
ما يصح وهو (تَفَاعَلُوا)<sup>(٧)</sup>.

(١) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٢) أي في مثل بَايَعْتُ، وماوَلْتُ ونحو ذلك.

(٣) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٤) يعني أنهم إذا قالوا: أَقَامَ، وَأَجَادَ فهو أَفْعَل، وإذا قالوا: اسْتَمَازَ، واسْتَمَرَّتْ فهو اسْتَفْعَل، ولم يكن على بناء غير هذا فحوّل إليه كما كان (قُلْتُ، وبِئْتُ) على (فَعَلْتُ) ثم حوّل إلى (فَعَلْتُ) و(فَعَلْتُ)، وليس في الكلام بناء على هذا النحو يحوّل إلى (أَفْعَلُ) ... انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١٠، ق ١٤٠.

(٥) الكتاب ٣٦٣/٢.

(٦) القائل هنا هو أبو علي نفسه.

(٧) العرب تقول: احْتَوَشُوا واهْتَوَشُوا، وإن لم يقولوا: تفاعلوا، فاحتوشوا، واهتوشوا إنما صحّتا لأنهما في معنى (تَهَاوَشُوا وَتَحَاوَشُوا)، وإن كان لا يستعمل تهاوشوا وتحاوشوا، =



## ومن باب ما اعتلّ من الأسماء المعتلة

### على اعتلالها<sup>(١)</sup>

أي على اعتلال الأفعال.

**قال سيهويه:** وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتلّ فَعَلَ منه<sup>(٢)</sup>.

**قال<sup>(٣)</sup>:** ما لا يعتل (فَعَلَ) منه نحو (ضَرَبَ)، فإنه يقال فيه: (ضَارِبٌ)<sup>(٤)</sup>.

ولكن هذا التقدير فيهما، كقولنا: رجل فقير على فقر، فهو فقير وإن كان لا يستعمل فقر. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٤١.

(١) الكتاب ٣٦٣/٢، وفيه: «... من أسماء الأفعال...» ورواية السيرافي توافق ما جاء في التعليقات، وعند الرماني: «باب المعتل من الأسماء الجارية على الفعل»، وترجمه أبو سعيد بأنه يعني «ما اعتل من الأسماء المشتقة من الأفعال، وهي أسماء الفاعلين ك(فَاتِلٌ)، المشتق من (قال)، و(خَاتِفٌ) المشتق من (خَافَ)، و(مُكَيِّمٌ) المشتق من (أقام) و(مُقامٌ) المشتق من (أنم) وغير ذلك». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢.

(٢) الكتاب ٣٦٣/٢.

(٣) هو أبو علي رحمه الله.

(٤) قال أبو الحسن الرماني: «... إما وجب ذلك [الإجراء على الاعتلال] لأن الفعل إذا اعتلّ اقتضى إعلال ما تصرف منه ما هو جار عليه، ليكون على مشاكلته في الإعلال، ولا يجوز فيما صح فعله إعلال الاسم فيه، فنقول: (مقاول)، لأنه قد صح فعله في (قاولٌ)، يُقَاوَلُ، وكذلك (مُتَقَاوَلٌ) يجري على (تَقَاوَلْنَا، نَتَقَاوَلُ) وكذلك (عَاوَزَ، وصَائِدٌ) يفسر همز، فإعلال (فَاعَلٌ) ما اعتل عين الفعل فيه يُقلب الحرف فيه همزة للمناسبة بينه وبين حرف العلة، مع مشاكلة الهمزة للألف الزائدة بأنها من حروف الخلق كالألف، وأنها زائدة، تشاكل المبدل بلحاق كلمة لم يكن فيها، وقد جرى القياس في هذا على هذه العلة في كل ما لا تصلح فيه الحركة من حروف العلة، إذا وقع بعد الألف الزائدة...» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٩.

قال سيبويه: ولا تجعلها بمنزلة فَعَلْتُ في الفعل<sup>(١)</sup>.  
قال أبو علي: يقول: لا تبدل من الياء واوًا إذا انضم ما قبلها في  
الفعل نحو: رَمَوْا، وَمَرَّمُوا.

قال سيبويه: فَمَعِيشَةٌ يصلح أن تكون مَفْعَلَةٌ ومَفْعِلَةٌ<sup>(٢)</sup>.  
قال أبو علي: يجيز سيبويه في (مَعِيشَةٍ) أن تكون مَفْعَلَةٌ، كأن أصله  
(مَعِيشَةٌ)، ثم تبدل من الضمة كسرة لتصح الياء كما أبدلتها منها في  
(يَبِضُّ) جمع أَبْيَضَ، وفي (عَيْنٍ) جمع (عَيْنَان) على قول من قال: (رُسُلٌ)  
فهذا قوله في هذا ونحوه، أعني (مَفْعَلَةٌ) من بنات الياء ونحوها.  
وأما الأخفش فلا يجيز في مَعِيشَةٍ أن تكون مَفْعَلَةٌ، وكذلك (دِبْلُكُ)  
(وَفَيْلُ) ونحوه، لا يجيز فيه أن يكون (فُعْلًا)، ويقول: لو كان (مَفْعَلَةٌ) أو  
كان فُعْلًا لكان (مَعُوشَةً، ودُوكُ).

ويقول: إنما تبدل من الضمة كسرة لتصحيح الياء في المجموع دون  
الأفراد، وَيَبِضُّ جمعٌ، وكذلك (أَدَلُّ، وَحَفِيٌّ)، فأما الأحاد فلا تبدل من  
ضمتها كسرة.

قال أبو عثمان: وقد ترك الأخفش قوله هذا، وناقض فيه، لأنه يقول:  
إن المحذوف من (مَبِيع) عين الفعل، فلما حذف العين صار (مَبُوع) على  
وزن (مَقُول)، ثم أبدل من ضمة الياء كسرة، ومن واو (مَقُول) ياء فصار  
(مَبِيع)، فقد قلب الضمة كسرة في الواحد، وهو يزعم أنه لا يفعل ذلك إلا

(١) الكتاب ٣٦٤/٢

(٢) الكتاب ٣٦٤/٢

في الجميع<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: إذا أردت منهما مثل مُخَذَعٍ، وكَسُفَعَطٍ يجري من الواو (كافْعَل) في الأمر قيل أن يدركه الحذف<sup>(٢)</sup>.

أي حذف العين من همزة الوصل، قال: لو أمرت من (قُل) قبل أن يدركه الحذف والتغيير لقلت: (أَقُولُ)<sup>(٣)</sup>.

قال سيهويه: وذلك نحو (مَكْوَرَة)، (وَمَزِيد)<sup>(٤)</sup>.

(١) (مَفْعُول) من البيع يقال فيه: (مَبِيعٌ) والأصل: (مَبِيعُومٌ)، نُقلت الحركة فيه من الياء إلى الهاء. وحُذِلَت الواو لالتقاء الساكنين، وكسر ما قبل الياء على قياس الكسر في (يَهْضُر) فصار (مَبِيعٌ). والأخفش يذهب إلى أن المحذوف عين (مَفْعُول) على قياس حرف المد واللين إذا لقيه ساكن حذف الأول من الساكنين أصليا كان أو زائلا في نحو: (تَقْضِي الْحَقَّ، وَمُسْلِمِي الْقَوْمِ، وَيَهْضُو الدَّاعِي)، إلا أن المازني ألزمه على أصله بأن تقول: (مَبِيعُومٌ)؛ لأن الياء مضمومة وبعلها واو (مَفْعُول)، فليس في هذا ما يدمر إلى الهاء إذ قد حذفت بقي واو (مفعول) قبلها حرف مضوم. فاتفصل الأخفش من هذا لأن الياء لما سكنت وجب كسر المضوم قبلها كما يجب في (يَهْضُر)، حذفت لالتقاء الساكنين، فصادفت واو (مَفْعُول) وهي ساكنة قبلها كسرة، فانتقلت على ما قبلها ياء فار (مَبِيع)، قال المازني: وكلا القولين حسن جميل، وقول أبي الحسن أقيس. ٤٠٠، انظر شرح الرصافي للكتاب، ج ٥، ق ٩٠ - ٩١، وانظر المنصف ١/ ٣٠٠.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٦٤.

(٣) نقل أبو سعيد عن الأخفش أنه يقول في (مَفْعُول) من ذوات الياء مثل (مُسْطَط) (مَبْرُوع)، فيقلب الياء واوا؛ لانضمام ما قبلها لما ألقيت ضمتها على ما قبلها كما قال في (مَفْعَلَة) من العيش: (مَمْرُوعَة)، قال: وقد قال قوم في (مَفْعَلَة) فجاءوا بها على الأصل، كما قالوا: (أَجْرُوعَة) فجاءوا بها على الأصل، وذلك قولهم: (إِنَّ الْفَكَاةَ مَقْرُوعَة) إلى الأذَى، وهذا ليس بمطرد، كما أن (أَجْرُوعَة) ليس بمطرد... انظر شرح الصيرافي للكتاب، ج ١، ق ٧.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٦٤.

قال أبو علي : يقول : (مَزِيدٌ، وَمَكْزُوزَةٌ، وَمَرِيمٌ) ، ونحو هذا ، أسماء مصوغة لأشخاص بأعيانها ، لامناسبة بينها وبين الفعل<sup>(١)</sup> ، ولو كانت من الفعل لا اعتلت ، كما أن (مَوْزَقٌ، وَمَوْهَبٌ) لو كانا مصدرين أو موضعين للفعل لكسرت العين منهما ، ولم تفتح مثل مَوْعِلٍ ، لكن لما كانا اسمين علمين لم يجرى مجرى ما أخذ من الفعل لموضع.

وقال أبو علي : تَهَكَّلُ<sup>(٢)</sup> ، اسمٌ علمٌ ، ولو كان منقولاً من الفعل

(١) انظر المخصص ٢٩٥/١ .

(٢) تَهَكَّلُ : بالفتح ثم السكون ، ولأمان . الأولى منهما مفتوحة ، موضع قريب من الريف ، قال ياقوت : وقد روي بالثاء الفلقة ، وأنشد لزاهر المَعْلِي :  
فَلَيْتَ لِيَا لَيْثًا بِطُحْنَةٍ فَالْوَرَى رَجَعْنَ ، وَأَيَّامًا قَصَارًا تَبَاسَلْ  
فَإِنْ تُؤَثِّرِي بِالْوَدِّ مَوْلَاكَ لِأَقْلُ أَسَاتِ ، وَإِنْ تَسْتَبْدِلِي أَتَبَدَّلْ  
عِزَارِي لَمْ يَأْكُلَنَّ بِطُيْحٍ قَرِيَّةٍ وَلَمْ يَنْجُبْنِ الْبَرَارَ بِتَهَكَّلِ

انظر معجم البلدان ٩٤/٢ ، ٨٨ .

وقد أدرج سيبويه (تَهَكَّلُ ، وَخَيَّوَةٌ) فيما لا يطرده كما أن (أَجْوَدَتْ) ليس يطرده وأن نحو : (مَكْزُوزَةٌ ، وَمَزِيدٌ) مما جاء على الأصل ، قال الرماني : «ومعنى العرب يقول : (إن الفكاهة مَقْرُودَةٌ إلى الأذى) ليسخرجه على الأصل للإشعار به ، كما قالوا : اسْتَحْوَذَ وكذلك مَكْزُوزَةٌ وَمَزِيدٌ وَتَهَكَّلُ وَخَيَّوَةٌ . كل ذلك للإشعار بالوصل » . شرح الرماني لكتاب ، ج ٥ ، ق ٩٣ . ومَكْزُوزَةٌ اسم رجل ، وكذلك مَزِيدٌ ، والقياس فيهما : مَكَارِزَةٌ وَمَزَادَةٌ ، قال أبو سميذ : وإنما جاء هذا كما جاء تَهَكَّلُ ، وهو اسم وكان القياس أن يقال : تَهَكَّلُ بِالْإِدْغَامِ ، لأن (يَفْعَلُ) من المضاعف الذي عينه ولامه من جنس واحد يُدْغَمُ كقولك : بَعْضٌ ، وَيَشْمُ وما أشبه ذلك ، وفي الأسماء : أَظَلٌ ، وَأَقْلٌ ، والأصل : بَعْضُضٌ ، وَيَشْمُمٌ ، وَأَطْلَلٌ ، وَأَقْلَلٌ ، ألا ترى أن الشاعر لما اضطر في (أَقْلٌ) ودّه إلى أصله فقال :

يَشْكُرُ الْوَجَا مِنْ أَظْلَلٍ وَأَقْلَلٍ

ومن الشاذ الذي ذكره سيبويه قولهم : خَيَّوَةٌ ، وكان القياس أن يقال : خَيَّةٌ ، لأن الياء والواو إذا اجتمعتا والأول منهما ساكن قلبت الواو ياءً وتُدْغَمُ . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١١ ، ق ٨ .

مسمًى به بعد أن استعمل فعلاً. لوجب أن يكون كما أُعِلّ، يريد، لما كان كذلك.

وقال أبو علي: مَحَبَّبٌ عِلْمٌ، كما أن مَوْزِقٌ عِلْمٌ<sup>(١)</sup>، وجاء [١٨٨/١] كل واحد منهما مخالفاً للأسماء المناسبة للأفعال نحو الأسماء المأخوذة من الأفعال لمواضع الأفعال.

قال سيبويه: ويتم في (أفعل)، (وأفعل) لأنهما اسمان<sup>(٢)</sup>.  
قال أبو علي: (أفعل) الذي عينه واو لا يُعَلُّ مثل أدور، (وأفعل) نحو (أهوناء) في جمع (هَيْن) لا يُعَلُّ أيضاً لما ذكره سيبويه<sup>(٣)</sup>.  
قال أبو علي: إذا كانت الزيادة في أول الكلمة زيادة يشترك فيها الاسم والفعل وتدخل عليهما جميعاً، فإنك إذا أدخلتها على الاسم وكان كل بناء من الأبنية التي يشترك فيها الاسم والفعل صححته<sup>(٤)</sup>، ومثاله الهمزة التي تدخل في نحو: أنا أضربُ، وأخمرُ، إذا بنيت اسماً على

---

(١) مَحَبَّبٌ ومَوْزِقٌ اسمان أشار إليهما سيبويه، وهما من أسماء الرجال وجاءا على هذه الصورة شذوذاً، انظر الكتاب ٣٦٤/٢، شرح السيرافي للكتاب، ج ١٦، ق ٨، قال الرماني: وقاماً مَوْزِقٌ ومَوْحِبٌ فصيح على القياس لأن حرف العلة ساكن في موضع الفاء، وذكرنا في هذا الموضع لأمرين: أحدهما: تبين أن قياسهما التصحيح، والآخر: التشبيه به ما أخرج على أصله ما حرف العلة في موضع العين منه، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٣.

(٢) الكتاب ٣٦٥/٢: انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٣٠٧-٣٠٣؛ والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١١٩٣/٢-١١٩٤.

(٣) انظر الكتاب ٣٦٥/٢.

(٤) في المخطوطة: (صححه)، والمراد بالزيادة هنا حروف المضارعة (الهمزة والياء والنون والتاء).

(أَفْعَلْ) صَحَّحْتَهُ نَحْوَ هَذَا (أَقُولُ) <sup>(١)</sup>، وَإِنْ أَدْخَلْتَهُ عَلَى فِعْلٍ أَغْلَلْتَهُ، فَقُلْتَ: (أَقَالَهُ) <sup>(٢)</sup>، وَمِثَالُ مَا يَجِيءُ فِي أَوَّلِهِ الزِّيَادَةُ الَّتِي يَشْتَرِكُ فِيهَا الْاسْمُ وَالْفِعْلُ إِلَّا أَنَّهُ عَلَى مِثَالٍ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، بِنَاوُكٍ نَحْوِ (تَحَلَّى) مِنْ الْقَوْلِ <sup>(٣)</sup> تَقُولُ فِيهِ: (تَقِيلُ)، فَتُعَلِّ، لِأَنَّ الْبِنَاءَ لِلْاسْمِ دُونَ الْفِعْلِ، وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي الزِّيَادَةِ، فَاخْتِصَاصُ الْاسْمِ بِالْبِنَاءِ الَّذِي يَكُونُ لَهُ دُونَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ الزِّيَادَةِ الَّتِي تَقَعُ أَوَّلًا، وَيَخْتَصُّ بِهَا الْاسْمُ دُونَ الْفِعْلِ فِي أَنْ يُعَلَّ الْاسْمُ الْمُخْتَصُّ بِالْبِنَاءِ الَّذِي لَا يَكُونُ فِي الْفِعْلِ وَإِنْ كَانَ فِي أَوَّلِهِ الزِّيَادَةُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ كَمَا يُعَلُّ مَا فِي أَوَّلِهِ الزِّيَادَةُ الَّتِي اخْتَصَّ بِهَا، فَإِنْ كَانَ عَلَى بِنَاءِ الْفِعْلِ أَلَّا تَرَى أَنَّكَ تَعِلُّ نَحْوِ (تَحَلَّى) مِنْ الْقَوْلِ وَالْبَيْعِ، كَمَا تُعِلُّ الْمَقَابِلَةَ وَالْمَقَالَ وَالْمَاءَ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَعَقْدُ هَذَا الْبَابِ عَلَى هَذَا <sup>(٤)</sup>.

(١) قَالَ أَبُو نَصْرٍ: بِمَعْنَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: هُوَ أَقُولُ النَّاسِ، فَقَدْ فَضَّلْتَ الْاسْمَ الْأَوَّلَ عَلَى النَّاسِ، وَإِذَا قُلْتَ: هُوَ أَقُولُ مِنْكَ فَقَدْ فَضَّلْتَهُ عَلَى غَيْرِهِ، أَيْ عَلَى الْمُخَاطَبِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: كَمَا فَضَّلْتَ الْأَوَّلَ عَلَى غَيْرِهِ وَعَلَى النَّاسِ... وَلَمْ يَحْتَلْ (أَقُولُ مِنْكَ) (وَأُبَيِّعُ مِنْكَ)، لِأَنَّهُ اسْمٌ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: مَا أَقُولُكَ، وَمَا أُبَيِّعُكَ، فَإِنَّمَا تَمَّ وَإِنْ كَانَ فِعْلًا لِأَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ، فَمَرَقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ الْمُتَصَرَّفِ، وَلَئِنْ مَعْنَاهُ (أَفْعَلُ مِنْكَ) فَالْحَقُّ بِهِ، فَلَمْ يَحْتَلْ لِلذَّكَاءِ، شَرَحَ عِيُونَ كِتَابِ سِيَبَوِيهِ ٣٠٣/٤.

(٢) يَرِيدُ أَنْ الْاسْمَ إِذَا جَاءَتْ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى زَوَائِدِ الْفِعْلِ الْأَرْبَعِ فَإِنَّهُ لَا يُعَلُّ كَمَا أَعْلَى الْفِعْلُ إِذَا كَانَتْ عَيْنُهُ وَآوًا أَوْ يَاءً، تَقُولُ مِثْلًا: (هَذَا أَقُولُ وَأُبَيِّعُ مِنْ هَذَا) وَنَحْوَ ذَلِكَ، أَمَّا الْفِعْلُ فَإِنَّهُ يَحْتَلُّ فِي هَذَا الْوِزْنِ نَحْوِ (أَقَامَ، وَأَبَانَ) وَنَحْوَهُمَا. انْظُرْ شَرْحَ السِّيَرَاوِيِّ لِلْكِتَابِ، ج ١، ق ٨.

(٣) انْظُرْ الْكِتَابَ ٣٦٦/٢، حَيْثُ قَالَ سِيَبَوِيهِ: «وَكَذَلِكَ تَعِلُّ نَحْوَ التَّحَلَّى»، بِمَجْرَى (إِفْعَلْ)، كَمَا جَرَى (تَفَعَّلْ) بِمَجْرَى (أَفْعَلْ)، فَأَجْرَى بِمَجْرَى مَا أَوَّلَهُ مِيمٌ.

(٤) مِثَالُ التَّحَلَّى مِنْ الْقَوْلِ وَالْبَيْعِ: تَقِيلُ، وَتُبَيِّعُ. بِمَجْرَى (أَفْعَلْ) قَبْلَ أَنْ يَدْرِكَهُ الْحَذَفُ، وَهُوَ إِقْبِلْ، وَإِبْيَحْ. انْظُرْ شَرْحَ عِيُونَ كِتَابِ سِيَبَوِيهِ ٣٠٤/٤.

قال أبو الحسن في قول سيبويه: إن أردتَ مشالاً **إِئِدِ** قلت: **إِئِيعُ** (و**إِقُولُ**)، لتلا يكون ك**إِفْعِل** منهما (فِعْلاً) و**أَفْعَلْ** قبل أن يدركهما الحذف والسكون للجزم<sup>(١)</sup>. يعني فرقوا بين **إِئِيعُ** و**إِئِيعُ**<sup>(٢)</sup> إذا كانا اسمين من (يَعُ)، و(خَفَ) من قبل أن يحذفَا، لأنهما كانتا قبل الحذف (إِخَافَ وإِئِيعَ)، فحذفوا همزة الوصل لما تحركت الياء، وحذفوا موضع العين لما أسكن موضع اللام للوقف أو الجزم. والفصل في جميع هذه الأبنية يقع بين الاسم والفعل قبل أن يدرك الفعل الحذف، على هذا جميع هذا الباب وإن اقتصر أبو الحسن على هذا المثال.

قال سيبويه: وإنما منعنا أن نذكر هذه الأمثلة فيما أوله ياء، أنها ليست في الأسماء، والصفة إلا في (يَفْعَلُ)<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يقول: لم يذكر كيف تبنى هذه الأمثلة من بنات الياء والواو فيما أوله الهمزة، لأنه لم يجرى ما أوله ياء من الأسماء والصفات مجيء ما أوله الهمزة، إنما جاء منه مثل (يَرْمَعُ) في الاسم، فكما لم يذكر كيف يُبنى مثل (أَفْعَلُ) لأنه ليس في الأسماء والصفات مثله كذلك لم يذكر في الياء لأنه لم يجرى.

(١) الكتاب ٣٦٥/٢، وما بين المقوفتين ساقطة في المخطوطة.

(٢) **إِئِيعُ**: نظير **إِئِدِ**، و**إِئِيعُ**: نظير: **إِصْبَحْ**.

(٣) الكتاب ٣٦٥/٢، وهو يشير إلى مثل: (دَاكَرَ، يَدْكُورُ، تَدْكُورَةُ) التي جاء في قول الشاعر:

بَعَثَا بِتَدْكُورَةٍ يُعْزِيءُ وَجُوهَنَا دَسَمَ السُّلَيْطِ عَلَى فَعِيلٍ ذُبَالٍ

ونحو (التَّدْكُورَةُ تريد: التَّدْوِيَةُ من تَابَ، يَتَدَوَّبُ)، لأنه ليس في الأسماء مثل تَفْعَلْ نحو: (تَقُولُ وتُسَبِّحُ) ولا بناء تَفْعَلُ نحو: (تَقُولُ، وتُسَبِّحُ) وتَفْعَلُ يصح في هذا نحو التَّدْوِيَةُ، والتَّدْوِيَةُ. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ٩٤.

قال سيبويه: فمن ثم لم يحتاجوا إلى التفرقة<sup>(١)</sup>، يقول: لم يفرقوا بين الأسماء والأفعال التي على وزنها وأوائها ميم، لأن الانفصال بينهما يقع بالزيادة، ألا ترى أن الفعل لا يكون أوله ميمًا<sup>(٢)</sup>. [١/١٨٨].

قال أبو علي: تَفْعَلُ<sup>(٣)</sup>، إذا بنيت مثله من القول فإنه يجب إعلاله لأنه بناء يختص به الاسم، ألا ترى أنه ليس في الأفعال (تَفْعَلُ).

قال سيبويه: وكذلك تَفْعَلُ نحو (التَحْلِي) يُجْرَى مجرى (أَفْعِل)، كما أجري تَفْعَلُ مجرى أَفْعَلُ<sup>(٤)</sup>.

يريد (بأَفْعِل) الذي هو فِعْلٌ لا اسم، أي يُعَلَّ مُشَلَّ (تَحْلِي) من القول والبيوع، كما يُعَلَّ (أَفْعِل) الذي هو فِعْلٌ قبل الحذف والسكون<sup>(٥)</sup>.

\*\*\*

(١) الكتاب ٣٦٥/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٦٦/٢. قال أبو سميذ: «الاسم الذي في أوله الميم الزائدة يُعَلَّ، لأن الميم قد دلت على الفرق لأنها لا تكون زائدة إلا في أول الاسم، فاستغنوا بدلالة الميم أن يصحح الاسم، فيدل التصحيح على الاسم كما فعلنا ذلك به (أَقُول - قَالَ)» شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠.

(٣) (تَفْعَلُ) مثل (التَحْلِي) فإنه لا يكون فِعْلًا، فهو بمنزلة ما جاء على مثال الفعل. هكذا قال سيبويه، الكتاب ٣٦٥/٢ - ٣٦٦، ولما لم يكن له في الفعل نظيره وجب أن يُعَلَّ فرقًا بينه وبين الفعل، كما هو الحال في ما أوله ميم زائدة، فإذا أردنا بناء (تَفْعَلُ) من القول قلنا: (تَقُولُ) ومن البيوع (تُبيِعُ) كما فعلنا في (مُفْعَل) لأنه على مثال الفعل ولا يكون فِعْلًا. هذا على قول سيبويه، أما على قول الأخفش فيقال: تُبَّوع، وتفعل من القول والبيوع: تُقِيل وتُبيع. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١١ - ١٠.

(٤) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٥) انظر تفصيل هذه المسألة في شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٤.



## ومن باب أتم فيه الاسم على مثال مُثَلَّ به لِسْكُون مَا قَبْلَهُ أَوْ مَا بَعْدَهُ<sup>(١)</sup>

قال سيبويه: ولو كان جاء عليه لاعتلَّ، فإنما هو كضعيلٍ يعني مَفْعُول<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يريد: أن (فَعِيل) الذي هو في معنى (مَفْعُول) غير جارٍ على الفعل، كما أن (طويل) ونحوه من (فَعِيل) الذي يعني (فَاعِل) غير جارٍ على الفعل، وإذا لم يجرى على الفعل، وكان ما بعده ساكنًا لم يجب أن يُعَلَّ<sup>(٣)</sup>.

قال: وسألته عن (مَفْعَل)، لأي شيء أتم؟<sup>(٤)</sup> الفصل.  
قال أبو علي: يريد أن (مَفْعَل) مثل (مِفْعَال) في المعنى، فكما لا يُعَلَّ (مِفْعَال) لاجتماع ثلاث سواكن وحذف اثنين منها، كذلك لم يُعَلَّ (مَقْوَل) الذي معناه كما لم يُعَلَّ (اعتَوَّروا) الذي يعني به تَعَاوَرُوا<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٣٦٦/٢ يتصرف واختصار.

(٢) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٣) لو كان (طويل) على الفعل لاعتلَّ، ولما جاء (مَفْعُول) على الأصل غير مَعْلٍ نحو (مَضْبُوط) و(مَضْبُوط) فكان (مَفْعِل) بالأصل أولى وللصلاة أتم. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٢. قال الرماني: ولا يعتلَّ طَوِيلٌ لأنه ليس بجارٍ على الفعل، وإنما الجاري عليه (طَائِل)، ويجوز (مَضْبُوط) للإشعار بأن الياء أخف من الواو، فجاء بناه الأصل. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٥.

(٤) الكتاب ٣٦٧/٢.

(٥) فسر هذا أبو سعيد فقال: «يعني أن مِفْعَلًا - وإن كان نظيره (مِفْعَال) من الفعل أَفْعَل، فهو في معنى (مِفْعَال) الذي لا نظير له في الفعل ولا يعتل، قال: والدليل على أن (مِفْعَلًا) في معنى (مِفْعَال) اشتراكهما في أشياء كثيرة: ألا ترى أنك تقول: =

قال: وسألته عن واو عَجُوزٍ، وألف رِسَالَةٍ، وباء صَحِيقَةٍ، الفصل،  
آخره فإنما أجمع ما أصله الحركة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يعني أن أصل العين في مَعُونَةٍ وَمَعِيشَةٍ الحركة، لأنهما  
على وزن مَفْعَلَةٍ، ومَفْعَلَةٍ<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: فهذه الأسماء بمنزلة ما اعتل على فعله<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: ما اعتل على فعله من الأسماء: (قائِلٌ ويائِعٌ)، ومعنى  
قوله: اعتَلَّ على فعله، أن (قائلاً) اعتلَّ لما اعتلَّ (يَقُولُ)، لأنه جار عليه،  
ومشابهة واعتلَّ (يَقُولُ) لاعتلال (قال)، وأصل الاعتلال في هذا وما  
أشبهه إنما سرى فيه من الفعل الماضي، ولولا هو لما اعتلَّ المضارع ولا  
الاسم الجائى عليه لسكون ما قبل العين فيهما، وما اعتلَّ من الأسماء.

== مَطْعَنٌ، وَمِطْعَانٌ، وَمِطْسَدٌ وَمِشْسَدٌ، سأردت بِمِطْعَلٍ من المبالغة في الفعل ما أردت  
بمفعال... شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٤.

(١) الكتاب ٣٦٧/٢. والمبارة بتسامها قوله: «وسألته (الحليل) عن واو عَجُوزٍ، وألف رِسَالَةٍ،  
وباء صَحِيقَةٍ، لأي شيء - مُسَوِّنٌ في الجِسم، ولم يكن بمنزلة مَعَاوِنٍ، وَمَعَايِشٍ، إذا قلت:  
صَحَائِفٌ ورسائلٌ، وعجائز؟ فقال: لأنني إذا جمعت (مَعَاوِنٍ) ونحوها، فإنما أجمع ما أصله  
الحركة، فهو بمنزلة ما حركت كَجَعُولٍ».

(٢) أضرب أبو علي عن تفسير المسألة وفسر هنا مسألة أخرى وهي قول سيبويه: «ولو كانت  
(تَقُولُ) اسماً ثم أردت أن تكسر لجمع لقلت: (تَقَاوِلُ) وكذلك: تَبِيْعٌ (تَبَايِعُ) فلا تهمز،  
لأنك إذا جمعت حرفاً والمعتل فيه أصله التحريك، فإنما هو كمَعُونَةٍ وَمَعِيشَةٍ، لم تُرد اسماً  
على الفعل فتجريد مجرى الفعل، ولكنك جمعت اسماً» الكتاب ٣٦٧/٢، وسوف يعيد  
تفسير هذه المسألة من زاوية أخرى قريباً.

(٣) الكتاب ٣٦٧/٢، وقوله: (ما اعتل على فعله) مصطلح يعني اسم الفاعل، انظر  
المصطلح التحوي ٦٩.

فإنما يعتَلّ للمناسبة بينه وبين الأفعال بأن تكون جارية عليها أو موافقة لها في البناء نحو حَافٍ، وَيَابٍ، وسائرهما يجب أن يصح، وهذه جملة تشتمل على عامة الإعلال والإتمام<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: ويدلّ تصحيح (عاورٍ)<sup>(٢)</sup> ونحوه على أن الإعلال في اسم الفاعل نحو (قائلٍ) إنما حدث لجريه على الفعل، ألا ترى أن (عاوراً) يصح لصحته في (عَوِرَ)<sup>(٣)</sup>.

قال سيهويه: فإنما هو كمعوثة ومعوثة، ولم تُرد اسماً على الفعل<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يريد: لم تُرد بمعاش اسماً جارياً على الفعل، فلزمك أن تعلمه كما تعلّ الأسماء الجارية عليه، وليست المصوغ بجارية على الفعل جري أسماء الفاعلين عليها.

قال سيهويه: فإذا قلت: قَوَاعِلٍ من (عَوِرْتُ وصِيدْتُ) همزت، لأنك تقول في شَوَيْتَ: شَوَايَا<sup>(٥)</sup>.

(١) قال أبو سعيد: «إن (رسالة، وعجوز، أو سَفِينَة) إذا جمع فهو بمنزلة ما اعتلّ نحو أسماء الفاعلين من (يَقُولُ وَيَبْنِي)» وقال أيضاً: «ولم تكن ألف رسالة وواو عجوز أقوى حالاً من ألف (قَالَ) وواو (يَقُولُ)، وقد قلت في اسم الفاعل همزة في قوله: (قائلٍ)، وكذلك قلب ألف (رسالة) وواو (عجوز) همزة». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤.

(٢) انظر الكتاب ٣٦٧/٢.

(٣) يعني أن اسم الفاعل يصح من (عَوِرَ) لصحة الفعل، ولا يشتق منه اسم الفاعل. . . . يقال: عَوِرَ فهو أَعْوَرُ، وَيَعْوِرُ فهو عَاوِرٌ غداً. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤.

(٤) الكتاب ٣٦٧/٢.

(٥) الكتاب ٣٦٧/٢.

قال أبو علي: كان حكم اسم الفاعل من [١٨٨/أ] (شَوَى) إذا كان كسراً أن يقال: (شَوَاوِي)، الواو الأولى بدل من أَلِف فَاعِلٍ، والتي بعد الألف عين الفعل، واللام بعدها، لكن لو جمع هكذا لوقعت الواو قبل حرف قريبة من الطرف، وقبل التي قبله وار أخرى، فلزم همزه لقربه من الطرف، كما لزم همز (أَوَاتِل)، فإذا لزم همزه فقلت: شَوَاءٍ صار كَمَطَاءٍ في اعتراض الهمز في الجمع فإذا صار إليه أبدلت من الياء الألف كما أبدلت منها في (مَذَارَا)، فصار (شَوَاكَا)، ثم أبدت من الهمزة الياء لاجتماع ثلاث متجانسات، كما أبدلتها منه في خَطَايَا وَمَطَايَا، فصار شَوَاكِيَا، فمعنى قوله: (لَأَتَكْ تَقُولُ فِي شَوَاتٍ شَوَاكِيَا)، أي أنك تعتبر صحة الواو والياء في عَوْرٍ وَصَيْدٍ شَوَاتٍ وَحَيَاتٍ، وتصححها حيث تصححها، وكذلك تُعْلِمُهُمَا حيث أعلتتهما، وكما اعتلت العين في شَوَاكِيَا الذي عِبْرَةٌ لَعَوْرٍ، كذلك اعتلت من عَوَاتِرٍ وَصَيَايِدٍ، كما أنه لو صحَّ في عَاوِرٍ صحَّ في شَاوِرٍ، والياء التي في شَوَاكِيَا بعد أَلِفِ الْجَمْعِ هي منقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الواو التي هي عين الفعل من حَيَاتٍ، فإنما أبدل منهما ياءاً لاعتراضهما في الجمع<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(١) نسر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: «أعلم أن لام الفعل متى اعتلت وعرضت قبلها همزة في الجمع ولم يكن أصلها الهمز، فإن لام الفعل تقلب ألفاً، ثم تقلب الهمزة ياء... فمن ذلك جمع شَوَاتِيَّةٍ، تقول فيه: شَوَايَا، والأصل فيه شَوَاوِي، كما تقول في قاتلة: قَوَاتِل، فلما جمع شَوَاوِي وقعت أَلِفُ الْجَمْعِ بين الواوين، وهي قريبة من الطرف. لأن الواو الثانية ليس بينها وبين الطرف حرف، فوجب همزها كما ذكرنا في أَوَاتِل، فصار شَوَاكِي، فعرضت هذه الهمزة في الجمع، ولام الفعل محتلة، فقلبت الياء ألفاً - كما ذكرنا - فصار (شَوَاكَا)، فوقعت =

## وَمِنْ بَابِ مَاءٍ جَاءَ مِنْ أَسْمَاءِ هَذَا الْمُعْتَلِّ

### عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ لَا زِيَادَةَ فِيهِ<sup>(١)</sup>

قال أبو علي: كل اسم من الأسماء الثلاثية وافق بناءً من الأبنية التي تكون للأفعال أَعْلَى كما يُعَلِّ الفعل إلا أن يشدَّ شيء نحو قَوْدٍ (٢)، وكل اسم من الثلاثي جاء على بناءٍ يختص به الاسم صَحَّح ولم يُعَلِّ نحو بَيْضٍ (٣)، وتَوْمٍ (٤)، ومُرْدٍ (٥)، وعلى هذا جميع هذا الباب.

— الهزة بين ألفين، والهزة شبه الألف، فصارت كأنها ثلاث ألفات، فقلبت الهزة ياءً فصارت شواكياً « شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ١٥، واحتج أبو سعيد لقلب اللام المعتلة من الياء إلى الألف، وفصل في ذلك كثيراً، ولولا طول الاحتجاج لقلته هنا لما فيه من الفائدة. ونسرها أبو الحسن الرماني بقوله: «بناء قواعل من حَوِثُ، وصَبِثُ، حَوِثِرُ، وصرايِدُ بالهمز، لأن الواوين إذا كانت ألف الجمع بينهما تقلتا كقلقلهما لو التقعا، لأنه ليس بينهما حاجز حصين، إذ هو حرف لا يمكن فيه الحركة، وهو موضع يفر من الثقيل فيه إلى الهزة، فوجب الهمز لهذه العلة. وكذلك قِباعِل من صَبِثُ تقول فيه: صَبِثَ بالهمز، وقواعِل من شَوِثُ: شوايا، لأن الهزة عرضت في جمع، والجمع ثقيل، وكونها عارضة تنحصر على تغيير لضعفها من حال ما يثبت في الواحد والجمع، فلزمها أن تهزم وتقديرها: شواوي، ثم يهزم فيصير شواكي، ثم تفتح فتقلب الياء ألفاً، فيصير شواكاً فتجتمع ثلاثة أحرف متشابهة من مخرج واحد، فتقلب إلى الياء وهو حرف مناسب بها، ولا يصلح الواو، لأنها الحرف الذي فرأوا منه في هذا الموضع»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٦.

(١) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٦٨/٢ فهذا النص ترجمة لمعان أوردتها سيبويه في مطلع هذا الباب.

(٣) يقال: دَجَّاجٌ بَيْضٌ، كما يقال: رجلاً حَيَّيرٌ، ومن خفف (قُل) من بنات الياء قال: بَيْضٌ،

وغيره. انظر الكتاب ٣٦٩/٢، وانظر النصف ١/٣٤٠.

(٤) يقال: رَجُلٌ تَوْمٌ إذا كان كسبر النوم، كما يقال: تَوْمَةٌ. انظر تهذيب اللغة ١٥/٥٢٠.

(نوم)، وهناك معانٍ آخر لهذا اللفظ.

(٥) انظر تهذيب اللغة ١٥/١٩٥ وما بعدها (مر).

قال سيبويه: قَوَّاقَفْتُ، (يعني هذه الأسماء) الفعل كما توافقي  
الفعل في باب يَغْزُو وَيَرْمِي<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يعني أنك إذا جعلت (فَعَلَ) من (غَزَوْتُ)، و(رَمَيْتُ)  
اسماً أعللته فقلت: هذا غَزَا، ورَمَا، واعتلّ اعتلال (غَزَا) إذا أردت به  
الفعل نحو غَزَا، وإعلاله قلبك الواو التي هي لامه ألفاً<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: كما فُعِلَ ذلك بأدْؤِرَ وَخُونٍ<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يقول: لو جاء (فَعَلَ) على الأصل كما جاء (رَوَعَ) للزم  
إعلاله كما لزم الإعلال في أدْؤِرَ وَخُونٍ لاتضمام عينيهما<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٢) قال أبو سعيد: «ما كان من الأسماء الثلاثية على وزن الفعل وعينه واو أو ياء اعتلت، كما  
فعل ذلك بالفعل وذلك في ثلاثة أبنية وهي: (فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ) كقولهم: دَاوَرُ، وَبَابُ،  
وَسَاقُ، فهذا على (فَعَلَ)، وَرَجُلٌ خَالٍ، وَكَيْشٌ صَابٍ - إذا كان كثير الحروف، وكثير  
الصوف - وَرَجُلٌ مَالٌ إذا كان كثير المال، وَيَوْمٌ رَاخٌ إذا كان كثير الريح... » انظر شرح  
السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٦.

(٣) الكتاب ٣٦٨/٢، وفي المخطوطة: «كما فعل ذلك بأدْؤِرَ وَخُونٍ» وهذا من تمام قول سيبويه:  
«وأما فَعُلُ فلم يجهتوا به على الأصل كراهية للضمّة في الواو ولما عرفوا أنهم يصيرون إليه  
من الاعتلال من الاسكان والهمز كما فعلوا... »

(٤) فسر هذا القول أبو سعيد بقوله: «يعني أنه لم يجهى على الأصل فَعُلَ كما جاء (رَوَعَ  
وَخُونٍ) استثقالاً للواو والضمّة، وقد علموا أنهم إذا ضموا الواو فجاءوا بها على الأصل  
لزمهم أن يجعلوها مثل أدْؤِرَ، فيهمزونها، أو يسكتونها مثل خُونٍ، وهو جمع خِرَان، وكان  
حكمه أن يقال (خُونٍ)، كما يقال: حِمَارٌ وَخْرٌ، وكتابٌ وَخْشٌ،... » انظر شرح السيرافي  
للكتاب، ج ١، ق ١٦.

قال سيبويه: ولم يكن لأدْوَرٍ وقَوْوَلٍ مثال من غير المعتل يسكن  
فشبه به (١).

قال أبو علي: يقول: لم يكن لأفْعَلٍ وفَعُولٍ نظير من غير المعتل  
يسكن نحو (كَبَدٍ)، ألا ترى أن العين من (أفْعَلٍ) لا تكون إلا بحركة أبدًا.  
قال سيبويه: وأما فَعْلٌ في بنات الياء فبمنزلة غير المعتل، لأن  
الياء بعدها الواو أخف عليهم (٢).

قال أبو علي: يقول: الياء إذا كانت بعدها الواو مثل يَوْمٍ وحَيَّوِدٍ  
أخف من الواو (٣) إذا كان بعدها الواو، نحو قَوْوَلٍ، فكَذَلِكَ الياء إذا كانت  
[١٨٩/ب] بعدها الضمة أو معها كانت (٤) أخف من الواو ومعها  
الضمة، فكَذَلِكَ تُقَلَّبُ (فَعْلٌ) من الياء نحو (بَيْضٌ)، وحذفت نحو عَوْوَنٍ،  
وَبُؤَنٍ (٥).

(١) الكتاب ٣٩٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٣) يقول الرماني: «جمع (غَيْرٌ غَيْرٌ، ودجاجٌ بَيْضٌ) على الأصل في بنات الياء لأن الياء  
أخف من الواو، فلا يلزمونها الإعلال كما يلزم بنات الواو، فأما على مذهب من قال: رُسُلٌ،  
فيقول: غَيْرٌ، وبَيْضٌ، لتصح الياء في الجمع...» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٩.

(٤) في المخطوطة: (كان)

(٥) يقول أبو سعيد: «وَأَمَّا فَعْلٌ من الياء فإنه لا يستثقل فيه الضمة؛ لأن الياء أخف من الواو،  
وذلك رُسُلٌ غَيْرٌ، وقَوْمٌ غَيْرٌ، ودجاجٌ بَيْضٌ، ودجاجٌ بَيْضٌ، فإذا أجرته مجرى رُسُلٍ  
وحَمَرٍ وخَفَّتْ قلت: قومٌ غَيْرٌ، ودجاجٌ بَيْضٌ، لأن الياء قد سكنت وقبلها ضمة، فكسر  
ما قبلها حتى تسلم الياء، كما قالوا في جمع أَيْبَضٍ: بَيْضٌ» شرح السببرافي للكتاب،  
ج ١١، ق ١٦.

قال سيبويه: ومن قال: رُسُلٌ نَخْفُفُ، قال: (يَبْيَضُ وَغَيْرُ) كما يقول بها في (فُعِلَ) من أَبْيَضَ لأنها تصير فُعَلًا<sup>(١)</sup>.  
قال أبو علي: يقول: إنها مخففة توافق (فُعِلَ) الذي هو جمع (أَفْعَلِ) فكما تبدل من الضمة كسرة في فُعِلَ أَفْعَلِ نحو بِيضَ في (أَبْيَضَ) لتصح الياء فيه ولاتنقلب واوًا لاتضمام ما قبلها وسكونها، كذلك (فُعِلَ) في (فُعِلَ) المخففة من (فُعِلَ).

\* \* \*

## ومن باب تُقْلَبُ فيه الواو ياءً

### لا لياء قبلها ساكنة<sup>(٢)</sup>

قال سيبويه: ألا ترى أن ذلك<sup>(٣)</sup> دعاهم إلى أنهم لم يشقلوها<sup>(٤)</sup> في (فُعَلَات) إذا كان ما أصله التحريك يسكن<sup>(٥)</sup>.  
قال أبو علي: يقول: يسكن نحو (فُعَلَات) لو حركت عينه المعتلة لما يلزمه من انقلابه ألفًا لوقوعها متحركة بين متحركين<sup>(٦)</sup>.

(١) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٣) في المخطوطة: «أنك في...».

(٤) في الكتاب: (لا يستقلونها) وما عند السيرافي يوافق ما جاء في التعليقة.

(٥) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٦) نسر أبو سعيد قوله: (لم يشقلوها في فُعَلَات) بقوله: «يعني أنهم في جمع جَوْزًا ودَوَلَةً يقرءون: جَوَزَاتٌ، ودَوَلَاتٌ، فيسكنونها، وهم يهركون غيرها من الحروف الصاحبة، كقولهم: تَمَرَةٌ، وتَمَرَاتٌ، وضَرْبَةٌ وضَرْبَاتٌ، وإنما لم يهركوها لأنها من حروف العلة وقد =



قال سيبويه : وأما ما كان قد قلب في الواحد فإنه لا يثبت في الجمع<sup>(١)</sup>.

قال: يقول: قَلَبْتُ الْأَلْفَ الْوَإِيَاءَ فِي (رِيَاضٍ وَجِبَالٍ) وَنَحْوِهِ لَشَبْهِهَا بِالْيَاءِ وَإِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً كَمَا قَلَبْتُ الْيَاءَ مِنْ (يُوجِلُ) الْوَإِ الَّتِي هِيَ يَاءٌ، وَإِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً، عَلَى الْقَلْبِ فِي (رِيَاضٍ وَجِبَالٍ) أَجُودَ مِنْهُ فِي (يُوجِلُ) لِمَكَانِ الْكسرة<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: فلما كان ذلك من كلامهم ألزموا البذل ما قلب في الواحد<sup>(٣)</sup>.

== تسكن في مثل هذا الجمع الحروف الصحيحة كقول الشاعر:

فَتَسْتَرْجِعُ النَّفْسُ مِنْ زَكْرَاتِهَا

فإذا كان ما ليس فيه علة قد سكن، كان حرف العلة أولى بذلك.

وقال أبو سميذ: «وبعض النحويين يقول: العلة في تسكينهم الواو والياء في (فَعَلَات) كَجَوَازَةٍ وَيَبْضَاتٍ أَنَّهُمْ لَوْ حَرَكُوهَا فَقَالُوا: (جَوَزَاتٍ، وَيَبْضَاتٍ) كَمَا قَالُوا: قَمَرَاتٌ وَضَرَاتٌ لِلزَّمَمِ قَلْبُ الْوَإِ أَلَّا لِحَرَكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلُهَا كَمَا قَالُوا: ذَكَرٌ، وَثَابٌ...» شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٧.

(١) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٢) يقال: «سَوَّطٌ وَسِبَاطٌ فَتَقَلْبُ الْوَإِ يَاءً لِاجْتِمَاعِ ثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ: بَأْنُهَا وَاقْبَلُهَا كسرة، وإِجْرَاءُ عَلَى الْوَاحِدِ إِذِ الْوَاحِدِ فِيهِ سَاكِنَةٌ مِيعَةٌ، وَالْإِعْتِلَالُ بِشَاكِلٍ أَلِيَّتٍ فَيَجِبُ إِجْرَاءُ عَلَيْهِ، وَالضَعْفُ بِشَاكِلَتِهِ الضَّعِيفِ وَهُوَ الْأَلْفُ الزَّائِدَةُ، فَاجْتَمَعَتْ ثَلَاثَةُ أَسْبَابٍ: سَكُونُهَا فِي الْوَاحِدِ، وَالْكَسرةُ الَّتِي قَبْلُهَا، وَالْأَلْفُ الزَّائِدَةُ الَّتِي بَعْدَهَا، وَكَذَلِكَ ثَوْبٌ وَثِيَابٌ، وَرَوْضَةٌ وَرِيَاضٌ، فَجَرَى (سِبَاطٌ) مَجْرَى (جِبَالٍ) فِي الْحُكْمِ وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْعِلَّةُ،» انظر شرح الرماضي للكتاب، ج ٥، ق ١٠٠.

(٣) الكتاب ٣٦٩/٢.

أي ألزموا ببدل الياء من الواو في جميع<sup>(١)</sup> ما أبدلت الياء من الواو في واحدة.

**قال سيهويه:** وإذا قُلْتُ: فَعَلَّةٌ، فجمعت ما في واحده الواو، أثبت الواو كما قلت: فَعَلٌ فأثبت ذلك<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول: إذا جمعت اسماً على (فَعَلَّة) وقد صحت الواو في واحده صَحَّتْه في (فَعَلٌ)، فوافق (حولاً) ونحوه من الأحاد التي صحت العين منها وليس بعد العين من (فَعَلَّة) ألف تقلب الواو ياء، كما كان في (السِّيَاطِ) نسقٌ أو (زَوْجٌ) وإن اتفقا في صحة الواو فيهما مفردين فقد اختلفا في الجمع وانقلاب العين فيه، لأنه ليس بعد العين في (فَعَلَّة) ألف، كما كان في (فَعَالٍ)<sup>(٣)</sup>.

**قال سيهويه:** وهذا ليس بمطرد يعني ثَبِيرَةٌ<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: إنما قال: إن (ثَبِيرَةٌ) ليس بمطرد، لأنه لا ألف بعد العين منها، فتقلبها كما كان في (سِيَّاطٍ).

وكان أبو بكر يقول: هو مقصور عندي من (فَعَالَةٍ) نحو ذِكَاةٍ وجِبَاةٍ، فتقصر عنها، وقد ثبت انقلاب الواو منها ياء لوقوعها قبل الألف.

(١) في المخطوطة: (في جمع).

(٢) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٣) القاعدة في مثل هذه الألفاظ أن ما كان واحداً على (فَعَلٍ) وعين الفعل منه واو ساكنة ثم جمعته على (فَعَلَّةٍ) صحت الواو كسُوءٍ وعَبْرَةٍ، وَفَرَجٍ وَزَوْجَةٍ، وَكُفْرٍ وَكِبْرَةٍ، وربما شذَّ فقالوا: ثَبِيرٌ وَثَبِيرَةٌ وَثَبِيرَةٌ. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٨.

(٤) الكتاب ٣٦٩/٢.

وحكي عن أبي العباس أنه قال: قلبت الواو فيه ليُفرق بين ثور  
الأقط وثور البقر<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: ولو جمعت الحيانة والحيانة كما قلت: رسالة  
ورسائل، لقلت: حوائك وحوائن<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: الواو في (حوائك) إذا كان جمع (حيانة) هي عين  
الفعل [١٩٠/١] من (قَعَانِل)، والهمزة مبدلة من ألف (فَعَالَة)، وفي  
حوائك إذا كان جمع (حيانة) هي الواو التي تبدل من ألف فاعل في مثل  
(ضَوَّارِب)، والهمزة فيها بدل من الواو التي هي عين الفعل<sup>(٣)</sup>.  
قال سيهويه: فكانك تقول: عَاوَدَ فتقلبها واوًا<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٠، وانظر المقتضب ٢٠١/١. قال أبو منصور:  
يقال: مردت بغيره، لجماعة الثور، ويقال: هذه ثيرةٌ مُثيرةٌ، أي تثير الأرض، قال الله تعالى  
في صفة بقرة بني إسرائيل ولا تثير الأرض ولا تسقي الحرث»... والثور: القطعة من  
الأقط. تهذيب اللغة ١١١/١٥ (ثار)، وقد أوجبت الضرورة قلبها في (ثيرة) و(ثيران)  
ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، قال الأعشى:  
فَظَلُّ بِأَكْلٍ مِنْهَا، وَهِيَ رَاتِبَةٌ حَدَّ النَّهَارِ تِرَاعِي ثِيرَةً رُتْعَا  
انظر ديوان الأعشى / ١٠٩.

(٢) الكتاب ٣٧٠/٢.

(٣) أي أنه لا يقال في جمع الحيانة: حَيَانِكُ، ولا في جمع الحيانة: حَيَاتِن. وإن كان الواحد  
مكسوراً، لأن الحاء في (حيانك) قد انفتحت فردت الواو إلى أصلها، فليست مثل (ديمة)  
ودِيمَ فالدال مكسورة ويعدّها في الأصل واو، فتركت ياء كما إذا كانت العلة التي من  
أجلها قلبت في الواحد ياء لانكسار ما قبلها، والكسرة موجودة في الجمع، وكانت الواو بعد  
الفتحة أخف عليهم ويعدّها الألف. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٨.

(٤) الكتاب ٣٧٠/٢.

أي: فتقلب الياء التي انقلبت عن الواو في حَيَاكَةٍ وَحَيَانَةٍ.  
وقوله: فكأنك تقول عَاوَدَ، يشبه الفتحة في فاء (فُعَائِل) مثل  
قولك: (حَوَائِك) بالألف التي تكون قبل الواو في (عَاوَدَ) فكما صَحَّت  
الواو في (عَاوَدَ) وقبلها الألف، كذلك صَحَّت وقبلها الفتحة في الجمع وإن  
كانت معتلة في الواحد، لأن ماله اعتل فيه زائل عنه في الجمع.

قال سيهويه: والحرف الذي قبل المعتل فيما ذكرت لك ساكن (١).

أي في اسْتَفْعَلَ وَأَفْعَلَ.

قال أبو علي: يريد أن الفاء في اسْتَفْعَلَ وَأَفْعَلَ ساكن قبل الإعلال،  
وليس التاء في افْتَعَلَ كذلك، وكما سكنت الفاء في اسْتَفْعَلَ وَأَفْعَلَ، كذلك  
سكنت في مصدريهما فألقيت حركة العين على الفاء الساكنة وحذفت  
العين من اسْتَفْعَلَ وافْعَالَ لالتقاء الساكنين ولم يكن ما قبل العين من  
افْتَعَلَ في احتوائه ونحوه ساكناً فتلقى عليه حركة المعتل، كما فُعِلَ في  
أَفْعَالَ ونحوه، فحركات العين ولم تحذف كما حذفت في افْعَالَ (٢).

قال سيهويه: ولا يفعلون هذا بالياء لأنها بعدها أخف عليهم (٣).

(١) الكتاب ٣٧٠/٢.

(٢) قال أبو سعيد: «مصدر (اِنْفَعَلَ) و(اِفْتَعَلَ) يلحقه من الاعلال ما لحق قياماً وحيالاً،  
وذلك أن (الثَّاقَدَ) وهو (اِنْفَعَلَ) و(اِحْجَازَ)، (اِفْتَعَلَ) آخرهما وهو (قَادَ) و(قَارَ) بمنزلة (قَامَ)  
و(حَالَ) فيقال: انقياد، واجتياز، كما يقال: قيام، وحيال، فأما اسم اختار واختير فمعتل،  
كما اعتل اسم قال وقيل، فاسم اختار مختار، وأصله: مختور، قلبت الواو ألفاً لحركتها  
وانفتاح ما قبلها، ولذلك اسم (اختير) أيضاً: (مختار) وأصله (مختور) «...» شرح  
السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٩.

(٣) الكتاب ٣٧٠/٢ يتصرف.

أي لأتَهْمز الياء إذا انضمت، لأن الواو بعدها أخف عليهم من الواو بعد الواو، فنحو غَيُورٌ وَعَيُونٌ أخف من غَوُورٌ (١).

قال سيهويه: لخرة الياء وشبهها بالالف، فكانها بعد ألف (٢).

أي الواو إذا كانت بعد الياء في (غَيُور) فكانها بعد ألف نحو (عَاوَدَ) لأن الياء تشبه الألف، فصحت بعد الياء كما تصح بعد الألف.

قال سيهويه: شبهوها بقولهم: عَتِيٌّ فِي عَتُوٍّ، وَجُئِيٌّ فِي جُئُوٍّ وَعُصِيٌّ (٣).

قال أبو علي: قلبت الواو في (صَوْمٍ) ياءً لقربها من الطرف، وانضمام ما قبلها (٤)، كما أن عُصِيٌّ وَعَتِيٌّ قلبت الواو فيهما ياءً لذلك، فصيم وإن لم يكن المعتل منه اللام فهو مشبه بالمعتل اللام، الدليل على ذلك كسر الفاء منه ككسرها في عَصِيٍّ، وأنها إذا بعدت من الطرف بحرفٍ آخر غير اللام لم تعلق، فمن قال: صِيمٌ لم يقل إلا صَوَامٌ، ولم يقلب الواو فيه ياءً (٥).

(١) يهملون مثل (أذُور) لاجتماع الواو والضم، ولأن الضم هنا أخفى، ولا يهملون في مثل

(صِيمٌ، وصَوْرٌ، وثَمَرٌ، وثَوْرٌ وثَنَرٌ وثَوْرًا) لما كانت الياء أخف عليهم.

(٢) الكتاب ٣٧٠/٢، وهذه العبارة هي تمام العبارة السابقة.

(٣) الكتاب ٣٧٠/٢، وقام النص: «... وعُصِيٌّ فِي عَصُوٍّ».

(٤) أي يقال: صِيمٌ.

(٥) انظر مزيداً من التفصيل والتوضيح لهذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب،

ج ١١، ق ١٩٩.

قال سيبويه: وأما طَوِيلٌ وطَوِيلٌ (فهو) بمنزلة جَاوَزَ وجَوَّارٌ<sup>(١)</sup>.  
يريد: إن الواو في الجمع صَح كما صَح في الواحد، كما أنه صَح في  
المصدر لصحته في الفعل<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: جعلوه بالزيادة التي لحقته بمنزلة ما لا زيادة فيه<sup>(٣)</sup>.  
قال أبو علي: يريد، أن (حَوَّلَ، وَحَدَّكَ) خرج بالزيادة التي لحقته  
عن مشابهة الفعل، لأن الفعل لا تلحقه هاتان الزيادتان كما خرج الحَوَّلُ  
لمخالفة بنائه بناء الفعل عن مشابهة الفعل فلم يعلَّ كما أعلَّ الفعل<sup>(٤)</sup>.  
قال سيبويه: قالوا: مَشُوبٌ ومَشِيْبٌ<sup>(٥)</sup>.  
قال أبو علي: إنما قيل مَشِيْبٌ في مَشُوبٍ، فقلبت الواو فيه ياءً لأن  
قربها من الطرف كقرب فُعِّلَ منه<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) الكتاب ٣٧٠/٢، وما بين المعقولتين زيادة منه.  
(٢) يفسر هذا أبو سعيد بقوله: «يعني أنه لا يمتلئ جمع (طويل) لتحرك الواو في واحد، كما لا يمتلئ مصدر جاور لصحة فعله»، شرح السيراني للكتاب، ج ١، ق ١٩.  
(٣) الكتاب ٣٧٠/٢، وفيه: «بالزيادة حين...» مكان «بالزيادة التي...» هنا.  
(٤) قال أبو سعيد: «جعل سيبويه (فَعْلًا وفَعْلَى) إذا كانت عين الفعل وَاوًا أو ياءً بمنزلة ما لا يمتلئ وهو كلام العرب الشائع الكثير، وذلك أنهم جعلوه بهذه الزيادة خارجًا عن وزن الفعل، ولا حَقًّا بما لا يمتلئ ولا يشبه الفعل كحَوَّلَ، وغير وإن لم تكن الألف والنون في الجَوَّلان وألف التَّسَانِيث في حَيَدَى وصَوَّرَى بمنزلة هاء التَّسَانِيث، لأن ألف التَّسَانِيث والألف والنون قد يجمع الاسم عليهما، فيمتد بهما في جمعه، كقولك في جمع حَبَلَى: حَبَالَى، وفي جمع سِرْحَانٍ: سِرَاحِينَ...» انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١، ق ٢٠.  
(٥) الكتاب ٣٧٠/٢.  
(٦) أي أن قلب الواو ياء هنا شبه بقلبه في (صَوَّم وصَيَّم) على (فُعِّل).

قال سيبويه : ومع هذا أنهم لم يكونوا ليحيثوا بها في المعتلّ  
الأضعف على الأصل، إلى قوله وهو : [ ١٩٠/ب ] وشركان في المعتلّ  
الأقوى<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: المعتل الأضعف المعتل اللام، والمعتل الأقوى المعتل  
العين<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: فتمّت كما قالوا: عرّوا<sup>(٣)</sup>.  
أي كما صححوا عرّوا المعتل اللام كذلك صححوا قوتّاء المعتل  
العين<sup>(٤)</sup>.

قال سيبويه : وقد قال بعضهم في فَعْلَانِ {فَعَلَى} كما قالوا في  
فَعَلَّ وَلَا زيادة فيه<sup>(٥)</sup>.

(١) نص كلام سيبويه : ومع هذا أنهم لم يكونوا ليحيثوا بهما في المعتل الأضعف على  
الأصل، نحو: فَعَزَّوَانِ، وَفَزَّوَانِ، وَفَقَّيَانِ، وشركان في المعتل الأقوى.

(٢) ناقش أبو سعيد هذه المسألة في ظل سابقها من هذا المعتل فقال: «لما رأينا فَعْلَانًا إذا كانت  
لام الفعل منه وإوًا أو ياءً لا يعتل كقولك: الفَزَّوَانِ، وَفَزَّوَانِ، وَفَقَّيَانِ، ولام الفعل أولى  
بالاعتلال من عينه، وجب ألا تُعَلَّ العين في هذا البناء إذ لم تُعَلَّ اللام التي هي أولى  
بالإعلال منها. فإن قال قائل: لم لم تعَلَّ لام الفعل في مثل: فَزَّوَانِ، وَفَقَّيَانِ؛ قيل له: لو  
أعللناها سكتناها، فاجتمع ساكنان ألف فَعْلَانِ، واللام المعتلة؛ فيجب إسقاط أحدهما، فإذا  
سقط يبقى {فَرَّانِ، وَفَقَّانِ} فيشبه فَعْلَانًا». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٠.

(٣) الكتاب ٣٧١/٢.

(٤) {فَعْلَان} يصح ولا يعتل، لأن صدره {فَعَلَّ} لا يشبه وزن الفعل كَقَرَّوْمٍ وَثَرَمَ. انظر شرح  
السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٠.

(٥) الكتاب ٣٧١/٢، وما بين المعقوفين زيادة منه.

قال أبو علي: من قال: (دَارَكَ) أَعْلَهُ كَمَا أَعْلَى (دَارَ) <sup>(١)</sup>، ولم يخرج به بالزيادة من شبه الفعل كما لم يخرجهما الهاء في نحو دَارَةٌ، وَعَائَةٌ من شبهه، لأن الألف والنون قد توافقت الهاء فلا يعتد بهما كما لا يعتد بالهاء، تقول في تصغير زَعْفَرَانٍ: زُعْفِرَانٌ. ولو كان معتداً لم يجر هذا التصغير، فيصغر بناء ما كان فيه هذه الزيادة من نحو ما ذكرنا كما يصغر ما فيه الهاء وزاد على مثال فُعَيْعِيلٍ.

قال أبو العباس: يقول: إن المطرد في باب (دَارَانِ) الإعلال، ويعتدل بما ذكرت من أن الزيادة غير معتد بها، فلم يخرج بها من شبه الفعل.

\* \* \*

### وَمِنْ بَابِ مَا تُقْلَبُ فِيهِ الْهَاءُ وَأَوَّلُ <sup>(٢)</sup>

قال سيهويه: فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون وصفاً <sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: أجريت الطوبى مجرى الأسماء لأنها إنما تكون وصفاً مِنْ نَحْوِ أَطْيَبُ مِنْ كَذَا، فإذا لم يوصل مِنْ، شابهت الأسماء، ألا ترى أن (أَفْضَلَ) من قولك: (أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ) ينصرف في النكرة كما ينصرف (أَفْكَلًا) ولو كان مع حذف (مِنْ) منه وصفاً كما يكون إِيَّاهُ مع إثباته لم ينصرف في النكرة كما لا ينصرف في (أَحْمَرٍ)، فشابه الاسم من هذه الجهة.

(١) (دَارَكَ): مَنْ دَارَ يَدُورُ، ومثلها: (حَادَرَ) مَنْ حَادَ يَحِيدُ، وقد جاء ذلك في الكتاب.

(٢) الكتاب ٣٧١/٢، وفي المخطوطة: «... ما تقلب فيه الواو ياء» خطأ.

(٣) الكتاب ٣٧١/٢.



ودخل الألف واللام فلم يثبت معهما (من)<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: فإنما أرادوا أن تحول إذا كانت ثانية من علة<sup>(٢)</sup>.

أي: أي أن تحول الياء إذا كانت ثانية نحو الطوى.

وقوله: من علة، أي من أجل الضمة التي قبلها.

وقوله: (فكان ذلك)<sup>(٣)</sup>، أي قلب الياء واوا في الطوى، وتغوى

وشروى<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

(١) يقول الرماني في هذه المسألة: «الذي يجوز في الياء التي تقلب واوا وهي عين إجراؤها على ذلك فيما اجتمع فيه سببان: أحدهما: الضم قبل الياء، والآخر: الفرق بين الاسم والصفة، مما يحتاج فيه إلى الفرق، وما عدا ذلك فيكسر لها ما قبلها إذا كانت عيناً، نحو: (يَهْضُر)، لأنه لا يحتاج في مثل هذا إلى الفرق، وأصل سيبويه بأن (الْمُعَلَّى) لا يكون وصفاً في هذا الباب بغير ألف ولام... نحو (الأفضل، والمُعَلَّى)، وذكر ذلك ليبين أنه قد خرج يلزوم التصريف إلى حكم الاسم، لأن لزوم التصريف أصل في الاسم، وعارض في الصفة... فلما خرج (المُعَلَّى) إلى حكم الاسم يلزوم التصريف وفيه معنى الصفة المحضة فعومل معاملة تؤذن بذلك، وجرى التفسير يلزوم التصريف، وجرى (فَعَلَّى) مما لا يلزمه التصريف على الأصل في الإعلال... فتقول: الطوى، والكوى، فتقلب الياء واوا للعللة التي بيّنا...» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٣. وانظر مزيداً من التفصيل في هذا الباب في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢١.

(٢) الكتاب ٣٧١/٢.

(٣) فسر أبو سعيد هذا بقوله: «القياس عند سيبويه أن يكون (مُعَلَّى) اسماً إذا كان ثانياً ياء أن تسلم الياء لقرنها من الطرف، ولم يجعل ياء التانيث فيقال: (الكوى) (مفرداً: الأكيس، ومؤنثه: الكوى)، وطبها، ولكن العرب اختارت الواو، وقلب الياء إليها تعريضاً من قلب الواو ياء في مواضع كثيرة لأن دخول الياء على الواو أكثر من دخول الواو على الياء، وكذلك الكلام في شروى وتغوى في باب قلب الياء واوا»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢١.

ومن باب ما تُقلب الواو فيه ياءٌ

إذا كانت متحركة والياءُ قبلها ساكنة<sup>(١)</sup>

قال سيبويه : فأصلها (فَيْعُلُوْة) ، وليس في غير المعتل فَيْعُلُوْ

مصدر<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : أصل فَيْعُلُوْ دٍ فَيْدُوْ دٍ ، كأنه (فَيْوْدُوْ دٍ) ، فقلبت الواو التي هي عينُ ياءٍ لوقوع الياء الساكنة قبلها ، ثم حذفت العين وألزمت الحذف إذ استمر في نحو (سَيِّد) <sup>(٣)</sup> ، وهذا يدل على أنه قد يكون في بناء المعتل ما لا يكون في الصحيح .

فإن قيل : ما تنكر أن يكون (فَعْلُوْة) دون (فَيْعُلُوْة) ، وأن يكون هذا البناء جاء في المعتل وإن لم يجرى (فَعْلُوْة) في الصحيح كما جاء (سَيِّد) [١٩١/أ] وإن لم يجرى في الصحيح أو جاء على (فَعْلُوْة) للزوم الهاء له ، فإن لم يجرى بغير الهاء على ذلك كما جاء (مَفْعَلَة) بالهاء ولم يجرى مَفْعُل ؟ .

قيل : لو كان (فَعْلُوْة) لوجب أن يقال فيما كانت عينه واواً كوْثُوْة قُوْدُوْة ، فكانت تظهر الواو دون الياء لأنها العين ، ولما أظهرت الياء

(١) الكتاب ٣٧١/٢ .

(٢) الكتاب ٣٧٢/٢ .

(٣) (سَيِّد) على (فَيْعِل) من سَاةٍ يَسُوْدُ ، وإنما جاز أن يكون على (فَيْعِل) من غير نظير له في الصحيح لأنه بمنزلة ما بني على مهمل في التصغير والجمع . . . انظر شرح الرمانى للكتاب ، ج ٥ ، ق ١٠٤ .

علمنا أنها ليست بقَعْلُولَة<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: ولأنهم قالوا: هَيَّانَ وَتَيَّحَانُ لم يكسروا<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول: لو كان سَيِّدٌ، وَلَيِّنٌ على فَيَعْلَل، لفتح العين المدغم فيها كما فتح العين من هَيَّانَ، وَتَيَّحَانُ، لأن هَيَّبَ وَتَيَّحَ من هَيَّانَ وَتَيَّحَانُ بمنزلة سَيِّدٌ، ولقيْل: عَيَّرٌ، ففتح عينات هذه الحروف يدل على أن سَيِّدًا ونحوه لو كان أصله الفتح [لَفُتِحَ]<sup>(٣)</sup> كما فُتِحُنَّ، إذ هُنَّ مثله في الزنة والإعلال ووقوع الزيادات قبل العين<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: الدليل على أن المحذوف من (مَيَّت) العَيْنُ ظهور الياء، ولو كان ياء (فَيَعْلَل) المحذوف لقيْل: مَاتَ دُون (مَيَّت)<sup>(٥)</sup>، وإنما كان يلزم مَاتَ، لأنه إذا حذفت ياء (فَيَعْلَل) بقسيت الواو التي هي عين متحركة، فلزم انقلابها أَلَفًا كما لزم انقلاب (خَافَ) لذلك وتعلم من بنات الواو في هذا أن المحذوف من بنات الياء نحو (لَيِّن) العين أيضًا، كما تعلم من كينونة أن الياء في صيرورة ليست بالعين، وإنما كان حذف الواو التي هي عَيْنٌ أَوْكَى، لأنها المتكررة كما أن التخفيف وقع على الهمزة

(١) زنة (كينونة): فَيَعْلُولَة، وكذلك صَيَّرُولَة، وَفَيَّوُولَة ليس الأصل فيه (فَيَّوُولَة) ظهرت فيه الواو لأنها ساكنة قبلها فتحة، وهو من قَادَ يَفْوُد، وليس في غير المعتل (فَيَّوُولَة) مصدرًا، ولكنه مما اختص به المعتل. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٤.

(٢) الكتاب ٣٧٢/٢، والهيَّان: الذي يهاب كل شيء، والتَيَّحَان: الذي يعترض في كل شيء. قاله أبو سعيد، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٩، ق ٢٢.

(٣) ما بين المعقولتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٤) انظر المسائل الحلبيات / ٣٤٣.

(٥) انظر المسائل الحلبيات / ١٧٢.

## الثانية لتكررها (١).

قال سيبويه: لما كانوا يحذفونها في العدد الأقل (٢).

يعني بالعدد الأقل (سيداً) إذا قيس بعدته عدّة كَثُرَتْ (٣).

قال سيبويه: ويلغى الغاية في العدد إلا حرفاً واحداً (٤).

قال: يعني بالغاية نحو (اشْهَبَابٌ)، فإنه على غاية ما يكون عليه

(١) يرمي أبو علي هنا إلى قول سيبويه: «وأما قولهم: مَيْتٌ، وَهَيْتٌ، وَلَيْتٌ فإنهم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من (هائر) لاستفعالهم الياءات...» - الكتاب ٣٧٢/٢، وهذا الأسلوب غائر في التعليقة، فقد يكتفي بالتعليق على النص دون نقله.

(٢) الكتاب ٣٧٢/٢، وهذه العبارة من قام قول سيبويه: «وأما قولهم: مَيْتٌ وَهَيْتٌ وَلَيْتٌ فإنهم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من (هائر) لاستفعالهم الياءات كذلك حلقوها في كَثُرَتْ وَقَثُرَتْ وَصُرُورٌ كما كانوا يحذفونها...»

(٣) (سَيْدٌ، وَمَيْتٌ، لَيْسَا عَلَى (فِعْلٍ)، ولو كانا كذلك لوجب أن يقال فيهما (سيد، وميت) كما قالوا: (تَيْبَانٌ وَهَيْبَانٌ)، وقد ذكر سيبويه: أن قولاً قالوا (سَيْدٌ) (فِعْلٍ) فيكسرون عين الفعل منه... انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١، ق ٢٢-٢٣. قال الرماني: «وقال بعض النحويين في سَيْدٍ، وَصَيَّبَ إِنَّهُ (فِعْلٌ) عُدَّ إِلَى (فِعْلٍ) فيحمله على نظير من الصحيح نحو (صَيَّرَ) و(صَيَّلَ)، وجعل وجه تفسيره كتفسير (ذَهَبِي، وَصَرِي، وَأَسْوِي) لإيذان بقوة التفسير في حروف العلة كقوة التفسير في النسب، وأبى ذلك الحليل وسيبويه لأنه مخالف للموجود الذي له نظير من (قَضَاةٌ وَوَمَاءٌ) بالحمل على الشدة... وَمَيْتٌ وَهَيْتٌ وَزَنَ فِعْلٌ، ويجوز فيه الأصل من التثقيب فتقول: مَيْتٌ، وَهَيْتٌ، وَلَيْتٌ، ولا يجوز في (قَثُرَتْ، وَكَثُرَتْ) التثقيب لكثرة الحروف»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٤. هذا والأصل في (سَيْدٌ) : سَيَّوْءٌ، وعين الفعل منه واو ومن (مَيْتٌ)، ولأنهم استشكلوا الياءين والكسرة كان الحذف لازماً، وانظر المسائل المشككة/٨٧، والتعليقة ١٦٩/٤.

(٤) الكتاب ٣٧٢/٢.

الاسم ذو الزوائد، والأصل كثرة، و(كينونة) أقل منه بحرف واحد<sup>(١)</sup>.  
 قال سيهويه: وإنما أرادوا بهن مثل عَيْضَمُوزٍ<sup>(٢)</sup>.  
 أي بكينونة ونحوها، لأن (عَيْضَمُوزًا) على (قَيْعُلُول) فالحق به من  
 الثلاثي (كينونة) ونحوها<sup>(٣)</sup>.  
 قال سيهويه: وأما (فَيْعِيلُ) مثل (حَذِيمٍ)، فبمنزلة قَيْعِيلٍ<sup>(٤)</sup>.  
 قال أبو علي: يريد أنه مثله في باب الإدغام، لأنك تقلب الواو ياء  
 لسكونها قبلها كما قلبته في (طَيًّا) مصدر طَوَّيْتُ، (فَقَعِيلُ) من القول  
 بمنزلة (قَيْعِيلُ) منه<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) الفاية في العدد سبعة أحرف مع الزيادة ومثل ذلك (أشهبابٍ)، وأما (عَيْضَمُوزُ،  
 وكينونة) تنقص من الفاية حرفًا فهي على ستة أحرف، فأكرموها الحذف. انظر شرح  
 السيرافي للكتاب، ج١، ق ٢٣.
- (٢) الكتاب ٣٧٢/٢، وعن المَهْضُومِ. انظر التعليق ٤/٢٨٨.
- (٣) انظر التعليق على المسألة السابقة.
- (٤) الكتاب ٣٧٢/٢.
- (٥) أي أنه يستوي لفظ (قَيْعِيلُ) و(فَقَعِيلُ) مما عينه واو أو ياء إلا في كسر أوله فلو  
 بنينا (فَقَعِيلًا) من (قَامَ) لوجب أن نقول: (قَيْمٍ) والأصل (قَيْمٍ) فاجتمعت الواو والياء  
 الأولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياءً، ثم أدغمت الياء منها، (وقَيْعِيلُ) من القول  
 تقول فيه (قَيْلُ)، فليس بينهما فرق إلا في كسر أوله وفتحده. انظر شرح السيرافي  
 للكتاب، ج١، ق ٢٤.
- والحذيم: صفة للسيف القاطع، من الحذم وهو القطع، ومنه قول عمر رضي الله عنه لمؤذنه:  
 «إِذَا أَذْنَتْ قَتْرَسُلُ، وَإِذَا أَقَمْتُ فَاحْطِمِ» يعني الحذَرُ في الإقامة وقطع التطويل. انظر تهذيب  
 اللغة ٤/٤٧٥ (حتم).

**قال سيهويه :** (وَأَمَّا تَحَيَّرْتُ فَتَقَيَّلْتُ)<sup>(١)</sup> . الدليل على ذلك ظهور الياء مشددة، وإنما ظهرت في التضعيف، لأن ياء (تَقَيَّلَ) وقعت ساكنة قبل الواو التي هي عين، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء فيها، ولو كان (تَفَعَّلْتُ) لظهرت الواو مُضَعَّفة، كما تقول: تَقُولْتُ في تَفَعَّلْتُ من القول، فبهذا تعلم أنه تَقَيَّلَ دون تَفَعَّلَ.

وَأَمَّا التَّحَيَّرُ، إذا أردت مصدره فهو على تَفَعَّلَ وإن كان وزنه على الحقيقة تَقَيَّلَ، إلا أنه لو كان تَفَعَّلَ دون تَقَيَّلَ، لكان التَّحَوَّرُ، يقول الله تعالى: «أَوْ مَتَحَيَّرًا إِلَى فِتْنَةٍ»<sup>(٢)</sup> وزنه مُتَقَيَّلٌ<sup>(٣)</sup>.

**قال سيهويه:** لأن الحرفين ليسا من موضع تضعيف، فهُم في الواو والياء أجدر<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: أي إذا لم يُدْغَمُوا (وَتَدَّه)، فيقولوا: وَدَّه [١٩١/ب] لتحرك المقارب الأول، فإن لَمْ يُدْغَمُوا الواو والياء إذا تحرك الأول منهما أجدر، لأن الواو والياء مخارجهما أبعد من مخارج التاء والذال، لأنهما من أطراف الثنا واللسان، والواو من الشفة، والياء من وسط اللسان ومخارجهما أبعد، وإذا تباعد المخرجان كان الإدغام فيه أشد امتناعاً .

(١) الكتاب ٣٧٢/٢ .

(٢) سورة الانفال ، الآية /١٦ .

(٣) قال أبو سعيد: «إِنَّمَا عَلِمْنَا أَنَّ (تَحَيَّرْتُ) تَقَيَّلْتُ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ (تَفَعَّلْتُ) لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ: (تَحَوَّرْتُ) إِذْ كَانَ مِنْ (حَاوَزَ يَحَوِّرُ) مِنَ الْوَاوِ، وَلَكِنَّ الْمَصْدَرِ (تَحَوَّرًا)»، انظر شرح السيرافي للكتاب ٢٤/٢ .

(٤) الكتاب ٣٧٣/٢ .

قال سيبويه: ولم يجيزوا وُدَّةً<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يريد في (يَفْعَل) من وُدَّ، لأن وُدَّ مثل وَعَدَ، فالفاء تنحذف في يَفْعَل، ولم تدغم التاء في الدال وإن تقاربا لتحرك التاء<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: ومثل ذلك رُوِيَّةٌ ورُوِيَّا<sup>(٣)</sup>، الفصل.

قال أبو علي: الأصل في (رُوِيَّا) الهمزة وإن حذفت، فكما لاتدغم الهمزة في الياء، كذلك لاتدغم هذه الواو، كما لم ترد الياء في (لَقَضَوْا)، وأنت تريد (لَقَضُوا الرَّجُلَ)<sup>(٤)</sup>، لأنه وإن أسكن فالضمة مرادة، كما أن الهمزة مرادة وإن خفف<sup>(٥)</sup>.

---

(١) الكتاب ٣٧٣/٧، وفي المخطوطة: «ولم يجيزوا يَدَّةً خطأ».

(٢) قال أبو سعيد: وأول هذا الفصل بين من كلام سيبويه، فأما قوله: ولم يجيزوا وُدَّةً، فإنه يعني لم يدغم الهمزة في الدال في (وُدَّ) فعل ماضٍ، فيقولون: (وُدَّةً)؛ لأن الحركة تمنع من الإدغام، ولم يجيزوا (يُدَّ) في (يُدَّ) حركة الياء؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لجمعوا على الحرفين عشرين:

إحداهما: حذف الواو وهي فاء الفعل كما حذفوها من (يُدُّ) - (يُدِّن) وما أشبهه. والآخرى: التسكين والإدغام، وجعل سيبويه اجتماع الياء والواو بمنزلة الحرفين المتقاربي المخرج، فما لم يدغم الحرفان المتقاربا المخرج نحو وُدَّ، ويُدَّ، لم يدغم أيضاً الواو والياء إحداهما في الأخرى لتحرك الأولى منهما كما ذكره في صَيُّوْرٍ وطَوِيْلٍ... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٢٤.

(٣) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٤) انظر ص ١١، ٨٨ من هذا الجزء.

(٥) في مثل (رُوِيَّةٌ، ورُوِيَّا) إذا خففت الهمزة صارت وَاوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، ثم لاتقلب ياءً للياء التي قبلها، لأنها همزة قد خففت، فالتبعية فيها تَبِيَّةُ الهمزة - وإذا خففت الهمزة في (رُوِيَّةٌ) جاز قلبها ياءً فيقال: (رُوِيَّةٌ) وقد قالته العرب. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٢٥.

**قال سيبويه:** لأن الواو بدل من الألف فأرادوا أن يمدوا<sup>(١)</sup>.  
أي: الواو في (سُوَيْر) كما تمد الألف في (سَايَر)، ولو أدمم لزال  
مثال المد<sup>(٢)</sup>.

**قال سيبويه:** وألا يكون قُوَعِلَ وتُقُوَعِلَ بمنزلة فُعَلَ وتُفْعَلُ<sup>(٣)</sup>.  
قال أبو علي: لو أدممت تُسُوِيرَ فقلت: تُسِيرَ لالتبس قُوَعِلَ بتُفْعَلُ  
كما كان يلبس قُوَعِلَ نحو سُوِيرَ تُفْعَلُ لو أدممت.

**قال سيبويه:** فيصير بمنزلة حرفين يلتقيان في غير حروف المد<sup>(٤)</sup>.  
قال أبو علي: يقول: لو أدممت الواو في الياء، أو الواو في الواو في  
(سُوِيرَ)، (وَقُوِلَ)، لزال عنهما بالإدغام المد، فخالف بعض الأفعال  
بعضاً، لأن المد في الألف من (سَايَر)، لا يجوز أن يزول لامتناع إدغامها.  
ولو أدمم هذه الواو لزال بالإدغام عنها المد وصار بمنزلة الحروف التي لامد  
فيها. كالياء والتاء ونحوهما من الحروف الأمثال المتعربة من المد.

**قال سيبويه:** فلما كانت كذلك شُبَّهت هذه الياء بواو رُوِيَةٍ، وواو  
يُوطِي<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: يقول: شبهت الياء التي في (دِيَوَانٍ) بالواو في (رُوِيَةٍ)

(١) الكتاب ٣٧٣/٢، وفي المخطوطة: «... فأرادوا أي يمدوا».

(٢) لو أدمم فقال: (سُوِيرَ) لزال مثال المد في واو (سُوِيرَ).

(٣) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٥) الكتاب ٣٧٣/٢، وفيه: «... واو يُوطِي»، والذي في شرح السيرافي: «... واو سُوِيرَ».



مخففة همزتها ، فلم تدغم الياء في الواو من (دِيَوَانٍ)<sup>(١)</sup> ، كما لم تدغم الواو في الياء من (رُؤْيَةٍ)<sup>(٢)</sup> لاجتماعهما في أنهما غير لازمتين ، ألا ترى أن الياء من (دِيَوَانٍ) أصلها الواو وعنها انقلبت ، كما أن أصل الواو في (رُؤْيَةٍ) الهمزة وعنها خففت<sup>(٣)</sup> .

**قال سيبويه :** ولذلك قلت: قَرَارِيضُ<sup>(٤)</sup> .

أي لأن وزن (دِيَوَانٍ وقِيَرَاطٍ) في الأصل فِعَالٌ ، قلت: قَرَارِيضُ فرددت التضمين لما فصلت بينهما بحرف ، ولو كان فِعْعَالاً ، ولم يَكُنْ فِعْعَالاً ، لوجب في تكسيره وتصغيره قَرَارِيضُ ، ودواوين<sup>(٥)</sup> .

\* \* \*

(١) أي لم يقل: (دَوَانٌ) .

(٢) فلم يقل: (رُؤْيَةٍ) .

(٣) قال أبو سميذ: «شبهوا ياء (ديوان) إذ كانت لا تثبت وهي واو في الأصل بواو (رؤية) إذ كانت همزة في الأصل» . انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٢٦ .

(٤) الكتاب ٣٧٣/٢ .

(٥) قال الرماني : «تقول : ديوان فلا تقلب الواو لأن الياء عارضة ، إذ أصله (دَوَانٌ) . ويرجع في التصريف إلى الأصل ، فتقول : دُوَيُّوَيْنُ ، ودَوَاوَيْنُ » ، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٦ .

## ومن باب ما يُكسر عليه الواحد ما ذكرنا في الباب الذي قبله<sup>(١)</sup>

قال سيهويه: ولما اعتلت ها هنا، فقلبت بعد حرف مَزِيدٍ في موضع  
ألف فاعِلٍ<sup>(٢)</sup>.

يعني العين التي هي واو، واعتلالها انقلابها ياء<sup>(٣)</sup>.

قال سيهويه: وصار انقلابها ياءً نظير الهمزة في قَائِلٍ<sup>(٤)</sup>.

قال [١/١٩٢] أبو علي: يقول صار انقلاب العين ياءً في (سَيِّد)  
كانقلابها همزة في (قَائِل) لأنهما اتفقا [في أَتِيَّة]<sup>(٥)</sup> الاعتلال وإن  
اختلفا في كَيْفِيَّتِهِ<sup>(٦)</sup>.

(١) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٧٤/٢. وفي المخطوطة: (وكما) مكان (ولما)، ورواية السيرافي توافق ما جاء  
في الكتاب.

(٣) يُريد أنك تهمز عين الجمع من (قَبِيلٍ وَقَبِيلٍ) فتقول في (عَبِيلٍ): عَيْلٌ، وفي (خَبِيرٍ):  
خِيَانٌ لوقوعها بعد الألف.

(٤) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٥) في المخطوطة: (إِيَّة)، وزدت حرف الجر قبلها ليستقيم المعنى. والأتي: هو كل جدول  
ماء، ويقال: أت لهذا الماء فيهيء له طريقه. ونقل عن العجاج: سَيْلٌ أَتَى مِنْهُ أَتِيٌّ.

والثاني: التَّهْيُؤُ للقيام. والمراد في عبارة الفارسي أن انقلاب العين ياءً في (سَيِّد) من  
الوار كانقلابها همزة في (قَائِل) فكل منهما أتى من إعلالٍ مشابه لإعلال الآخر، والمؤاتاة  
حسن المطاوعة، يقال: تَأَتَى لفلانٍ أَسْرُهُ، وقد أتاه الله تَأَتِيَةً. انظر تهذيب اللغة  
٣٥١/١٤ - ٣٥٢ (أتي).

(٦) ناقش أبو سعيد هذه المسألة وعرضها بالتفصيل فقال: وإذا جمعت (سَيِّد) قلت: (سَيَّابِد)،  
وأصله (سَيَّابِد)، وإذا جمعت (عَيْتًا) أو (خَبِيرًا) أو (عَيْلًا) قلت: (عَيْتَيْن) و(خَبَاتِير)،  
و(عَيْتِل)، والأصل: ياءٌ، لأنها من الخَبِير، والعين، والمَيْلَة، قال: وإنما همزت هذه =

قال سيبويه: ولم يصلوا إلى الهمزة<sup>(١)</sup>.  
 أي لم يصلوا إلى همزة عين (سَيِّد) إذ كان قبلها ياء، وإنما تهمز  
 الياء والواو عيناً ولاماً إذا كان قبلهما ألف<sup>(٢)</sup>.  
 وقوله: فكانهم جمعوا شيئاً مهموزاً<sup>(٣)</sup>.  
 أي إذا جمع (سَيِّد) الذي هو غير مهموز، فكانه جمع مهموز، لأنه  
 نظير ما اعتل بالهمز وهو (قَائِل)، ألا تراهما اجتماعاً في باب الاعتلال  
 وإن كانت العين من (قَائِل) انقلبت همزة والعين من (سَيِّد) انقلبت ياءً.  
 قال سيبويه: كما قالوا: صَبَّيْمٌ، فأجروها مجرى عَتِيْمٍ<sup>(٤)</sup>.  
 قال أبو علي: قلبت الواو الأخيرة من (صَبَّيْم) ياء<sup>(٥)</sup>، لقربها من  
 الطرف، ولما انقلبت، انقلبت الواو الأولى أيضاً ياء، لسكونها، كما أن  
 الواو التي في نفس الطرف لما قلبت ياء كتحسوا الواو من (عَتَوَّ) انقلبت  
 الأولى لها أيضاً ياءً.

---

— الأشياء لأن الواحد منها قد اعتلّ، وصار بمنزلة الفاعل معتلاً، وذلك أن (سَيِّدًا) و(عَتِيْمًا)  
 (فُعَيْلًا)، فوقعت الياء منه في موضع ألف فاعل، كالألف قائل وبائع. انظر شرح السيرافي  
 للكتاب، ج ١١، ق ٢٦.

(١) الكتاب ٣٧٤/٧.

(٢) لم يهمزوا (سَيِّد) لأن الهمزة إنما تقع بعد الألف، لاستحالة إدغام الألف في ما بعدها وإذا  
 جمع ما في واحدة الألف همز، كقولك: في جمع (بائنة) و(قائلة): بوائع وقوائل، فلذلك إذا  
 جمعت (سَيِّدًا) و(عَيْلًا) فكانت جمعت (سائداً وعائلاً) إذ كانت الياء في موضع الألف وما  
 بعدها معتل. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٦.

(٣) الكتاب ٣٧٤/٧.

(٤) الكتاب ٣٧٤/٧.

(٥) أصل (صَبَّيْم): صَوِّم، الواو مشددة.

قال أبو علي: في تصحيح الواو في (عَوَاوِر) <sup>(١)</sup> إنما صَحَّت الواو فيه وإن كانت (كَأَوَائِل) التي همزت فيه العَيْنُ، لأنَّ الياء تلزم قَعَاعِيلَ جمع فُعَالٍ مرادة فيها، محذوفة للضرورة، فكما أنَّ تلك الياء التي تلزم همزة العين لبعدها عن الطرف، كذلك لا يلزم همزة إذا حذفت للضرورة الشعر، إذ هي ثابتة في الكلام، وعلى هذا لو جمعت (أَوَائِل) في الشعر فزدت فيها مضطراً ياءً لإشباع الكسرة كقوله:

... نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنَقَّادُ الصَّيَّارِيفُ <sup>(٢)</sup>

(١) إشارة إلى ما أنشده سيبويه في الباب دون نسبة وهو قول الشاعر من الرجز:

وَكَحْلُ الْمَتَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

وقد اختلفت المصادر في نسبته لقائله، فابن جني ينسبه للمعجاج، انظر الخصائص ٣٢٦/٣، وليس في ديوانه، وينسبه العيني لجندل بن المثنى ٥٧١/٤، وانظر شرح التصريح ٣٦٩/٢، وشرح شواهد الشافعية ٣٧٤، انظر البيت في المنصف ٤٩/٧، وقال أبو عثمان: «ترك الهمز لأنه أراد (العَوَاوِر) ولكنه احتاج فعذّب الياء، وترك الواو على حالها». وأنشده في موقع آخر وقال: إن (عَوَاوِر) جمعه (عَوَاوِر) ويقال فيه (عَوَاوِر) وأنشد البيت، المنصف ٥٠/٣. انظر مزيداً من مصادر هذا البيت في معجم شواهد النحر الشعرية/٧٢٤.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط ونسبه سيبويه للفرزدق، وأنشده على زيادة الياء في (الصياريف) للضرورة، تشجيهاً لها بما جمع في الكلام على غير واحد. انظر الكتاب ١٠/١. وصدر البيت هو قوله:

تَنَفَّى بَدَاً الحصى في كلِّ هَاجِرٍ ...

وتنسبه كثير من المصادر للفرزدق، ولم أجده في ديوانه، وقد أنشده أبو سعيد في باب الضرورة، وقال: الوجه في الكلام «الدَّوَاهِمُ والصَّيَّارِفُ»، وإنما زاد الياء هنا لأن دخولها في الجمع في غير ضرورة على وجهين: انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ٨٠/، وبها مشه مزيد من المصادر التي أنشدت البيت.

لم تدع الهمز، وكنت قائلاً (أوائيل) كما لم تهمز لما حذف الياء في  
الضرورة وإن زدتها، وكذلك يقول الأخفش.

قال سيهويه: فجعلتها بمنزلة عَوِرتُ فوافقتها<sup>(١)</sup>.

أي، وافقتُ (صَيَدْتُ) (عَوِرتُ) في أن قيل: صَوائد مثل عَوائر.

قال سيهويه: كما وافقت حَيَّيتُ شَوَّيتُ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: أي في أن قيل في (قَواعِل) من حَيَّيتُ (حَوَايَا)، كما  
وافقت حَيَّيتُ (حَوَايَا)، كما قيل في قَواعِل من شَوَّيتُ (شَوَايَا)، وإنما قيل  
(حَوَايَا)، لأن الهمزة عَرَضَتْ في جمع لقرب الياء من الطرف فصار مثل  
مَطَايِي<sup>(٣)</sup>، ثم أبدل من الياء الألف كما في فُعل في (مَطَايَا) (وَهَذَايَا)  
فصار (حَوَايَا)، ثم أبدل من الهمزة الياء، فصار (حَوَايَا)<sup>(٤)</sup>.

قال سيهويه: كانت الياءان تستثقلان<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: ويقول: لو قيل: (حَوَايِي)<sup>(٦)</sup> فلم تهمز الياء لكان في  
الاستثقال (كقَوَاوِل) لو لم تهمز الواو.

\* \* \*

(١) الكتاب ٣٧٤/٢. (٢) الكتاب ٣٧٤/٢. (٣) في المخطوطة: (مطاي).

(٤) قال أبو سعيد الرماني: «جمع قَواعِل من شَوَّيتُ: شَوَايَا، لأن الهمزة تعرض في جمع،  
والزائد وغير الزائد في التضعيف سواء؛ لأن الملة واحدة، وهي مضاعفة حرف الملة». انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٧.

أما (الحَوَايَا) فهي الحفائر المنصوبة التي يملؤها ماء السيل، فيبقى فيها دهرًا لأن الطين  
أسفلها عِلَلٌ صلبٌ يمسك الماء، وأحدثها (حَرِيَّةٌ)، وقد تسميها العرب الأمعاء، تشبيهًا  
بحوايا البطن، وقيل غير ذلك. انظر تهذيب اللغة ٥/٢٩٢، ٢٩٩ (حوى).

(٥) الكتاب ٣٧٤/٢. (٦) في المخطوطة (حَوَاي).

ومن بابٍ مايجري فيه بعض ماذكرنا

إذا كُسِرَ للجمع على الأصل<sup>(١)</sup>

قال أبو علي: الفرق بين هذا الباب والذي قبله أن الواو والياء الواقعتين بعد ألف الجمع<sup>(٢)</sup> لا تهمز بعدها عن الطرف بحرف اللين الذي بينهما وبين آخر الكلمة، فلا يهمز كما همز ما تضمن الباب الذي قبله من الياء والواو للقرب من الطرف نحو قَوَائِلُ وَكَوَائِلُ<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: وإنما خالفت الحروف الأولى هذه [١٩٢/أ] الحروف لأن كل شيء من الأولى هُمَزَ على اعتلال فعله أو واحده<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يريد خالف (عَوَاوِرُ قَوَائِلُ) في باب الجمع فلم يهمز (قَاعُولُ) وإن همز (قَاعِلُ)، لأن نسبة (قَاعُولُ) من (فاعِل) كنسبة (فُعَالُ) من (فُعَلُ)، لأن كل واحد منهما زائد على (فُعَلُ) و(فاعِل) بحرف لين رابع يبعد به الياء والواو في الجمع من الطرف.

\* \* \*

(١) الكتاب ٢/٣٧٥.

(٢) أي في مثل: طاووس وطواويس، وثاؤوس وثواويس، وتقول: ثِيَابٌ وثِيَابٌ، وذيور وذيابور، وعوَار وعواوير، ولا تهمز شيئاً منه كما همز في الباب السابق (فُعَاعِلُ).

(٣) قال أبو سعيد: «دَوَاوِيرُ وعَوَاوِيرُ خالفت (سَيَائِدُ، وَأَوَائِلُ) وسائر ما تضمنه الباب الذي قبل هذا، وأن الذي يهمز لاجتماع الواوين أو الياءين أو الياء والواو إنما يُعْمَلُ على اعتلال واحده كسَيَائِدُ حملاً على (سَيِدُ) أو على اعتلال واحده كقَوَائِلُ حملاً على (قَائِلَةُ) إذ كان قريباً من الطرف...» شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٧.

(٤) الكتاب ٢/٣٧٥.

## ومن بابِ فَعَلَ من فَوَعَلَ من قُلْتُ، وقَبَعَلْتُ من بَعْتُ<sup>(١)</sup>

قال سيبويه: كما وافق (فَاعَلَ) من هذا الباب غير المعتل، ولم يكن فيه إدغام<sup>(٢)</sup>.

أي إذا قلت فيه: فَوَعَلْتُ كقولك: بُوعْتُ، فَبَنَيْتُ<sup>(٣)</sup> فِعْلُ المفعول لم تُدغم<sup>(٤)</sup>.

قال سيبويه: ولم يكن هذا بمنزلة العينين في حَوَّلْتُ وَزَيَّلْتُ<sup>(٥)</sup>.  
أي (فَيَعَلَ)، أي لم يدغم كما أدغم (فَعَلَ) من (فَعَلَ) نحو (قَوَّلَ)  
من (قَوَّلَ)، لم يُقَلَّ في (فَعَلَ) من فَيَعَلَ: (قِيلَ)، ولا في (فَوَعَلَ): قَوَّلَ.  
قال سيبويه: فلما كانتا كذلك أجريتا مجرى الألف<sup>(٦)</sup>.

قال: (٧) لما جرت الواو والياء كالألف في أن يقع بعدهما ما ليس  
من موضعهما كما يقع بعد الألف من (فَاعَلَ) من غير موضعه أجريتا  
مجرى الألف في المد، وترك الإدغام إذا وقع بعدهما حرف مثلها مما  
اعتلت.

(١) الكتاب ٣٧٥/٢.

(٢) الكتاب ٣٧٥/٢.

(٣) في المخطوطة: (بَنَيْتُ).

(٤) أطل أبو سعيد في شرح هذه المسألة وفضل الأمر الذي يصعب معه نقل كلامه كله هنا، كما أن نقل بعضه ينقص الفائدة، فأثرت الإحالة إليه في شرح الكتاب، ج ١١، ق ٢٨.

(٥) الكتاب ٣٧٥/٢، وفيه: «ولم تجعل هنا ...»

(٦) الكتاب ٣٧٥/٢.

(٧) القائل هو أبو علي نفسه.

قال سيبويه: ولا تجعلهما بمنزلة العينين، إذ كانا حرفين مفترقين<sup>(١)</sup>.  
قال أبو علي: يقول: ليسا بلازمين، فيلزم إدغامهما، لأنها قد تقع ولا  
مثل قبلها نحو (جَهْوَر).  
قال سيبويه: (فلما كانت الزيادة كذلك جرت ها هنا مجراها، لو لم  
يكن بعدها واو<sup>(٢)</sup>) في أن مَدَّ كما كان يُمَدُّ (حِثْنَد).  
قال سيبويه: فهي بمنزلة واو فَوَعَلْتُ وألف أَفْعَالْتُ<sup>(٣)</sup>.  
أي في أنها مَدَّةٌ لا تلزم ولا يجب إدغامها.  
قال سيبويه: فيجرى (فُعِلَ) مجرى غير المعتل<sup>(٤)</sup>.  
أي في المَدَّ وترك الإدغام.  
قال سيبويه: كما أُجريت الأوَّل مجرى غير المعتل<sup>(٥)</sup>.  
أي نحو: (فَوَعِلَ)، كقولك: (قُوْلُ وَيُوعِ)، أُجريت مجرى (يُوطِرُ)  
فعددت ولم تدغم كما يُمَدُّ في الصحيح التي لا ياء بعدها<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) الكتاب ٣٧٥/٧، والحديث حول الواو والياء، وزيادتهما كما تزداد الألف.  
(٢) الكتاب ٣٧٦/٢، وقد ربط أبو علي تعليقه بنص الكتاب؛ فجاء موهماً بأنه من كلام  
سيبويه.  
(٣) الكتاب ٣٧٦/٢.  
(٤) الكتاب ٣٧٦/٧.  
(٥) الكتاب ٣٧٦/٢، وهذه العبارة من قام سابقها.  
(٦) قال أبو سعيد: «الياء التي وقعت قبلها الواو الزائدة قد يقع في موقعها حرف آخر فيمَدُّ، نحو  
(اغْدِرْدَنَ)، فإذا وقعت الياء لم تذهب المدَّة، وإنما أدغم فيما سمي فاعله، لزوال المدَّة». انظر  
شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٢٩.



قال سيبيويه: وذلك قولك: قد بُوعَ، وقُوِلَ، قلبت ياء (بُوعَ) واو<sup>(١)</sup>.

يريد: الياء الأولى التي هي عين قبل ياء (فَعِيل) ، ولم يُبدل من الضمة كسرة، إرادة لتصحيح الواو كما فَعَلَتْ ذلك في (بَيْع) و(بَيْض) ونحوه لأنه على أربعة أحرف<sup>(١)</sup>، ألا تراهم قالوا: عُوْطِ من تَمِيطِ الناقة؟ فلم تصحح الياء، وقلبت واواً، وهذا نذكره في الباب الذي يلي هذا بعد<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه : فلا تقلب الواو ياء في (فَوَعِلَ) من (بَعَثَ) إذا كانت من (فَعَّلْتُ) لأن أمرها كأمـر (سَوَّيْتُ) (٤٤) .

قال أبو علي: يقول: (فَعَّلَ) بمنزلة (فَاعَلَ)، ألا ترى إذا بنيت (فَعَّلَ) المفعول من (فَاعَلَ) في أن الواو غير لازمة، كما أنها في (فَوَعِلَ) من (فَاعَلَ) غير لازمة، وإذا لم يلزم لم يجب إدغامه .

(١) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٢) قال الرمانى: «هنا (تَفْعَلُ) من القول والبيع: (تَفْعِلُ) و(تَفْعِيحُ)، ولما لم يسم فاعله منه: تَفْعُولُ، وتَفْعِيحُ، فأما (تَفْعَلُ) منها: فَتَفْعُولُ، وَتَفْعِيحُ، وفعل منهما: تَفْعُولُ، وَتَفْعِيحُ، ونظير الأولى: تَفْعِيحُ، وَتَفْعُولُ، ونظير الثاني: حَوَّلَ، وَنَوَّلَ وَنَزَّلَ... وليس لم يسم فاعله: قَوَّيْتُ وَبَوَّيْتُ، وفعل من ثَلَّثَ يَثِثُ: قَوَّلَ، وَبَوَّلَ، ولما لم يسم فاعله منها: قَوَّلَ، وَبَوَّلَ، يصح الواو كما حُثِّتْ فى سورتي...» شرح الرمانى للكتاب، ج ١، ق ١٠٨.

(٣) الكتاب ٣٧٧/٢. وسوف يأتي بعد قليل.

(٤) الكتاب ٣٧٦/٢.

قال سيبويه: تحديدها: عُنْتُ [١٩٣/أ] من قولك: أُنْتُ، وإن لم يتكلم به لما يجتمع فيه مما يستثقلون<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يقول: هذه الحروف مثل (اليَوْمَ)<sup>(٢)</sup> في أنها لا يؤخذ منها (فَعَلٌ)<sup>(٣)</sup>. كما لم يؤخذ منه، لأن كل واحد منهما لو اشتق الفعل منه لاجتمع حروف اعتلال قد تُكره وحدها حتى (تَعَلٌ) فتُسكن أو تُحذف، فلما كانت تستثقل مفردة لزم أن تُطرح مركبة<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٣٧٦/٢، مع اختلاف في ترتيب الكلام، (والأَنَّهُ) نوع من النبات.

(٢) يشير إلى قول سيبويه فيما جاء على (فَعَلٌ) لا يتكلم به من نحو الواو في أول، ويُنَجِّ، ووَيْسُ، ووَيْلٌ بمنزلة (اليَوْمَ) كأنها على الترتيب من (وَيْسُ، ووَيْلٌ، ووَيْلٌ) وإن لم يتكلم بها.

(٣) ألح سيبويه إلى أن التحليل يرى أن (اليَوْمَ) كأنه من (يُمْتُ) - وإن لم يستعمل في الكلام - وتساءل أبو سعيد عن الذي أخرجها إلى ردة إلى الأفعال، والأسماء أصول، والأفعال فروع، وأجاب بأن التحليل لم يرد أن (يَوْمًا) مأخوذة من (يُمْتُ)، وإنما أراد أنه لو بُني من (يَوْمَ) (فَعَلٌ) لقليل: (يُمْتُ) - وإن كان لا يبنى منه - ألا ترى أن سيبويه والتحليل قد أجازا أن يبنى الفعل من كل اسم يورده السائل، حتى لو قال: أُنْتُ لي من (عمرٍ) مثل (ضَرَبَ، وضَرَبَ)، قيل له: (عَمَرٌ، يَمُورُ)، وإذا قيل: أُنْتُ من (جَعْفَرٍ) مثل (دَحْرَجَ: يُدَحْرَجُ) قليل: (جَعْفَرٌ، يُجَعْفَرُ)، فلا يمنع بناء الأفعال من جميع الأسماء التي لها نظائر، فإذا قيل: أُنْتُ لي من (يَوْمَ): (فَعَلٌ يَفْعَلُ) كان محتجاً، لأنه ليس في شيء من الأفعال ما عينه وقاؤه من حرف العلة، وإنما يقع ذلك في الأسماء التي لا يُصرَك منها فَعَلٌ نحو: (وَيْسُ، ووَيْسُ، ووَيْلٌ)، انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١، ق ٣٠، وانظر المختضب ٧٢٢/٨.

(٤) يقول: إن الفَعْلَ لا يبنى من (أُنْتُ) المشتقة من (يَوْمَ)، لأن عين الفعل وأَوَّ وقاؤه ولاه هزتان، ولو بُني من شيء من هذا فَعْلٌ لزمه ما يستثقل مع الإعلال، فلو بُني منه فعل (قالَ، بقولٍ) لوجب أن يقال: (يَأمُ، يَيُومُ)، وكذلك في (وَيْسُ، ووَيْسُ) لو صيغ منها =

قال سيبويه: فإذا قلت: أَفْعَلْ، وَمَفْعَلْ، وَيَفْعَلْ؛ قلت: أَوْيَمٌ وَيَوْمٌ،  
وَمَوْيَمٌ، لأنَّ الياء لا يلزمها أن يكون بعدها ياءً أبداً<sup>(١)</sup>.

فإذا لم يلزم أن تكون بعدها ياء كان مثل ياء (فَيَعْلَ) يلزمها المدَّة  
ولا تدغم كما يدغم (يُويح) لما لم يلزم واو (قُوعلَ) من فَيَعْلَتُ، وكانت قد  
تكونُ ياءً في (فَيَعْلَ) بهذا الذي يعني .

وقال أبو العباس: الخليل يقول: أَوْيَمٌ، وَيَوْمٌ، لأن الواو منقلبة من  
ياء، فلما بناها هذا البناء جعلها مدَّة وإن كانت أصلية، لأنها منقلبة كما  
انقلبت واو (سُويرَ) من ألف (سَائرَ)، فقد صارت نظيرتها في الانقلاب،  
قالوا: وفي أَوْيَمٍ منقلبة عن ياء كما أنها في (سُويرَ) وقُوعلَ من فَيَعْلَ من  
(يَعْتُ) منقلبة عن ياء وألف، فلما صارت هذه الواو موافقة لهذه المدات  
التي لا تدغم لم تدغمها وإن خالفها في باب الزيادة، والأصل (قَالَ).

مثل (يَاحَ، يَبِيحُ) لقبيل لبيها: (وَاحَ، يُويحُ)، والأصل: (وَيَحَ، يَبِيحُ)، فيجب حذف الواو  
التي هي فاء الفعل، لدخولها في باب (وَعَدَ، يَعِدُ) كما يجب إعلال الياء التي هي عين  
الفعل؛ لدخولها في باب (يَاحَ، يَبِيحُ) فيلحقه اعتلالان من جهتين . . . انظر شرح  
السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٣٠، قال المبرد: «ولا يكون فعْلُ في مثل (أَلَا؟)؛ لأنها  
حروف كلها معتل؛ لأن الألف من حروف العلة»، المقتضب ١/٢٢٢.

وقال أبو سعيد: «وأما (أَلَا؟) فلو بني منه فعْلٌ للزومه تغيير، لأنه يلزمه في الماضي (أَلَا؟)  
(ولي المضارع): (يُؤْوَدُ؟) إن كانت ألفه منقلبة من واو، وإن كانت منقلبة من ياء قلت: (في  
مضارع): (يَبِيحُ؟)، فإذا كان الفعل للمتكلم قلت: (أَوْتُ؟ أو: أَيْتُ) وتقلب الهمزة التي هي  
لام الفعل واواً أو ياءً لاجتماع الهمزتين لما سقط عين الفعل اجتمعت همزتان وهما فاء الفعل  
ولامه، فيجتمع فيه إعلال بعد إعلال» - شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٣٠.

(٢) الكتاب ٣/٣٧٦، وقوله: (أبداً) في آخر النص ليست في الكتاب، وليست في شرح  
السيرافي.

والذي عليه النحويون غير الخليل في (أَفْعَل) منه (أَيْمَ)، لأنها أصلية، فالإدغام لازم لها لأن المد ليس بأصل في الأصول فأما الخليل فيعتبر هذه الياء ياء (أَيَقُنْتُ)، بحيث صحت في (أَيَقُنْتُ) صححه من (أَفْعَل) بين (اليوم) مدة ولم يدغمها في العين<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: فإذا كسرت على الجمع هَمَزْتُ فقلت: أَيْائِمُ، لأنها اعتلت هاهنا كما اعتلت في (سَيِّد)، والياء قد تُستعمل مع الواو، فكما أجريت (سَيِّد) مجرى فَوَعِلٍ من (قُلْتُ)<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: أي في أن هَمَزْتَه فقلت: (سَيَائِدُ) كما تقول في (فَوَعِلٍ) (فَوَاعِلٌ)، فكما أجريت ما أدغم فيه حرف زائد مجرى ما أدغم فيه حرف أصلي في همزك إياه في التفسير لقربه من الطرف، واجتماع ياءين أو واوين، أو واو وياء، وأعني بالأصليين (أَيْمَ) و(أَوَك) والزائدين (سَيِّدٍ وقَوَلٍ)<sup>(٣)</sup>.

(١) المقطع ٢٢٣/١، بتصرف، وقد وسع أبو علي فكرة أبي العباس حول إجماع النحويين على خلاف الخليل في هذا الموضع.

(٢) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٣) انظر المقطع ٢٢٠/١ - ٢٢٢، قال أبو سعيد: وإذا جمعت (أَيْمًا) الذي هو (أَفْعَل) من (يَوْم) قلت: أَيْائِم، فهمزت لوقوع ألف الجمع بين ياء وواو، كما همزت في (سَيِّد) إذا جمعت قلت: سَيَائِد، وأصله (سَيَائِد) «...».

قال: فكما أجريت سَيِّدًا مجرى (فَوَعِلٍ) من (قُلْتُ)، كذلك يجري هذا مجرى (أَوَل) [الكتاب ٣٧٦/٢]، قال القاضي: يعني أن (فَوَعِلٍ) من (قُلْتُ) لو جمعته يجري مجرى (أَوَل)، فسُئِلْتُ: فَوَاعِلٌ، كما قلت: أَوَائِل، والأصل: أَوَاوِل، وقَوَاوِل، فلما جرى (فَوَعِلٍ) مجرى (أَفْعَل) كذلك جرى (أَيْمَ) وهو (أَفْعَل) مجرى (سَيِّد) وهو (فَيْعَل) لأن أصل (أَيْمَ) ياء وواو، كما أن أصل (سَيِّد) كذلك «...» شرح السيراني للكتاب، ج ١، ق ٣١، وانظر النصف ٤٤/٢ - ٤٥.

قال سيبويه: وأما اَفْعَوْعَلْتُ من (قُلْتُ)، فبمترلة اَفْعَوْعَلْتُ من (سِرْتُ) في (اَفْعَلَّ) (١).

قال أبو علي: يعني أنه مثله في أن يبين ويد فلا يدغم (٢).  
قال سيبويه: وأتممت اَفْعَوْعَلْتُ منها كما تُتَمُّ فاعَلْتُ وتَفَاعَلْتُ لأنهم لو أسكنوا فيه حذف الألف (٣).

قال أبو علي: يقول: لو أسكنوا الواو التي بعد واو (اَفْعَوْعَلَّ) في (اَقْوَوَلَّ)، والتي بعد الألف من (قاوَلْتُ) سقطتا لاتقاء الساكنين أَلِف (فاعَلْتُ) وعينها وواو (اَفْعَوَلَّ) وعينها.  
قال أبو الحسن: أقول: اَقْوَيْلْتُ لثلاث أجمع بين ثلاث واوات فإذا قلت: فَعَلَّ قلت: اَقْوَوَيْلَّ.

يقول: جمعت بين ثلاث واوات إحداها مضمومة لأن الثانية كالمدّة كما فعلت ذلك في قَوْلَ.

قال أبو علي: [١/١٩٣] يقول: لا أدغم الواو الوسطى في الثالثة ولا أقلب الثالثة ياءً، لأن الوسطى مدّة، وغير لازمة كما أن الأول من (قَوْلَ) غير لازمة فلا أدغم.

\*\*\*

(١) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٢) يقول الرماني: (اَفْعَوْعَلَّ) من (قُلْتُ): اَقْوَوَلَّ بالإتمام عند سيبويه، لأن إحدى الواوات مدغمة، تقوى بالإدغام حتى تنصرف بوجوه الإعراب في عنتر ونحوه. والأخفش يقول: (اَقْوَوَلَّ) لثلاث يجمع ثلاث واوات في مثل هذه الصفة من (اَفْعَوَلَّ) فإذا بني منه فعل ما لم يُسم فاعله قيل: اَقْوَوَلَّ على المذهبين جميعاً، لأن الواو الأخيرة تصير مدّة؛ فصح كما تصح في (سَوَر) ٤٠٠، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١١٠.

(٣) الكتاب ٣٧٦/٢.

## ومن باب تقلب فيه الياء وأوا<sup>(١)</sup>

قال سيهويه : ولم تجعل هذه الأشياء بمنزلة (يُبْضِر) ، و(قد يَبْخِر) حيث خرجت إلى مثالها هذا<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول: لم يبدل من الضمة في فاء (كُوْكُل) <sup>(٣)</sup> لتصح الياء كما أبدل منها كسرة في فاء (فُعَل) لتصح الياء، وذلك في نحو (يُبْضِر) . . وقوله: حيث خرجت إلى مثالها هذا يعني (كُوْكُل)<sup>(٤)</sup>.  
قال سيهويه: وكان الفعل ليس أصل يائه التحريك<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٣٧٧/٢، وفي المخطوطة: ( . . . تقلب فيه الواو ياءً، ورواية السيرافي والرماني توافقا ما في الكتاب.

(٢) الكتاب ٣٧٧/٢ مع قليل من الاختلاف، ورواية السيرافي توافقا ما جاء في التعليقة.

(٣) في المخطوطة: (كُوْكُل).

(٤) يقول أبرسميد: «إذا بنينا من (الكيل) فُعَل، أو فُعَل، قلبت الياء وأوا؛ لانضمام ما قبلها وما بعدها من الطرف، ولأن هذه الياء لا تكون في تصارييف هذا البناء إلا ساكنة، . . . ويشبه فُعَل وفُعَل من الكيل يَبْخِر، ويَبْخِر، وذلك أن (يَبْخِر) جمع أبْيَض، والياء قريبة من الطرف، (ويَبْخِر) أصله (فُعَل) بتحريك العين منه، وهو أبْيَض قريب من الطرف، فلما كانت الياء في (فُعَل) وهي عين الفعل لا تحرك في تصارييفه، أشبهه ياء (يَبْضِر) وأَبْخِر، فلما قلت فيما لم يُسم فاعله، وفيما انضم أوكه: يُوْطِر، وأُوْكِن؛ وجب أن يقال: كُوْكُل» .  
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ص ٣١.

ويقول الرماني: «الذي يجوز في الياء التي تقلب وأوا إيراؤها على ذلك بسكونها وانضمام ما قبلها وبعدها من الطرف، ولا يجوز فيما قرب من الطرف إلا تغيير ما قبلها، نحو: (يَبْضِر)؛ لما لم يكن بين أول الكلمة وآخرها إلا حرف واحد، وكان تغيير الحركة إلى الحركة أسهل من تغيير حرف إلى حرف لزم ذلك فيما قرب من الطرف . . . » شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ص ١١٠ - ١١١.

(٥) الكتاب ٣٧٧/٢.

قال أبو علي: يقول: ليس أصل الاسم والفعل تحرك عينها، كما أنه إذا كان على ثلاثة نحو (يَبَح) فأصل عينه التحريك قبل الاعتلال.

قال سيهويه: والاسم يجري مجرى (مَوْقِن) <sup>(١)</sup>.

قال: يعني أنه لم تقلب من ضمة فائه كسرة، كما لم تقلب ضمة فاءات هذه الأشياء.

وأنشد سيهويه: <sup>(٢)</sup>

مُظَاهِرَةٌ نَبَاً عَتِيقًا وَعُرُوطًا      قَدَّ أَحْكَمًا خَلَقًا لَهَا مُتَبَايِنًا  
وقال: العُرُوطُ فُعِّل <sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب ٣٧٧/٢.

(٢) البيت من الطويل ولم ينسبه سيهويه، وأنشده على قلب الياء وأوَّ في العُرُوط؛ لسكونها وانضمام ما قبلها كما انقلبت في (مَوْقِن)، وأصله من اليقين، الكتاب ٣٧٧/٢.  
قال أبو سعيد: «العُرُوط الذي ذكره سيهويه من الياء»، وهو اعتباط رهم الناقلة، أو الأتان إذا كانت كللك عاتط. قال أبو ذؤيب:

لَرَمَى فَأَلْقَدَ مِنْ نَحْوِ عُرُوطٍ عَاتِطٍ      سَهْمًا قَحْرَ وَرَيْشُهُ مُتَصَحِّحٌ

قال أبو عبيد: يجمع عاتط: عَيْطٌ، وَعُرُوطٌ، فمن قال: عَيْطٌ فهو كما قال سيهويه وهي بمنزلة (يَبَح)، ومن قال: عُرُوطٌ جمعها من الواو بمنزلة سَوْدٌ، وحينئذ لا يكون لسيهويه حجة في عُرُوط في الاستشهاد على (كَوْلَرٍ) من الكَوْلِ، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٣١، وانظر الشاهد وشرحه في شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١١١، وأنشده في المنصف ١٢/٢ دون نسبة وقال: قلبت الياء - وأوَّ لاتضمام ما قبلها، وكانت في الأصل (عُرُوطًا)، فقلبت الياء - وأوَّ - ولم ترهم قالوا: (عَيْطًا) ففتحوا العين لتصح الياء - وانظره في المصدر نفسه ص ٤٢ مع تفسيرات وتعليقات أخرى، وانظر البيت في كتاب النكت في تفسير كتاب سيهويه ١٢٠٧/٢، ولسان العرب ٢٣٢/٩ (عيط).

(٣) الكتاب ٣٧٧/٢.

قال أبو علي: وجه الاحتجاج في هذا الموضع بعوْط، أي قالوا: عوْط، فلم يقلبوا الضمة كسرة كما فُعل في (بيض)، واستدل على أن هذه الواو منقلبة عن الياء بسماعهم تَمَيَّطَتْ، فالواو في (عوْط) منقلبة عن هذه الياء<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

### ومن باب ما الهمز فيه في موضع اللام<sup>(٢)</sup>

قال أبو علي: العين من (سَاءَ) واوٌ، يدل على ذلك قوله: (يَسُوْءُ)، (وداءُ) العين فسيه منقلبة عن واوٍ، يدل على ذلك قولهم: (أَدَوَاءُ) في الجمع، (وجاءَ)، عينه ياءٌ، يدل عليها قولهم: (يَجِيءُ)<sup>(٣)</sup>.  
قال سيهويه: اعلم أن الياء والواو لا يُعلَن واللام ياء أو واو<sup>(٤)</sup>.  
يعني أنهما لا يُعلَن إذا كانا عينيْن، ومثال ما العين واللام فيه معتلن: يَجِيءَا، وَيَلَوِي، أَعْلَ اللامُ، ولم تَعْلَ العين<sup>(٥)</sup>.

(١) يقول أبو الفتح: وإنما سُمِعَ إبدال الضمة كسرة لتصح الياء في (يُضَرُّ) جمع (أَبْيَضَ)، وما كان على وزنه من الجمع، فإذا زال ذلك البناء وجب إثبات الضمة، وقلب الياء واوًا، هذا من طريق القياس، وقد ورد السماح أيضًا بتحقيقه في قولهم: (عوْطَطَ) وهو من (تَمَيَّطَ) الثاقِطُ، وأصله: (عُطِطَ) فانتقلت الياء واوًا...، انظر المنصف ٤٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٧٧/٢ مختصرًا.

(٣) الأمثلة الواردة هنا كلها في مفتتح هذا الباب من الكتاب.

(٤) الكتاب ٣٧٧/٢.

(٥) يقول الرمانى: «لا يجوز إلا إعلال الحرف الذي هو أحق بالإعلال، وهو حرف المدّ واللين، مع أن الهمزة أقرب إلى الحرف الصحيح، لأنها تصح في مواضع لا تصح فيها حروف المدّ واللين، نحو: قرأ، وزأر، فهي أقرب إلى الحروف الصحاح، وليس لها ما يناسبها كمناسبة الأحرف الثلاثة بالمدّ واللين، ولا يجوز إعلال العين واللام لما في ذلك من الإجحاف والإخلال، إذ —



قال سيبويه: ولم تكن لتجعل بَيْنَ بَيْنَ، من قبل أنهما في كلمة واحدة وأن التضعيف لا يفارقه<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يقول: صار تليين الهمزة الثانية من الكلمة الواحدة لازماً كلزوم الأدغام في المثليين إذا اجتمعا في كلمة<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: ولم يجعلوا هذا بمنزلة (حَطَّايَا)، لأن الهمز لم يعرض في الجمع<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يقول: ما بعد الجيم من (جَاءَ) بمنزلة ما بعد الطاء من (حَطَّايَا) لأن الهمزة في كلا الموضعين بعد الألف، وبعد الهمزة همزة إلا أن الفصل أن همزة (جَاءَ) لم تعترض في جمع، وهمزة (حَطَّايَا) اعترضت في الجمع، أعني الأولى<sup>(٤)</sup>.

---

لو أعلت الهمزة على قياس إصلاها إذا اجتمعت مع همزة أخرى، لأدى ذلك إلى الإبدال ثم الحذف الذي يُخلّ بالكلمة، فلهذا لا يجوز أن يجمع على الكلمة إصلال العين واللام، ولكن تُعلّ العين لأنها أحق بذلك... فيجري (سَاءَ يَسُوهُ) مجرى (قَالَ يَقُولُ)، و(جَاءَ يَجِيءُ) مجرى (يَاغ يَبِيحُ)... انظر شرح الرمازي للكتاب، ج ٥، ق ١١٣.

(١) الكتاب ٣٧٧/٢ باختصار.

(٢) يقول أبو سعيد: «إذا أراد سيبويه بهذه المقدمة أن يبين أن الأفعال الثلاثية التي لاماتها همزات وعيناتها ألفات نعر ما ذكرنا من (شَاءَ، وِسَاءَ، وَجَاءَ) وما أشبه ذلك ليست من باب (عوى، وأحياناً) وأن هذه الهمزات هي أصلية غير منقلبة من ياء ولا واو، وأن سبيل الهمزة في (جَاءَ يَجِيءُ) كسبيل العين في (يَاغ يَبِيحُ) وسبيلها في (سَاءَ يَسُوهُ) كسبيل اللام في (قَالَ يَقُولُ)، وأن اللام من الفعل صحيح والعين محتملة، فأعلت العين بأن قلبت ألفاً، وتركت اللام همزة كما كانت... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٢.

(٣) الكتاب ٣٧٧/٢ - ٣٧٨.

(٤) قال الرمازي: «... ولا يجوز أن يجري (جَاءَ) مجرى (حَطَّايَا) وإن كانت الهمزة عارضة لأنها عرضت في جمع... انظر شرح الرمازي للكتاب، ج ٥، ق ١١٣. وقال —

قال سيهويه: [١/١٩٤] واعلم أن ياء (فَعَائِل) أبداً مهموزة<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو علي: نحو جِيَاءٍ<sup>(٢)</sup>، ولا تقلب الهمزة فيه، ولا الياء كما  
 فعلت ذلك بخطأ؛ لأنه واحد، فهو مثل جاء الذي هو أيضاً واحد، وكذلك  
 (فَعَائِل)، تقول: جِيَاءٍ، فتقلب الياء الموزونة العين الثانية همزة لقربها من  
 الطرف، وصحبتها بعد ألف قبلها ياء، ولا تقلبها لأنها واحد كما قلت في  
 (خَطَائَا)، لأن (فَعَائِل) واحد (وخطأيا) جمع<sup>(٣)</sup>.

أبو سعيد: «المرضي عند التحليل أن يكون (جَاءَ) وبابه قد اطرده القلب فيه لطلب التخفيف،  
 وذلك أنا رأيتهم قد استعملوا هذه الهمزة المنقلبة من الياء والواو في (قاتل، وياتع، وهائب)  
 وليس بعدها همزة حتى قُدُّوا وأخروا، فقالوا في (شائكة: شاكِي) وفي (لاكت: لائِي).  
 فلما أجروا عين الفعل إلى موضع لامه لثلاث تلزمهم هذه الهمزة فيسا لام قبله صحيح فزارا  
 وقملوا ذلك بالصحيح فزارا من هذه الهمزة... فجاء وقاء قد نقل عند التحليل عن  
 (فَعَائِل) إلى (عَائِل)، وقوله: (فالتقت همزتان ولم تكن لتجعل بين بين من قبل أنهما في  
 كلمة واحدة) يعني أن (جائِيَا) - وإن كان أصله همزتين - فلا يجوز تخفيف إحداها بأن  
 يجعلها بين بين وتحقيق الأخرى، كما جاز أن يجعلها بين بين في (قاتل وهائب)؛ لأن جعل  
 الهمزة بين بين يبقى أثر الهمزة فيها، لأن همزة بين بين هي التي بين الهمزة وبين الحرف الذي  
 منه حركتها، كأننا إذا جعلنا حركة همزة (قاتل) بين بين جعلناها بين الهمزة والياء لأنها  
 مكسورة والكسرة من الياء... قال: (ولم نجعل هنا بمنزلة خطأيا)، يعني أن (خطأيا)  
 الأصل فيه: (خطائِي) بهمزيين، كما أن (جائِي) بهمزيين، غير أن همزة (خطأيا) كانت  
 عرضت في جمع، وهمزة (جائِي) لم تعرض في جمع. «والجمع أثقل من الواحد. انظر شرح  
 السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٣٣، وانظر المنصف ٨٦/٢ - ٨٧.

(١) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٢) في المخطوطة: (جِيَاءٍ) بالندال.

(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١١٣.

قال الرماني: «وأمّا فَعَائِل من (جِئْتُ، وسَوَّيْتُ) فتقول فيه: (جِيَاءِيَا، وسِرَاءِيَا)، لأن واحده  
 لا يخلو من أن يكون قَبِيكَل أو قُورَلَة، أو قُفَالَة، أو قُفَالَة أو قُفَالَة، وأيهما كان فهذا جمعه  
 والهمزة عرضت له في جمع...»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١١٣.

قال سيبويه: لأنك أجريت واحدا مجرى الواحد من شَأَوْتُ<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو علي: يقول: لا تقلب الياء ألفاً، والهمزة المنقلبة عن الياء ياء  
 في الجمع، كما لا تقلبها في (قَوَاعِل) من (شَأَوْتُ)، لأن (جَاءَ) وإن كانت  
 همزته منقلبة، فبمنزلة (شَاءَ) من (شَأَوْتُ) في أن همزتهما جميعاً ثابتتان  
 في الواحد لم يعترضاً كما اعترضت همزة (قَوَاعِل) من (شَوَيْتُ) في  
 الجمع، ولم يكن في الواحد، فقَوَاعِل من حيث لا تقلب منها ما ذكرنا، كما  
 لا تقلب من (قَوَاعِل) من شَأَوْتُ لاتفاقهما في ثبات الهمزة في كل واحد  
 منهما.

قال سيبويه: وأما فَعَائِل من جِئْتُ وَسَوْتُ فكخطأيًا، تقول جَيَّيَا  
 وَسَوَّيَا<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: لأن همزته تعرض همزة (مَطِيَّةٌ وَخَطِيَّةٌ) فيه، فهو خلاف  
 (قَوَاعِل) من (جِئْتُ)، وهذه الياء التي بعد ألف الجمع في جَيَّيَا والياء  
 المبذلة من الهمزة التي تبذل من ياء (فَعِيْلَةٌ) أو ألف (فَعَالَةٌ) أو واو  
 (فَعُولَةٌ)<sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٧٨/٢، وفي المخطوطة بالشين في (سَوْتُ، وسوايا).

(٣) علل أبو سعيد هنا بقوله: «إن (فَعَائِلًا) إما أن تكون جمع (فَعِي) أو (فَعُول) أو (فَعَال) ونحو ذلك مما سكن حرف اللام في واحدة، ولحقته المدة، وإما أن تكون جمع (فَعِيل) نحو (عشير) وما أشبه ذلك، فإن كان جمع الأول فهو مهموز كما همز جمع سفينة وعجوز برسالة، وإن كان من الثاني وقعت ألف الجمع بين ياءين أو ياء وواو، وهي بقرب الطرف فهزمت لذلك...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٣٣.

قال سيهويه: وهؤلاء كأنهم لم يقلبوا اللام في (جثت) حين قالوا:  
فَاعِلٌ ولم يصلوا إلى حذفها<sup>(١)</sup>، الفصل.

قال أبو علي: أي إلى حذف الهمزة المنقلبة عن العين التي هي ياء في  
فَاعِلٍ، (كراهية أن يلتقي الألف في (فَاعِلٍ) والياء)<sup>(٢)</sup>.

يريد: الياء الساكنة المنقلبة عن الهمزة التي هي لام يقول لو حذفت  
الهمزة من (جاء) كما حذفت من (شاك) (ولاث) لالتقى ساكنان، وفي  
(شاك) لا يلتقي ساكنان، لأن الكاف حرف صحيح فهذا الحذف في (شاك)  
تقوية لقول غير الخليل، لأن حكم (جاء) على هذا كان يلزم أن تحذف  
همزته المنقلبة عن العين كما حذفت في قولهم: (شاك)، إلا أن الحذف لم  
يكن فيه كما جاز في (شاك) (ولاث) لما يلزم التقاء الساكنين<sup>(٣)</sup>.

قال سيهويه: فأما فُعَائِلٌ من جِثْتُ فُجِيَاءً<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٣٧٨/٢ مختصراً، والضمير يومي إلى قوله: «وأكثر العرب يقول: لاث وشاك  
سلاحه، فهؤلاء حذفوا الهمزة...»

(٢) الكتاب ٣٧٨/٢، وهذه الجملة من قام ساققتها.

(٣) قوله: (لاث وشاك سلاحه) قد أوردهما سيهويه في الشعر.  
فعلى الأولى قول المعجاج:

لاث بها الأضياء والعنبري

وعلى الثانية قول طريف بن تميم العنبري:

فَتَعَرَّوْنِي إِثْنِي أَنَا ذَاكُمْ شَاكَ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعَلِّمٌ

مستشهداً بهما على قلب (لاث وشاك) من (لاث وشاك). انظر الكتاب وهامشه  
٣٧٨/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٨/٢.

قال أبو علي: معنى قوله: وأما (فَعَائِلٌ) من (جِئْتُ) ومن (يَعْتُ) وكذلك سائر هذه الأبنية التي في هذا الباب، أي أنك تبنيه من الحروف التي هي أصول، كالفاء والعين واللام، ولا يريد إذا قال مثلاً فَعَائِلٌ من (جِئْتُ) أنك تبنيه من لفظ هذه الكلمة، ولكن من الكلم التي هذا البناء، وغيره مأخوذة منه<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: فهي كمُفَاعِلٍ من شَأَوْتُ<sup>(٢)</sup>.

أي في لزوم الهمزة له، وأنها لم تعرض فيهما في جَمْعٍ.

قال: وإنما فعلت ذلك لالتقاء الهمزتين ولزومهما<sup>(٣)</sup>.

قال: يقول: تزيد على اللام التي هي همزة لأمًا، فتلتقي همزتان

فتبدل [١٩٤/ب] الثانية بحسب حركة الأولى<sup>(٤)</sup>.

قال سيبويه: وأما فَعَائِلٍ من جِئْتُ وسُوْتُ، فتقول: سَوَايَا

وجَيَايَا<sup>(٥)</sup>.

(١) أي أننا متى بنينا (فَعَائِلٌ) من (جِئْتُ) اجتمعت في آخره همزتان، فجعلت الأخيرة ياءً كراهية لاجتماع الهمزتين، وذلك أن لام الفعل من (جِئْتُ) همزة، وفي (فَعَائِلٌ) همزة زائدة بعد الألف، فتلتقي همزتان، فلا يجوز أن تقول: (جَيَايَا)؛ لأن الهمزة لم تعرض في الجمع. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١، ق ٣٤.

(٢) الكتاب ٣٧٨/٢ وفي المخطوطة: (فهي كمُفَاعِلٍ).

(٣) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٤) فَعَلُّنٌ من (جِئْتُ وقرأتُ): جَيَّي، وقرَّي، فتجتمع همزتان، تغلب الثانية على حركة ما قبلها، فتقلب ألفًا في (فَعَلُّنٌ)، كما تغلب ياء في (فَعَلُّنٌ) ... انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١، ق ٣٤.

(٥) الكتاب ٣٧٨/٢.

قال أبو علي: لأن الهمزة تعرض في الجمع كأنه جمع سُوءٍ، وجِبَاءٍ، ولو جمعت مثله من القول لهمزته فقلت: (قَوَائِلُ)، فاعترض الهمز في الجمع، وكذلك يعترض في جمع (سُوءٍ)، فإذا اعترض الهمز في الجمع صار عمله كعمل (خَطِيئَةٍ) سواء.

قال أبو علي: (جِبَاءٍ) على قول من يرى القلب كأنه إذا جمع (فُعُلٌ) الذي هو (جِبَاءٌ)، و(سُوءٌ) فقد جمع جِبَاءً وَسُوءًا، لأنه لما بين العينين بالفتح الجمع، أدى الأولى من العينين سلامة على ما كانت عليه، ثم قلب الأخرى وهي الثانية إلى موضع اللام، ونقل اللام التي هي الهمزة إلى موضع العين التي هي الواو، فلم يلزم أن تجعل هذا الحرف الذي بعد ألف الجمع ياء مبدلة من همزة مبدلة من ياء أو واو، لكنها همزة أصلية غير مبدلة من شيء، ألا ترى أنها لام الفعل، نقلت إلى موضع العين الثانية، فتقدير (جِبَاءٍ) جمع (جِبَاءٍ) على قول الخليل (فَعَالِجٌ) وتقديره على قول الآخرين (فَعَاعِلٌ) مقلوبة إلى (فَعَاعِلٍ).

قال سيبويه: فشبها بقوله: شَوَاعٍ، وإنما يريد شَوَائِعُ<sup>(١)</sup>.

قال: (٢) (شَوَائِعٌ) مقلوب عنها شَوَاعٍ<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: فأجريت مجرى واو (شَاوَتْ)، ويا (تَأَيَّتْ) في فاعل<sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب ٣٧٩/٢ يريد: أنه في حال الجمع مجرى (قَوَائِلُ) من شَوَيْتُ فتقول:

(شَوَائِعًا) فتكون مثل (مَطَائِعًا) لأن الهمزة عرضت في الجمع وحدها ياء، أو أن قلبها فتقول: (شَوَاعٍ) كما قلت: (جِبَاءٍ)، لأنها همزتا الأصل.

(٢) هو أبو علي نفسه.

(٣) القلب هنا أن يقال: (شَوَاعٍ) وهو إما يريد: (شَوَائِعٌ) وعندك ينهي له أن يقول: (جِبَاءٍ وَسُوءًا)؛ لأنها همزتا الأصل التي تكون في الواحد، قال الشاعر:

==

قال: يعني في أن لم تقلب، لأنه (قَواعِل) وما كان على وزنه ألفًا  
 لم تقلب من همزته التي هي عين يا - كما لم يقلبها في (شَوَاءٍ وَفَوَاءٍ) ألا  
 ترى أنك لم تقلب في (جَبَّاءٍ) ذَيْنِكَ، كما لم تقلبهما في (شَوَاءٍ) لاجتماع  
 الهمزتين في أنهما في الأحاد وغير معترضين في الجمع<sup>(١)</sup>.  
 قال سيبويه: والذين قالوا: (سَوَاءٌ) حذفوا الهمزة<sup>(٢)</sup>.  
 قال أبو علي: وزن (سَوَاءٌ) فَعَائِيَّةٌ محذوفة اللام<sup>(٣)</sup>.  
 قال أبو علي: مَلَكٌ<sup>(٣)</sup>، الهمزة فيه فاء الفعل لأنه من الألفوك،

— وكان أولًا كِمَابٌ مَقَامِيرٌ ضَرَبَتْ عَلَى شُرُونٍ لَهْنٌ شَوَامِي  
 يريد: فهُن شَوَاتِعْ - انظر شرح السمراني للكتاب، ج ١١، ق ٣٥.

(١) انظر المقعضب ١٤٠/١ - ١٤١، ولهذا أمثلة كثيرة منها قوله:

لَقَدْ رَدَدْتُ نَهْجِي فَمَرَّ حَزَاؤُهُ مَكَانَ الشَّجَا جَهْلٌ حَوْلَ التَّرَاتُوقِ  
 قالوا: أراد التراقي. وقول الآخر:

تَكَادُ أَوَالِيهَا تَفْرَى جُلُودُهَا وَتَحْتَمِلُ الْقَالِي بِمُورٍ وَحَاصِبٍ  
 يريد: أوائلها.

قال أبو الفتح: «وملح من لم يقل بالقلب في (خَطَابًا) عندي أقوى من قول الخليل وذلك  
 أنه حكى عنهم: «فَقَرَّ اللَّهُ لَهُ خَطَابَتُهُ» بوزن (خَطَابَعَةٍ).  
 وحكى أبو زيد: (دَرَبَتُهُ، وَدَوَكَيْتُهُ - بوزن دَوَاعِيحُ - وخطبته وخطائتي). انظر  
 المنصف ٥٧/٢.

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢، وقام المسألة قوله: «وسألته عن قوله: سَوَاءٌ فقال: هي فَعَائِيَّةٌ  
 بمنزلة عِلَاقِيَّة، والذين قالوا: . . . الخ.»

(٣) حذف اللام هنا شبهه بحذف الهمزة في (هَارٍ، وَلَاثٍ)، فيقال فيه: مَالَكُهُ، وَمَلَاكُهُ، قال  
 علقمة بن عبدة:

فَلَسْتُ لِأَنْتِي وَلَكِنْ لِمَالِكٍ تَبَرَّكَ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ بِصُوبٍ

فهمز (لِمَالِكٍ) وهو واحد الملائكة، فالمَلَكُ مخفف الهمزة المحذوفة من (مَلَكٍ)، والمَلِكُ مشتق  
 من الألفوك والمالكة، وهي الرسالة، لأن الملائكة رسل الله.

وقول لبيد:

وَعَلَامٍ أَرْسَلْتَهُ أُمَةً بِالرُّوكِ . . . (١).

قال أبو جعفر الطبري: «الملائكة جمع ملاك، غير أن أحدهم بغیر الهمزة أكثر وأشهر في كلام العرب منه بالهمز، وذلك أنهم يقولون في واحد: مَلَكٌ من الملائكة، فيحذفون الهمز منه، ويحركون اللام التي كانت مسكنة لو هُز الاسم . . . وربما جاء الواحد مهموزاً كما قال الشاعر:

فلمستُ لِإِسْمِيرٍ وَلَكِنْ لِلْمَلَكِ عَصْرٌ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ  
وقد يقال في واحد: مَلَكٌ، فيكون مثل قولهم: جَبَدَ وَجَدَبَ، وَشَامَلَ وَشَمَلًا، وما أشبه ذلك من الحروف المتقلبة.

(١) هذا بعض بيت من الرمل من قصيدة طويلة للبديع بن ربيعة، وهو بتمامه:

وَعَلَامٍ أَرْسَلْتَهُ أُمَةً بِالرُّوكِ فَبَلَّغْنَا مَا سَأَلْ

وبعده:

أَوْ نَهْنَهْ فَأَتَاهُ رِزْغُهُ فَاشْتَرَى لَيْلَةً بِرَيْحٍ وَاحْتَمَلُ

انظر ديوانه / ١٧٨، فالأرك: الرسالة، وهي أيضاً الملائكة (بضم اللام وفتحها)، قال سحيم:

أَلَيْكُنِي إِلَيْهَا عَمْرُكَ اللَّهَ يَا فَتَى بِآيَةِ مَا جَاءَتْ إِلَيْنَا تَهَادِيَا

فقال: أَلَيْكُنِي: أي أبلغها عني رسالة، انظر ديوانه / ١٩ وهناك تعبد بيت لبديع.  
وقال الخصمي، صاهر المعاري:

مَنْ مَبْلُغٌ سَعْدَ بْنَ نَعْمَانَ مَالِكًا وَسَعْدَ بْنَ ذُبْيَانَ الَّذِي قَدْ تَخْتَمَا

انظر المفضليات / ٣١٨، وقال ناهقة بني ذبيان:

أَلَيْكُنِي يَا عَيْنِينَ إِلَيْكَ قَوْلًا سَاهِدِي، إِلَيْكَ إِلَيْكَ عَنِّي

انظر تفسير الطبري ٤٤٦/١. وقال الأعشى:

وَأَنِّي لَا تَشْتَكِينِي الْإِلَهِ إِذَا كَانَ صَوْبُ السَّحَابِ الضَّرْبِيَا

قال: ومعناه لا أريد صاحب الرسالة بغير شيء. انظر المعاني الكبير ٤١٠/١.

وانظر بيت الشاهد في تفسير الطبري ٤٤٦/١، قال: فهذا من (أَلَيْكُنِي)، وانظر البيت والبيت الذي بعده في المعاني الكبير ٤١٠/١. وأشد البغدادية جملة من أبيات القصيدة التي ضمنها لبديع هذا البيت، انظر خزنة الأدب ٦٩/١.



يدل على ذلك، إلا أن من قال (مَلَكٌ) فلم يقلبه حذف الهمزة التي هي فاء منهما حذفاً<sup>(١)</sup>، ولو قلبها كما قلب (أَشْيَاءٌ وَقِسِيٌّ) ونحوهما، فجعل الفاء موضع العين ثم قال: (مَلَكٌ)<sup>(٢)</sup> لم يحذف الهمزة حذفاً، لكن خففها فحذفها وألقى حركتها على الساكن الذي قبلها على شرط التخفيف في مثلها.

قال سيبويه: وكذلك أَشْيَاءٌ وَأَشَاوِي<sup>(٣)</sup>.

قال: والواو في (أَشَاوِي) بدل من الياء التي هي عين الفعل وهو نادر عن القياس<sup>(٤)</sup>.

قال سيبويه: وكان أصلُ أَشْيَاءَ شَيْئَاءَ<sup>(٥)</sup>.

(١) أي لو قال: مَالِكٌ.

(٢) أي قال: مَلَاكٌ. وهذا التخفيف والحذف تصحيح: (مَلَكٌ).

(٣) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٤) قال الرماني: «زنة (أشياء) على مذهب الخليل لَفَاءٌ، قلبت الهمزة التي هي لام الفعل والهمزة الزائدة للتأنيث وبينهما الألف، وأصله: (شَيْئَاءٌ) على زنة فَعْلَاءٌ، وهو اسم للجمع ليس على واحد، كقولهم: (طَرِقاء) في الجمع، فلما كره اجتماع همزتين بينهما ألف نقلت الهمزة التي هي لام الفعل إلى موضع الفاء، وأدبت الزنة التي كانت لأصل الكلمة وهي زنة (فَعْلَاءٌ)؛ فصار (أَشْيَاءٌ) على هذه الصيغة.

وأما الألفش فيلعب إلى أن زنتها (أَفْعِلَاءٌ) على قياس (أَنْصِبَاءٌ) فكان (أَشْيَاءٌ) فجمع همزتان بينهما ألف في التقدير كما اجتمعت في التقدير الأول، فتحذف الهمزة لتلا تجمعت همزتان بينهما ألف بإجماع من الخليل والأخفش، إلا أن الخليل غير ذلك بالقلب إلى موضع الفاء، والأخفش غيره بالحذف... انظر شرح الرماني، ج ٥، ق ١١٥، وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٣٦، لمزيد من الشرح.

(٥) الكتاب ٣٧٩/٢.

قال أبو علي: يقول: لو لم تقلب (شَيْئاً) على وزن (فَعْلَاء) <sup>(١١)</sup>، وهو واحد بمعنى الجميع كَرَهَطٍ وَتَقَرَّ، لأن (فَعْلَاء) ليس مما يكسر عليه الواحد.

\* \* \*

ومن بَابِ مَا كَانَتْ الْيَاءُ وَالْوَاوُ فِيهِ لَأَمَاتٍ <sup>(١٢)</sup>

قال سيبويه: لأنهم جعلوا ما قبلهما معتلين كاعتلالهما <sup>(١٣)</sup>.

قال أبو علي: يريد، جعلوا [١/١٩٥] ما قبل اللام المعتل مغيراً عما عليه الصحيح، وذلك أن فَعَلَ من الصحيح يلزم مضارعه (يَفْعُلُ) وَيَفْعُلُ <sup>(١٤)</sup>، ولا يلزم فَعَلَ المعتل اللام إلا يَفْعُلُ وَيَفْعُلُ <sup>(١٥)</sup>، فقد تغير المعتل عما عليه الصحيح <sup>(١٦)</sup>.

(١١) الناظر في تعليق أبي علي يظن أنه أضرب عن ذكر جواب (لو)، وإنما جوابه أصل عبارة سيبويه التي قدمها على التعليل، وهذا من خصائص أسلوبه في هذا الكتاب، طلباً للاختصار في التعاليق.

قال الرماني: «وجمع أشياء أَشْيَاءَ أَشَاوَى، كأنه جمع أَشَاوَةً، وإنما الأصل في التقدير: شَيْئَاءَ، وكان الأصل أن تظهر الياء التي هي عين الفعل، إلا أنها جعلت واواً لتؤذن أن واحده مغير عن أصله، فجاء على مناسبة الواحد بالتغيير تظهر فيه، ونظيره قولهم: أَيَّتَهُ أَتَوَا، وجيئته جِيَّأَوَا، للإيذان بمناسبة الواو للياء لأنها خلفتها في الموضع الذي لا يترجع إلا على المناسبة ٥٠٠»، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١١٦.

(١٢) الكتاب ٢/٣٨٠.

(١٣) الكتاب ٧/٣٨٠.

(١٤) نحو (ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَنَهَرَ يَنْهَرُ).

(١٥) نحو (رَمَى يَرْمِي، وَغَزَى يَغْزِي).

(١٦) انظر توجیه مقدمة سيبويه لهذا الباب في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٧.

قال سيبويه : وذلك قولك : رَمَى يُرْمَى ، وَغَزَا يُغْزَى ، وَمَرَمَى وَمَغْزَى (١) .

قال أبو علي : انقلبت اللام في (غَزَا) أَلْفًا لأنها في موضع حركة، وما قبلها متحرك، ولم تقلب في (غَزَوْتُ) لأنها ليست في موضع حركة، كما لم تنقلب في (ثَوْبٍ) لما كانت ساكنة، وانقلبت في (بَابٍ) لما كانت في موضع حركة .

قال سيبويه: فلما كثرت (٢) هذه الأشياء عليها، وكانت الواو قد تغلب عليها لو ثبتت أبدلوا مكانها (٣) .

قال أبو علي: يقول: لو لم تبدل الياء من الواو إذا وقعت طرفاً مضموماً ما قبلها، لغلبت الياء عليها فقلبتها ياء والضممة التي قبلها كسرة ألا ترى أنه لو لم تبدل من الواو في (أَدَلٍ) ياء قبل أن يضيفه المتكلم إلى نفسه للزم إبدالها مضافة، وكسر ضمتها، كما أنك لو أضفت (عشرين) مرفوعة (ومسلمين) لقلت: عِشْرِي، ومُسْلِمِي (٤) .

(١) الكتاب ٢/ ٣٨١، وفيه عطف بين الأفعال الماضية والمضارعة، وفي المخطوطة: (مرمتا، ومغزى) .

(٢) في المخطوطة : (كثرت) .

(٣) الكتاب ٢/ ٣٨١ .

(٤) يقول أبو سعيد: «الاسم متى كان في آخره واو قبلها ضمة، وجب قلبها؛ لقولنا في (أدلمر: أدلمي)، وفي (أحقر: أحقي) وليس هو مثل الفعل كَيَغْزُو وَيَذَعُرُ، وذلك لأن الاسم يلحقه التنوين والنسبة وسائر ما ذكر؛ فيجب في بعضها تغيير إلى الياء، فأثروا قلب الواو ياء في كل حال .» شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٣٨ .

قال سيبويه: ومن ثم قالوا: مَفْزُوكَما ترى<sup>(١)</sup>.  
 أي تصحح الواو لما سكن ما قبلها وإن كان قبل الساكن منها ضمة.  
 قال سيبويه: فقال: إذا فعلت ذلك تركتها ياءً على حالها، لأني  
 إِنَّمَا<sup>(٢)</sup> خَفَفْتُ ما قد لزمته الياء<sup>(٣)</sup>.  
 أي، خففت كلمة قد لزمته الياء، وعلى ذلك لحقتها التخفيف<sup>(٤)</sup>.  
 قال سيبويه: ولو قالوا: غَزَوْ وشَقَوْ، لقالوا: لَقَضِيَ الرَّجُلُ<sup>(٥)</sup>.  
 يقول: لو قيل: (غَزَوْ) فردَّ الواو لتخفيف الكسرة لقيل: لَقَضِيَ  
 الرَّجُلُ، فردَّت الياء لتخفيف الضمة، ولا يردُّ واحد منهما كما لا يردُّ في  
 التشكيل، لأن الحركة منوية، والياء يدل على ذلك<sup>(٦)</sup> [١/١٩٥].

(١) الكتاب ٣٨١/٧.

(٢) في المخطوطة: وَلَمَّا.

(٣) الكتاب ٣٨٢/٧، وهذا جواب الخليل لما طرحه عليه سيبويه حين قال: «وسألتك عن قوله: غَزَي وشَقَي إذا خَفَفْتُ في لغة من قال: عَصَرَ، وعَلِمَ، فقال: ...».

(٤) يقول الرماني: «إذا خفف غَزَي وشَقَي قيل: غَزَي وشَقَي، لأن التخفيف عارض لا يردُّ لأجله الحرف الذي أهدل إلى حرف غيره»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٠. فلم تبدل الياء في غَزَي وشَقَي واءً، ولكنها بقيت مع التخفيف على حالها.

(٥) الكتاب ٣٨٢/٧، وقوله: (الرجل) غير موجودة في الكتاب، ظاهرة عند أبي سعيد كما في التعليقة، وقد سبق عرض هذه المسألة، انظر ص ١١، ٥٩، من هذا الجزء.

(٦) عندما يبدل حرف إما يكون البدل لعلة موجبه، وعندئذ يصير الحرف المبدل بمنزلة حرف من الكلمة، يشبه فيها وإن زالت العلة الموجبة للبدل ما لم تغير الكلمة عن معناها في نفسها، نحو قولنا: أَغْزَيْتُ، وَشَقَيْتُ، فالأصل فيهما: أَغْزَوْتُ، وَشَقَوْتُ، ولكن الواو تنقلب في المستقبل ياءً في قولك: تَغْزِي، وَيُنَاقِي، لانكسار ما قبلها، فجعلت في الماضي كذلك وإن لم يكن ما قبلها مكسوراً، لأي المضي والاستقبال ليس باختلاف، ألا ترى أن المستقبل يصير ماضياً إذا أتى عليه زمان كونه... فإذا كان القلب الذي يجب في المستقبل =

قال سيبويه: لأنه<sup>(١)</sup> أسكن العين، ولو كسرها لحذف<sup>(٢)</sup>.

قال: يقول: لو كسرها لحذف اللام، لأنها لا تضم إذا كسر ما قبلها  
لكنها تسكن<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: وتقول سَرَوُوا على الإسكان، وسَرُوا على إثبات  
الحركة<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: حركت اللام من (سَرَوُوا) بالضم لما سكن ما قبلها  
للتخفيف ولو لم تخفف لم تثبت كما أنه لو لم تخفف العين من (رَضُوا)  
لما ثبت لامها<sup>(٥)</sup>.

قال سيبويه: تقول في (فَعَلُوا) من (جَعْتُ) جَوْءٌ، فإن خَفَّت قلت:  
جِيءٌ<sup>(٦)</sup>.

---

— يجري في الماضي، والذي يجري في الماضي يلزم في المستقبل... والذي بين الفعل التام  
الحركات والفعل الذي خفف بعض حركاته للاستقبال أقرب، وذلك قوله: غَزِي، وشَقِي إذا  
خففناه قلنا: غَزِي وشَقِي. ولم ترد الروا التي انقلبت منها الياء كما تردّها في يَغْزِيَان  
ويَشْقِيَان، لأن غَزِي وشَقِي أدلّ أن يحمل على غَزِي وشَقِي من حمل يَغْزِي ويَشْقِي عليه  
إذا كان معناه وزمانهما واحداً. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٠ - ٤١.

(١) في المخطوطة: (لأن).

(٢) الكتاب ٣٨٢/٢، وهذا قام قوله: «وسألته عن قول بعض العرب: رَضُوا، فقال: هي بمنزلة  
(غَزِي)؛ لأنه...».

(٣) يقول الرماني: «وبعض العرب يقول في رَضُوا لأن الذي يقول في الواحد: رَضِي، ويقول:  
سَرَوَ الرجلُ، وسَرَوَ الرجلُ، فعلى التخفيف يقول: (سَرَوُوا) في الجمع، وعلى التحريك:  
سَرُوا» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٠.

(٤) الكتاب ٣٨٢/٢.

(٥) انظر تفصيل هذه المسألة وتعليل وجهها في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤١.

(٦) الكتاب ٣٨٢/٢، وقبله قوله: «وتقول في (فَعَلُوا) من (جَعْتُ) جِيءٌ، فإن خَفَّت...».

قال أبو علي: كان قياسه أن يكون (جَوْءٌ)، إلا أنه يبدل من الضمة كسرة لتصحّ الياء كما فعل في (يَبْضُ وَعَيْنٌ)، ولا يخصص بذلك الجمع دون الواحد، إنما يعتبر الياء على قول الأخفش (جَوْءٌ)، لأنه يخص بتصحيح الياء والبديل من الضمة كسرةً الجمع دون الأحاد<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: قال: (٢) فإن خففت الهمزة قلت: جي، فضممت للتحريك (٣).

قال أبو علي: إذا خففت الهمزة، من (جي)، حذفت، وألقي حركتها على الياء لسكونها، فإذا ألقى عليها حركة الهمزة تحركت، فإذا تحركت [١٩٥/ب] لم تنقلب واوًا إذا سكنت، ألا ترى أنك تقول: (مَوْقِنٌ) فتقلب وتقول: (مُيَقِّنٌ) فتصحح، وإذا لم تنقلب الياء واوًا لم تبدل من الضمة كسرة، لأن تحرك الياء يمنعها أن تنقلب واوًا.

قال سيهويه: وتقول في (فُعَلِّل) من (جُتُّ): جَوْءٌ<sup>(١)</sup>.

(١) يشير السيرافي إلى أنه إذا دخلت الحركة بسبب حرف ثم زال الحرف زالت الحركة نحو قوله: دَجَاجَةٌ يَبْضُ، ودَجَاجٌ يَبْضُ، فإن خففنا فسكن الياء قلنا: دَجَاجٌ يَبْضُ، فكسرنا الياء، فإذا حركنا الياء زالت الكسرة. ويرتب على ذلك أنه لو بُني من (جُتُّ): (فُعَلِّل) لقل: (جي) على مذهب الخليل وسيهويه، ومعنى خففنا الهمزة قلنا: (جي)، كسرنا الجمع لتسلم الياء كما فعلنا في (يَبْضُ) لسكون الياء، فإذا ألقينا حركة الهمزة على الياء تحركت الياء فعادت ضمة الجيم التي هي لها في الأصل. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤١٠.

(٢) القول للخليل، وهو مستخرج من قول سيهويه: (وسألته عن قول بعض العرب: ...) في مفتتح هذه المسائل، وقد أشار إلى مذهبه هذا أبو سعيد - كما أثبتناه آنفاً.

(٣) الكتاب ٣٨٢/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٢/٢، وفيه: (... جَوْءٌ).

قال أبو علي: إذا بني (فَعَلَّلِر) من جِئْتُ فَاوَلَّ بَنائه (جُوؤُؤُ)، ويلزم قلب الياء الثانية واوًا، فيصير (جُوؤُؤُ)، ثم يلزم قلب الضمة كسرة والواو ياء كما فُعِلَ في (أَوَلَّ) فيصير (جُوؤُ)، فإذا خففت الهمزة حذفت وألقيت حركتها على الساكن لسكون ما قبلها، وردت الياء التي هي عين، المنقلبة في التحقيق واوًا لزوال العلة التي لها، انقلبت فيه واوًا، وهي انضمام ما قبلها وسكونها<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: وليس ذا بمنزلة غُزِّيَ<sup>(٢)</sup>.

قال: يقول: ليس الواو في (جُوؤُ) كالياء في (غُزِّيَ)، فيلزمه في تخفيف الهمزة، فتقول (جُوِّيَ)، ولا يرد الياء كما لم يرد الواو في غُزِّيَ<sup>(٣)</sup>.

(١) يقول الرمانى: وعلى مذهب الأخفش تقول في (فَعَلَّلِر) من (جِئْتُ): جَوَّ، لأنه في الواحد، وبناء (فَعَلَّلِر) من (جِئْتُ): جَوَّ بإجماع، لأن الضمة قد تباعدت من آخر الكلمة بحرفين فلم يُغَيَّر، وغُيِّرَت العين، وتقول على تخفيف الهمز: جَوَّ، انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٢٠.

(٢) الكتاب ٣٨٢/٢ - ٣٨٣، وأول المسألة قوله: «وتقول في فَعَلَّلِر من (جِئْتُ): جُوِّيَ، فإن خففت قلت: جَوَّ، تقلبها ياء للمحركة، كما تقول في مُوَكِّن: مُبَيِّن في التحريك للتحقيق، وكما تقول في لَبَّ: لَوَّ، وليس...».

(٣) يقال: (مُوَكِّن): والأصل (مُبَيِّن) فتقلب الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، وإذا صفرت أو جمعت قلت: مُبَيِّن، ومُبَيِّنٌ لتحرك الياء، وتقول في تصغير (لَبَّ): لَوَّ، وذلك أن الأصل في (لَبَّ) لَوَّ، ثم قلبت الواو ياء لسكونها، وكون الياء بعدها، فإذا صفرتها تحركت فعادت الواو، وليس شيء من ذلك بمنزلة (غُزِّيَ)، لأن الواو إذا قلبت للكسرة كأنها من الياء ولزمتها الياء كما لزمت (أَغَزَيْتُ) بسبب (يَغُزِّيَ). انظر شرح السيرافى للكتاب، ج ١١، ق ٤١.

## ومن باب ما يخرج على الأصل

إذا لم يكن حرف إعراب<sup>(١)</sup>

قال أبو علي: (عظاءة)<sup>(٢)</sup> لم يصح اللام فيها، لأنه بني على التذكير فدخلت تاء التأنيث عليه، وقد لزم الإعلال وقلب اللام همزة.

قال: (٣) فأما (إداوة) فصحت اللام فيها، لأنها بنيت على التأنيث<sup>(٤)</sup> ولم تكن (كعظاءة) الذي دخله التأنيث بعد التذكير، لكنها صيغت على التأنيث في أول حالها، ومثل ذلك ثنائيان<sup>(٥)</sup>، بني على

(١) الكتاب ٣٨٣/٢.

(٢) يشير إلى قول سيبويه: «وسألت عن قولهم: صلالة، وعبائة، وعظاءة، فقال: إنما جازوا

بالواحد على قولهم: صلالة، وعظاءة، وعبائة...»، الكتاب ٣٨٣/٢.

قال المبرد: وفأما من قال: عظاءة فإنما بناء أولاً على التذكير، ثم أدخل التاء بعد أن فرغ من البناء فأنته على تذكيره...، المقتضب ١٩٠/١.

(٣) القول لأبي علي نفسه.

(٤) انظر المقتضب ١٤٠/١. قال المازني: «إداوة: فمالة، كرسالة، فإذا قلت: (رسائل) همزت،

فكان جمع (إداوة) في الأصل: أداء، ثم غيّر - على ما ذكرت لك - فأبدلت من همزتها الواو؛ لأن الواو كانت ظاهرة في الواحد، فأرادوا أن تظهر في التكسير، فلم يمكنهم أن يظهرها الواو التي كانت في الواحد ظاهرة، فأبدلوا من الهمزة التي عرضت في الجمع واواً، لأن ذلك موضع تثبت في مثله الواو». قال أبو الفتح: «وليست الواو في (أداوى) هي الواو في (إداوة)، وإنما الواو في (إداوى) بدل من الهمزة التي هي بدل من ألف (إداوة)، وإنما يفعلون ذلك إذا كانت الواو لا عيناً...»، انظر المقتضب ٦٣/٢ - ٦٤.

(٥) (الثنائيان) مبني على لفظ التثنية، ومثله (مبترزان)، كما أن (إداوة) مبني على لفظ

التأنيث، و(عظاءة) بنيت على التأنيث بعد التذكير.

فثنائيان لا يفردها واحد، قال المبرد: لو كان مما يفرده له واحد لم يكن إلا (مبترزان) وكقولهم: عقلت ثنائيتين، ولو كان يفرده منه الواحد لم يكن إلا ثنائيتين. انظر المقتضب ١٦٣/٢ - ١٦٤. ولم يهزوا (ثنائيتين) لأنهم لم يفردها الواحد منه، قالوا: —



التثنية، كما بني (إداوة) على التانيث، لولا ذلك لهمزت، لأن هذه الياء لا تصح بعد الألف الزائدة وكذلك الواو، وكذلك (مِزَوَان) صحت الواو فيه للزوم الزيادة وأنه عليها بُني، ولو لا ذلك لانتقلت الواو ياءً، كما تنقلب في (مِزَوَان) لوقوعها رابعة<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: فحركوا، كما قالوا: رَمِيَا، وَغَزَوَا، وَكِرَهُوا الحذف مخافة الالتباس<sup>(٢)</sup>.

قال: إنما ذكر الحذف لأنه لو أعلّ اللام بالقلب من (رَمِيَا) ومن (النَّفَيَان) لاجتماع ساكنان، ولزم حذف الأول، فالتبس (فَعْلَان) بِفَعَال،

— أصل، كما أن الواو في (مِزَوَان) أصل، انظر الكتاب ٩٥/٢.

(١) قال أبو الفتح: وليست الواو في (أَدَاوِي) هي الواو في (إداوة)، وإنما الواو في (أَدَاوِي) بدل من الهمزة التي هي بدل من ألف (إداوة)، وإنما يفعلون ذلك إذا كانت الواو لاماً لا عيناً... فأظهروا الواو هنا في (أَدَاوِي) ونحوها؛ ليعلموا أن اللام في (إداوة) وإن كانت رابعة فإنها صحيحة غير منقلبة. المنصف ٦٤/٢.

وقال أبو سعيد: وأما (النَّفَيَان) فهذه الياء وقعت بعد ألف، واتصل بها علامة التثنية فلم يجب قلبها همزة؛ لأن واحدها لا يفرد كما أن هاء (النهاية) لما اتصلت بالياء وقع الإعراب عليها لم يجب قلبها همزة... يقال: علقته بشنّابين، ومثله مما لا يقلب للزوم علامة التثنية له قولهم: (مِزَوَان)، وهما طرفا الإلية، قال الشاعر:

أَحْرَكِي تَنْقُضُ اسْتَكَّ مِزَوِيهَا لَتَقْلُتِي، فما أنا ذا حَمَارٍ

ولا يستعمل في الكلام واحد المذروين، فلو استعمل واحد لقل: مِزَوِي، فالألف تكون منقلبة من ياء، لأنها وقعت رابعة طرفاً في موضع تنقلب فيه الواو ياء... ولكن (مِزَوَان) لما اتصل بها علامة التثنية ولم تقع طرفاً صارت بمنزلة (فَعْلَان) ٥٠٠. انظر

شرح السيراني للكتاب، ج ١، ق ٤٢-٤٣، وانظر المنصف ٧١/٣.

(٢) الكتاب ٢٨٢/٢، وهي يعني هريك مثل (النَّفَيَان) و(الفَيَان).

وفعل الاثنين بفعل الواحد مثل (رَمَيَا) <sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: وقالوا: قَتَبْتُ للكسرة وبينهما حرف <sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: مثل (قَتَبْتُ) قولهم: هو ابن عمِّه دُبَيَّا، وكان أبو إسحاق الزجاج يقول: هو مأخوذة من الدُّبَا <sup>(٣)</sup>، إلا أن الواو قلبت ياء للكسرة، وأنه اجتمع إلى سكون الحجاز أنه خفي <sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

---

(١) قال الرماني: «أما التَّحْيَان، والفَحْيَان، والتَّزْكَان، والكُرْوَان، فيصح الواو في هذا والياء - وإن كانت في موضع حركة وقبلها فتحة - لأنه لا يمكن أن يخرج عنهما إلى أخف الحروف مع الألف الموجودة، فكان الأصل أحق بهما، ولم يكن أيضًا كالصَّلَاة للزوم النون، فلم يقع في آخر الاسم في التقدير كما وقعت التَّهَابَة والصَّلَاة، ونظيره: رَمَيَا، وَعَدَوَا، والعِلَّةُ واحدة» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢١. قال أمروء القيس:

وَمَرَّ عَلَى الْقَتَانِ مِنْ نَفْيَانِهِ فَأَزَلَّ مِنْهُ الْعَصَمَ مِنْ كُلِّ مَنْزِلٍ

انظر، المنصف ٧١/٣، وعن الفَحْيَانِ والكُرْوَان، انظر، المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢ - ٣٨٤، وقام الكلام: «... والأصل قَتَوْتُ، فكيف إذا لم يكن بينهما شيء».

(٣) يقال للتَّحْيَا الدَّائِيَّة، أي القرية، انظر المنصف ٧٥/٣.

(٤) يقولون: هذا قَتَبْتُ، وإنما هو في الأصل: (قَتَوْتُ)، فجعلوا الواو ياء لكسرة القاف، وبينهما النون الساكنة، وقد وقع الإعراب على الهاء، فإذا جاز قلب الواو التي هي لام الفعل ياءً للكسرة بينها وبين الواو حرف ساكن، وجب أن تقلب ياءً متى وليت الكسرة ولم يكن بينهما حرف. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٤٣.

ومن بَابِ ما إذا التقت فيه الهمزة والياء

قلبت الهمزة ياءً والياء ألفاً<sup>(١)</sup>

أي أبدلت الياء من الباء التي هي لام الفعل، أو منقلبة عن الواو التي هي لام.

قال أبو علي: (مَطِيئَة)، حكمه مَطِيوَةٌ، إلا أن الواو قلبت ياءً لوقوع ياء ساكنة قبلها، فإذا جمع لزم أن تقلب ياء (فَعِيلَة) همزة، كما تقلب في (صحائف) فتصير (مَطَائِي)، فتجتمع همزة وياء، ثم تبدل من اللام ألفاً كما تبدل منه في (مَذَارِي)<sup>(٢)</sup>، فتصير [أ/١٩٦] (مَطَائِي)، ثم تبدل من الهمزة الياء لاجتماع متجانسات، فيصير (مَطَايَا)، فهذا تقدير عمله وإن لم يسمع إلا هكذا<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: والهمزة قد تُقلب وحدها، ويلزمها الإعلال<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٢/٣٨٤.

(٢) في المخطوطة: (مَذَارَا).

(٣) انظر النصف ٥٥/٢، قال الرماني: تقدير (مَطَايَا): مَطَائِي، تقلب الياء فيه ألفاً فيصير (مَطَاًا) فتجتمع ثلاثة أحرف متشابهة، فتقلب الهمزة إلى حرف مناسب لها بحسب حالها في الواحد، وهي الياء؛ فتصير (مَطَايَا)، والهمزة عرضت في جميع، وتنزيل التغيير فيه على أربعة أوجه: (مَطَائِي)، ثم (مَطَائِي) بالهمز، ثم (مَطَاًا)، ثم (مَطَايَا). وإنما وجب الهمز لأن ياء (فَعِيلَة) مدة زائدة، والمذ لا يهرك، فقلب إلى حرف مناسب بهجز أن يهرك، كما قلب في جمع (صحيفة) فقلب: صحائف، وأبدلت الياء ألفاً كما تبدل في (مَذَارِي) و(جَبَالِي)، وأبدلت الهمزة إلى حرف مناسب لها لثلاثاً فتجتمع ثلاثة أحرف متشابهة...»

شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٥.

(٤) الكتاب ٢/٣٨٤، وفيه: «... الاعتلال».

قال: هذا مثل ذئبٍ ورأسٍ إذا خفت الهمزة فيهما<sup>(١)</sup>.  
قال سيهويه: وكما قالوا (حَبَّالِي)<sup>(٢)</sup>، ليكون آخره كآخر واحد،  
وليست بألف التانيث<sup>(٣)</sup>.

يقول: ليست الألف الأخيرة من (حَبَّالِي) للتانيث كما كانت في  
الواحد، لأن هذه العلامة لا تلحق الجمع إنما تلحق الأحاد<sup>(٤)</sup>.  
قال سيهويه: ولم يفعلوا هذا في جَاءٍ<sup>(٥)</sup>.  
قال أبو علي: يقول: لم تقلب الباء في (جاءِي) ألفًا ولا الهمزة ياءً  
كما قلبتا في (مَطَّيَا) ونحوه، لأن هذا القلب فُعِلَ في المجموع<sup>(٦)</sup> دون

(١) أي إذا قلت فيهما: (ذئبٌ، ورأسٌ) من غير همز.

(٢) في المخطوطة: (حَبَّالًا).

(٣) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٤) يقرر سيهويه هنا أن العرب تبدل الواو من الهمزة في مثل (عَدَاوِي)، لكنهم في مثل (إِدَاوَة، وعِلَاوَة، وقَرَاوَة) يقولون: (أَدَاوِي، وعَلَاوِي، وقَرَاوِي)، يلزمون الواو هنا، كما ألزموا الباء في (مَطَّيَا) ونحوه، ثم فرق بين الألفات التي تلحق الأسماء هذه، فمنها ما هو للتانيث وهو اللاحق بالمفرد نحو (حَبَلِي) ومنها ما اجتلبت نتيجة الاحتلال كما في (حَبَّالِي) فإما كما هو حال الواو، فمنها ما هو أصل، ومنها ما اجتلب بفعل الاعلال.

قال الرصاني: والألف في (حَبَّالِي) ليست ألف التانيث التي كانت في (حَبَلِي)؛ لأنها منقلبة من ياء، وألف التانيث لا تنقلب من شيء، وإفها هي موضوعة للمعنى، والواو في (أَدَاوِي) ليست الواو التي كانت في (إِدَاوَة) لأنها منقلبة من الهمزة فهي في نية ما انقلب منه... انظر شرح الرصاني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٥. وانظر مزيداً من التفصيل لهذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٤٤.

(٥) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٦) يريد: (مَقَّاعِل).

الآحاد، ولو أجريت الأحاد في ذلك مجرى المجموع لالتبس ما كان من باب (فَاعِلٍ) بباب (فَاعِلٍ) نحو (طَائِفٌ)، وليس في الكلام على مثال (مَفَاعِلٍ)، فيلتبس الجمع<sup>(١)</sup>.

قال: كما أن صحائف ورسائل نظيره مَطَايَا وأداوى<sup>(٢)</sup>.

قال: (٣) يقول: لأنه يجب أن يهمز (مَطَايَا)، و(أداوى) كما همز صحائف ورسائل.

قال سيبويه: فهمزتها بمنزلة همزة فَعَالٍ من حَيَّيتُ؛ فتثبت همزته، ولا يُبدلُ منها شيء.

قال: (وإن جمعت قلت: مَطَايَا<sup>(٤)</sup> وغيره مما الهمزة في واحده ثابتة، قلت: مَطَايَا فصَحَّحتَ الهمز في الجمع، ولم تبدل من الهمزة ياءً، ولا من الياء ألفاً كما فعلت ذلك في جمع (مَطِيَّةٍ) لأن الهمزة فيها إذا كان جمع (مَطَايَا) ونحوه، (ولم تعرض في الجمع)<sup>(٥)</sup> إنما كانت ثابتة في الواحد.

(١) هذا التعليق مزيج من ألفاظ سيبويه وألفاظ أبي علي. قال أبو سعيد في شرح كلام سيبويه: «يعني أنهم لا يجعلون الألف بدلاً من الياء في قاضٍ ونحوه، لأنهم لو فعلوا ذلك فصَيَّروه (قاضاً) لصار بمنزلة (ضَارِبٍ) نحو (جَارِيٍّ وقاضٍ زيدٌ عصرًا) إذا حاكمه، وليس كذلك (مَدَارٍ) إذا قلبت ياءها ألفاً، لأنه ليس في الكلام (مَفَاعِلٍ)، فلا يقع». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٥.

(٢) الكتاب ٣٨٥/٢، وفي المخطوطة: «... وأداوا».

(٣) القائل، هو أبو علي نفسه.

(٤) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٥) الكتاب ٣٨٥/٢، وهذه الجزئية تكلمة لسايقها، وقد تغللتها تعليقات أبي علي.

قال سيبويه: (فَيَا عِلُّ) من شَوَيْتُ وَحَيَّيتُ بمنزلة (فَوَاعِلِ) (١).  
يقول : بمنزلة في أنك تبدل من العينين همزة، ثم تبدل من الهمزة  
ياء، ومن الياء التي هي لام أو متقلبة عن اللام ألفاً (٢).  
قال سيبويه: وذلك لأنك تهمز سَيِّداً، وَيَّعاً إذا جمعت (٣).  
قال: مثله بسَيِّد لأنه مثله في أن قبل ألف الجمع يَاءً، وبعدها واو  
قريبة من الطرف، فيلزم همزها، كما لزم همز العين من (سَيِّد) إذا جمع،  
فإذا عرض الهمز في الجمع وبعدها الياء عمل على ما تقدم (٤).  
قال سيبويه: وقالوا: قُلُوَّةٌ وَقُلَاوِي (٥).

قال أبو علي: (قُلُو) مثل (عَجُوز)، فإذا جمع وجب أن يبدل من واو  
(قُعُول) فيه همزة، كما يبدل من واو (عَجُوز)، فإذا أبدل منها الهمز لزم  
أن يقال (قَلَايِي)، ثم يلزم أن يقال: (قَلَايَا)؛ لاعتراض الهمز والياء  
بعدها، لكنه أبدل من الهمزة الواو دون الياء لثبات الواو في واحد، وكان  
هذا أجدر إذا أبدلت ما لا يثبت الواو في الواحد منه، كقولهم في هَدِيَّةٍ:

(١) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٢) يقول الرمانى: «استوى (فَوَاعِلِ) من (شَرَيْتُ) و(حَيَّيتُ) في الإحلال إذا كانت ألف الجمع  
إذا وقعت بين ياءين، فهي على منزلتها إذا وقعت بين واوين، وبناء (فَوَاعِلِ) من (شَرَيْتُ)  
وحَيَّيتُ: شَوَاءٌ وَهَوَاءٌ. وكذلك (قُعَالِي) من (مَطُوتٌ)، وَرَمَيْتُ: مَطَاءٌ وَرَمَاءٌ. ولا تقلب  
الياء فيه ألفاً، لأنه يلتصق به ياء حَبَّارِي»، شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٢٦.

(٣) الكتاب ٣٨٥/٢، وفي المخطوطة: (سَيِّدٌ) و(يَّعٌ) وكأنه أخرجهما على الحكاية.

(٤) (فَيَا عِلُّ) من شَوَيْتُ، وَحَيَّيتُ: شَيَّايَا، وَحَيَّايَا. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥،  
ق ١٢٦.

(٥) الكتاب ٣٨٥/٢، وفي المخطوطة: (قَلَاوِي).

هَذَاوَي (١).

قال سيبويه : أَنَّ له مثلاً مفتوحاً يلتبس به لو جعلته بمنزلة  
(فَعَائِل) (٢).

قال (٣) : يقول : لو جعلت (فَعَائِل) و(قَوَاعِل) بمنزلة (فَعَائِل) في  
إبدالك من همزته ياءً ومن كسرتة فتحةً ، ومن يائه ألفاً لالتبس (فَعَائِل)  
نحو (حَبَّارِي) ، فلم ينقصل ألف التانيث من الألف التي تنقلب عن  
اللام (٤).

\* \* \*

ومن بَابٍ ما يلزم فيه بدل الياء (٥) [١٩٦/أ]

قال سيبويه : وإنما أدخلت التاء على (غَزَيْتُ وَرَجَيْتُ) (٦).

قال أبو علي : يقول : دخلت التاء على فعل قد ثبت انقلاب الواو فيه  
ياءً لعلتهً موجبته له ، ولم يجب ردّ الواو ، لأن أصل هذا الفعل هو الذي  
انقلبت الواو فيه ياءً ، وهذا مطاوعه (٧).

(١) في المخطوطة : (هَذَاوَي).

(٢) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٣) القائل هو أبو علي نفسه.

(٤) يقول أبو سعيد : « فرق سيبويه بين قَوَاعِل وقَوَاعِل فقال : إذا فتحناه وقلبنا الياء لا يلتبس  
ببناء آخر ، وقواعل متى قلبنا الياء ألتا التبس بحَبَّارِي وَشُكَّاعِي وما أشبه ذلك » ، انظر شرح  
السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ٤٥.

(٥) الكتاب ٣٨٦/٢. (٦) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٧) السبب في قلب الواو ياءً في (غَزَيْتُ وَرَجَيْتُ) انقلابها في المستقبل إذا قلت : يغزي =

قال سيهويه: وقال: قَوِّمْتُ وَضَوِّمْتُ، بِمَنْزِلَةِ ضَعَضَعْتُ، ولكنهم أبدلوا الياء إذ كانت رابعة<sup>(١)</sup>.

قال: <sup>(٢)</sup> ومعنى رابعة أنه إذا قلبت ياءً للزوم الانقلاب لها في المضارع، لانكسار ما قبلها وسكونها.

قال أبو علي: يدل قولهم: (الحِجَاءُ)<sup>(٣)</sup> علي أنه مصدر فعَلْتُ، ولو كان فاعَلْتُ لقليل: الحِجَاءُ مثل القتال، والحِجَاءُ وُزَنَ (فَعْلَال).

قال أبو علي: كون (غَوْغَاءَ) مثل (عَوْرَاءَ)<sup>(٤)</sup> أن المدة فيه للتأنيث كما أنها في (عَوْرَاءَ) له، إلا أن الفاء واللام في موضع واحد مثل (سَلَسَنَ وَقَلَقَنَ)، وأما من صَرَفَ فالهمزة عنده منقلبة عن واو كانه (غَوْغَاوُ)، ثم أبدل من اللام الهمزة، كما أبدل منها في (سَمَاءَ) ونحوه.

قال سيهويه: وكذلك الصَّيْبِيَّةُ<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: أنزل الصَّيْبِيَّةَ بِمَنْزِلَةِ (غَوْغَاءَ) فيسمن صرف، لأنه مضاعف رباعي، كما أن (غَوْغَاءَ) كذلك، إلا أن غَوْغَاءَ فَعْلَالٌ، ووزن هذا

---

— ويرجي، لأن أصلهما: غَاوَيْتُ وَجَعَيْتُ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٦.

(١) الكتاب ٣٨٦/٢، مع تقديم وتأخير في الأمثلة.

(٢) القتال: هو أبو علي رحمه الله.

(٣) انظر الكتاب ٣٨٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٦/٢، (وغَوْغَاءَ) عند سيهويه تؤنث فلا تصرف، فهي تشبه (عَوْرَاءَ)، وتذكر

لتصرف فتكون مشبهة (القَمَّامَ)، وضوعفت الفين كما ضوعف القاف والميم من (القَمَّامَ).

(٥) الكتاب ٣٨٦/٢، وانظر تهذيب اللغة ٢٦٥/١٢ وما بعدها.



فَعِلَّةٌ<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: وأما قولهم: القَيْقَاءُ، فالألف زائدة، لأنهم يقولون: (القَيْفُ) في هذا المعنى<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول: فقد اشتقوا من (القَيْقَا) ما سقطت فيه الألف، ولو كانت الألف منقلبة عن أصل، والكلمة مضاعفة مثل (القَمَقَام) لم تحذف الألف كما تحذف الميم من (قَمَقَام)، لكن القَيْقَاءُ ثلاثي من باب (سَلَسَ وَقَلَقَ)، وألحق بالألف الرباعي، كما ألحق (أرطى) بالألف به<sup>(٣)</sup>.

قال سيهويه: وأما القَيْقَاءُ والزُرَّاءُ فبمنزلة العِلْبَاءِ<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يريد، أن العين ليس من موضع اللام، كما أن العين في (عِلْبَاء) ليس من موضع اللام، وإنما لم يجز أن تكون من موضع اللام أنه لوجعل كذلك لصار مثل (القَلْقَال، والزَّلْزَال)، وفِعْلَال المضاعف لا يكون إلا

---

(١) الباءان في (صَيْصِيَّة) أصليتان وهي على (فَعِلَّة)، مثل (سَيْسِيَّة)، وقد جعلها سيهويه مثلها ومثل (شَوْشَاء)، كل ذلك من الرباعي المضعف. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٤٨، والمختص ١٧٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٨٦/٢، وانظر النص في المختص ١٧٩/٢.

(٣) القَيْقَاءُ، والقَيْفُ: الأرض المقفرة، قال كثير:

أَتَادَيْكَ مَا جِئَ الْحَبِيبُ وَكَثُرَتْ      بِقَيْقَا غَزَالٍ رُقُقَةً وَأَهْلَتْ

وقال ذو الرمة - وقد حذف الألف:

والرُكْبُ تَعْلُو بِهِمْ صُهْبٌ يَمَانِيَّةٌ      قَيْقَا عَلَيْهِ لَذِيلُ الرِّيحِ نَمِينٌ

انظر المختص ١٨٠/٢.

قال أبو سعيد: وقَيْقَاءُ هي فَعْلَاءٌ مثل عَقْلَاءَ وَأَرْطَاءَ، وليست بمنزلة شَوْشَاءَ وَدَوْدَاءَ، وذلك أنهم يقولون: (قَيْفٌ) ثم تزد عليه الألف، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٤٨.

(٤) الكتاب ٣٨٦/٢، وانظر النص في المختص ١٨٠/٢.

مَصْدَرًا وليس (الْقِيَّاءُ وَالزِّيَّاءُ) مصدرين أعلا على أنهما (فَعْلَانٌ) عينهما من موضع لامهما، فاللام في (قِيَّاءٍ) منقلبة عن واو، لانكسار ما قبلها وسكونها، وبذلك على ذلك قولهم: (قَوَّاقٍ)، فهذا دليل ثان على أن العين من (قِيَّاءٍ) ليس من موضع اللام، لأنه لو كان موضعه لكان (قِيَّاقٍ)، ولو لم يسمع هذا الدليل الثاني لعلمت أن هذه الياء منقلبة عن الواو إذ لم يجرى فَعْلَانٌ مضاعفًا إلا مصدرًا، وليس هذان بمصدرين لكنهما كلمتان من بنات الثلاثة، فإيهما من موضع لامهما والعين منهما واو، والهمزة فيهما منقلبة عن ياء، والياء فيهما للإلحاق (بِسِرْدَاحٍ)، وبذلك على أنها منقلبة عن ياء ظهورها حيث ألحق بِسِرْدَاحٍ مبنية على التانيث في ذلك (دِرْحَايَةً)، فالهمزة هنا كالياء هناك [١٩٧/أ] إلا أنها انقلبت همزة فيهما، لأنهما مبنيان على التذكير.

(١١) قال أبو الفتح ابن جني: «واعلم أن (القِيَّاءَ وَالزِّيَّاءَ) لا يخلوان من أن يكونا (فَعْلَاءً) مثل (عَلِيَّاءٍ)، أو (فِيْعَالًا) مثل (قِيَّتَالٍ)، أو (فَعْلَالًا) مثل (قِرْطَاسٍ). فلا يجوز أن يكون (فِيْعَالًا) لثلا يجمع الفاء والعين من موضع واحد، ولأنه ليس مصدرًا أيضًا فتحمله على (قِيَّتَالٍ)...

ويمتنع أيضًا أن يكون (فَعْلَالًا)، لأنك لا تجد (فَعْلَالًا) مضاعفًا إلا مصدرًا نحو: (الزَّوَالِ، وَالْقَلَالِ)، وإنما يكون في الأسماء غير مضاعف نحو: (قِرْطَاسٍ، وَجِرْهَاسٍ وَفِسْطَاطٍ) فإذا بطل أن يكون (فِيْعَالًا) أو (فَعْلَالًا) وجب أن يكون (فَعْلَاءً) بمنزلة (عَلِيَّاءٍ، وَجِرْهَاسٍ). وقول: أبي عثمان: «لأنه ليس في الكلام (فَعْلَانٌ) إلا مصدرًا» يريد: (فَعْلَالًا) المضعف ولو لم يرد المضعف لكان خطأ منه، لوجودك أسماء كثيرة على (فَعْلَالٍ)»، انظر المضعف ١٨٠/٢ - ١٨١.

قال أبو سعيد: ويعني أن زِيَّاءً وقِيَّاءً ليست من المضاعف، والحرف الذي انقلبت منه الهمزة زائدة، وهو إمّا ياء وإمّا واو، ووزنه فَعْلَاءٌ، كما أن (عَلِيَّاءَ) وزنه فَعْلَاءٌ، ولو =

وقال سيبويه: وأما (المُرَوَّاةُ)، فبمنزلة (الشَّجْوَجَاةِ)، وهما بمنزلة (صَمَخَعٍ)، ولا تجعلهما على (عَثَوَيْلٍ)، لأن مثل (صَمَخَعٍ) أكثر<sup>(١)</sup>.  
يقول: لا تجعل (مُرَوَّاةً) على (فَعَوَعَلٍ)، ولكن احمله على (فَعَلَعَلٍ)، وأجاز فيما تقدم أن يكون قُطُوْطِيٌّ فَعَلَعَلًا<sup>(٢)</sup>. وأجاز أبو عمرو أن يكون على الوزنين جميعاً<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

---

== كانت الهمزة منقلبة من حرف أصلي لكان وزنها (فَعَلَلًا)، وليس في الكلام فَعَلَلًا مضاعف مكرر لفظ الفاء والعين إلا مصدرًا كقولك: زلزل زلزالًا، وقلقل قلقلًا...». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٤٨.

(١) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٨٦/٢، والمكان نفسه.

(٣) يقول الرماني: «زنة (المُرَوَّاةِ) فَعَلَعَلًا، وكذلك (الشَّجْوَجَى): فَعَلَعَلًا، بمنزلة (صَمَخَعٍ) ولا يجسر أن يحصل على (عَثَوَيْلٍ)، لأن باب (صَمَخَعٍ) أكثر، وكذلك (قُطُوْطِيٌّ): فَعَلَعَلًا». انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٣٩.

وقال أبو سعيد: «إن شَجْوَجَى يحتمل أن يكون (فَعَلَعَلًا) مثل صَمَخَعٍ فتكون الشين فاء الفعل، والجيم الأولى عينه، والواو لامه، ثم أعاد الجيم والواو اللتين هما عين والام، وقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويحتمل أن يكون (فَعَوَعَلًا) مثل (عَثَوَيْلٍ)، فتكون الواو الأولى زائدة، غير أن (فَعَلَعَلًا) أولى به، لأنه أكثر في الأبنية من (فَعَوَعَلٍ) و(قُطُوْطِيٍّ) مثل (شَجْوَجَى)». شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٤٩.

### ومن بابِ التضعيفِ في بَيِّنَاتِ الْهَاءِ (١)

قال أبو علي: مصدر (فَعَّلْتُ) على ضَرْبَيْنِ: على (تَفْعِيلٍ)، وعلى (تَفْعِلَةٍ)، والهاء في (تَفْعِلَةٍ) التي للتأنيث عوضٌ من ياء (تَفْعِيلٍ) إلا أنه رُقِضَ (تَفْعِيلٍ) في مصدر (فَعَّلْتُ) من (حَيِيٍّ) لما كان يودي إليه من اجتماع ثلاث ياءات في آخر الكلمة واجتماعهن في الأواخر مَطْرَحٌ غير مستعمل، ألا ترى أَنَّكَ لو صغرت (أُحَوِّى) على قول من قال: (أُسَيِّدُ) لحذفت الأخيرة التي هي لَمْ لذلك فقلت: (أُحَيِّى)، فاعلم (٢).

\* \* \*

### ومن بابِ ما جاء على أَنَّ فَعَّلْتُ مِنْهُ مثل بَعْتُ (٣)

قال أبو علي: أي أنه معتل بالعين، كما أن (بَعْتُ) معتل العين.  
قال سيبويه: وإن كان لم يستعمل في الكلام (٤).  
قال سيبويه: لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى الاعتلال والالتباس (٥).

(١) الكتاب ٢/٣٨٧.

(٢) كان تعليق أبي علي هنا على مجمل الرأي في هذا الباب، ولم يُقنَد مسائله كما كان يفعل - غالباً - في تعاليقه، وهذا الأسلوب ليس جديداً في التعليل.

(٣) الكتاب ٢/٣٨٨.

(٤) الكتاب ٢/٣٨٨، وهو بقية ألفاظ عنوان الباب.

(٥) الكتاب ٢/٣٨٨.

قال أبو علي: يقول: لأنه إذا قيل منه (يفعل) اعتلت العين واللام منه جميعاً كما مثله<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: فكرهوا ذلك، كما كرهوا في التضعيف<sup>(٢)</sup>.

يقول: إن المضاعف كره ضمة اللام فيه نحو غيره من المضاعف كيَعِيًا، لأنه لم يقل فيه يَعيّ.

قال سيهويه: كرهوا هذا الاعتماد على الحرف<sup>(٣)</sup>.

قال: <sup>(٤)</sup> ذهب إلى أن الحرف المدغم معتمد عليه.

قال سيهويه: فإن حذفته فقلت: (يَحْيِي)، أردكته علة لا تقع في كلامهم<sup>(٥)</sup>.

يعني بالعلة، إعلال العين واللام، فقد حذفت العين وأسكنت اللام<sup>(٦)</sup>.

---

(١) المثال الذي يرمي إليه أبو علي هو قول سيهويه: «فلو قلت: يَفْعُل من حَيٍّ ولم تحذف للفت: يَحْيِي، فرميت ما لا يدخله الرفع في كلامهم». الكتاب ٣٨٨/٧.

(٢) الكتاب ٣٨٨/٧.

(٣) الكتاب ٣٨٨/٧.

(٤) القول لأبي علي رحمه الله.

(٥) الكتاب ٣٨٨/٧.

(٦) هذه القول تكاد تكون متصلة في هذا الباب، ويكاد يكون جلها قد مرّ، ولذلك ترى أنها سعيد يلجأ إلى هذا فيقول: «قد بينا فيما تقدم أن حرفي علة إذا اجتمعا في آخر الفعل لم يجز اعتلالهما جميعاً، وإنما يعمل أحدهما، والأولى بالاعتلال منهما الأخير، وهو لام الفعل دون عينه، كقولك: حَيٍّ، وشَوٍّ، وأخْبِي، وأغْوِي، وفي المستقبل: يَحْيِي، ويَشْوِي، ويُخْبِي، ويُغْوِي، جعلنا الحرف الأول بمنزلة حرف صحيح وأقررناه على لفظه في الماضي والمستقبل، ووفينا ما يستحقه من الحركات في مواضعها، ولحق الثاني القلب والتغيير، والسكون والحذف...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٥١-٥٢. قال =

قال سيويه : فمما جاء في الكلام على أن فعْلُهُ مثل (بَعْتُ) أي  
وَعَايَهُ وآيَهُ (١).

قال أبو علي: (آيَة) ونحوها مثل (حيي) في أن العين واللام حرفا  
اعتلال وكان يلزم أن يكون المعتل من (آيَة) اللام دون العين، كما أنه من  
(حيي وقوي) هي المعتلة دون العين، لكنها جاءت مخالفة لحيي فاعتلت  
عينها، فلما جاءت معتلة العين قال: كأن فعْلُهُ مثل (باع)، فإن لم يجر  
الفعل كذلك لما كان يؤدي إليه من الاعتلال الخارج عن منهاج ما يكون  
عليه الكلام في المضارع.

قال أبو علي: والدليل على أن هذه الكلمات معتلة العين وقوع الألف  
في مواضع عيناتها، والألف لا تكون إلا منقلبة عن ياء أو واو (٢).

الرماني: والذي يجوز في الياء المضاعفة في موضع العين واللام (فعلت) ولا يجوز (فعلت)  
لما يلزم من الإعلال بعد الإعلال، والإجهاد بالكلمة، وذلك أنه كان يجب إعلال اللام في  
(حيي) على قياس (قضي)، ثم يجب التحويل في (فعلت) إلى (فعلت) كما يجب  
تحويل (بعت) إلى (بعت)، ثم يجب نقل الحركة كما نقلت في (بعت)، فرفض هذا لما  
يلزم من الإخلال بالكلمة على قياس النظائر، ولو أخلت العين دون اللام لاستمتع من وجهين:  
أحدهما: العدول عن الأصل، فيما يجب فيه الإعلال إذا اجتمعا (حرفا علة)، والآخر: رفع  
ما لا يرفع في الفعل، كقولك: يحيى، ولو حذف لصار إلى الإجهاد والإلباس بقولهم: يحيى،  
ويحي، فلهاذا رفض (فعلت) منه، وجاز (فعلت) للسلامة من الإخلال والإجهاد والخروج  
عن قياس النظائر... انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٢.

(١) الكتاب ٢/ ٣٨٨، وفي المخطوطة: (الأي، آيَة).

(٢) فسر الرماني هذا النص بقوله: «ومما جاء على إعلال العين على طريق الشذو: أي، وآيَة،  
والأصل المطرد في مثل هذا إعلال اللام، فلو جاء على الأصل كان (غَيَا، وآيَا، وآيَا)  
ولكنه جاء على الشذو للإيلان بقوة حط العين في الإعلال على منزلة الفاء - ونظيره في  
الشذو: قو، ورو، وحر، إلا أن هذا للإيلان بحرف الأصل في الاسم، إذ الاسم =

قال سيهويه: ولم يشذ هذا في (فعلت) لكثرة تصرف الفعل<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو علي: أي لم يجيء شيء في الفعل على الأصل [١٩٧/ب]  
 نحو حَوِّفَ زيدٌ كما جاء في الاسم نحو (رَوِّعَ، وَقَوِّدَ).  
 قال سيهويه: وقال غيره: إنما هي أَيْتٌ وأَيٌّ، (فَعَلٌ) ولكنهم قلبوا  
 الياء<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: هذا القلب في (أَيْتٍ) على غير قول الخليل لالتقاء المثلين  
 لا أَنْ ما يوجب القلب مطردٌ موجودٌ فيه، ألا ترى أن العين ساكنة ليست في  
 موضع حركة، فإذا لم تكن في موضع حركة لم يلزمها القلب، على أنه قد  
 جاء حَاحَيْتُ في حَيْحَيْتُ. وطَائِي في طَيْتِي، إلا أنه (قيل):<sup>(٣)</sup> أَيْتٌ، على  
 أنه قلب لالتقاء المثلين فيه، كما قلب من (الحَيَوَان) لاسمه لذلك، ومن

— أصل ... وبعض التحوين يذهب إلى أن الأصل: أَيْتٌ، وأَيٌّ، إلا أن الياء أبدلت الغاء كراهة  
 للتضعيف في الياء على طريق الشلوة، ونظيره في كراهة المضاعف قولهم: (الحَيَوَان)؛  
 أبدلوا الياء إلى الواو، ليعتلف الحرفان، وكذلك: (ذَوَائِبٌ)، والأصل: ذَائِبٌ... «شرح  
 الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٢.

وقال أبو سعيد: وقد جاءت أسماء شاذة اجتمع في آخرها حرفا علة، فأُعِلَّ الأول منهما وهو  
 عين الفعل، وكان القياس أن يُعِلَّ الثاني الذي هو لام الفعل، وهي الأسماء التي ذكرها فيها  
 أن يقال: غَوَّكٌ أو غَيَّأٌ، وأَرَا، أو أَيْأٌ، وذلك أن الألف من (غاية) إن كانت متقلبة من الياء  
 فأصلها (غَيَّيَّةٌ) وإن كانت متقلبة من واو فأصلها (غَوَّيَّةٌ)، فيجتمع حرفا علة، فالوجه ...  
 أن يعِلَّ الثاني ويصحح الأول، فإذا صححنا الأول وأعللنا الثاني وجب أن يقال: (غَيَّأٌ) إن  
 كان من الياء، و(غَوَّيٌّ) إن كان من الواو، كما يقال: (حَيَّا، وَغَوَّيٌّ، وَتَوَّيٌّ) وما أشبه  
 ذلك... انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٥١.

(١) الكتاب ٢/٣٨٨.

(٢) الكتاب ٢/٣٨٨.

(٣) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيهما المعنى.

(ذَوَائِب) همزته التي هي عين واوًا، - والدليل على أن أصل هذه الواو همزة قولك: (ذَوَائِبٌ) (١).

قال سيوريه: كما قالوا: الحَيَوَانُ (٢).

قال أبو علي: الحَيَوَانُ من حَيِيَ يَحْيَا، فاللام منه ياءٌ، إلا أنها قلبت واوًا لاجتماع الياءين.

وقال أبو علي: كان حكم (حَيَوَانٍ) أن يكون في مذهب أبي العباس (حَايَانٍ) لولا أن الاعتلال في هذا النحو يجب أن يكون في اللام دون العين، لأنه يذهب إلى أن المطرد في بابهِ (جَوَلَانٌ) (٣)، وما كان في آخرهِ هاتان الزائدتان الإعلال، لأنه يوافق الصدرُ منه ياءً وما أشبهه، فوجب عنده أن يعتل كما اعتلَّ (ذَكَرَانُ وَهَامَانُ) (٤) و(جَيْرَانُ)، وتقول: خرج بالزيادتين عن شبه الفعل وينائه ألا ترى أن (قَالَ) لا تلحقه هاتان

(١) يقول أبو سعيد: «اعلم أن الخليل ومن ذهب مذهبه يقول: إن (آيَةً) وزنها (فَعْلَةٌ)، ولو قلبت عين الفعل منها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها. . . . وذهب الذي حكى عنه سيوريه وهو أيضًا قول الفراء - إلى أن وزنه (فَعْلَةٌ) وأنهم استغفلوا اجتماع ياءين، فقلبوا إحداهما ألفًا، ثم استشهد سيوريه على قلبهم أحد الحرفين إذا اجتمعا وهما من حروف العلة، فمن ذلك قلب إحدى الواوين إذا اجتمعا في أول الكلمة في جمع (واصلة) وتصغيرها: (أَوَاصِلٌ، وأَوِصْلَةٌ)، والأصل: (وَوَاصِلٌ) و(وَوِصْلَةٌ)، وكتبتهم الواو في (حَيَوَانٍ)، والأصل (حَيَيَانٍ) عنده، وكما قالوا: (ذَوَائِبٍ)، والأصل: (ذَأَائِبٍ) ذلك أنها جمع (ذَوَائِبَةٍ)، فإذا جمعناها أدخلنا ألف الجمع بعد الهمزة، فوكتعت ألف (ذَوَائِبَةٍ) بعد ألف الجمع، فهمزت، كما نُعلِّم برسالة ورسائل . . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٥٧.

(٢) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٣) انظر شرح الشافعية ١٠٧/٣.

(٤) في المسائل المشكلة / ٢٣٣: (داران وماهان).



الزياداتان، لأنه (فَعَلَ) ويجعل (ذاكران) ونحوه شاذًا .  
وفي كلا القولين وجب أن تصحَّ العين من (حَيَوَانٍ)، لا اعتلال اللام  
بانقلابها وَاوًا، وكان اللام أولى بالاعتلال من العين، لأن التغير له ألزم،  
والتكرير به يقع<sup>(١)</sup>.

**قال سيبويه: ولا يكون الاعتلال في فَعَلْتُ<sup>(٢)</sup>.**

قال: يريد في فَعَلْتُ من (حَيَيْتُ)، أي لم يجرى (حَيْتُ)، وإن كان  
(أَيَّةً) (وَأَسْتَحَيْتُ) ونحوهما جاءت على أن الفعل منه معتل، كما لم يجرى  
(فَعَلْتُ) من (الْقَوْدِ) ونحوه على (قَوْدْتُ)، وإن كان (قَوْدُ) الذي هو الاسم  
جاء على تقدير أن (فَعَلْتُ) منه صحيح العين<sup>(٣)</sup>.

**قال سيبويه: كما رفضوا أن يكون من (يَوْمٍ: يُمْتُ)، كراهية**

(١) يقرر أبو علي أنه لم يجرى العين ياءً واللام وَاوًا في اسم ولا فعل، وأن وار حَيَوَانٍ للاسم العلم  
دواو (حَيَوَانٍ) مهملتان. انظر المسائل المحلّيات ٩/، قال أبو عثمان: «قولهم: حَيَوَانٌ فإنه  
جاء على ما لا يستعمل، ليس في الكلام فعل مستعمل موضع عينه ياءً ولامه وَاوًا، فلذلك  
لم يشتقوا منه فعلاً، وعلى ذلك جاء (حَيَوَانُ) اسم رجل... وكان الخليل يقول: حَيَوَانُ،  
قلبوا فيه الياء، وَاوًا لئلا يجتمع ياءان استثناءً للحرفين من جنس واحد يلتقيان...»

قال أبو الفتح: القول في هذا ما قاله الخليل... انظر المصنف ٢/٢٨٥ - ٢٨٧.

كما يقرر أبو علي أن اللام من (الحَيَوَانِ) ياءً، لأنه من الحياة، وأن إبدالها وَاوًا وقع كراهية  
لاجتماع المثليين، وأن هذا مذهب الخليل وسيبويه، انظر المسائل المشكلا/ ٢٣٧ - ٢٣٣.

(٢) الكتاب ٢/٣٨٩.

(٣) الاعتلال في (فَعَلْتُ) يعني امتناع (فَعَلْتُ) من الحياة شبيهة بامتناع (قَوْدْتُ) من القول،  
وإن يكن جاء مثل ذلك في الأسماء نحو (الصَيْدِ)، و(القَوْدِ)... انظر شرح الرماني  
للكتاب، ج ٥، ق ١٤٣.

اجتماع ما يستثقلون في يَوْمٍ<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: لأن الواو تحيًا ولم تعتل في يَلُوِي كَيَجِبَل<sup>(٢)</sup>.

قال: لم تعتل الواو مع الياء في (يَلُوِي)، ولم تقلب ياء، كما اعتلت مع الياء في (يَوَجَل) فقلبت ياء<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: فقلبت ياء كما قلبت أولاً<sup>(٤)</sup>.

قال: يقول: قلبت الواو ياء في (يَوَجَل) ثانية كما قلبت أولاً في (رَبَّاً)<sup>(٥)</sup>.

\*\*\*

(١) الكتاب ٢/٢٨٩ يتصرف، وما استغنوا به عن غيره قولهم: (تَرَكَلَا)، استغنوا به عن (وَدَعَ) و(وَدَّرَ)، ويقولهم: تَارَكْ عن وَاَدَعَ ووَكَدَّرَ، واستغنوا كذلك عن استعمال الفعل من لفظ (الغيران) باستعمال الفعل من (حَيِيَّتَ)، ومن المصادر استغنوا يَوَجَلُ، وَيَجِبُ، وَيَجْسِرُ، فلم يذكروا لها أمثالا، كل ذلك كراهة أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون، ولاستغنائهم بالشيء من الشيء حتى يكون المستغنى عنه مُسْقَطًا. انظر النصف ٢/٢٨٦ - ٢٨٧، وانظر أيضا المسائل المشكلة/٩٠.

(٢) الكتاب ٢/٣٨٩.

(٣) استثقلوا الواو في (يَوَجَلُ) لكون الياء قبلها فقالوا: (يَجِبَلُ) - وإن لم تكن الياء التي قبلها لازمة - لأنك تقول: أَوَجَلُ، وَيَوَجَلُ، وَتَوَجَلُ، والواو إذا كانت متحركة ويصداها ياء لا يستثقل كما استثقلت الواو إذا كان قبلها ياء، وذلك أن قولنا (يَلُوِي) و(يَحُوِي) أخف من (يَوَجَلُ، وَيَجِبُ)؛ وذلك لأن الياء أخف من الواو، والكسرة أخف من الضمة، فإذا ابتدأت يواو ثم جئت بعدها بكسرة أو ياء كان أخف من أن تبدأ بياء ثم تأتي بعدها بضمة أو واو، لأنك في (يَحُوِي، يَلُوِي) تنتقل الأثقل إلى الأخف، وفي (يَحُوِي) تنتقل الأخف إلى الأثقل. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٥٣.

(٤) الكتاب ٢/٣٨٩، وهو يعني أن واو (يَجِبَلُ) أشبهت الواو الساكنة وبعدها الياء، فتقلب ياء.

(٥) يقول أبو سعيد: وشبهت واو (يَوَجَلُ) حين قلبت يواو (لَوَيْتَهُ لَوَيْتَهُ) حين قلبت ياء فقالوا: =

## ومن بابِ التَّضْعِيفِ فِي [بَنَاتِ] الْوَائِ

قال سيبويه: طرَحُوا هذا من الكلام مُبدلاً، وعلى الأصل<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: لم يجيء مثل (وَعَيْتُ) وأصله (وَعَوْتُ) كما جاء مثل (قَوَيْتُ) وأصله (قَوَوْتُ)، فلم يجيء (وَعَيْتُ) مبدلاً، ولا (وَعَوْتُ) على الأصل [١/١٩٨].

قال: حيث كان مثل (قَلِقَ وَسَلَسَ) أقلُّ من مثل (رَدَدْتُ وَصِمْتُ)<sup>(٣)</sup>.

قال: <sup>(٤)</sup> يقول: إن الذي ضوعف لماؤه ولامه أقل مما ضوعف عينه ولامه، فلما قلَّ تضعيف الواو في باب المضاعف الأكثر وجب ألا يكون في باب المضاعف الأقل منه شيء ألبته<sup>(٥)</sup>.

= (لَيْتُ)، إلا أن (لَوَيْتُ) الواو فيها (أولاً)، فقلبت الواو في (يوجل) وهي ثانية من الياء كما قلبت أولاً في (لَوَيْتُ). شرح السيراني للكتاب، ج ١٦، ق ٥٤.

وقال الرماني: وقلبت الواو في (يُجِلُّ) لثقلها بعد الياء، مع أنها مبتدئة ساكنة ومع أنها في موضع الفاء التي تقلب همزة، والياء مع الكسرة أقرب إلى الألف مع الفتحة من الواو مع الضمة لأنها على ثلاث مراتب، أولها: الفتحة والألف، ثم الكسرة والياء، ثم الضمة والواو، فهي على هذا الترتيل في الحقة. شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٣.

(١) الكتاب ٣٨٩/٢، وما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة.

(٢) الكتاب ٣٩٠/٢، وهو يرمي إلى أول الكلام حيث قال: إن الفاء لا تكون واءاً، واللام واءاً في حرف واحد، فليس في الكلام مثل (وَعَوْتُ) كرهوا ذلك كما كرهوا أن تكون العين واءاً واللام واءاً ثانية.

(٣) الكتاب ٣٩٠/٢.

(٤) أي: أبو علي.

(٥) يقول أبو سعيد: وإن استثقالهم مثل (وَعَوْتُ) فبالكلام كاستثقالهم (قَوَوْتُ)، بل هو أشد، وذلك أننا رأينا في الحروف الصحيحة ما كان عين الفعل ولامه من جنس واحد أكثر مما =

قال سيبويه: وإن شئت أخفيت كما تخفي أن يُحيي<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الإخفاء حال بين الحركة والسكون، والتحريرك عليها أغلب، لأنها تعدُّ متحركاً في وزن الشعر، وقد يناسب السكون أيضاً، لأنه إذا وقع حرف بعده حرف مثله بين ساكنين لم يخف، لا يجوز الإخفاء في مثل (أَرَدُّدٌ)<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: كما قُلْتُ قد حَيَّ فيه وأَحْيَ فيه<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: أدغمت اللام الأولى من (أَرْمُوي) للزوم الحركة الثانية وإذا ألزمت الحركة الحرف المضاعف جاز الإدغام والبيان كقولك «حَيَّ عَنْ بُنَّةٍ» و(حَيَّيَ عَنْ بُنَّةٍ)<sup>(٤)</sup>، فاللام من (أَرْمُوي) بمنزلة اللام من (حَيَّيَ) للزوم الحركة إياها<sup>(٥)</sup>.

— فإوه ولامه من جنس واحد ، فاللّهي فإوه ولامه من جنس واحد قوله: قلّقيّ، وسلّسيّ ، وجرّج الحاتم في اليد [إذا قلّق] وهو أقل في الكلام من باب (رَدَدْتُ، وجرّجْتُ) لأنه كثير، فإذا كان (قَرَوْتُ) غير موجود في الكلام ، قَرَوْتُ أحق بأن لا يوجد إذا كان (رَدَدْتُ) أوسع من باب (قَلَلْتُ)، و(قَوَوْتُ) من باب (رَدَدْتُ) و(قَرَوْتُ) من باب (قَلَلْتُ) . — شرح السيرافي للكتاب، ج ١٦، ق ٥٥.

(١) الكتاب ٣٩٠/٢، وهذه الجزئية متعلقة بالإخفاء في (الفعّالَتُ) من (وَمَيَّيْتُ) بمنزلة (أَحْيَيْتُ) في الإدغام والبيان والخفاء هي متحركة، وهو ما بدأ سيبويه الحديث عنه.

(٢) يقول الرماني: «بناء الفعلَتُ من (وَمَيَّيْتُ): (أَرْمُويْتُ) على قياس: (أَحْيَيْتُ) في إظهار الباءين ، ويجوز فيه الإخفاء لاجتماع الثلاثين ٠٠٠ » ، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٦.

(٣) الكتاب ٣٩٠/٢، وهذا في البناء للمفعول.

(٤) سورة الأنفال ، الآية ٤٣ .

(٥) يقول الرماني: «بناء ما لم يسم فاعله من (ارمائيْتُ): (أَرْمُويُ) في هذا المكان بمنزلة (أَحْيَ) فيه، ويجوز الإظهار فتقول: أَرْمُوييَ، بمنزلة (أَحْيَيْيَ)، وإنما جاز الإدغام لأن —

قال سيبويه: ولا تقلب الواو ياءً، لأنها كواو سُورٍ<sup>(١)</sup>.

قال: وتقول: (قد ارمَيتُ) كما تقول: قد اُحْيِيتُ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: (ارمَيتُ) أصل وزنه (افْعَلْتُوا)، إلا أن اللام الثانية حذفت لما كان يلزم تحريكها بالضم، لأنها تسكن حيث تنكسر فيه أو تنضم، فإذا سكتت وجب حذفها لالتقاء الساكنين<sup>(٣)</sup>.

قال: والمصدر ارمِيتُ وأرميتُ، وأحييتُ<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: ارمِيتُ، وأحييتُ مثل اشتهبَ، وأرميتُ مثل اشتهب<sup>(٥)</sup>.

قال سيبويه: وذلك قول العرب: قد اُخْوَاتِ الشاةُ، واُخْوَاتِيتُ<sup>(٦)</sup>.

---

الحركة لازمة، وجاز الإظهار على قياس مضارعه في ذلك إذا قلت: يُحْيِي، ويُرمِي، وتقول في الجمع: ارمَيتُ، فتحذف الألف من (ارميتا) لالتقاء الساكنين كما تحذفها من (أحييت) إذا قلت: اُحْيِيتُ لالتقاء الساكنين. وبناء ما لم يسم فاعله من (ارميتُ): قد ارميتُ. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٧.

(١) الكتاب ٣٩٠/٧.

(٢) الكتاب ٣٩٠/٧.

(٣) يقال في الجمع: ارمَيتُ بحذف الألف من (ارميتا) لالتقاء الساكنين كما تحذف من (أحييت) إذا قلت: اُحْيِيتُ لالتقاء الساكنين. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٧.

(٤) الكتاب ٣٩٠/٧.

(٥) وزن المصدر هنا (افْعِلَال)، فإذا قلت: ارمِيتُ، فالياء الأولى من الياء المشددة ياء (الفعيلال)، وهي بدل من ألف (ارميتا)، والياء الثانية هي ياء (ارميتا)، والألف التي بعد الياء هي الألف التي زيدت في المصدر، والهمزة بدل من ألف (ارميتا) الأخيرة، وكذلك أحييتُ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٥٧.

(٦) في المخطوطة: بالجمع المعجمة فيهما.

قالوا: فالواو بمنزلة واو غَزَوْتُ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: قوله: فالواو بمنزلة واو (غَزَوْتُ)، أي الواو التي هي اللام الأولى من (افْعَالَتْ) تصحّ كما في (افْعَالَتْ) من (غَزَوْتُ) إذا قلت: (اغْزَاوَيْتُ)، فأمّا اللام الثانية التي هي واو من (افْعَالَتْ) من الحوّة، فإنها تنقلب ياء، كما تنقلب اللام الثانية التي هي واو ياء في (افْعَالَتْ) من (غَزَوْتُ) حين قلت: (اغْزَاوَيْتُ)<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: والمصدر (أَحْرِيَاءُ) لأن الياء تقلبها<sup>(٣)</sup>.

قال أبو العباس: الأجود (أَحْرِيوَاءُ)، وأن تصح الواو في المصدر كما صحت في الفعل، حكاه أبو زيد الأنصاري<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الكتاب ٣٩١/٢، والفكرة حول (افْعَالَتْ) من الواوين، وأنها بمنزلة (غَزَوْتُ).

(٢) بين أبو سعيد رحمه الله جواز اجتماع الواوين في (أَحْرِيَاءُ)، وهو على وزن (أَحْمَرُ) الذي أصله: (أَحْمَرِيَّ)، فإذا بنيت من الحوّة مثل (أَحْمَارًا) وأصله (أَحْمَارِيَّ) وجب أن يقال: (أَحْرَاوِيَّ) فتقع واو طريقًا وقبلها فتحة، فتعقلب ألفًا فتصير (أَحْرَاوِيَّ) و(أَحْرَاوَيْتُ) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٦، ق ٥٨.

والحوّة نبت وأحدثه: حُوْتًا، المرعى الأحرى الذي قد أسود من القدم والعتق، ويكون معناه أيضًا: (أخرج المرعى أحرى) أي أخضر فجعله غطاءً بعد خضرته، والأحرى معناه الأسود من الخضر، كما قال: «مُنْهَامَتَانِ» انظر تهذيب اللغة ٢٦٣/٥ - ٣٦٤ (حوى).

قال الرمانى: «بناءً افْعَالَتْ من الحوّة: أَحْرَاوَيْتُ، وأَحْرَاوَيْتُ الشاة، والمصدر منه: أَحْرِيَاءُ». وقال بعض النحويين: الأجود: أَحْرِيوَاءُ، لأن الياء منقلبة من ألف زائدة في (أَحْرَاوَيْتُ) كما

تقلّب في (سَوِيْرًا) - انظر شرح الرمانى للكتاب - ج ٥، ق ١٤٧.

(٣) الكتاب ٣٩١/٢، وقام عبارته: «... تقلبها كما قلبت واو أَيْام».

(٤) انظر المختضب ١٤٩/١، ١٧٧، وأنظر المنصف ٢٢١/٢ - ٢٢٢.

قال سيبويه: وتقول في (فُعَلِر) من شَوَيْتَ: (شَيُّ) (١).  
 قال أبو علي: (شَيُّ) بمنزلة ما بعد الفاء من (عُصِي) ونحوه (٢).  
 قال سيبويه: ألا ترى أنها لو كانت في قافية مع (عُمِي) جاز (٣).  
 قال أبو علي: لو كانت (شَيُّ) في قافية مع (عُمِي) جاز، لأنه لا مَدَّ فيه، كما [١٩٨/ب] أنه لا مَدَّ في الميم من (عُمِي) (٤).  
 قال سيبويه: ولم يجعلوها كطاء (عُتِي) وصاد (عُصِي) (٥).  
 قال أبو علي: يقول: لم يجعلوا الفاء من (فُعَلِر) من (شَوَيْتَ) كالعين من (عُصِي)، و(دُكِي) كما ألزم صاد (عُصِي)، وذلك أن صاد (عُصِي) أصله الضم، كما أن أصل (فُعَلِر) من (شَوَيْتَ) وحييتُ الضم، فجاز في الفاء الذي أصله الضم أن يُضم ويكسر ولم يجز في العين الذي أصله الضم إذا وليها الياء أن يضم لشبهه بلام (أَدَلِ)، لأن الساكن في

(١) الكتاب ٣٩١/٢.

(٢) قال أبو عثمان المازني: وتقول في (فُعَلِر) من شَوَيْتَ: شَيُّ، وإن شئت كسرت فقلت: شَيُّ. وكان أصلها: (شَيُّ) فقلبت الواو ياء، وأدغمتها في الياء التي بعدها ٤٠٠ ويرى ابن جني أن أصل هذه المسألة من شَوَيْتَ: شَوَيْ، فقلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء، ثم أدغمت الياء في الياء فصار (شَيُّ). وإنما صار الكسر أكثر لأجل الياء الساكنة. انظر المتصف ٢٢٦/٢.

ويرى أبو سعيد أن (فُعَلِر) متى كانت العين منه واوًا، واللام ياءً قلبت الواو ياءً وكسرت فاء الفعل لتسلم الياء، وأدغمت. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١٦، ق ٥٩.

(٣) الكتاب ٣٩١/٢، والإشارة إلى (فُعَلِر) من (أُحْيَيْتَ).

(٤) متى كانت العين واوًا واللام ياءً في (فُعَلِر) فإن الواو تقلب ياءً، وتكسر فاء الفعل لتسلم الياء، وتدغم. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١٦، ق ٥٩.

(٥) الكتاب ٣٩١/٢. وهذا الكلام من صلة سابقة.

باب المحاجزة ليس كالمتحرك، فكان آخر الاسم من (عُصِي) واو، وقبلها ضمة فلزم إبدال الضمة الكسرة<sup>(١)</sup>.

قال سيويه: ومثل ذلك من قولهم: رِيَا، وريّة، الفصل<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: الأصل (رُؤْيَا)، ثم يخفف الهمز، فيصير (رُؤْيَا)، ثم تدغم الواو في الياء تشبيهاً بالواو الأصلي فيصير (رِيَا)، ثم تبدل من الضمة كسرة، كما تبدل من (لِي) فيصير (رِيَا)، فكسر الراء في (رِيَا) أَرْدَأُ من ضمها، لأنه يجعلها أقعد في باب ما أصل عينه الياء، وليس أصله الياء إنما هي همزة محققة<sup>(٣)</sup>.

قال سيويه: كما أنهم إذا قالوا: لم يكن الرجل، فكانت في موضع تحرك لم تحل<sup>(٤)</sup>.

(١) بناء (فَعُلُ) من (شَرَيْتَ): (شَيْءٌ، وشَيْءٌ) بقلب الواو ياء؛ لأنها ساكنة ويعدا ياء متحركة، وتكسر الشين لثقل الخروج من الضم إلى الكسر، ويجوز (شَيْءٌ) لأن الحرف المشدد قد صار بمنزلة الحرف الصحيح. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٨، النصف ٢/٢٢٦.  
وقد بين أبو سعيد الفرق بين جواز ضم فاء (فَعُلُ) من (شَرَيْتَ) وعدم جوازه في التاء من (عُتِرَ) وصاد (عُصِرَ) بأن كسر التاء من (عُتِرَ) والصاد من (عُصِرَ) لا يقع لیساً بين يناعين؛ لأن (عُتِرَ) وعُصِبَ) فُؤول، فإذا كسرنا التاء والصاد لم يوهم بناء آخر بكسره وإذا كسرنا الشين من (شَيْءٌ) الذي هو (فَعُلُ) جاز أن يتوهم أنه (فَعُلُ)، فيقع لبس بين يناعين. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١٦، ق ٥٩.

(٢) الكتاب ٣٩١/٢، وهذا من قام قوله: وقالوا: غَرْنُ الْوَيْ، وَغَرْنُ لِي.

(٣) يقول الرماني: «يجوز في رُؤْيَا بعد تخفيف الهمز ثلاثة أوجه: (رُؤْيَا، وريّة، وريّا)، أما (رُؤْيَا) فلأن الواو انقلبت عن الهمزة، والهمزة في النية؛ لأن التخفيف عارض. وأما (رِيَا) فلأنها قد صارت إلى الواو الخالصة، وأما (رِيَا) لثقل الخروج من الضم إلى الياء الساكنة كم ينقل الخروج من الضم إلى الكسر». شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٨.

(٤) الكتاب ٣٩٢/٢.



قال أبو علي : إنما تحذف النون من (يَكُنْ) في مثل (لَمْ يَكْ) بمشابهته الياء والواو في السكون وغير ذلك، فكما تحذف الياء والواو الساكتان في الجزم والوقف، كذلك حذفت هذه النون، وإذا تحركت بعد شَبَّهَها من الياء والواو<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

### ومن بابِ ما قيسَ من المُعتَلِّ

#### من يَنَاتِ الياءِ والواوِ<sup>(٢)</sup>

قال سيبويه: فإنما أمرها كأمِر (رَحَى) في الإضافة<sup>(٣)</sup>.

أي، في أنه يبدل من الأولى واو كما يبدل من لام (رَحَى) في النسب فيقال: رَحَوِيٌّ.

قال سيبويه : لأنك تقلب الواو ياءً ، فيصير إلى مثل حال (فَعَلِيلٍ)<sup>(٤)</sup>.

(١) يحل أبو الفتح شبه النون في (يَكُنْ) بحرف لك واللين إذا وقع آخر بقوله: «وويلك على أن النون أشبهت حروف اللين - لسكونها - حتى حذفت كما حُذِفَ، أنها إذا تحركت لم تحذف؛ لأن الحركة قد أخرجتها من شبه حروف اللين، وذلك قولهم: لم يَكُنْ الرجل متعلِّقاً، ولا يجوز: لم يَكُ الرجل، لتحرك النون. انظر المصنف ٢/٢٢٨.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٧ باختصار.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٦، وفي المخطوطة: (أمرها)، وهو يشير إلى مثال: حَصِيصَةٍ من رَحِيصَةٍ، إذ يقال: رَحِيصَةٌ، كما قيل: رَحِيصَةٌ، وانظر المصنف ٢/٢٧٤.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٧.

قال أبو علي: أصل مثال (حَلَكُوكِ) <sup>(١)</sup> من رَمَيْتُ وَرَمَيْتُ، ثم تُدْغِمُ واو (فَعَلُولٍ) في لامة الثانية فيصير (رَمَيْتُ)، ثم تبدل من الضمة كسرة، كما تبدل منها في (مَرَمِي) فيصير (رَمَيْتُ)، ويوافق مثال (صَمَكِيك) الذي هو على (فَعَلِيل) <sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: فالأزم هذا التغيير، كما أُلْزِم مثل مَحْنِيَّة <sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يقول: إذا أبدل الواو التي هي عين ياء في (ثَبْرَةٍ) ونحوها لا في انكسار ما قبلها، لزم إلزام الواو التي هي لام القلب إذا انكسر ما قبلها، لأن اللام أَدْخُلُ في الإعلال من العين <sup>(٤)</sup>.

(١) هو من (الْفَلَكِ)، ومن الليث: اسْتَحْكَلَهُ اللَّيْلُ إِذَا اشْتَدَّ سَرَادُهُ وَظَلَمَتْهُ، وقال غيره: اسْتَحْكَلَهُ مَثَلُهُ. انظر تهذيب اللغة ٣٣٧/٥ (خماسي الحاء).

(٢) انظر النصف ٢٧٤/٢ - ٢٧٥.

(٣) الكتاب ٣٩٣/٢، والموازنة هنا لمَعْلُولٍ من (غَزَوْتُ) إذ يقال عند الإضافة: غَزَوِيٌّ، وأصلها: (غَزَوِيٌّ) فاجتمعت فيها ثلاث واوات مع الضمتين، وفي المخطوطة: (مَحْنِيَّة) بالتضعيف.

(٤) يقول الرمانى: «بناء فَعْلُولٍ من غَزَوْتُ: غَزَوِيٌّ قلب الواو المشددة: لاجتماع ثلاث واوات، في الأولى ضمة، وقباس ذلك إلزام (مَحْنِيَّة) البدل لما كان يجوز في (ثَبْرَةٍ) و(سَيَاطٍ) وهي في موضع العين، ثم صارت في موضع اللام لزمها الإعلال، فلذلك لما جاز في الواوين مثل: (بَعَثَى وَبَعَثِيَّةً)، ثم اجتمعت ثلاث واوات في إحداها ضمة لزمها الإعلال»، شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٤٩.

قال أبو سعيد: «وإذا قلنا: (غَزَوِيٌّ) اجتمعت ثلاث واوات، وقد رأيناهاهم يستقلون واوين فيقبلنهما يامين في مثل (عَتِيٍّ، وَمَعْنِيٍّ)، وأصلهما (عَتَوٌ، وَمَعْنَوٌ)، فلما جاز قلب الواوين استقلالاً لزم القلب في ثلاث واوات، ولم يجوز إقرارها - وقوله: «فالأزم هذا التغيير كما أُلْزِم نحو مَحْنِيَّة البدل إذ غُيِّرَت في ثَبْرَةٍ وسياط ونحوهما» يعني فالأزم (غَزَوِيٌّ) التغيير إذ كان أقل من (عَتَوٌ وَمَعْنَوٌ). وقد غيروا (عَتَوٌ، وَمَعْنَوٌ) كما أُلْزِموا (مَحْنِيَّة) التغيير، والأصل: (مَحْنَوَةٌ) أقل من (ثَبْرَةٍ وسياط)؛ وذلك أن أصلها: =

قال سيبويه: إلا أن تقول: مَشَقِيْ فيمن قال: أَرْضٌ مَسْنِيَّةٌ<sup>(١)</sup>.  
قال أبو علي: يقول: من قال: (مَسْنِيَّةٌ) فقلب الواو ياءً، [قال]<sup>(٢)</sup>  
إِنَّمَا فعلتُ ذلك لوقوع الواو طرفاً، وأن ما قبلها ضمة، وليس بينهما إلا  
حرف ساكن، فلأنَّ الضمة وكَبَت الواو، فلزم قلبها في (أدَلِ)<sup>(٣)</sup>.  
قال سيبويه: تُغَيَّر ما غَيَّرتَ من (فَعْلُولِ) من غَزَوْتُ<sup>(٤)</sup> [أ/١٩٩]  
قال أبو علي: مجتمع في (فَعْلُولِ) من قَوِيْتُ أربع واوَاتِ، الأولى عين  
والثانية اللام الأولى من (فَعْلُولِ) والثالثة واو (فَعْلُولِ)، والرابعة لامها  
الثانية، فلزم قلب الأخيرة ياء كما لزم قلبها في (مَقْعُولِ) من (قَوِيْتُ)، فإذا  
لزم قلبها لزم قلب واو (فَعْلُولِ) ياء لسكونها فيصير (قَوِيْ)، ثم تبدل من  
الضمة كسرة.

== (ثَوْرَة) و (سَوَاطِل) لانهما جمع (ثَوْر) و (سَوَاطِل) والواو منهما في موضع لام الفعل. ولام الفعل  
أثقل من عينه وأولى بالعلّة، فلما قلبوا في (ثَوْرَة) و (سَوَاطِل) الواو ياءً لانكسار ما قبلها،  
كان (مَحْنِيَة) أولى ذلك». شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٦٣.

(١) الكتاب ٣٩٣/٢، وفي المخطوطة: (مَشَقِيْ) بفتح الشين، و(قَسَن) مكان (اليسن). من  
الفراء: يقال: سناها الغيث يستوها، فهي مسنوة ومسنّية، يعني سقاها. انظر تهذيب اللغة  
٧٧/١٣ (باب السين والتون)، وفي الكتاب ٣٨٢/٢، وقالوا: «يستوها المطر، وهي أرض  
مسنّية...» قال المبرد: قالوا: أرض مسنّية، وإنما الوجه مسنوة. انظر للمقتضب ١٨٩/١.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) يقول أبو سعيد: الأصل (مَقْوَر) (في المفعول من قويت حين قالوا: هذا مكان مَقْوَر)  
والعلة في قلبها كالعلة في قلب (فَعْلُولِ) من (غَزَوْتُ)، وذلك لأنهم يقلبون في (مَشَقَر)،  
وأرض مَسْنُوَة، فيقولون: مَشَقِيْ. وأرض مَسْنِيَة، فلما جاز القلب في (مَشَقَوْ) و(مَسْنُوَة)  
ولم يجتمع ثلاث واوَاتِ لزم القلب في (مَقْوَر) إذ اجتمعت ثلاث واوَاتِ فيه. انظر شرح  
السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٦٣؛ وانظر النصف ٢٧٧/٢.

(٤) الكتاب ٣٩٣/٢، والحديث حول صياغة (فَعْلُولِ) من (قَوِيْتُ) وأنها: (قَوِيْ).

قال سيبويه : وتقول في (فُعْلُول) من شَوَيْتُ وطَوَيْتُ : شُوِيٌّ وطُوِيٌّ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: إذا بنيت من شَوَيْتُ (فُعْلُول)، وجب أولاً أن تقول: (شُوِيٌّ)، ثم يجب أن تقلب الواو الأولى ياءً، وتدغمها في الياء التي هي اللام فيصير (شُوِيٌّ)، ثم تفعل بالواو والياء الأخيرتين من القلب والإدغام ما فعلت بالأوكيين، فيصير (شُيٌّ)، ثم تبدل من الضمة التي هي لام (فُعْلُول) كسرة، لوقعها قبل ياء ساكنة كما قلبتها كسرة في (مَرَمِيٍّ) فتصير (شُيٍّ)، فيوافق (لِيَّةً) إذا أضفت إليها في أنه تجتمع أربع ياءات، الثانية منهن مكسورة، فحركت العين بالفتح كما حركتها من (لِيَّةً) - بالإضافة فقلت: (شُوِيٌّ) كما قلت: (لُوِيٌّ)، وأبدلت من الياء التي هي اللام الأولى من (فُعْلُول) من (طَوَيْتُ) واواً، كما أبدلتها منها في (لِيَّةً) مضافاً إليها.

قال سيبويه : وكذلك (فُعْلُول) من (طَوَيْتُ) إلى قوله : وذلك قولك: طُوِيٌّ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: حركت ياء (فُعْلُول) بالفتح كما حركت الياء الأولى من (حَبَّةً) بالفتح حين قلت: (حَبِيٌّ)<sup>(٣)</sup>.

(١) الكتاب ٣٩٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٩٣/٢، والمعبارة كاملة هي قوله: وكذلك فيُعْلُول من (طَوَيْتُ)، لأن حُطًا وقد قلبت الواوين (طِيٍّ)، فقد اجتمع فيها مثل ما اجتمع في (فُعْلُول)، وذلك قولك: (طُوِيٌّ).

(٣) يريد: عند النسب إلى (حَبَّةً) يقال: حَبِيٌّ، فتجتمع أربع ياءات، فتحرك الأولى منهن لتقلب الثانية ألفاً فيكون تقديمها: (حَبَايَا) ثم تبدل الألف واواً فتصير (حَبَايَا) =

قال سيبويه : يقال في ثعلولٍ : (طِيِي) فيمن قال : لي ، وطِيِي فيمن قال : لي<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : لما أذغم العين في اللام وانقلب ياء زال المد بالإدغام ، فجاز أن تضم الفاء من (لي) ، وإن لم يجز أن تضم في (يبضر) .  
فأما وجه قول من كسر فقال : (لي) : فلأن بعد الفاء ياء ساكنة ، فكسر الفاء منه كما كسره من (يبضر) وطِي من (طي) بمنزلة (لي) ، فيجوز فيه ما يجوز فيه من كسر الفاء وضه<sup>(٢)</sup> .

قال سيبويه : وإنما منعهم أن تعتل الواو وتسكن في مثل (قريت) ما وصفت لك في (حييت)<sup>(٣)</sup> .

قال : <sup>(٤)</sup> يعني ما ذكره في باب (حييت) من أنه لو أعل العين في (حيي) للزم أن يقول : حيث<sup>(٥)</sup> (و) في المضارع (يحيي) ، فيلتبس بباب

— منزلة (زحيي) انظر المنصف ٢/٢٧٩ .

(١) الكتاب ٢/٣٩٣ .

(٢) فيقول من (طويي) : طيويي ، فتقلب الواو الأولى ياء لتحركها وسكون الياء قبلها ، وتقلب الواو الثانية لسكونها وتحركت الياء بعدها ، فيصير (طيي) ، فيلزم فيه ما لزم في النسبة إلى (حيي) و(ليي) ، وذلك أنا تحرك الياء الأولى الساكنة ، ونزها إلى أصلها ، وأصلها ياء : لأنها ياء (فيقول) ، فيصير (طويي) . قال أبو سعيد : «من العرب من يجري النسب إلى (حيي) و(أميي) على القياس ، فيجمع بين أربع ياءات ، ويتحمل ذلك مع ثقله للوزن القياس ، ولا فرق في اللفظ بين أربع ياءات و(أميي) و(طيي) ، وأما الشين والطاء فإن شئت تركتهما على أصلهما في الأصل كما تركت الضمة في (ليي) جمع (الوي) وإن شئت كسرتهما » . شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ٦٤ .

(٣) الكتاب ٢/٣٩٣ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) القول لأبي علي نفسه .

(يَعِي) مع ما يلحق من الإصحاف، وكذلك لو أعلَّ العينُ من (قَوَيْتُ) لوجب أن تلقى حركتها على الفاء وتحذف كما قُعلَ ذلك في (خَفْتُ) فصار (قَيْتُ) .

قال سيبويه: لأن هذا الضَرْبَ لا يُدغمُ في (رَدَدْتُ) <sup>(١١)</sup> .

قال أبو علي: أي في باب (رَدَدْتُ) بني منه اسم على مثال (قَعَلِ)، لأن مثال (قَعَلِ) لا يدغم نحو (طَلَّلِ وَشَرَّرِ وَمَدَّ) .

قال سيبويه: وَمَنْ قال: «حَبِيَّ عَنْ بَيْتَةٍ» <sup>(١٢)</sup>، قال: قَوَوَانُ <sup>(١٣)</sup> .

قال أبو العباس: (قَوَوَانُ) غلط، ينبغي إن لم يدغم أن يقول: (قَوِيَانُ) فيكسر الأولى ويقلب [١٩٩/ب] الثانية ياءً، لأنه لا يجتمع واوان في إحداها ضمة والأخرى متحركة، وهذا قول أبي عمر <sup>(١٤)</sup> وجميع

(١١) الكتاب ٣٩٤/٢، وهو يوصىء إلى أن (حَبَيْتُ) الواو الأولى منها كواو (عَوِي)، وقويت الواو الآخرة، فصارت بمنزلة شهر المعتل، فلم يستقلوها مفتوحين كما قالوا: لَوِي، وأخروي دون إدغام.

(١٢) الآية ٤٣/، من سورة الأنفال، قرأها عاصم في رواية أبي بكر، ونافع بباءين: الأولى مكسورة، والثانية مفتوحة وروى ذلك أيضاً عن ابن كثير، ورواية حفص عن عاصم (حَيَّ) بباء واحدة مشددة. انظر السبعة في القراءات ٣٠٦-٣٠٧. قال أبو منصور: من أظهرهما [البائين] فهو أتم وأصح، وكان الخليل وسيبويه يميزان الإدغام والإظهار إذا كانت الحركة في الثاني لازمة. انظر معاني القراءات ٤٤٠/١-٤٤١، وانظر معاني القرآن للفراء ٤١١/١-٤١٢، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤٦/٢-٥٤٧.

(١٣) الكتاب ٣٩٤/٢.

(١٤) في المخطوطة: «أي عسره» وإنما هو «... قول أبي عمر الجرمي»، انظر شرح السجرائي للكتاب، ج ١١، ق ٦٦.

أهل العلم<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: فصارت الأولى على الأصل<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: فصارت على الأصل أي صارت الياء التي هي العين من (حَيَوَانٍ) على الأصل لما اعتلت اللام التي هي الياء الثانية بانقلابها واوًا، كما صارت اللام التي هي العين من (مُتَلَيٍّ)<sup>(٣)</sup> على الأصل لما اعتلت اللام التي هي لام بانقلابها ياءً، وقد كانت العين أعلت بحذف الحركة منه للإدغام قبل إعلال اللام في قولك: (مُتَلَيٍّ) فاعلم<sup>(٤)</sup>.

قال سيبويه: ولا تُدْغِمُ فِي قَوِيَّتْ، تقول: قَوِيَّانٌ، لأنك تقلب اللام ياءً<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر النص في الأصول في النحر ٣/ ٣٧٠ و المنصف ٢/ ٢٨٢. قال ابن جني: والوجه عندي إدغامه ليسلم من شهرر الواوين، إحداهما مضمومة، فإذا قال: (قَوِيَّانٌ) التبس (فَعَلَّانٌ بِفَعْلَانٍ)، فمن هنا قوي الإدغام ... انظر المنصف ٢/ ٢٨٢.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٩٤.

(٣) إشارة إلى قول سيبويه بعد العبارة السابقة: «... كما صارت اللام الأولى في (مُتَلَيٍّ) ونحوه على الأصل حين أبدلت الياء من آخره».

(٤) أي أن (مُتَلَيًّا) أصله (مُتَلَيٍّ)، ولكنهم كرهوا التضعيف في قولك: (أَمَلْتُ)، فأبدلوا اللام ياءً، كما قالوا: تَطَنَّتْ، والأصل: تَطَنَّتْ، وغيروا الحرف الثاني دون الأول، كما غيروا الحرف الثاني في (حَيَوَانٍ) حين صبروه واوًا. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٩٦.

ويشبه المازني تسكين الياء في (حَيَوَانٍ) بالسكون في (الْقَطْرُ الرَّجُلُ)، والإسكان ليس بأصل، وقد بين ابن جني الجامع بين اللفظين لتحقيق الشبه. انظر المنصف ٢/ ٢٨٣.

(٥) الكتاب ٢/ ٣٩٤، والإشارة إلى بناء (فَعْلَانٍ) من (حَيَيْتٌ) وجواز الإدغام فيه فيقال: (حَيَّانٌ)، ولا يدغم في (قَوِيَّتْ)، وأصل (حَيَّانٍ) اللغمة: (حَيَّيَانٌ) مظهر.

قال أبو علي: (قَوِيَانٌ) قد أعلت فيه اللام بقلبها ياءً، فلا تعل العين منه، ولا تدغمه في اللام<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: ولا تُقلب الواو ياءً، لأنك لاتلزم الإسكان<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول: لاتقلب الواو من (قَوِيَان) ياءً، لأنك وإن أسكنته فأنت تنوي به الحركة.

قال سيبويه: ومن قال: رِيَّةٌ في رِيَّةٍ قلبها فقال: قِيَانٌ<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: الذي يقول: (رِيَّةٌ) في (رِيَّةٍ) فقد حذف الهمزة وأبدل منها واوًا، ثم شبه الواو المبدلة من الهمزة بالواو الأصلي فقلبها ياءً لكي يدغمها في الياء كما يفعل ذلك بما ليس بتحريك في الأصل، وذلك في (قِيَانٍ) ونحوه<sup>(٤)</sup>.

قال سيبويه: وتقول في (قِيَعِلَانٍ) من (حَيِّتٌ وقَوِيَتْ وشَوِيَتْ):

---

(١) (قِيَعِلَانٌ) من (قَوِيَتْ)، قَوِيَانٌ، ومن أسكن للتخفيف قال: قَوِيَانٌ. انظر شرح الرמاني للكتاب، ج ٥، ق ١٥١.

(٢) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢، وفي المخطوطة: (فَلَاكَ قِيَانٌ)، وفي السمراني مثل ما في الكتاب.

(٤) قال أبو سعيد: «يعني أن الذي يقول: (قَوِيَانٌ) تخفيفًا من (قَوِيَان) لا يقلب الواو ياءً لسكونها وتحريك الياء بعدها، لأن أصلها (قَوِيَان)، والواو المتحركة مكسورة، فكان الذي يقول: (قَوِيَان) مخففًا ينوي للواو كسرة تنع من قلبها ياءً، ومثل ذلك قولهم: (رِيَّةٌ) في من خفف الهمزة لا يقلب الواو ياءً لأنه ينوي الهمزة المخففة، والهمزة لو كانت حاضرة ماجاز قلبها ياءً، وكذلك إذا كانت منوثة، وأما من قال في (رِيَّةٍ): (رِيَّةٌ) فمرأى اللفظ فيه يقول: (قِيَانٌ) في (قَوِيَانٍ)؛ لأنه اجتمع واو وباء الأولى منهما ساكنة». شرح السمراني للكتاب، ج ١، ق ٩٧.



حَيَّانٌ وَشَيَّانٌ وَقَيَّانٌ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: (شَيَّانٌ) ها هنا أصله (شَيَّوَيَّانٌ)، ثم تقلب الواو التي هي عَيْنُ ياء، وتلدغم ياء (قَبِيلَان) فيه، فيصير (شَيَّيَّان)، ثم تحذف التي هي لام لاجتماع ثلاث ياءات، كما تحذف من (عِطَاءٍ وَأَخَوَى) إذا صغر على (أَسَيْدٍ) الياء الثالثة كذلك، وإنما حذفت الثالثة في (قَبِيلَان)، لأنه وإن لم يكن آخر الاسم، فهو بمنزلة ألف النصب، وتاء التانيث في مثل (عُطِيًّا وَسُوَيْةً) تحذف مع الألف والنون كما تحذفه معهما لاجتماعهن في أنهن زوائد، وأن ما قبلهن مفتوح، وأن آخر الاسم والذي هو اللام هو الثالثة التي يجب حذفها<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: لم تَعُدْ إن كانت كالألف النصب والهاء، لأنهما يُخرجان الياء في فاعِلٍ ونحوه<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الكتاب ٣٩٤/٢، زاد أبو عثمان على النص قوله: تحذف الياء التي هي آخر الياءات، ولم تَعُدْ هذه الألف أن تكون كهاء التانيث وألف النصب. انظر المصنف ٧٨٣/٢ - ٧٨٤.

(٢) قال أبو سعيد: «أصل (قَبِيلَان) من (حَيَّيْتُ): (حَيَّيَّان) بثلاث ياءات، ومن (شَرَيْتُ): (شَيَّوَيَّان)، وتقلب الواو ياءً فيصير: (شَيَّيَّان) بثلاث ياءات، ومن (فَرَيْتُ): (فَرَيَّوَيَّان)، فتقلب الواو الأخيرة ياءً؛ لانكسار ما قبلها مع اجتماع الواوين، وتقلب الواو الأولى؛ لأن ما قبلها ياء ساكنة فيجتمع فيه أيضاً ثلاث ياءات، ويصير: (قَبِيَّان)، لتسقط منهن الياء الأخيرة فيصير: (حَيَّان، وشَيَّان، وَقَيَّان)». انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١، ق ٦٧.

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢، وقام عبارة سيبويه بعد السابقة قوله: «... لأنك تحذف ياءً هنا كما تحذفها في (قَبِيلَان)، وكما كنت حاذفها في (أَقْبِيلَان) نحو التفسير في (أَشْيِيَّان) تقول: (أَشْيَّانٌ)، لو كانت اسماً، فهم يكرهون هاءنا ما يكرهون في تصغير (شَاوِيَّة، وراوية) في قولهم: (رَأَيْتُ شَوَيْةً)؛ لأنها لم تَعُدْ...».

قال أبو علي: ألّف النصب يخرجان الياء إلى اللفظ، وتتحرك قبلهما في مثل (قَاضِيَّةٌ وَقَاضِيًّا) ونحوه، كما يخرجها الألف والتون في مثل (رَيْمِيَّانَ، وَأَشْيَثَانِ) ونحوهما مما هو على (فُعِيلَانِ وَأَفْعِيلَانِ) ونحو ذلك<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: وجعلتها في الاسم بمنزلة (سَرُو) في أن صححتها، كما صححتها في (سَرُو)<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: وتقول في (فُعْلَةٌ) من (رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) إذا لم تكن مؤنثة [٢٠/أ] على فُعْلٍ<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يقول: إذا لم يكن تأنيثه بعد التذكير، ولكن إذا كان أول صيغته للتأنيث<sup>(٤)</sup>.

(١) فسر هذا أبو سعيد بقوله: ويعني أنك إذا صغرت (شَاوِيَّةً) وهي (فَاعِلَةٌ) فتصغيرها (لَوْيْلَةٌ) مثل (حَاشِيَّةٍ وَضَوِيَّةٍ، فتصير: (شَوِيَّةً) ويجمع واو وياء، والأولى منهما ساكن، فتصير الواو الثانية ياء، فصارت: (شَوِيَّةً)، فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت إحداها، فصارت (شَوِيَّةً)، فهي بمنزلة (فُعِيلَانِ)، وسائر ما ذكرنا مما حذفت منه ياء لاجتماع ثلاث ياءات، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٧.

(٢) الكتاب ٣٩٤/٧ يتصرف، وقد ضمنها أبو علي تعليقه، والحديث حول (مَفْعَلَةٌ) من (رَمَيْتُ) إذ يقال فيها: (مَرْمُوءَةٌ)، لأنه يقال في الفعل: (رَمَى الرَّجُلُ)، فيصير بمنزلة (سَرُو). قال أبو سعيد: «إنما جاز أن تثبت هذه الواو في الاسم (مَرْمُوءَةٌ) لأن الإعراب وقع على الهاء (أعني هاء التأنيث)، وهاه التأنيث قد أوجبت فتحه هذه الواو، فصارت بمنزلة (تَرَوُّوَةٌ، وَفَمَحَلُّوَةٌ)، وتقلب الياء واوًا لاتضمام ما قبلها». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٧. ويرى المازني أن (مَرْمُوءَةٌ) في حال ما إذا بنى المثل على التأنيث، أما إذا بنى على التذكير فيقال فيه: (مَرْمِيَّةٌ). انظر المنصف ٢٨٨/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٤) يجوز في (فُعْلَةٌ) من (رَمَيْتُ) وجهان :

قال سيهويه : ألا ترى أن الواحدة (حُطْوَةٌ) ، فهذا بمنزلة (فُعْلَةٌ) وليس لها مذكر <sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يقول: (حُطْوَاتٌ) بمنزلة (فُعْلَةٌ) ، مصوغة في أول حالها على التأنيث، ولا مذكر لها ، ألا ترى أنك لا تقول فيه (حُطْوٌ) ، ولا تنفصل من الألف والتاء كما تنفصل (فَمَحْلُوتَةٌ) من علامة التأنيث، فلذلك ثبتت الواو فيها وقبلها ضمة كما ثبتت في (فَمَحْلُوتَةٌ) <sup>(٢)</sup>.

قال سيهويه: فإن قياس ذلك في كَلْبَةٍ كَلُوتٌ <sup>(٣)</sup> .  
قال أبو علي: إنما نزم أن يقال: (كَلُوتٌ) ، لأنه يحرك العين بالضم كما يحركها في (ظَلَمَاتٌ) ، فإذا ضمها انقلبت الياء وأو بالضمعة <sup>(٤)</sup>.

== (رُتُوتٌ) و(رَبِيعَةٌ) ، فَرُتُوتٌ على بناء الاسم على التأنيث، وَرَبِيعَةٌ على التذكير، وكذلك (فُعْلَةٌ) من (غُرُوتٌ) يجوز فيه (غُرُوتٌ) و(غُرُوتٌ) ، ونظير ذلك (عَطَاءٌ) على التذكير، و(عَطَائَةٌ) على التأنيث، ودليله (حُطْوَاتٌ) ؛ لأنه صهي على التأنيث في الجمع، إذ كان الضم إنما يكون في الجمع خاصة، ولو كان في الواحد لجاز التصحيح والقلب. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢.

(١) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٢) (فُعْلَةٌ) تجميع على (فُعْلَاتٍ، وفُعْلَاتٍ)، فحُطْوَةٌ تُجمع على (حُطْوَاتٍ، أو حُطْرَاتٍ)، فعند التمسكين لاشيء يدعو إلى تغيير الواو منه، لأنها واو قبلها حرف ساكن، وإذا سكن ما قبل الواو صحت. قال أبو سعيد: «أما من قال: (حُطْوَاتٍ) فلقاتل أن يقول: هَلَّا قبلوا الواو فيها ياء لأنها وقعت طريقاً وقبلها ضمة، والألف والتاء علامة الجمع، فالجواب في ذلك أن يقال: إن الإعراب إنما وقع على التاء دون الواو، ولم يوجد هذا الواو قط طريقاً وقبلها ضمة، وذلك لأن الضمة إنما حدثت في الجمع، فلما كانت كذلك صارت بمنزلة (غَيَاوَةٍ، ونَهْيَايَةٍ) في سلامة الياء والواو منهما إذ وقع الإعراب على الياء». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٨.

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢، يريد: من قال: (حُطْوَاتٌ) بالثقل، فإن قياسه في كَلْبَةٍ: (كَلُوتٌ).

(٤) يقول الرمانى: «جمع (كَلْبَةٍ) على قياس (حُطْوَاتٍ)، يوجب قلب الياء وأو عن ذلك ==

قال سيبويه: كما خففوا (فَعَلْ) من باب (بَوْنٍ) (١).

قال أبو علي: يقول: خففت (فَعَلْتُ) من الياء كما خففت (فَعَلْتُ) من نحو (بَوَانٍ وَبَوْنٍ)، إذ كان التخفيف يجوز في كل واحد منهما قبل الإعلال، وذلك (ظَلَمَاتٌ وَرُسُلٌ)، وهذا الجمع أعني ما كان على محرك العين (٢).

قال سيبويه: فإذا خالفت الحركة الحركتين فكانت حرفان من موضعين متقارين (٣).

قال أبو علي: أي إذا خالفت الحركة الحرف، فوقعت الكسرة مع الواو، والضمّة مع الياء، لزم أن تبدل الحرف بحسب الحركة، إن كان واوًا وقبلها كسرة قلبت ياءً، وإن كانت ياءً وقبلها ضمة لزم أن تقلب واوًا، وإن لم تقلب كان مستثقلًا، كما أن المتقارين إذا اجتمعا وسكن الأول منهما لزم الإدغام فيهما وإلا استثقل، ألا ترى أنه يُتجشّم في مصدر (وَتَدْتُ):

— إلى لزوم التخفيف في قولهم: (كَلْبَاتٌ) ... انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢، وانظر المصنف ٢٩١/٢ - ٢٩٣.

(١) الكتاب ٣٩٤/٢، وفيه: (... خَفَّفُوا فَعَلًا ...).

(٢) أي تخفيف (كَلْبَاتٍ) نظير قولهم: (بَوَانٌ، وَبَوْنٌ) و(خَوَانٌ وَخَوْنٌ) لما كانوا يخففون في الصحيح في مثل (رُسُلٌ وَرُسُلٌ، وَعَضُدٌ وَعَضُدٌ) ألزموا المعتل التخفيف فرارًا من الثقل. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢. وهذا يعني أن إلزامهم تخفيف (كَلْبَاتٍ) شبهه بإلزامهم تخفيف (بَوْنٍ)، وذلك أن (بَوْنٌ) جمع (بَوَانٌ) وبابه (فَعَلٌ) في الصحيح، ويجوز فيه التخفيف كقولهم في جمع (حَمَارٌ: حُمَرٌ) وفي (كِتَابٌ: كُتُبٌ)، ويجوز فيهما: (حُمَرٌ وَكُتُبٌ) فإذا جمعنا (بَوَانًا) قلنا (بَوْنٌ) يتسكين الواو كما قلنا (كُتُبٌ، وَحُمَرٌ)، ولا يجوز فيها (بَوْنٌ) استثقالاً للضمة على الواو... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٩.

(٣) الكتاب ٣٩٥/٢.

(وَتَدَا)؛ فيستعمل (تَدَا)؛ كراهية لاجتماع المتقارين، وما يلزم فيهما من الإدغام المؤدي إلى الالتباس أو الاستثقال إن لم يدغم، فكذاك سبيل الضمة مع الياء، والكسرة مع الواو في (جِرْوَةٌ وَمَدْيَةٌ) إذا جمعتا بالياء (١).

قال سيهويه: وَقَعْلَةٌ من (رَمَيْتُ) بمنزلة فَعْلَوَةٍ، وتفسيرها تفسيرها (٢).

قال أبو علي: أي تقول فيه: (رُمِيَتْ) إن بنيت على التانيث، (وَرُمِيَتْ) إن بنيت على التذكير (٣).

قال سيهويه: وتقول في مثل (مَلَكُوتٍ) من (رَمَيْتُ)؛ (رَمَوْتُ)، ومن (عَزَوْتُ)؛ (عَزَوْتُ) (٤).

(١) يقر أبو سعيد أن التثنية في (حَطَرَةٌ وَحَطَرَاتٌ، وَمَدْيَةٌ وَمَدْيَاتٌ) مستخف، لأن الضمة في (حَطَرَاتٍ) من جنس الواو، والكسرة في (مَدْيَاتٍ) من جنس الياء، فاللسان بهما يعمل من جهة واحدة، وإذا كانت (جِرْوَةٌ) لم يُقَلَّ (جِرْوَاتٍ)؛ لأن الكسرة مع الواو كأنهما من موضعين متقارين، والواو والياء بمنزلة حرفين متقارين - وإن كانا من مخرجين متباعدين - لما يجمعهما من شركة المدّ واللين وغير ذلك، ومثله بالياء والنال من (وَقَدْ) لانهما متقاربان. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٦٩.

(٢) الكتاب ٣٩٥/٢، وفيه قوله: (رُمِيَتْ) زيادة بعد قوله (فَعْلَوَةٌ)، ولم يشتهها السيرافي ولا الرماني في شرحيهما، كما لم تظهر في التعليقة.

(٣) أي أن بناء (فَعْلَةٌ) من (رَمَيْتُ)؛ (رُمِيَتْ) بمنزلة (فَعْلَوَةٌ)، لأن الزائد والأسلي في هذا سواء إذ العلة قد جمعتهما سواء وهي وقوع الضمة قبل الياء التي في موضع حركة، والإعراب على غيرها. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢، والأصل في (رُمِيَتْ)؛ (رُمِيَتْ)؛ فقلت الياء الأخيرة وأو للضمة التي قبلها، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٦٩.

(٤) الكتاب ٣٩٥/٢.

قال أبو علي: أصل (مَلَكُوت) من (رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ: رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) كما أن أصل (فَعَلُوا: رَمَوْا)، وَيَفْعَلُونَ: يَفْزُؤُونَ)، فحذفت الياء والواو اللذين هما لامان من مثال (مَلَكُوت) من (رَمَيْتُ) لما لزم تحريكهما بالضم، كما حذفتها من (فَعَلُوا وَتَفْعَلُونَ) لما لزم تحريكهما به، (فَرَمَوْتُ) من الفعل (فَعَوْتُ)، وإنما جعلت (فَعَلُوت) من (رَمَيْتُ) بمنزلة (فَعَلُوا وَيَفْعَلُونَ) كما جعلت (فَعَلَان) بمنزلة (فَعَلَا) للثنتين لما لزم تحريكه بالضم حذفت كحذفك في (فَعَلُوا)، كما أنه لما لزم تحريكه بالفتح أثبت لإثباتك إياها في (فَعَلَا) فقلت: (رَمَيَان)، كما قلت: (رَمِييَا)، وكما أجريت (فَعَلَان) بمنزلة (فَعَلَا)، كذلك أجريت فَعَلِيلُ [٢٠٠/ب] بمنزلة (فَعَلِي)، فقلت اللام واوًا كما قلبتها في (فَعَلِي)، فقلت في مثل (حَمَصِيصٍ): (رَمَوِي)، كما قلت في النسب إلى (رَحَى: رَحَوِي)، وليست هذه الكلمة في نسخة أبي العباس<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: ولم يحذفوا، لأنهم لو حذفوا لالتبس ما العين فيه مكسورة بما العين فيه مفتوحة<sup>(٢)</sup>.

(١) يقول الرمانى: «بناء مثل (مَلَكُوت) من (رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ: رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) والأصل رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) إلا أن لام الفعل في موضع حركة وقبلها فتحة فتقلب ألفًا على قياسها في كل موضع تقع فيه على هذه الصفة، ثم تحذف الألف لالتقاء الساكنين، يحذف ألف رَمَى وَيُرَمَى في قولك: رَمَوْا وَيُرَمُونَ». انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٥٧. وعلل السيرافى مجيء هذا البناء بمنزلة الجمع لأنك تقول في جمع (غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ: غَزَا وَرَمَوْا) والأصل: غَزَوُوا وَرَمَوْا، وأنه لشغل الضم عليهما جعلًا بمنزلة (فَعَلُوا). انظر شرح السيرافى للكتاب، ج ١، ق ٦٩.

(٢) الكتاب ٣٩٥/٢، وهو يشير إلى قولهم: (رَحَوِي) في النسب إلى (رَحَى).

قال أبو علي: لو حذفوا اللام من (فَعَلَّان) لالتبس (فَعَلَّانُ بِفَعَلَّانٍ) لأنه كان يلزم أن يقال في (فَعَلَّان وَفَعَلَّان) جميعاً (وَفَعَلَّان) أيضاً: (رَمَّانٌ) فتفتح العين في جميع ذلك، لوقوعها قبل ألف (فَعَلَّان)، فهذا الذي يعني، ويبعد أن تريد بذلك في (عَمَّوِيٍّ) كما تقول في (رَحَوِيٍّ)، فإنما الذي كان يقع فيه اللبس (فَعَلَّان) (١١).

قال سيبويه: ولو كان الأمر كذلك لم تقل في أَفْعُولَةٍ: أَذْعُوَةٌ (١٢). أي، لو قلت في قَوْلَعَةٍ: غَوَزِيَّةٌ، لأنك تقول: غَوَزِيَّتُ في الفعل، لقلت في أَفْعُولَةٍ: أَذْعِيَّةٌ، لأنك تقول: أَذْعِيَّتُ فتقلبها في الفعل ياءً، فليست تجري هذه الأشياء على الفعل فتعللها عليه، إنما تشتقها من المصدر، ولا تتعرض فيها للفعل (١٣).

(١١) بين الرمائي أن بناء (فَعَلَّان) من (رَمَّيْتُ): (رَمَّيَّان)، فحرك الياء قبل الألف، لتلا يلتبس ببناء (فَعَلَّان) ببناء (فَعَالٍ)، كما تقول في (رَمَّيٍّ): (رَمَّيَّان)، فتتحرك الياء لتلا يلتبس فعل الواحد لفعل الاثنين، وكما قالوا في رَحَوِيٍّ: رَحَوِيَّان، لأن ترك الفتحة أدل على أصل الكلمة في (رَحَوِيٍّ). انظر شرح الرمائي للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢.

قال أبو سميذ: «قالوا: رَحَوِيٍّ، ولم يحذفوا، لأنهم لو حذفوا (التيبين)، ... لو حذفوا الألف من (رَحَوِيٍّ) في النسبة لاجتماع الساكنين، وهما: أَلِف (رَحَوِيٍّ) والياء الأولى من يائي النسبة لكسروا الحاء فقالوا: (رَحَوِيٍّ) كما قالوا في النسبة إلى (قَبْعَقَرِيٍّ) ومَعْلِيٍّ، (قَبْعَقَرِيٍّ) ومَعْلِيٍّ لالتبس (رَحَوِيٍّ) بِيَعْيِيٍّ، وادَّيِيٍّ) لو تسببت إلى (يَدِيٍّ) ودَمِيٍّ، ودَحِيٍّ عين الفعل فيها مفتوحة وهي الحاء، وليست كذلك في (يَدِيٍّ) ودَمِيٍّ، لأن عين الفعل من (يَدِيٍّ) ودَمِيٍّ يلحقها الكسرة». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧٠.

(٢) الكتاب ٣٩٥/٢، وفي المخطوطة: (... اذْعُوَّةٌ) بالحاء المهمله، وما في السيرافي يوافق رواية الكتاب والحديث يتعلق ببناء (فَوْرَعَلَةٍ) من (غَوَزَتِ).

(٣) تناول الرمائي هذه الجزئية بالبيان التالي: «بناء (فَوْرَعَلَةٍ) من (غَوَزَتِ): (غَوَزُوَّةٌ)، لأن الأصل فيه الإدغام، وكذلك بناء (أَفْعُولَةٍ): (أَفْعُوَّةٌ)، وبناء (فَعْلٍ): (فَعْلُوَّةٌ)، ومثل هذا»

**قال سيبويه :** ولكنك إنما تحييء بهذه الأشياء التي ليست على الأفعال المزيدة على الأصل، لا على الأفعال التي تكون فيها الزيادة<sup>(١)</sup>.

**قال أبو علي:** يقول: لاتعملُ الأسماء التي هي غير جارية على الفعل وإن استوت زيادتها مع الفعل بزيادته، فأنت وإن أعقلت (أدعيتُ) فلا تُعملُ (أدعوةً)، لأن (إدعوةً) غير مأخوذة من (أدعيتُ) ولا جارية عليها، فيلزم إعلالها لاعتلاله، كما يلزم اعتلال (قائم) ليقوم، إنما تؤخذ هذه الأسماء التي هي نحو (أدعُ) التي هي (الفَزُ والدَّعوةُ) ونحوه، فكما لا تعملُ الواو في المصدر، كذلك لاتعمل هذه.

**قال سيبويه:** ولكنَّها على الأصل كما كانت (مَفَزُ) ونحوه على الأصل<sup>(٢)</sup>.

أي ، لا يعمل كما لم يعمل (مَفَزُ) ونحوه.

**قال سيبويه:** وتقول في نحو (كَوَالِرٍ) من رَمَيْتُ رَوْمِيًّا<sup>(٣)</sup>.

**قال أبو علي:** أصله: (رَوْمِيٌّ وَغَوَزُوهُ)، إلا أن اللامين الأخيرتين تنقلبان ألفين ، كما تنقلبان من (رَحَى وَعَصَا) ، فتسقطان مع التنوين

---

== تصح الواو فيه رابعة فصاعداً في الاسم، ولا يصح في الفعل من نحو: غَوَزْتِ، وأَغَزَيْتُ، واستَغَزَيْتُ، لأنها تصير في الفعل إلى (يُغَزِلُ) بالكسرة قبلها، ثم يجرى تصاريق الفعل على ما لزمته العلة كأنه من بنات اليا، ودليله قولهم: (أدعوةً) . شرح الرمانى للكتاب،

ج ٥ ، ق ١٥٣ .

(١) الكتاب ٣٩٦/٢ .

(٢) الكتاب ٣٩٦/٢ .

(٣) الكتاب ٣٩٦/٢ .



لالتقاء الساكنين<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه : ولو قالوا : (فَعَلُّ) من (صُنْتُ)، لم يقولوا : صَيِّمٌ  
كما قالوا: صَيِّمٌ<sup>(٢)</sup>.

قال: <sup>(٣)</sup> يقول: لا تُقَلِّبِ الواو ياءً إذا انفتح ما قبلها كما تُقَلِّبِ إذا  
انضمَّ ما <sup>(٤)</sup> قبلها، فعلى هذا تقول في (فِعُولٌ): (غَزَوَوْ)، فلا تقلبها ياءً  
كما تقلبها في (عُتِي) ونحوه؛ ألا ترى أنك تقول في (فَعَلُّ) من الصوم:  
(صَوِّم)، ولا تقلبها ياءً لانفتاح ما قبلها، كما تقلبها ياءً في (صَيِّم)  
لانضمام ما قبلها؟<sup>(٥)</sup>.

قال سيبويه: وَكَعِثُولٌ من قَوَيْتُ: قَيَّوْ، وكان الأصل قَيَّوْ<sup>(٦)</sup>.

(١) يقول أبو سعيد: وأعلم أن (قَوَّالًا) وزنه (فَوَعَلُّ)، الواو زائدة، وإحدى اللامين، فالحزمة  
أصلية، فإذا بنينا مثله من (رَمَيْتُ) فاصله أن تقول: (رَوَمَيْتُ) وقلبت الياء الثانية ألفًا  
لانفتاح ما قبلها، ومن (غَزَوْتُ): (غَوَزَوْتُ)، وقلبت الواو الثانية ألفًا لانفتاح ما قبلها، ومن  
(قَوَيْتُ): قَوَّوْ، وذلك لأن عين الفعل منه ولامه واوان؛ لأنه من (القَوَّ) فالواو الأولى واو  
(فَوَعَلُّ) الزائدة، والواو المشددة في قولك: (فَوَعَلُّ) لانفتاح ما قبلها، ويجب على قياس  
قول الأخفش في (فَوَعَلُّ) من (قَوَيْتُ): (قَوَّيَا)؛ لاجتماع ثلاث واوات... انظر شرح  
السيرافي للكتاب، ج ١، ١١، ق ٧١.

(٢) الكتاب ٣٩٦/٧، وفي المخطوطة: (... ولم يقولوا: ... بزيادة الواو.

(٣) القائل هو أبو علي نفسه.

(٤) في المخطوطة: (ها) خطأ.

(٥) يقول الرصاني: ولا يجوز في (فَعَلُّ) من (صُنْتُ) إلا (صَوِّم) ولا يجوز على (صَيِّم)، لأن  
قبلها فتحة... انظر شرح الرصاني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٣. قال أبو سعيد: وقد فصلوا بين  
الواو إذا انضم ما قبلها وإذا انفتح ما قبلها، فقالوا: في (صَيِّم) (صَوِّم)، ولم يقولوا: في  
(صَوِّم) (صَيِّم)، ولا في سَوَّ: سَيَّء... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ١١، ق ٧١.

(٦) الكتاب ٣٩٦/٧.

قال أبو علي: (قِيَوُ) أصله (قِيَوُ)؛ لأنه من القوة، ولكنك قلبت  
الواو الأولى ياءً، لانتكسار ما قبلها، فصارت (قِيَوُ) <sup>(١)</sup> [١/٢٠٩] ثم  
عمل بها ما ذكر سيبويه.

قال سيبويه: فأجر أولَ (وَعَيْتُ) على أولِ (وَعَدْتُ)، وآخره على  
آخر رَمَيْتُ <sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: مثال ذلك أنك لو بنيت من (وَعَيْتُ) مثال (فُعْلُولُ)  
لقلت: (وُعْيِي)، كما أنك لو بنيت من (وَمَيْتُ) مثال (فُعْلُولُ) لقلت:  
(رُمْيِي)، وإن شئت قلت: (أُعْيِي)، فأبدلت الفاء همزة لانضمامها، كما  
تبدلها من (أُعِدُّ)، فقد أجريت آخره كآخر (رَمَيْتُ)، وأوله كأول (وَعَدْتُ)،  
وعلى هذا الطريق سائر ما تبني من المسائل <sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: كما أن أَوَيْتُ كَقَوَيْتُ وشَوَيْتُ <sup>(٤)</sup>.

(١) أي أن الواو بعد الياء قلبت لسكون الياء قبلها وتحركها، وذلك لئلا تجتمع أربع واوات، انظر  
شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٣.

(٢) الكتاب ٣٩٦/٢.

(٣) فسر هذا أبو سعيد بقوله: ويعني أن (وَعَيْتُ) ونحوه فيه الاعتلال من موضعين: أحدهما:  
فاء الفعل، والآخر: لامه. ففأوز، وأوز، حكمها كحكم واو (وَعَدْتُ) تمتل في المستقبل  
وتسقط، لقولك: (يُعَدُّ) و(يَزِدُّ)، وفي المصدر لقولك: (عَدَّ)، و(زَدَّ)، وكذلك من  
(وَعَيْتُ) و(وَشَيْتُ) لقولك: (يَعْيِي)، و(يَشِي)، (شَيْتُ) و(وَشَيْتُ)، أدبه، دَبَّ، وآخر  
(وَعَيْتُ) وهو لامه تمتل كما تمتل ياء (وَمَيْتُ) في انقلابها ألفاً في الماضي وسكونها في  
المستقبل في الرفع، وتسقطها في الجزم، كقولك: رَمَى، يَرْمِي، ولم يَرَمْ، ومثله: وَعَى،  
يَعْيِي، ولم يَعْ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٩، ق ٧٧.

(٤) الكتاب ٣٩٦/٢.

أي في أنك إذا بنيت من كل واحدة من (وَأَيْتُ) و(أَوَيْتُ) أجرتهما  
مجرى (غَوَيْتُ وَشَوَيْتُ) (١).

قال سيبويه : تقول في فَعْلِيَّةٍ من غَزَوْتُ: غَزَوِيَّةٌ ، ومن رَمَيْتُ  
رَمِيَّةً، تخفي وتحقق (٢).

أي ، الياء الأولى من (رَمِيَّةٍ) ، إن شئت أخفيتها ، وإن شئت  
بقيتها (٣).

قال سيبويه: وإن كانت على غير تذكير كأخْبِيَّةٍ، ولكن كَقُعْدٍ (٤).  
قال أبو علي: تجري (رَمِيَّةٍ) مجرى الصحيح في أن لا تدغمه، وإن  
اجتمع فيه مثلان، فكما لا يُدغم (قُعْدٌ) ونحوه مما كان ملحقا كذلك  
لا يُدغم هذا، وإن بنيت (رَمِيَّةً) على التانيث في أول حاله كما بنيت  
(أَخْبِيَّةً) عليه لم تدغمه كما أدغمت (أَخْبِيَّةً) حين قلت: (أَخْبِيَّةً)، لأن  
(أَخْبِيَّةً) ليس بملحق، وهذا ملحق (٥).

(١) بمعنى أن الهمزة في (وَأَيْتُ) بمنزلة حرف صحيح، كما أنها من (أَوَيْتُ) بمنزلة حرف صحيح.  
كعين (عريت)، وشين (شويت) - انظر شرح السهرلي للكتاب، ج ١١، ق ٧٧.

(٢) الكتاب ٣٩٦/٢.

(٣) يريد: إما أن تخفيها، وإما أن تحققها.

(٤) الكتاب ٣٩٦/٢.

(٥) أي أن بناء (فَعْلِيَّةٍ) من (رَمَيْتُ): (رَمِيَّةٍ) لا تدغم لأنها ملحقة بضمفلة، وليست بمنزلة  
(أَخْبِيَّةٍ)، لأن لزوم الحركة في (أَخْبِيَّةٍ) يجوز الإدغام والإظهار، على قياس «وَحْيِي من  
حَيٍّ عن بَيْتَةٍ بالإظهار والإدغام. وفي (أَخْبِيَّةٍ) يجوز الإدغام والإظهار، وليس كذلك  
الإلحاق؛ لأنه يوجب ما يوجب في الحرف الصحيح من نحو (مَهْدٌ، وَمَهْدٌ) - انظر شرح  
الروائي للكتاب، ج ٥، ق ١٥٤.

قال سيبويه: فهي ها هنا بمنزلة مَحْنِيَّة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يقول: الواو في (غَزَوْ) يلزم انقلابها ياءً لا تكسار ما قبلها وأنها لام، كما يلزم انقلابها في (مَحْنِيَّة) لذلك، انقلبت الواو إذا انكسر ما قبلها في المعتل الأقوى ياءً، وذلك نحو (ثِيَرَة) و(حِيَاضِر)، ولو بَتَّيْتُ من (غَزَوْتُ) مِثْل (طَنَّب) لَقَلْتُ: (غَزُ)، فصار مِثْل (فَعِل) في انقلاب الواو ياءً للكسرة قبلها، والكسرة في (فَعُل) من الضمة كما أبدل في (أَدَل) ونحوه<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

ومن بابِ تَكْسِيرِ بَعْضِ مَا ذَكَرْنَا عَلَى الْجَمْعِ<sup>(٣)</sup>

قال سيبويه: ويجري الآخر على الأصل، لأن ما قبله ساكن وليس بألف<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يريد بالآخر الياء الثانية أو الواو الثانية، المدغم فيها، يقول: لا يعتلأن لأن ما قبلهما ساكن وليس بألف يعتل ما يقع بعدها طرفاً

---

(١) الكتاب ٣٩٦/٢، وفي المخطوطة: (مَحْنِيَّة)، وما رواه الرماني يوافق ما جاء في نسخة بولاق للكتاب والحديث عن بناء (فَعِل) من (غَزَوْتُ)، وإلزامها البدل وقبلها الضمة.

(٢) يقول الرماني: (فَعِل) من غَزَوْتُ: (غَزُ) على قياس (مَحْنِيَّة)، والإعلال له أوجب من (مَحْنِيَّة)، لأن الواو التي قبلها كسرة لام في موضع حرف الإعراب، وهي في محنية في غير موضع حرف الإعراب. شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٥.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢، وقامه: «... الجمع الذي هو على مثال مَقَاعِلٍ وَمَقَاعِيلٍ».

(٤) الكتاب ٣٩٧/٢، وهو يعني جمعك (فَعُل) من (رَمَى وَهَبَى) فيقال فيه: (رَمَايُ) و(هَمَايُ) لأنها بمنزلة غير المعتل مثل (مَعَدَّ وَجَبَّزَ)، وأن الألف في الجمع لا يغير الذي يليها، لأن بعدها حرفاً لازماً، وأن الآخر يجري على الأصل...

كما تعتل الياء والواو إذ وقعتا طرفين بعد ألف في نحو (سَاءٌ) <sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: كما أجريت فَعْلِيلَةٌ مجرى فَعْلِيَّةٍ <sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول: أجريت (فَعَالِيل) مجرى (فَعْلِي) في أن أبدلت من يائه الأولى همزة، كما أبدلتها من لام (رَأَيْتُ)، كما أجريت (فَعْلِيلَةٌ) مُجْرَى (فَعْلِيَّة) في أن أبدلت من لامه الأولى التي هي ياءً وأوًا فقلت في مثل (فَعْلِيلَةٌ) من (رَمَيْتُ): (رَمَوِيَّة)، كما أبدلت من لام (رَحَى) في النسب وأوًا حين قلت: (رَحَوِيٌّ).

قال سيبويه: حتى حلفوا إحداهما، فقالوا أَثَافٍ وَمَعَاطٍ <sup>(٣)</sup>.

[٢٠١/ب].

قال: كان قياسه أَثَافِيٌّ، وَمَعَاطِيٌّ فحلفت إحدى الياءين <sup>(٤)</sup>.

(١) يقول أبو سعيد: وألف الجمع الذي تقع ثالثة في مكان واحد على أربعة أحرف حكمها في الأصل أن يكسر الحرف الذي بعدها متحركًا كان الحرف الذي بعدها في الواحد أو ساكنًا. فالتحريك قولهم: دِرْهَمٌ ودِرَاهِمٌ، وَزَيْجٌ وَزَيَاجٌ، وَجُلْجُلٌ وَجَلَالٌ، والساكن نحو: سَيِّطٌ وَسَيَّاطٌ، وَقَمَطٌ وَقَمَاطٌ، وإذا كان الساكن الذي في الواحد قد أدهم أيضًا في الجمع كقولك: (مَعَدٌ، وَمَعَادٌ، وَمِدَقٌ، وَمِدَاقٌ)، فلما كان (هَيٌّ، وَهَيٌّ) قد جعل في الواحد كَجَبْنٍ وَمِدَقٍ جعل في الجمع كذلك... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧٤، وقد اعتل لذلك وقلب أوجه الاعتلال وبسط الجواب بما يصعب نقله جملة هنا.

(٢) الكتاب ٣٩٧/٢، وهو مقارنة (بِفَعَالِيلٍ) من (رَمَيْتُ) حيث يقال فيه: (رَمَاتِي) والأصل فيه (رَمَائِيٌّ)، سواء مثل ما قبل في (رَأَيْتُ وَأَيَّةٌ): (رَأَيْتِي، وَأَيِّي).

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢، وهو تمام قول سيبويه: «وقد كرهوا الياءين وليستا تليان الألف حتى

...»

(٤) يقول أبو سعيد: واحتج [سيبويه] لتغيير الياء الأولى في (رَمَائِيٌّ) فقال: وقد كرهت العرب اجتماع ياءين في (أَثَافِيٌّ، وَمَعَاطِيٌّ) فحلفوا، فقالوا: أَثَافٍ وَمَعَاطٍ، فإذا كرهوا ياءين فهم ثلاث ياءات أكرهوا واشد استعقالات، ولا سيما إذا كانت ثلاث ياءات بعدها ألف: =

قال سيبويه: ولو قال إنسانٌ: أَحَذِفُ في جميع هذا<sup>(١)</sup>.

أي في جميع ما تجتمع فيه ثلاث ياءات ياءٌ لكان قولاً<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: إذ كانوا يحذفون في نحو أثافٍ، حيث كرهوا

الياء<sup>(٣)</sup>.

أي إحدى الياءات، وجب أن تكون المحذوفة هي الياء الوسطى ليكون ما يبقى على مثال (مَقَاعِلٌ وَقَعَالِلٌ)، ولا تحذف الثالثة، فيكون ما يبقى على مثال (قَعَالِيٍّ أَوْ مَقَاعِيٍّ)، ولا يكون جمعاً لواحده المكسر فإذا لزم حذف الياء قال في (قَعَالِلٍ) من (رَمَيْتُ): (رَمَايٍ) ولا يلزمه إذا ألزمه حذف إحدى الياءات أن تبدلها همزة ولا واواً لزوال شبهه (بَرَايٍ) لحذف إحدى الياءات.

قال سيبويه: وذلك (رَاوِيٌّ) في رَأْيَةٍ لم يحذفوا فيجربها عليها<sup>(٤)</sup>.

---

— لأن الياء بعد الألف أولى بالإعلال، ألا ترى أن الياء إذا وقعت بعد ألف طرفاً قلبت همزة، كقولك: (رَدَاءٌ وَسِقَاءٌ)، وأصله: (رَدَايٍ وَسِقَايٍ)، ولو كان الحرف الذي قبل الياء غير الألف وهو ساكن والياء طرفاً لصححت ولم تمتل ولم تغير كقولك: (ظَنِيٌّ، وَهَنِيٌّ) وما أشبه ذلك. شرح السمراني للكتاب، ج ١١، ق ٧٥؛ وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٧٣٠/٧.

(١) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٢) أي لو حذف إحدى الياءات الثلاثة في (رَمَايٍ، وَرَايٍ) فقال: (رَمَايٍ، وَرَايٍ) لكان قولاً قوياً.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢، باختصار في الأمثلة وهي قوله: (نحو أثافٍ، وأواقٍ، ومِعْطَافٍ، ومِطَافٍ).

(٤) الكتاب ٣٩٧/٢، وفي المخطوطة: (رَوِيٍّ) مكان (رَاوِيٍّ).

قال أبو علي: فيجريها عليها، أي تبدل من الياء الواو في (فَعَالِيل) فتقول: (رَمَاوِي)، كما أبدلتها في (رَاوِي)، فتجري ما بعد الهمز من (رَمَاي) مجرى ما بعد الراء من (رَاي) في أنك تهمز كما تهمز هناك، وتبدل من الياء الواو كما تبدلها منها هناك<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: فمن ذلك في الجمع (مَعَايَا) ومَذَارِي ومَكَايِي<sup>(٢)</sup>. قال أبو علي: مَكَايِي: أصله مَكَاكِيك، لأنه جمع مَكُوك<sup>(٣)</sup>، فأبدلت من الكاف التي هي لام يَاء<sup>(٤)</sup>، كما أبدلت من الهاء في (دَهْنَوَه) (٥) للتضعيف ياءً، فتقيل: (دَهْنِيَّة)، ثم أدغم الياء من (فَعَالِيل) في الياء المبذلة من الكاف، فصار (مَكَايِي)، هذا عما غيروا ولم يحذف، فكذاك يُغَيَّر (فَعَالِيل) من (رَمَيْتُ) ولا يحذف.

\* \* \*

(١) يقول أبو سعيد: «إن من غيّر الياء الأولى في (رَمَايِي)، فجعلها حمزة أو واو ولم يحذفها، فقد حملة على أشياء من كلام العرب لحقها تغير ولم يلحقها حذف، فمن ذلك (مَعَايَا) جمع مَعِي، وكان الوجه أن يقال: (مَعَايِي)، فقلعوا الياء ألفاً ولم يلحقوها، وكذلك: (مَذَارِي)، أصلها: (مَذَارِي) جمع (مَذَرِي) ٥٠٠. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١، ق ٧٦، والنص نفسه في التكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٣٠/٢ - ١٢٣١، وانظر المحتج في التصريف ٥٥٧/٢.

(٢) الكتاب ٣٩٧/٢، وفي المخطوطة: «... مَعَايَا ومَكَوِي ومَكَايِي». وما في شرح السيراني يوافق ما في الكتاب.

(٣) المَكُوك: طاس يشرب فيه، وأصل الكلمة: (مكأكك) ولكنهم استقلوا ثلاث كافات فقلعوا الأخيرة ياءً.

(٤) حكاه أبو زيد، انظر المحتج في التصريف ٣٧٧/١.

(٥) دَهْنَوَه الجمل: ما يدرجه، ودَهْنِيَّت الحجر إذا درجته، وأصله (دَهْنَهت)، قال =

## ومن باب التضعيف<sup>(١)</sup>

قال سيبويه : فإن قيل : ما بالهم قالوا في (فعل) : (ردد) فأدغموه على الأصل<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي : يقول : إن الأفعال المضاعفة خالفت الصحيحة في مثل (ردد) ، وشم ، ورد ، ونحو ذلك ، فلم لم يخالف (فعل) الصحيح كما خالف سائر المضاعف نظائره<sup>(٣)</sup> .

قال : فإنهم لو أسكنوا صاروا إلى مثل ذلك إذا قالوا : (ردد) . قال أبو علي : إنما كان يلزم أن يقال : (ردد) لأن العين الثانية كانت تسكن فتدغم في اللام ، وتلقى حركتها التي هي الفتحة على العين الأولى

== أبو النجم :

كَأَنَّ صَوْتَ جَزَعِهَا الْمُسْتَعْجِلِ  
جَنَذَكَةُ ، دَهَبَتْهَا بِجَنَذَلِ

انظر المتع في التصريف ٣٧٩/١ .

(١) الكتاب ٢/٣٩٧ .

(٢) الكتاب ٢/٣٩٨ ، وهذا سؤال طرحه سيبويه ، وأجاب عنه ، وستروي الفقرة التالية جواب سيبويه اتفاقهم واختلافهم في مجال التضعيف مما لم يتناوله من قبل .

(٣) يقول أبو سعيد : « (ردد) على (فعل) ونحو : (كسر) ، وقطع ) ولم يغير منه شيء كما غير من (ردد) ؛ حيث أدغموا عين الفعل في لاصه ، والأصل : (ردد) ، وإنما لم يغيروا (ردد) لأنهم لو أدغموا عينه في لاصه كما فعل ذلك بـ (ردد) لألقوا حركة الدال التي قبل اللام على الدال الثانية التي قبلها ، وقالوا : (ردد) » ، انظر شرح المسيرافي للكتاب ، ج ١ ، ص ٧٨٠ .

(٤) الكتاب ٢/٣٩٨ ، وفيه : (فألثمهم لو أسكنوا) . . . » .



فبصير (رَدَدَ)، ويحدث تضعيف كما كان (رَدَدَ) (١).

قال سيبويه: وليست بمنزلة (أَفْعَلْ) و(اسْتَفْعَلْ) ونحو ذلك (٢).

قال أبو علي: ومع (فَعَلَ وَأَفْعَلَ)، فقال: لا يجوز أن يدغم (فَعَلَ) كما أدغم (أَفْعَلَ وَاسْتَفْعَلَ)، لأنَّ (فَعَلَ) لو أدغم فقليل (رَدَدَ) لتحرك فيه ما لا يتحرك في اسم ولا فعل وهو العين الأولى من (فَعَلَ وَأَفْعَلَ) إذا أدغما، ونحوهما يُحْرَكُ فيه ما لا يستنكر تحركه في اسم ولا فعل، وهو فاء الفعل، ألا ترى أنه قد يتحرك في (رَدَّ) و(رَادَّ) ونحوهما من الاسم والفعل (٣).

(١) فسر أبو سعيد هذه الجزئية بأن (رَدَدَ) هو على (فَعَلَ) نحو (كَسَرَ وَقَطَعَ) ولم يغير منه شيء كما غيّر من (رَدَّ) حيث أدغما عين الفعل في لاهمه، والأصل (رَدَدَ)، وإنما لم يغيروا (رَدَدَ) لأنهم لو أدغما عينه في لاهمه، كما فعل ذلك يادَرَّةً لالتقا حركة الدال التي قبل اللام على الدال الثانية التي قبلها، وقالوا: (رَدَدَ)، ولو فعلوا ذلك لم يفرّوا من جمع بين ثلاث دالات ويحرك ثنتين منها، فلم يغيروا شيئاً من ذلك، إذ كان التفسير لا يخرجهن إلى حال هي أخف من الأصل، ومع ذلك فإن الدال الأولى هي عين فعل مدغمة في مثلها، وإذا اجتمعت عينان فالأولى منهما أبداً ساكنة في الاسم والفعل، فكرهوا إدغام العين الثانية في اللام؛ لئلا تتحرك العين الأولى فيخرج عن منهاج كلام العرب، إذ كانت العينان لاجتماعهما إلا والأولى منهما ساكنة أبداً» - شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٧٨.

(٢) الكتاب ٣٩٨/٢، وقام قوله: «...» لأن الفاء تحرك ويصدها العين، ولا تحرك العين ويصدها العين أبداً».

(٣) يقول أبو سعيد في تفسير هذا القول: «إن (رَدَدَ) الذي لا يغير منه شيء لا يشبه (أَفْعَلَ)؛ وذلك أن (أَفْعَلَ) إذا كانت عينه ولامه من جنس واحد، أُلْقِيَتْ حركة العين على الفاء، فسأدغمت العين في اللام، وذلك قولك: (أَجَلُّ، وَأَرَدُّ، وَأَقْرُّ) وأصله: (أَجَلُّ، وَأَرَدُّ، وَأَقْرُّ)، فأُلْقِيَتْ حركة العين على الفاء، وكذلك (اسْتَفْعَلَ) نحو (اسْتَعَدَّ، وَاسْتَعَدَّ)، أصله: (اسْتَعَدَّ، وَاسْتَعَدَّ) فأُلْقِيَتْ حركة الدال الأولى وهي عين الفعل على فاء الفعل، ولم يُفْعَلْ ذلك بِفَعَلَ الذي (رَدَدَ) نحوه للعلّة التي ذكرناها من أن العينين إذا اجتمعتا لا تحرك الأولى منهما أبداً، وفاء الفعل قد تتحرك إذا كان بعدها عين كقولك: ذَهَبَ.»

قال سيبويه: إن كان يكون ذلك اللفظ فعلاً أو كان على مثال الفعل أو على غير واحدٍ [٢٠٢/١] من هذين<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: هذا نحو (مُدَّقٍ)، فإنه ليس بفعل ولا اسم على مثال الفعل<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: واحتملت ذلك الألف لأنها مدة<sup>(٣)</sup>.

== ويُقَرُّ وما أشبه ذلك. شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٧٩.

(١) الكتاب ٣٩٨/٢، والقول بتسامه هو قوله: «واعلم أن كل شيء من الأسماء جاوز ثلاثة أحرف فإنه يجري مجرى الفعل الذي يكون على أربعة أحرف إن كان ... ولا يكون فعلاً أو كان على غير واحد من هذين».

(٢) جاء تفسير مارواه أبو علي عند أبي سعيد على النحو التالي: «يعني (أَجَلٌ) و(أَذَلٌ) تقول: هذا أَجَلٌ من هذا، فتدغم، ولفظ (أَجَلٌ) قد يكون فعلاً كقولك: أَجَلٌ زيدٌ عمرًا، وقوله: [سيبويه]: «إن كان على مثال الفعل» يعني ما كان من المصادر التي في أوائلها ميمات، حركاتها كحركات حروف المضارعة نحو: انْعَزَ ومَنَزَ وما أشبه ذلك؛ لأن (مَرَدًا) على وزن (يَعْضُ) و(مَنَزَ) على وزن (يَنَزُ)، غير أن الزائد من (يَعْضُ) ويَنَزُ ياءٌ، ومن (مَنَزَ) ونَزَدَ ميم، وكذلك (مُسْتَعِدٌّ) ومُسَدَّدٌ وما كان مثله يدخل فيما كان على مثال الفعل؛ لأن (مُسْتَعِدٌّ) ومُسَدَّدٌ يجري على (يُسْتَعِدُّ) و(يُسَدِّدُ)، ويكون على مثاله، إلا أن أول الاسم ميمٌ مضمومة، وأول الفعل غير الميم».

وقوله [سيبويه]: «أر على غير واحد من هذين» يعني ما كان على غير لفظ الفعل كالكذِّ، وأظنَّ، وعلى غير مثاله (كَمَرَدٌ) ومُسَدَّدٌ، وهو نحو (مُتَقَيٍّ). انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٧٩؛ وانظر النص بتفسيره في كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٣٢/٢ - ١٢٣٣.

(٣) الكتاب ٣٩٨/٢، وفيه: «لأنها حرف مدة»، وهو يتحدث عن حركة الحرف الذي قبل المُسَكَّنَ، فإن كان متحركاً ترك على حركته، نحو (مُرْتَدٌّ) الذي أصله (مُرْتَدِدٌ)، وإذا كان قبل المسكنة ألفٌ لم تغيّر الألف نحو (رَادٌّ) ومَادٌّ، والمجَادَّةُ.

قال: <sup>(١)</sup> يقول : إن الألف صارت بمنزلة المتحرك ، لوقوع الساكن بعدها <sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: هذه الدال الأولى في (رأد) لا تفارقها الآخرة فما يستثقلون لازم للحرف <sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: أي التقاء المثليين في (رأد) لازم، وليس (كيضرياني) الذي لا يلزم المثليين فيه <sup>(٤)</sup>.

قال سيبويه: ولا يكون اعتلال إذا فصل <sup>(٥)</sup>.

(١) القائل هو أبو علي نفسه.

(٢) أي أن أصل (رأد): رأده، ومأد: مأدوه، والمجادة: المجادته، وقد جاز إدغامها، والجمع بين ساكنين ولها ألف المد، فيكون مدّها عوضاً من الحركة، ولا يجمع بين ساكنين، إلا أن يكون الساكن الأول من حروف المدّ واللين، والساكن الثاني مدغماً في مثله نحو (حائل: واد) وما أشبه ذلك. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ٧٩.

(٣) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٤) احتج سيبويه لترك إدغام إحدى النونين في الأخرى في (يضرّاني) فقال بأن هذه النون الأولى قد تفارقتها الآخرة، لكن الدال الأولى التي في (رأد) لا تفارقها الآخرة، وذلك أن النون الأولى في (يضرّاني) يجوز أن تتصل بغير المتكلم؛ فلا يجتمع فيه نونان لغير المتكلم كقولك: (يضرّانك) و(يضرّان زيداً)، فإذا كانت النون الثانية غير لازمة لم يجب إدغام الأولى، لأن الأولى قد تثبت فيها الحركة لفظاً قبل مجيء الثانية فلا تبطل هذه الحركة لمجيء الثانية، وقد يجوز إدغامها - وإن كان إدغامها غير واجب - كقولك: (يضرّاني) وفي الجهم: (يضرّوني)، قال الله عز وجل: «قل أتعاجلون في الله وقد حكمتي».

أما قوله: «فما يستثقلون لازم للحرف» يعني أن الذين يستثقلونه من اجتماع الحرفين من جنس واحد لازم (لرأد: وقاد)، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ٨٠.

(٥) الكتاب ٣٩٩/٢، وقام عبارته: «إذا فصل بين الحرفين، وذلك نحو: (الإمداد، والمقداد)».

أي، إذا قُصِلَ المثلاث بشيء لم يكن إدغام<sup>(١)</sup>.  
 قال سيبويه: وكذلك (رَجُلٌ خَافَ)، وكذلك (فَعَلٌ)، أجري هذا  
 مجرى الثلاثة من باب (قُلْتُ) على الفعل<sup>(٢)</sup>.  
 قال أبو علي: أي أجري الاسم الثلاثي المضاعف الموافق لبناء الفعل  
 مجرى الثلاثي المعتل بالياء والواو في أن أَعْلَ منه ما كان على وَزْنٍ من  
 أوزان الأفعال غير باب (طَلَر)، كما أَعْلَ ماوافق بناء الفعل من الثلاثي  
 المعتل بالياء والواو<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: ولم يفرقوا (بين) هذا والفعل<sup>(٤)</sup>.  
 أي لم يفرقوا بين الاسم الموافق لبناء الفعل وعدته ثلاثة أحرف وبين  
 الفعل بتصحيح الاسم وإعلال الفعل، كما فُرّق بين ما زاد على الثلاثة من  
 الاسم والفعل نحو (أَقُولُ، وَأَقَالُ)<sup>(٥)</sup>.

قال سيبويه: ولم يَفْعَلُوا ذلك في (فَعَلٍ)، لأنه لم يخرج على  
 الأصل<sup>(٦)</sup>. فيلزم أن يخرج في التضعيف على الأصل، فيصح كما صح

(١) أي كما إذا فصل بين الدالين بالالف كما في (مِدَادٍ، وَمِقْدَادٍ) أو فصل الواو بين الراءين كما في (سَرْدَرٍ) فهذا الفصل يطل الإدغام، ويصح المثلين.

(٢) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٣) يقول أبو سعيد: «رَجُلٌ خَافَ أصله: (خَوِيَ) ولكنه أَعْلَ كما أدغم (صَبَّ، وَطِبَّ) استوى الاسم والفعل في (خَافَ، وَطِبَّ)» شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨١.

(٤) الكتاب ٣٩٩/٢، وما بين المعقوفين زيادة، وقد سقطت من المخطوطة.

(٥) أي أن (فَعِلًا) اسمًا وفعلًا يعتل، وكذلك (فَعُلٌ وفَعِلٌ) من باب ما عينه واو أو ياء، وأما (أَفْعَلٌ) فيعتل الفعل فيه ويصح الاسم، فالفعل قولك: (أَقَامَ، وَأَهَانَ) والاسم: (هذا أقوم من هذا، وأبين منه) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨١.

(٦) الكتاب ٣٩٩/٢.

فيه (فَعَلٌ) لما صَحَّ (في باب قلتُ) (فَعَلٌ) على الأصل نحو قَوَدٍ وَخَوْتَةٍ.  
قال سيبويه: مِنْ ذَلِكَ (ثَنِيٌّ)، فألزموها التخفيف<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: (ثَنِيٌّ) على (فَعِيلٍ)، ولو جمع على (فُعُلٍ)، فكان  
يجب أن يقال: (ثَنُوْ)، ثم يلزم أن تبدل فيقال: (ثَنُ) كما فُعِلَ (بأدَلِ)،  
فاقتصر على التخفيف فَعِيلٌ: (ثَنِيٌّ) إذ قد يخفف في المصحح<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

### ومن بَابِ مَا شَدَّ مِنَ الْمُضَاعَفِ<sup>(٣)</sup>

قال سيبويه: فلما أن صار ، - يعني: أَحْسَ - في موضع قد  
يعركون فيه {اللام}<sup>(٤)</sup> من رَدَدْتُ . أي في مثل (رَدَّ) أثبتوا الأولى ، أي

(١) الكتاب ٣٩٩/٧.

(٢) قال أبو سعيد: وأي أن (ثَنِيٌّ) جمع (ثَنِيٌّ)، وهو على (فَعِيلٍ)، و(فَعِيلٌ) يكون على  
(فُعُلٍ) نحو (رَغِيْبٍ) و(رَغَفٍ)، و(ثَنِيْلٍ) و(ثَنُلٍ)، ويجوز في (رَغَفٍ) و(ثَنُلٍ): (رُغِفُ  
و(ثَنُلُ)، فلهذا يجب على هذا القياس أن يقال: (ثَنِيٌّ، وَثَنِيٌّ)، فلو تكلموا به على  
قياس (رَغِيْفٍ وَرُغِفٍ) - على التثنية - لقالوا: (ثَنُوْ)، فقلبوها الياء وادَّ لاضمام ما  
قبلها، ولو قالوا ذلك لزمهم قلب الواو ياءً، وكسر ما قبلها، كما قالوا في (أَدَلٍ): (أَدُلُ)، فلما  
كان يلزمهم ذلك عدلوا إلى التخفيف، فقالوا: (ثَنِيٌّ)، انظر شرح السيراني للكتاب،  
ج ١، ق ٨٢.

قال أبو نصر: ووقع في حاشية الكتاب عن المبرد: وإنما قالوا (ثَنِيٌّ) فأسكنوا، ولم  
يعرکوا، لأنهم لو حرکوا ذهب الإعراب فصار (ثَنِيٌّ) فلما سكنت النون عرَّبت الياء، ولزم  
السكون لذلك فلم يجر لك غيره. انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٣١٤ - ٣١٥.

(٣) الكتاب ٤٠٠/٢ باختصار.

(٤) ما بين المقومتين ساقطة من المخطوطة.

السین الأولى من . (أَحَسَّ) ، فقیل: لم أَحَسَّ، لأنه صار بمنزلة تحريك الإعراب. أي صارت الحركة ولم أَحَسَّ المحركة لالتقاء الساكنين بمنزلة تحريك الإعراب<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: إذا أَدْرَكَ نحو (يَقُولُ وَيَبِيعُ)<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: جعل وجه التشبيه بين (لم أَحَسَّ) و(يَقُولُ وَيَبِيعُ) أَنَّ اللامَ لما تحركت من (يَقُولُ) ثبتت العين ولم تحذف، كذلك لما تحركت من (لم أَحَسَّ) ثبتت العين ولم تحذف كما تحذف حيث تسكن اللام<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: فأجروها في (فَعِلْتُ) مجراها في (فَعِلَ)<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يقول: لم تلحق حركة العين على الفاء في (فَعِلْتُ) كما لم تُلْقِهَا عليه في (فَعِلَ)، فقال: (ظَلْتُ) كما قال: (ظَلَّ)، وترك الفاء مفتوحاً في الموضعين، كما قال: (لَسْتُ)، ثم قال: (لَيْسَ)، فأجراه في (فَعِلْتُ) مجراها في (فَعِلَ) حين لم [٢٠٢/ب] تلق على الفاء حركة العين، لأن (لَيْسَ) أصله (فَعِلَ)، إلا أنه أسكن كما يُسَكَّن نحو (صَيِّدَ الْبَعِيرِ)، فيقال: (صَيِّدَ)<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٤٠٠/٢، وقد مزج أبو علي تعليقاته بنص الكتاب.

(٢) الكتاب ٤٠٠/٢، وهذه العبارة من قام سابقتها.

(٣) انظر المختضب ١/٢٤٥.

(٤) الكتاب ٤٠٠/٢.

(٥) يقول أبو سعيد: وإن (لَيْسَ) لما خالفت الأفعال المعتلة بأن لم تقلب ياؤها ألفاً، كما قيل: (بَاغَ، وَغَابَ) وما أشبهه، وخالفت الأفعال الصحيحة في أن لم تكسر ياؤها، كما قيل: (عَلِمَ، وَحَمَلَ، وَصَيَّدَ) وما أشبهه، وخالفت الأفعال في أن لم يجعل لها مستقبل ولا مصدر ولا اسم فاعل، كذلك خالفت الأفعال في حذف الياء منها، وترك الفاء حركتها على =

قال سيبويه : وذلك قولك : قَدَرْتُ ، وَهَدْتُ ، وَرَحَّبْتُ بلادَكَ ، وَظَلَمْتُ (١) .

قال أبو علي: ليس في (رَحَّبْتُ) شاهد، ولكنه حكى الكلمتين، لأنه يتكلم بهما معاً (٢) .

قال سيبويه: ولم يفعلوا ذلك في (فَعَلَ) نحو (عَضُّ وَصَبُّ) كراهية الالتباس (٣) .

— اللام - شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨٣ .

وكان أبو سعيد قد تحدث عن الشاذ، والكلام به على الأصل عربي الذي أشار إليه سيبويه في نحو قولك: «أَحْسَنْتُ، وَمَسْتُ، وَظَلَمْتُ» فقال: «وليس كل شاذ تتكلم العرب بأصله، لأنهم قالوا: (استحوذَ عليهم الشيطان) وهو شاذ، والقياس أن يقال: استَحَاذَ والعرب لا تتكلم به، وكذلك: (دَيَّنَارٌ، وَفَيَّرَاطٌ) والأصل: (دَيَّنَارٌ، وَفَيَّرَاطٌ) ولا يتكلم به» - انظر الموضع نفسه، انظر المسائل الحلبيات / ١٣٩ - ١٤٠ .

(١) الكتاب ٢ / ٤٠٠ ، وهذا القول من قام قوله: «وأعلم أن لغة للعرب مطردة، تجري فيها (فَعَلَ) من (رَدَدْتُ) مجرى (فَعَلَ) من (قُلْتُ)، وذلك قولهم «...» .

(٢) عند البناء للمفعول تلقى كسرة العين على فاء الفعل في باب (هاج، وقال)، فيقال: (يَبِيعُ، وَيَبِيْلُ) ومن العرب من يجعل باب المضاعف كذلك فيقول فيما لم يسم فاعله: (رَدُّ، وَصِدُّ) وأصله: (رَدُّ، وَصِدُّ) فتلقى كسرة الدال فيهما على الفاء، فيقال (رَدُّ، وَصِدُّ)، ولا يكون ذلك فيما سمي فاعله نحو (عَضُّ) وأصله (عَضَضُ)، فلا تلقى كسرة الضاد الأولى على فاء الفعل، فرقاً بين ما سمي فاعله، وبين ما لم يسم فاعله... وأجود الكلام وأكثره في باب (رَدُّ) الضم، وفي (قَبِلَ، وَيَبِيعُ) الكسر، لأن الفعل المحتل الثاني يتغير أوله في الثلاثي إذا كان الفعل للمتكلم أو المخاطب أو جماعة النساء كقولك: (قَامَ وَخَافَ) الفاعل والماء مفتوحتان... انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١ .

ق ٨٤ - ٨٥ .

(٣) الكتاب ٧ / ٤٠٠ .

قال أبو علي: أي لم يلقوا حركة العين على الفاء فيه للفعل المبني للفاعل في باب المضاعف، وألقيت على الفاء فيه للفعل المبني للمفعول. وقوله: كراهيه الالتباس، يعني التباس (فَعِلَ بِفَعْلٍ) <sup>(١)</sup> في المضاعف لو قيل في الفعل المبني <sup>(٢)</sup> لم يتخلص ذا من ذا.

قال سيبويه: كما كُره الالتباس في (فَعِلَ وَفَعِلَ) من باب بَعَثَ <sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يقول: كُره التباس (فَعِلَ بِفَعْلٍ) في باب المضاعف، كما كُره التباسها في باب (قَالَ وَيَا)، فألقى حركة العين على الفاء من الفعل المبني للمفعول دون الفعل المبني للفاعل كما فَعِلَ ذلك في باب (قَالَ وَيَا) حين قالوا في (فَعِلَ) منه (يَبِيعُ)، فألقيت على الفاء حركة العين في الفعل المبني للفاعل، ولم يُحرك الفاء بحركة العين التي هي الكسرة، لأن (يَا) (فَعِلَ) منقولة إلى (فَعِلَ) كراهية أن يلتبس (فَعِلَ بِفَعْلٍ).

قال سيبويه: لا يغير الإدغام المتحرك كما لا يغيره في (فَعِلَ وَفَعِلَ) <sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يقول: يُفَعِّلُ بالتاء في (فَعِلَ) ما يُفَعِّلُ بها في (فَعِلْتُ)، لأنك تقول في فَعَلْتُ: (بَعَثُ)، فتلقى الحركة على الفاء، كما

(١) في المخطوطة: (فَعِلَ بِفَعْلٍ).

(٢) أي المبني للمفعول.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٠. وهذه العبارة قام لسابقتها.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٠. وقوله: «واعلم أن (رُدَّ) هو الأجر الأكثر ٥٠٠٠».



تقول (يَبِيعُ) فتلقبها عليها، ولا يَحْسُنُ ذلك في (فَعِلَ) من المضاعف كما لم تكن في (فَعَلْتُ) منه، ألا ترى أنك تقول في (فَعَلْتُ) منه (رَدَدْتُ)، فلا تلقى حركة العين على الفاء كما تلقبها عليها في باب (يَعْتُ)، فكما<sup>(١)</sup> لم تلقها عليها في نحو (رَدَدْتُ)، كذلك لا تلقبها عليها في (رُدُّ).

**قال سيبويه :** فكروها هذا الإجحاف، وأصل كلامهم تغيير (فَعِلَ) من (رَدَدْتُ) وقُلْتُ<sup>(٢)</sup>.

**قال أبو علي:** كرهوا ألا يميلوا (تَغْزِين) ونحوه، وقد ذهب ضمة وواو إذ أمالوا (قَبِلَ)، فقالوا: (قَبِلَ)، وإنما ذهب ضمة واحدة، فإذا أميل ما ذهب منه ضمة واحدة إرادةً لتبيين الذهاب، كان إمالة ما ذهب منه ضمة وواو أولى<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) في المخطوطة : (فكلسا).

(٢) الكتاب ٤٠١/٢.

(٣) جاء في الكتاب ٤٠٠/٢ قوله: «وَأَمَّا (تَغْزِين) ونحوها فإلشمام لازم لها ولنحوها، لأنه ليس من كلامهم أن تقلب الواو في (يَفْعَلُ) من (غَزَوْتُ) ياءً في (تَفْعَلُ) وأخراتها، وإنما صُبِّرَتْ فيها الكسرة للياء، وليس يلزمها ذلك في كلامهم كما لزم (رُدُّ) وقَبِلَ) فكروها ترك الاشمام مع الضمة والواو، إذ ذهبوا وهما يشتان في الكلام، فكروها هذا الإجحاف . . . الغالب».

## ومن باب مآخذ فائدة مكان اللام الياء لكراهية التضعيف<sup>(١)</sup>

قال سيبويه: كما أن التاء في (أَسْتَوُوا) مبدلة من الياء<sup>(٢)</sup>.

أي مبدلة من الياء التي هي مبدلة من الواو التي هي لام الفعل من  
(أَسْتَوَى)<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: وزعم أبو الخطاب<sup>(٤)</sup> أنهم يقولون: هَتَانِ، يريدون:  
هَتَيْنِ<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: زعم المازني أنه لا يعرف (هَتَانَيْنِ)، ولا رأى من يعرفه  
[٣٠٣/٢].<sup>(٦)</sup>

\* \* \*

(١) الكتاب ٤٠١/٢.

(٢) الكتاب ٤٠١/٢.

(٣) يقول أبو سعيد: «أصل (أَسْتَوُوا) من السَّوَى، وهو القحط، ومعناه: أصابهم القحط، وأصل (سَوَى) سَوَّى، في من قال: (سنوات) فإذا بنا منها (أَفْعَلْ) يجب أن يقال: (أَسْتَوَيْتَا)، والأصل (أَسْتَوَيْتَا)، فقلبت الواو ياءً كما يقال: (أَفْعَلَيْتَا، وَأَدْتَيْتَا) وهو من (الْفَرْزِ) والدُّنَى». انظر شرح السمراني للكتاب، ج ١، ق ٨٥، وانظر تهذيب اللغة ٧٦/٦ - ٧٧ (باب السين والتون)، ١٣/١٧٧ - ٢٩ (سنة).

(٤) هو الأخفش الكبير، عبد الحميد بن عبد المجيد، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه يونس بن حبيب، ولم يُعرف تاريخ وفاته، انظر مراتب النحويين ٤٦/، طبقات النحويين واللغويين ٤٠/، إنهاء الرواة ١٥٧/٢ - ١٥٨.

(٥) الكتاب ٤٠١/٢.

(٦) يرى أبو سعيد أن في رواية أبي الخطاب ملحقين: الأول: أن يقال: إن سيبويه أراد أن (هَتَانَيْنِ) وإن كان بمعنى (هَتَيْنِ) فهو لفظ على حياله، ليس بمشتق من (هَتَيْنِ)، كما أن (كَلًا) ليس بماخوة من لفظ (كَلَّ)، والمذهب الآخر: أن (هَتَا) لام الفصل منه وار. =

## ومن بابِ تضعيف اللام في غير

### ما عَيْثُه ولا مَهْ من مَوْضِع واحدٍ<sup>(١)</sup>

قال سيبويه: لأن (مَعَدًا) بُني على السكون، وليس أصله الحركة<sup>(٢)</sup>.

قال: يقول: ليس أصل الدال الأولى من (مَعَدًا) الحركة، ولو كان

ذلك لأظهر التضعيف كظهوره في (جَلَبَبَ) ونحوه<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: وإثما (مَعَدًا) بمنزلة (خَذَبَ)<sup>(٤)</sup>.

يعني أن اللام فيهما مضاعف لغير الإلحاق<sup>(٥)</sup>.

== وجميع (هَوَات)، ولام الفعل من (هَتَاتَانِ) تون، نصار كانه في الواحد (هَتَنَ) وأبليت النون الثانية وأو، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٨٦، انظر النص نفسه في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٣٦/٢.

(١) الكتاب ٤٠١/٢.

(٢) الكتاب ٤٠١/٢، وفي المخطوطة (مَعَدًا).

(٣) يقول أبو سعيد: «الثلاثي قد يزداد في آخره حرف من جنس لاه، ثم ينقسم ذلك قسمين: أحدهما: ملحق بالرباعي، والآخر: غير ملحق به. فأما الملحق به فهو الذي يصير بالزيادة على بنىة الرباعي الأصلي وكيفية حركاته ونظمها ونظم سكونه، غير مغير منه شيء، وذلك قولك: قَرَدَدٌ، ومَهْدَدٌ، وفي الفعل: جَلَبَبَ، وشَمَلَلٌ، ورَمَدَدٌ، وخَذَبٌ، وهَقَبٌ، فأما قَرَدَدٌ فملحق به (جَعْفَرًا)، وجَلَبَبٌ وشَمَلَلٌ ملحق بَخَرَجَ ... وخَذَبٌ ملحق بَقَطَطَ، وهذه الأشياء على كيفية حركات ما ألحق به غير مغير منها شيء».

وأما الذي في آخره حرف من جنس لاه وليس ملحق، فهو ما لم يكن له نظير من الرباعي الأصلي على كيفية نظم حركاته، وذلك قولك: مَعَدٌ، وجَبَنٌ ... المهم في (مَعَدًا) أصلية؛ لأنهم قالوا: تَمَعَدَ الرَّجُلُ. وإنما قلنا: إنها ليسا بملحقين، لأنه ليس في الرباعي الأصلي شيء على كيفية حركاتهما ونظمهما ... وقد أدار حوارًا في هذه المسألة لولا مخافة الإطالة لكان جديرًا بالإثبات هنا. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٨٦.

(٤) الكتاب ٤٠١/٢.

(٥) أي «أن (مَعَدًا) ليس أصله (مَعَدَدًا)، على مثال (جَعْفَرٍ)، كما أن (خِثَابًا) لا يقال =

قال سيبويه : فلما كانتا كذلك، أُجريتَا مجرى ما لم يلحق بناءً  
ببناء غيره فيما عينه ولامه من موضع واحد<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يقول: لما كان (أَفْعَلْتُ وَأَفْعَالْتُ) لتظهير لهما في  
الرباعي أجريتا مجرى (رَدَّ) ونحوه فأدغما كما أدغم (رَدُّ) واستَعَدَّ) ونحوه  
فيما عينه من موضع لامة ولم يلحق برباعي، فيلزم إظهار التضعيف فيه  
(فاحمرَّ) - وإن كان المكرر فيه اللام - بمنزلة (رَدُّ) واستَعَدَّ) في أنه لغير  
الإلحاق<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: وإنما لحقت شيئاً يعتلُّ وهو على أصله<sup>(٣)</sup>.  
يعني: إنما لحقت (عَدَّ) من (استَعَدَّ) وهو على أصله في الاعتلال  
بعد لحاق الزيادة.

\* \* \*

== فيه: أصله: (خَذِبَ) ثم ألقيت فتحة الباء الأولى على الدال ، ثم أدغمت ، بل ثبتت الباء  
الأولى على السكون، والدال على الفتحة، كما فعل ذلك (يَعْدُ، وَخَذِبُ) ملحق بقمطر .  
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨٦، وانظر النص منقولاً في كتاب النكت في  
تفسير كتاب سيبويه ١٢٣٦/٢ - ١٢٣٧.

(١) الكتاب ٤٠٢/٢، وأصل كلامه قوله: «وَأَمَّا أَحْمَرَزْتُ، وَاشْهَيْتُ، فَلَيْسَ لهما نظير في باب  
الأروسة، ألا ترى أنه ليس في الكلام (أَحْرَجْتُ) ولا (أَحْرَاجْتُ) فيكون ملحقاً . بهذه  
الزيادة، فلما كانتا كذلك . . . الخ».

(٢) أي أن (أَحْمَرَزْتُ وَاشْهَيْتُ) غير ملحقين بشيء، وأن الإدغام يكون فيهما، فيقال: (أَحْمَرُّ  
وَاشْهَابُ) والأصل: (أَحْمَرَزَّ، وَاشْهَابَ) . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨٧ - ٨٨.

(٣) الكتاب ٤٠٢/٢.

ومن بَابِ مَا قَبَسَ مِنَ الْمُضَاعَفِ

الَّذِي عَيْتُهُ وَلَائُهُ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ<sup>(١)</sup>

قال سيبويه : وتقول في (فَعْلُول) من (رَدَدْتُ) : (رَدَدُوْهُ)،

(وَقَعْلِيل) : (رَدَدِيْذٌ) كما فعلت ذلك (بَقْلَانِ).

قال أبو علي : لأن المصدر من (رَدَدُوْهُ، وَرَدَدِيْذٍ) بمنزلة (طَلَّلِ)، فكما

صَحَّحَتْهُ من (قَعْلَانِ) صحَّحَتْهُ من هذا<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه : لَأَنَّهُا من (عَزَوْتُ) لَا تَسْكُنُ<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي : يعني أن حروف العلة في المعتل اللام لا تسكن،

وتصحح في مثل (قَطْوَانٍ وَتَزَوَّانٍ)، فإذا صَحَّح في المعتل الأضعف وجب

أن يُصَحَّح في المعتل الأقوى، وإن كان مرافقاً لبناء الفعل، ألا ترى أن

(جَوْلَانِ) و(دَوَّارَانِ) قد صَحَّحَا وإن كان<sup>(٤)</sup> موافقاً لبناء الفعل، ولا ينبغي

أن يكون ذلك على مذهب أبي العباس إلا (فَعْلَانِ)، يقول في فَعْلَانِ من

قُلْتُ : (قَالَانِ)، لأنه يرى أن (جَوْلَانِ) ونحو شاذٍّ، وأن الزيادتين في آخره لا

تخرج الاسم من شبه الفعل، لأنهما غير معتدَّ بهما، ألا ترى أنك تقول في

تَحْقِيرِ (زَعْفَرَانٍ : زَعِيْفَرَانٍ)، ولو اعتدَّ بهما لم يَجُزْ هذا التصغير لخروجه

(١) الكتاب ٤٠٢/٢.

(٢) (فَعْلُول) من (رَدَدْتُ) يكون على (رَدَدُوْهُ) بالإظهار، لأنه ملحق به (رَزَجِينِ)، وأما

(فَعْلِيل) منه فهو : (رَدَدِيْذٌ) بالإظهار ليكون على بناء (حَصِيْبِيْصٍ). انظر شرح الرمازي

للكتاب، ج ٥، ق ١٥٦.

(٣) الكتاب ٤٠٢/٢، وحديثه عن (فَعْلَانِ) من (قُلْتُ) الذي يقال فيه (قَوْلَانِ) كما فعل ذلك

بَقْلَانِ، لأنها من (عَزَوْتُ).

(٤) يعني بناؤهما.

بهما من الأمثلة الثلاثة<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: لا تجعل ذلك بمنزلة المضاعف<sup>(٢)</sup>.

أي لا تملء ، كما لم ينبت من المضاعف (قَعْلَان) لقلت : (رَدَّان)  
فأعللت كما تملأ (رَجَلٌ صَفُّ الحمال) ، إذا أردت به اسم الفاعل من

(١) يقول أبو سعيد: «قالت العرب في كل شيء على (قَعْلَان) وعين الفعل منه واو، أو ياء،  
بتصحیح عين الفعل، فقالوا: الجَوْلَان والرَّوْقَان، والهَيْمَان، والهِمَّكَان، وهو مشبه،  
والقَعْلَان منه والقَعْلَان في التصحيح كالقَعْلَان، كما كن في الإعلال قبل دخول الألف  
والنون بمنزلة واحدة...»

وفي قولك: «التَّزْوَان، والكُرْوَان، والنَّقْيَان، والقَعْلَان، فتصح، وذلك أنهم لو أعلوها قلبوها  
ألفاً فأسقطوها لاجتماع الساكنين، ... وصححوا الواو والياء عينين بزيادة أضعف من  
زيادة الألف والنون، وهي ألف التانيث، فقالوا: (صَوْرِي، وَحِيدِي) وقد خالف أبو الهباس  
المبرد، فزعم أن القياس أن يقال: (قَالَانْ)، وأزعم سيبويه المناقضة حيث لم يعقد بالألف  
والنون في (رَدَّانِي)، واعتدَّ بهما في (قَوْلَان)، واحتج بأن العرب قالت: رَلَان، ودَارَان،  
وماهَان، وهامَان، وليس له في ذلك حجة، وقد ذكرنا الحجة لسبويه فيما مضى. وأما  
الأسماء التي ذكرها، فهامَان وماهَان أعجميان، وأما (رَلَان) فاسم رجل من طي. يعرف  
ابنه بجابر بن رَلَان، ودَارَان اسم، ويجوز أن يكون أصلهما عجمياً... ولا يطردُّ لهما  
قياس كقياس (جَوْلَان)، و(رَوْقَان)، و(هَيْمَان) المطرود في المصادر... انظر شرح  
السرياني للكتاب، ج ١، ق ٨٩. وقد مرَّ شيء من هذا في الكتاب ٣٧٠/٢، وانظر رأي  
المبرد في المقتضب ٢٦٠/١.

قال الرماني: والدليل على أن أصل الإعلال للفعل أنه الذي تلحقه الزيادات للمعاني لحاقاً  
لازماً فيجتمع فيه ثقل الزيادة وثقل حرف العلة، وليس كذلك الاسم، ولو وجب الإعلال  
لحرف العلة فقط كما يجب بالتقاء المثليين لم يجر مثل (وَكَيْتٌ) لأنه حرف علة ثقيل وفيه  
أثقل الحركات... يجب الإعلال للفعل في الأصل بأمر هو أخص من هذا على ما بينا،  
ويوضح ذلك قولك: الجَوْلَان، والنَّقْيَان، فلو لا الزيادة التي باعدت بين الشبه لجرى مجرى  
(باب، وذكر، وَوَيْ، وفتى)، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٦.

(٢) الكتاب ٤٠٢/٢، والإشارة إلى أن (قَعْلَان) من القول يقال فيه (قَوْلَان).

الضعف على (فَعَلَ).

قال سيبويه: لأنه يوافقه وهو على ثلاثة ثم يصير على الأصل بالزيادة<sup>(١)</sup>.

أي، يصير<sup>(٢)</sup> بالآلف والنون مخالفاً لنحو (خَافَ) و(قال) اللذين هما (فَعَلَ) و(فَعَلَ) فلا يلزم إعلاله كما لزم إعلالهما، لأن مشابتهما بناء الفعل بالزيادتين اللاحقتيهما مرتفعة عنهما.

قال سيبويه: [٢٠٣/ب] ويقوي (رَوَدَدَ) ونحو قولهم: ائْتَدَدَ<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يريد، أن المثليْن في (رَوَدَدَ) أصليَّان فبيَّنا ولم يدغما كما يبيِّن نحو (جَلَبَبَ) الذي أحد المثليْن فيه زائد، وإنما لاشتغال الإلحاق عليهما وأنه لو أدغم لزال ماله فُصِدَ من الإلحاق، ألا ترى أنك لو أدغمت مثل (رَوَدَدَ) لخالفت به زنة (جَعَفَرُ)، فصار ذلك خلاف القصد، ويقويه (اَلتَّدَدَ)<sup>(٤)</sup>، لأن المثليْن فيه أصليَّان وقد بيَّنا مع ذلك لما أريد إلحاقه (بِقَرَزَدَ)، وكذلك (رَوَدَدَ) تبيَّن فيه المثليْن وإن كانا من (رَدَدَت) كما

(١) الكتاب ٤٠٢/٢.

(٢) أي أن (فَعَلان) يصري مجرى (فَعَلان) من بابهِ، فـ (فَعَلان) مجرى (فَعَلان) و(فَعَلان).

(٣) الكتاب ٤٠٣/٢، وفي المخطوطة: (رَوَدَدَ) بتثوين الضم.

(٤) (اَلتَّدَدَ) من اللَّدَدِ شدة الخصاص، كما بيَّن أبو علي، وهو الأكد، وهذا وصف على (اَفْتَعَلَ)، والدلالة على أن الهمزة زائدة أن النون ثالثة ساكنة، والنون إذا كانت ثالثة ساكنة حكم بزيادتها لكثرة كونها زائدة في هذا الموضع نحو (عَفَقَلْ، وَجَعَقَلْ، وَعَفَنَجْ)، انظر المسائل الحليبات ٣٧٦-٣٧٧. والاسم من (اَفْتَعَلَ) نحو (اَلتَّجَجْ) وهو عود البخور. انظر المتع في التصريف ٩٤/١-٩٥، وانظر المختضب ٢٠٢/١، ٢٤٤.

يُتْتَمِها من (أَلْتَدَدِ) وإن كانا من (الْتَدَدِ) (١).

قال سيبويه : وليست آخرًا بعد ألفٍ إلا وهي تُخرج بناءً إلى بناء (٢).

قال: اللاحقة آخرًا بعد ألفٍ نحو (عَلْشَانِ، وإِنْسَانِ)، وليست هذه للإلحاق، وقد تكون هذه النون أخيرة بعد ألفٍ للإلحاق نحو (سِرْحَانِ) فأمّا إذا كانت النون بخلاف هذه الصورة فإنها للإلحاق (٣).

قال سيبويه : فإن قلت : أقول جَلَبَبٌ ورَوَدَدٌ ، لأن إحدى اللامين زائدة (٤).

قال أبو علي: بقول: إن قلت: (جَلَبَبٌ) فأبين المغلين ولا أدغم لأن إحدى اللامين زائدة لا لأنه للإلحاق، فليس هذا الاعتلال صحيحًا، لأنك قد

---

(١) قال الرماني: وقولهم: (أَلْتَدَدُ) دليل على أن الأصلي والزائد للإلحاق يجري مجرى واحد في الملحق، وعلة ذلك مساواة الملحق بما ألحق به في الزنة، فأَلْتَدَدُ بمنزلة عَقَنْجَرٍ - وإن كانت الجيم في هنا زائدة للإلحاق - وليست كذلك في (أَلْتَدَدِ)، والنون يغلب عليها موضعان: أحدهما: الزيادة للإلحاق، والآخر: مصاحبة الألف في آخر الكلام، وإنما وجب لها ذلك لأنها حرف صحيح حسن في المسموع بالفئة التي فيها - شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٧، وانظر التكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٣٩/٧.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٧ - وهو يوصى إلى النون في مثل (أَلْتَدَدِ).

(٣) ينسر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: والنون إذا لم تكن مع الألف في آخر الكلمة كعَلْشَانِ، وفَرْشَانِ، وعَلْيَانِ، وما أشبه ذلك، فلا تكاد تزد إلا للإلحاق ببناء، وإلحاقها ببناء كثير جدًا، منها: (عَشْنُ) ملحق بالنون بَعْفَرٍ، (وَأَخْفَنُ)، وعِرْضَنُ) ملحقان بَهْدَمَلَةٍ وَجَعْفَلٍ... وعَشْنُ) وعَتَرٍ ملحقان بالنون بَجَعْفَرٍ، والذي ليس ملحق قليل، كقولهم: كَتَبْتَلٍ، وفَرْتَلٍ، وفَرْجَسٍ ونحوه، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٩٠.

(٤) الكتاب ٤٠٣/٧، وفيه: (رَوَدَدٌ).



تدغم ما أحدهما زيادة كما أدغم الأصليين وقد لا تدغم الأصليين في نحو (أَلْتَدَدَ) ، فإنما العبرة في ترك الإدغام الإلحاق لا الزيادة والأصل<sup>(١)</sup> .

قال سيبويه: وكرهوا في عَفَّتَج مثلما كرهوا في أَلْتَدَر<sup>(٢)</sup> .

قال أبو علي: أي فلم يدغما لما كان للإلحاق، فإن كان أحد المثلين زائداً كما لم يدغم فيما المثلان فيه أصليتان<sup>(٣)</sup> .

قال سيبويه: وإن قلت: إنما ألحقها بالواو<sup>(٤)</sup> .

أي، وإن قلت: ألحقت (رَوَدَدَ) بالواو لا باللام، كما ألحقت (جَلِبَبَ)<sup>(٥)</sup> باللام، وإذا لم ألحقها باللام أدغمت، لأن اللام ليست بزائدة كما كانت في (جَلِبَبَ) زائدة .

ومن قولي، أي لا أدغم إذا كانت إحدى اللامين زائدة، فأما إذا كانتا أصليين أدغمت (وَرَدَدَ)؛ لأنَّهُما<sup>(٦)</sup> أصليتان، فالجواب على ما كان في الكتاب .

\* \* \*

(١) يقول الرماني : «وقرئَ من (رَدَدَتْ) رَوَدَدَ، بالإظهار كالإظهار في (جَلِبَبَ)؛ لأنه ملحق،

كما يجب في (أَلْتَدَدَ) ما يجب في (عَفَّتَج)» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٧ .

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢ وفي المخطوطة: (عَفَّتَج) بضم العين، و (مثل ما) .

(٣) انظر ما نقلناه عن الرماني آنفاً .

(٤) في الكتاب ٤٠٣/٢، وهو من تمام العبارة السابقة .

(٥) في المخطوطة: (جلبب) .

(٦) في المخطوطة: (لأَمْهُما) .

ومن بابٍ ما شذَّ مِنَ الْمُعْتَلِّ عَلَى الْأَصْلِ<sup>(١)</sup>

قال سيبويه : وأعلم أن الشيء قد يقلّ في كلامهم وقد يتكلمون بمثله من المعتل<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: هذا نحو تركهم استعمال الفعل من (القوة) ونحوه على (فَعَلْتُ) لثلاث يلزمهم أن يجمعوا بين واوين في (قَوَوْتُ)، ونحو قلبهم العين من (آبَةٍ)، لثلاث يلزمهم تصحيح عينها، والجمع بين الواوين والياءين فيها، وهم قد يجمعون في غير ذا بين الياءات في نحو (رَمَيْيَ، وَأَحْيَ) وبين الواوين في (أُخَوَوْتُ الشَّاةَ)، وإنما جمع بينهن في بعض وترك الجمع في بعض كراهة أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون<sup>(٣)</sup> [١/٢٠٤].

قال سيبويه: فما قلُّ فُعَلُّ<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٤٠٣/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢ - ٤٠٤، وفي المخطوطة: (... قد يتكلمون ...) من غير واو المعطف، ومثل ذلك في شرح السيرافي أيضاً.

(٣) قال أبو سعيد في تفسير هذا القول: «يريد: أنه قلّ في الكلام (فُعَلُّ) الملحق بالثلاثي نحو (غَوَطَطَ)، و(فُرِدَدَ)، وكذلك (فُعَلُّ) الملحق (بِهَرَّتَنَ) نحو (فُعُنْدَ) وإن كانوا يستعملون كثيراً نحو: (أَرَدَدَ، وَرَدَدَ) من المضاعف، وقد اطرخوا أصلاً من كلامهم (فُعَالِلَ) نحو: (ضَرَابِبَ)، و(فُعَلِّلَ) نحو: (ضَرَبَبَ)؛ وذلك كله كراهية كثرة ما يستثقلون - وإن كانوا قد يستعملون مثله في الثقل وأثقل منه - لأنه لا يستنكر أن يعدل الإنسان عند استثقال الشيء إلى ما هو أخف منه، وأن يصير على ما يثقل عليه ويستعمله، وأراد سيبويه بما ذكره وما يذكره في الباب تسهيل أمر الشاذ في أحرف لم يتجاوزها، كما يستعملون ما يثقل في شيء ويلزمونه ويدعونه في شيء آخر استثقالاً ... » انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٩٢، وانظر النص في كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٤٠/٢ - ١٣٤١.

(٤) الكتاب ٤٠٤/٢.

قال أبو علي: فَعَلَلُ نحو: عَوَّطُ، وفَعَّلَلُ نحو: قَعَّدُ.

يقول: قلَّ هذا في كلامهم (كثرة) ونحوه وما تصرف منه مع أنه أثقل من (عَوَّط) لاجتماع ثلاث دالات فيه.

قال أبو علي: قال سيبويه: وتقول: أَحَوَّي (١).

قال أبو علي: (الحَوَّة) مثل الحُمرة (٢)، فإذا بنيت منه فعلاً على وزن (احمَرَرْتُ) قلت: (أَحَوَّيْتُ)، وكأن الأصل (احوَوَّيْتُ)، لأنك تزيد على اللام لاماً مثله كما زدت على اللام من الحُمرة لاماً مثله، إلا أنك قلبت الواو ياءً كما قلبته من (أَغَرَّيْتُ) ونحوه ولو لم قلبه ياءً لزم أن تقول في المضارع (يَحَوُّوْ) مثل (يَحْمَرُّ)، فتُحَرِّك الواو التي هي لام (يُفَعِّلُ) بالضم، وهذه اللام لا تتحرك بها فقلب ياءً.

قال سيبويه: وإن كانوا يكرهون المعتلين بينهما حرف والمعتلين وإن اختلفا (٣).

قال أبو علي: مثال المعتلين بينهما حرف نحو جمع (سَيِّد)، يُكْرَه فيه (سَيَّادٌ)، وإن اختلف فيه حرفا العلة وفصل بينهما حتى تقلب الواو همزة ليختلفا، وأما قوله: والمعتلين وإن اختلفا، فإنه نحو (رَوَّيَا) في مصدر (رَوَّيْتُ)، تقلب الواو ياءً فيقال: (رَوَّيَا) (٤).

(١) الكتاب ٤٠٤/٢، وفي المخطوطة: (أَحَوَّيْتُ).

(٢) انظر تهذيب اللغة ٢٩٣/٥ (حوى) قال ذو الرمة:

لمياء في شفتيها حوة لعمس وفي اللقات وفي أنيابها شَتَبُ

(٣) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٤) فسر أبو سعيد هذه المسألة بالآتي: قال: «يريد: أن (حَبَّيْ) و(أَحَوَّيْ) أثقل من (وَعَوَّيْ)،

و(حَبَّيْتُ)، لأن في (أَحَوَّيْ) واوين متوالين، فهما أثقل من (وَعَوَّيْ)؛ لأن الواوين =

قال سيبويه: ومن ثم تركوا من المعتل ما نظيره في غيره<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: هو نحو تركك البناء من (قُلْتُ) على (أَفْعُولٍ)، وقد جاء نظيره من غير المعتل نحو (اغْدُوذَنَ)، و(اعْرُوذِي)<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: يجيء الاسم على ما أطرح من الفعل<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: هو نحو (قَوْدَ)، و(رَوَع)، جاء كأن فعله (قَوْدْتُ)، ونحو (وَيْلَ)، لأن فعله (وَيْلْتُ)، ولم يجيء في الأفعال شيء من ذلك<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

== بينهما حاجز، و(حَيَّيْتُ) أثقل من (حَيَّرْتُ)؛ لأن في (حَيَّيْتُ) ياءين متواليتين، وهما من جنس واحد، فهي أثقل من الياء والنون في (حيوت) ثم قال: «فهذا أثقل» يعني (حَيَّيْتُ)، و(أَحْوَرِي)، وإن كانوا يكرهون (وَعَوْتُ) و(حَيَّرْتُ) «...»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٩٢.

(١) الكتاب ٤٠٤/٢، وفيه: «...» ما جاء نظيره «...» ورواية السيرافي كرواية أبي علي هنا.

(٢) تركوا من المعتل ما نظيره في غيره أشياء كثيرة منها أن (فَعِيلًا) من الصحيح، ويجمع نعتًا على (فُعَلَاءَ)، كسقولك: (كُرَيْمٌ وَكُرَمَاءُ) و(ظَرِيفٌ وَظُرَكَاءُ)، و(رَجِيمٌ وَرُجَمَاءُ) يجمعون من المعتل على (أَفْعَلَاءَ) نحو (قَوِيٌّ وَأَقْوِيَاءُ) و(صَنِيٌّ وَأَصْنَفِيَاءُ)، ولا يجمعون على (فُعَلَاءَ)، ومنها ما يُعْتَلُّ من الأفعال المعتلة ونظائرها من الصحيح على غير منهاجها «...»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٩٢-٩٣.

(٣) الكتاب ٤٠٤/٢، وفيه: «...» على ما قد أطرح «...».

(٤) ومن الأمثلة الأخرى لما يجيء من الأسماء على ما طرح من الأفعال نحو: (وَيْعٌ، وَآثٌ، وَآيَةٌ، كما أنه قد يجيء من المعتل على أصله نحو: استَحْوَذَ، وأَغْيَلَتِ المرأةُ وأَعْوَزَ الشيءُ، والعَوَزَةُ، والجَوْكَةُ، والقَوْدُ، ثم ما جاء على غير أصله نحو: قَالَ، وَبَاعَ، وَأَقَامَ، وَأَبَانَ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٩٣.

## ومن باب الإدغام<sup>(١)</sup>

قال سيبويه : فإذا أردت إجراء الحروف، فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمدّ، أو بما فيها منها<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يعني إذا قلت: بين بين، إن شئت وصلت السين بالسين بما في الحروف، حروف اللين وهو الحركة، وإن شئت قلت: ساسًا، أو سوسو، أو سي سي.

وقوله: منها، أي من حروف اللين، يعني الحركة<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) الكتاب ٤٠٤/٧، وباب الادغام عند سيبويه يعني باب عدد الحروف العربية ومخارجها ومهموسها ومجهورها، وأحوال مجهورها ومهموسها، واختلافها.

(٢) الكتاب ٤٠٥/٧.

(٣) فسر أبو نصر هذه المسألة بقوله: «يعني بقوله: (فإذا أردت إجراء الحروف): فإذا أردت تحصيلها بإحدى الحركات الثلاث - الرفع والنصب والحذف - وسمعت صوتك بحروف المدّ واللين، فقلت: (قا)، أو (ئي) أو (فرا)، فلابدّ من حروف اللين؛ لأن الحرف المتحرك لا ينفرد، كما لا ينفرد بالسكون، فإذا أردت أن تلفظ بالحرف المتحرك ألحقته أحد حروف اللين بعده، وإذا أردت أن تلفظ بالسكون أدخلت همزةً محركةً بالكسر، فقلت إذا أردت اللفظ بالمدّ من (قد)، وإلّا من (اضرب) ونحوها: (إد)، و(إب).

وقوله: (أو بما فيها منها)، يعني بإحدى الحركات، فإذا كان كذلك لم يكن بدّ من كلام بعده كقولك: (كم، ومن) ونحو هذا. - شرح عيون كتاب سيبويه ٣١٥ - ٣١٦.

## ومن بَابِ الإِدْغَامِ فِي الْحَرْفَيْنِ الَّذِينَ تَضَعُ لِسَاثَكَ لُحْمًا<sup>(١)</sup>

قال سيبويه: وقد بينا أمرها إذا كانا في كلمة لا يفترقان<sup>(٢)</sup>.  
يعني أنه بين ذلك في باب التضعيف، وفي الباب المترجم بمضاعف  
الفعل<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: وذلك نحو (يَد دَاوُدَ)، لأنه قصد أن يقع المتحرك بين  
ساكنين واعتدالاً منه<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يعني بالمتحرك الواقع بين ساكنين الدالّ الثانية،  
والساكنان الدالّ الأولى والألف من (دَاوُدَ)<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٤٠٧/٢ باختصار.

(٢) الكتاب ٤٠٧/٢، وفي المخطوطة: (كان) مكان (كانا) هنا، وفي الكتاب: (من) مكان  
(في) هنا.

(٣) الذي مضى من ذكر الإدغام وهو المشار إليه هنا هو إدغام الحرف في نظيره، فإذا كانا من  
كلمة واحدة مثل (مَدَّ، مَدَّ، وَدَّ، وَدَّ، وَحَمَّرَ، وَحَمَّرَ) فالأصل فيهما: (رَدَدَ، رَدَدَ، وَمَدَّ  
مَدَّ، وَحَمَّرَ وَحَمَّرَ)، والذي سيذكر بعد ذلك في هذا الباب إدغام الحرفين من جنس واحد  
في كلمتين، وهذا النوع على ضربين:

الأول: أن يكون الأول ساكناً والثاني متحركاً، وليس من حروف المدّ واللين، وهو واجب.  
والثاني: أن يكونا متحركين، وإدغامهما غير واجب، والمتكلم مخير فيه إن شاء أدهم،  
وإن شاء أظهر. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٠٢، وانظر مزيداً من التفصيل  
في الأصول في النحو ٤٠٥/٣، شرح الشافية ٧٣٥/٢.

(٤) الكتاب ٤٠٧/٢.

(٥) يحسن الإدغام في مثل (يَد دَاوُدَ)، انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٦٣ حين يكون  
الحرف المدغم بعد متحرك، ويجيء بعد الحرف المدغم فيه حرف ساكن، فهو القصد والاعتدال  
أن يقع المتحرك بين ساكنين كما في هذا المثال. انظر تفصيل ما يحسن فيه الإدغام وما

قال سيهويه: لم يجز أن يكون قبل المحذوف إذا حُذِفَ [الآخر] إلا حَرْفٌ مدٌّ<sup>(١)</sup>.

قال: <sup>(٢)</sup> يعني بالمحذوف نحو السَّبِّ إذا حذِفَ من عروض الطويل فصار [٤٠٢/ب] فَعُوْلُنْ لم يجز أن يكون قبل الفاء فيه إلا حرف مدٌّ<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: احتجاجة بما ذكره من العروض، أن حرف المدّ بمنزلة المتحرك لأنه يفصل الساكن غير الممدود بالمدّ الذي فيه، فيصير الزائد فيه عوضاً من الحركة، لأنه زيادة في الصوت، كما أن الحركة في الحرف المتحرك زيادة في الصوت.

قال سيهويه: وحسن أن يبيّن فيما ذكرنا من نحو "جَعَلَ لَكَ"<sup>(٤)</sup>.

== لا يحسن في المتلين إن كانا في كلمتين في الأصول في النحر ٤١١/٣، المتع في التصريف ٦٥٠/٢ - ٦٥١.

(١) الكتاب ٤٠٧/٢، وما بين المقولتين ساقطة من المخطوطة، ولم يشتمها السيرافي.

(٢) هو أبو علي نفسه.

(٣) يقول أبو سعيد: وإذا حذف الجزء الأخير من البيت حرف متحرك، أو وزنه متحرك لزم الرّدْف عوضاً من المحذوف، ولم يحسن ألا يكون مردوداً، والرّدْف: ألف، أو واو، أو ياء قبل حرف الروي، وذلك في الضرب الثالث من الطويل كقول الشاعر:

فإن تسألوني بالنساء فإنني بصير بأدواء النساء طيباً

فلو قال شاعر: بصير بأدواء النساء (وطيباً) لم يحسن - وإن كان وزنه وزن (طيباً) - وذلك أن طيباً (فَعُوْلُنْ) وهو الجزء الثامن من الضرب الثالث، وأصله (مفاعيلن) فحلفت اللام والنون، فبقي (مفاعي)؛ فنقل إلى (فمصولل)، ولزمه الرّدْف عوضاً - انظر شرح

السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٠٤.

(٤) الكتاب ٤٠٧/٢.

قال أبو علي: يقول: لما جاز البيان في (جَعَلَ لَكَ) ونحوه مع تحرك ما قبل الحرف الذي يدغم، لم يجز في الحرف الذي قد يدغم إذا سكن ما قبله إلا البيان<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: فلو أنهم كانوا يُحرِّكون لخلقوا الألف<sup>(٢)</sup>.  
أي ألف الوصل من (ابن)، يقول: لو أدغم التون الأولى في التون الثانية لتحركت الياء، فسقطت ألف الوصل، وكان يلزم فيمن قال: (قَتَلُوا) (سُوسَى)، ومن قال: قَتَلُوا لزمه في الرفع (سُوسَى)<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: كما لم يَقَوْ على ألا يجوز البيان فيما ذكرت لك<sup>(٤)</sup>.  
[لم]<sup>(٥)</sup> يَقَوْ الإدغام في نحو (قَوْمُ مُوسَى)، و(ابنُ نُوح) على تحريك الساكن، كما لم يَقَوْ على منع إجازة البيان فيما تقدم من المنفصلين

(١) حسن الإدغام في مثل (بد دأرد) لأنه تعديل أن يقع متحرك بين ساكنين، وليس بأحسن فيما لم تتوال فيه الحركات كما توالى في (جَعَلَ لَكَ)، فقوله: (جَعَلَ لَكَ) لا يجري مجرى (أَحْمَرَ) فيلزم فيه (جَعَلَ لَكَ) كما يلزم (أَحْمَرًا) وذلك للفرق بين المثليين إذا كانا من كلمتين، وبينما إذا كانا من كلمة واحدة، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠٥، وانظر الأصول في النحو ٤١١/٣، وانظر الشافية ٢٣٦/٣.

(٢) الكتاب ٤٠٧/٢.

(٣) يقول الراساني: «لا يجوز الإدغام في قولك: (ابنُ نُوح) و(اسمُ مُوسَى) على ثقل الحركة تعقل في (قَتَلُوا، وَخَطَفَ) لأنه منفصل؛ لا يلزم الأول أن يكون بهمه، فلا تنقل الحركة فيه إلى ما قبلها من الساكن، ولو فعلت لقل: (سُوسَى) في الرفع، و(سُوسَى) إذا جررت بهي، وكذلك (على سُوسَى)، وهذا لا يجوز»، انظر شرح الراساني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٤، وانظر التكملة ٢٧٤/.

(٤) الكتاب ٤٠٧/٢.

(٥) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيها المعنى.



المتحرك ما قبل الأول منهما نحو (جَعَلَ لَكَ).

قال سيبويه: ولكنك إن شئت قلت: (قَرَادِدُ)، فأخفيت كما قالوا:  
(مُتَعَفِّفٌ) فأخفي (١).

قال: (٢) تقول: (مُتَعَفِّفٌ)، فإذا أدغمت قلت: (مُتَعَفِّفٌ) ولا  
يكون في هذا إدغام، وقد ذكرنا العلة (٣).

أي العلة في أنه لا يجوز أن يدغم الملحق (٤).

قال سيبويه: وتقول: (هَذَا ثَوْبٌ بَكْرٌ)، البيان في هذا أحسن منه  
في الألف، لأن حركة ما قبله ليس منه (٥) الفصل.

قال أبو علي: حركة ما قبل الألف من الألف لأنها فتحة، وحركة ما  
قبل الواو والياء لا يكون منهما إذا انفتح نحو: (جَيْبٌ بَكْرٌ، وَثَوْبٌ  
بَكْرٌ) (٦).

---

(١) الكتاب ٤٠٨/٢، وفيه: «... مُتَعَفِّفٌ فَيُخْفَى».

(٢) القائل هو أبو علي نفسه.

(٣) ما بين القوسين الأخيرين من الكتاب ٤٠٨/٢، وقد ضمته أبو علي رحمه الله تعليقه.

(٤) يفسر أبو سعيد هذا بقوله: «(مُتَعَفِّفٌ) وبابه (مُتَقَلِّلٌ) لا يقع فيه إدغام بغير لفظ ينهيه»  
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠٥.

(٥) الكتاب ٤٠٨/٢.

(٦) «الواو في (ثَوْبٌ) لا تشبه الألف، لأن حركة ما قبلها ليس منها، وكذلك (جَيْبٌ بَكْرٌ)،  
والإدغام في هذا جائز - وإن لم يكن بمزلة الألف، وإنما يكونان بمزلة الألف إذا كان قبل  
الواو ضمة، وقبل الياء كسرة، فالإدغام في (ثوب بكر) في المنفصل مثل (أَصْبَحَ) في  
المتصل ... انظر الأصول في النحر ٤١١/٣، المتع في التصريف ٦٥١/٢.

قال أبو سعيد: «يستحسن الإدغام في قولك: (هذا كوب بكر، وثوب بكر)، كما يستحسن  
(المال لك) ولم يكن (ثوب بكر وجيب بكر) كذلك، واحتج سيبويه بأن المتفروق

قال سيهويه : ألا ترى أنك تقول : (اخشوا وأقدا) فتدغم، -  
و(اخشى يأسرا) فتجزيه مجرى غير الياء (١).

قال أبو علي: يريد، لو كان في الياء والواو إذا لم تكن حركة ما قبلهما منهما من اللين ما يكون فيهما إذا كانت حركة ما قبلهما منهما لم يجز الإدغام في نحو: (اخشوا وأقدا)، لكن لما جاز الإدغام علم أنه لا يكون فيهما من اللين مثل ما يكون إذا جانستهما الحركة التي قبلهما، ولا يجوز أن تدغم نحو (يفزرو وأقدا)، و(يرمي يأسرا) لمكان اللين فيه، وإن جاز الإدغام في نحو (اخشوا وأقدا) (٢).

قال سيهويه: فلا بد فيه من حرف لين للرّدْف (٣).

قال أبو علي: يقول: لا يجوز وقوع حرف اللين في القوافي المحذوفة في الرّدْف إذا لم تكن حركة ما قبله منه، لأنه لا يكون فيه من المد ما يكون إذا جانسته الحركة، ف(لبيب) (٤) لو انفتح الياء الأولى، لم يجز وقوعه في هذه القافية.

---

== ما قبله من الواوات والياءات ليس كالمضموم ما قبله من الواوات، والمكسور ما قبله من الياءات، بأنك تقول: (اخشوا وأقدا) فتدغم واو (اخشوا) في واو (واقدا)، وكذلك تدغم ياء (اخشى) في ياء (ياسرا)، وذلك لنقصان المد من أجل الفتحة، قال تعالى: «تولوا واستغنى الله» بإدغام الواو من (تولوا) في واو (واستغنى الله) للفتحة... «شرح السيراني للكتاب، ج ١، ق ١٠٥.

(١) الكتاب ٤٠٨/٢ باختصار وتصرف.

(٢) انظر الإحالة السابقة.

(٣) الكتاب ٤٠٩/٢.

(٤) إشارة إلى البيت الذي أشده سيهويه من الطويل دون نسبة وهو قوله:

وما كل ذي لب يؤتيك نصحه وما كل مؤت نصحه بلبيب =

**قال سيبويه :** وذلك قولك : ظَلَمُوا واقْدًا [٢٠٥/أ] واطْلَمِي يَاسِرًا ، وَيَغْزُوا واقْدًا<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي : اللزوم في الأول يعتبر كَأَنَّ الواو في (ظَلَمُوا) حرف مدّ غير لازم ، لأنك تقول : (ظَلَمًا) كما أنه في (قُوُول) غير لازم ولو اعتبر ترك الإدغام في (ظَلَمُوا واقْدًا) ، ففيل : إنما لم يدغم لأنه ممدود وحركة ما قبله منه لم تصح لوجودنا للممدود المدغم في مثل (مَغْزُوا وعُتُو) ونحوه ، لكن العلة في ترك إدغام (ظَلَمُوا واقْدًا) و(ارْمِي يَاسِرًا) مضامته بذلك اللزوم المدّ ، ألا ترى أن (قُوُول) لم يُدْغَم لاجتماع المدّ ، وأنه غير لازم فيه ، وكذلك (ارْمِي يَاسِرًا) لم يدغم لأنه ممدود ، ولأنه ليس بـلازم<sup>(٢)</sup> .

**قال سيبويه :** أرادوا أن يكون (ظَلَمُوا) على زنة (ظَلَمًا واقْدًا) ، و(قَضَى يَاسِرًا)<sup>(٣)</sup> .

== حيث وقعت الياء ساكنة وقبلها كسرة لما فيها من المدّ موقع الحرف المتحرك في إقامة الوزن ولذلك لزم حرف الروي وكانت ردّةً له لا يجوز في موضعها إلا الواو إذ كانت في المدّ بمنزلتها . انظر الكتاب ٤٠٩/٢ ، والبيت لأبي الأسود الدؤلي ، انظر ديوانه ٩٩ ، وقد أنشده أبو علي في الباب على أن حرف المدّ أنشد عوضًا من حذف الحرف المتحرك في الشعر ، وأن الحركة لا تسد هذا المسدّ ، انظر التكملة / ٧٧٥ ، وانظر شرح السيراني للكتاب ، ج ١١ ، ق ١٠٩ ، وشرح الرماني للكتاب ، ج ٥ ، ق ١٦٤ - ١٦٥ .

(١) الكتاب ٤٠٩/٢ ، وفيه : ( . . . وَيَغْزُوا واقْدًا ) .

(٢) هذه المسألة تتناول الإدغام في المنفصلين مما كان قبل حرف الإدغام منهما حرف مدّ والإدغام في هذا القسم جائز ؛ لأن المدّ الذي فيه عوضٌ من الحركة ، فيصير بمنزلة ما كان الحرف الذي قبله متحركًا . انظر التكملة / ٧٧٥ ، وانظر الأصول في النحو ٤١٢/٣ ، وهناك مزيد من التفصيل في هذه المسألة تجد في شرح الشافعي ٢٣٧/٣ - ٢٣٨ .

(٣) الكتاب ٤٠٩/٢ ، وفي المخطوطة : ( . . . على أنه . . . ) مكان (على زنة) خطأ .

قال: يقول: ليست الواو في (ظلمُوا واقْدًا) والياء في (قاضي ياسرًا) بلازم، لأنك تقول: (ظلموا واقْدًا) و(قضى ياسرًا)<sup>(١)</sup>.  
 قال سيبويه: كما لم يَقَوِ المنفصلان على أن تحرك السين في (اسم موسى)<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: فيصير كأنك أدغمت ما يجوز فيه البيان<sup>(٣)</sup>.  
 قال أبو علي: يقول: لو أدغمت الهمزتين كما تدغم غيرهما من المثلين، للزمك أن تجمع بينهما محقتين، كما تجمع بين اللامين من (فعل لبيدًا)، فلما لم يجر أن تجمع بينهما لم يجر أن يدغما<sup>(٤)</sup>.

(١) الضابط في هذه المسألة أنه إذا كانت الواو قبلها ضمة والياء قبلها كسرة، فإن واحدة منهما لا تدغم إذا كان مثلها بعدها ساء، فلما ما أثبت سيبويه وضرب الأمثلة عليه، والعللة - كما يبينها أبو سعيد - أن الواو إذا انضم ما قبلها وسكنت فقد تكامل مدحها باجتماع الضمة والواو، وكذلك الياء إذا سكنت وانكسر ما قبلها، فقد تكامل مدحها باجتماع الكسرة والياء، كاجتماع الفتحة التي قبل الألف والألف فقد حصلت اللمة في الواو المنضم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها...

وحصلوا (يقضى ياسرًا) على (قضى ياسرًا)، لأن الياء في (يقضى) هي الألف في (قضى ياسرًا)، كما أن الواو الأولى في (قُرِئَتْ) هي الألف في (قارِئًا)، وكذا الواو في (ظلموا) يجري مجرى الألف في (ظَلَمًا) راقعة موقعها، وثالية لها في ترتيب عدة الاليتين والجماعة... انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٠٧.

(٢) الكتاب ٤٠٩/٢، ويعني هنا أن الواو الثانية في (قُرِئَتْ) لم تقو على الأولى فتدغم الأولى فيها. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٠٧.

(٣) الكتاب ٤٠٩/٢، والإشارة إلى ما بدأه سيبويه من أنه ليس في الهمزتين إدغام في مثل تحرك: (قُرِئَ أَهْلُكَ)، و(أَلْهَى أَهْلًاكَ)، فلا يجوز أن تقول: (قُرِئَ أَهْلُكَ) فتدغمها.

(٤) الذي عليه النحاة في التقاء الهمزتين هو تليين إحداها وتحقيقها، وأنه متى لبت إحداها فقد خرجت عن جنس الهمز، فلا يجوز إدغامها في الأخرى، لأنه لا يدغم الشيء في =

قال سيبويه: وذلك قولهم: يَقْتُلُونَ، فقد قَتَلُوا<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: (قَتَلُوا) أدغم التاء الأولى في الثانية بعد أن أسكنها فاجتمع ساكنان القاف والتاء، فحرك القاف بالكسر كما تحرك (قُمَ اللَّيْلُ)<sup>(٢)</sup> فسقطت همزة الوصل لتحرك الساكن كما اجْتُئِلَتْ لتسكين المتحرك في (أُزِيَّتْ)<sup>(٣)</sup>، والتحرك الذي اجْتُئِلَتْ له السكون هي التاء من (تَزِيَّتْ)، فإنه لما كانت التاء قريبة المخرج من مخرج الزاي أدغمت [و]<sup>(٤)</sup> اجْتُئِلَتْ ألف الوصل<sup>(٥)</sup>.

---

ما ليس من جنسه... انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١، ق ١٠٨. وستقف على اختلاف العلماء في التحقيق والإدغام، والوجه المحتملة في هذه المسألة.

(١) الكتاب ٢/ ٤١٠، وقامه: «... وكسروا القاف لأنهما التقيا، فشبّهت بقولهم: رُدُّ بالفتى».

(٢) سورة المزمل، الآية ٢/ ٢.

(٣) سورة يونس، الآية ٢٤/ ٢٤.

(٤) صابن المعقوفين زيادة يقتضها المعنى.

(٥) قال الرماني: «تقول: (اقتتلوا، ويققتلون) ويجوز فيه الإدغام، فتقول: (قَتَلُوا) و(قَتَلُوا)، فالأول على نقل الحركة، والثاني على التحريك لاقتفاء الساكنين، وكذلك: (يَقْتُلُونَ، ويقْتُلُونَ)، ولا يلزم في هذا الإدغام كما يلزم في (اُخْتَرْتُ؛ لأن تاء (اقتتل) يصلح أن يقع بعدها سائر حروف المعجم، فهي تشبه المنفصل من هذا الوجه، وتشبه المتصل من جهة أنها في كلمة واحدة، فلذلك جاز فيها الوجهان». شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٦.

وقال السيراني: ولفظ الإدغام في الفعل الماضي فإنه يقال فيه: (قَتَلْ) بفتح القاف، و(قَتَلْ) بكسرها، فأما من قال: (قَتَلْ) بالفتح فإنه كأنه (قال): (اقتتلْ) فالتقى فتحه التاء الأولى على القاف، فانفتحت القاف، فأسقط ألف الوصل، وأدغمت التاء، وأما من كسر فإنه لما سكن التاء اجتمع ساكنان: التاء والقاف، فكسرت لاجتماع الساكنين، ثم أسقطت ألف الوصل لتحرك القاف.

قال سيبويه : وجاز في قاف (اقتتلوا) الوجهان ، (أي الكسر والفتح) ولم يكن بمنزلة عَضٍّ<sup>(١)</sup> .

قال أبو علي: يقول: لم يكن بمنزلة (عَضٍّ) في تحريك الفاء التي كانت ساكنة في الأمر من (العَضِّ) في الأصل لا تحرك إلا بالفتح، وكذلك الفاء من (فَرٍّ) ، وليست مثل (اقتتلوا) الذي جازت فيه الحركتان في التقاء الساكنين الكسر والفتح، فقالوا: (قتلوا، وقتلوا)<sup>(٢)</sup> .

قال سيبويه: وهي قراءة لأهل مكة كما قالوا: (رُدُّ يافَتَى) فضموا لضممة الراء<sup>(٣)</sup> .

أي الراء في (مُرْدُقَيْنِ)<sup>(٤)</sup> .

---

— وأما المستقبل فيقال: (يقتل) بفتح الباء والقاف، و(يقتل) بفتح الباء وكسر القاف، و(يقتل) بكسر الباء والقاف، وذكر عن بعضهم وجه رابع وهو تسكين القاف مع الإدغام ويجمع بين ساكتين . . . انظر شرح السهرافي للكتاب، ج ١٨، ق ١٠٨ .

(١) الكتاب ٤١٠/٢ ، والتفسير المبين بقوله (أي) من أبي علي .

(٢) من قوله تعالى: «وَقَتَلُوا تَقْتِيلًا» ، سورة الأحزاب، الآية/٦١، وانظر التكملة / ٢٧٤ .

(٣) الكتاب ٤١٠/٢ .

(٤) هذه القراءة في الشواذ، يقول أبو الفتح: (مُرْدُقَيْنِ) قراءة رجل من أهل مكة، زعم الحليل أنه سمعه يقرأ (مُرْدُقَيْنِ) ، واختلفت الرواية عن الحليل في هذا الحرف فقال بعضهم: (مُرْدُقَيْنِ) وقال آخر: (مُرْدُقَيْنِ) . قال أبو الفتح: أصله (مُرْتَدِقَيْنِ) مُتَقَلِّبَيْنِ من الرَّدْف، فآثر إدغام التاء في الدال، فأسكنها وأدغمها في الدال، فلما التقى ساكنان وهما الراء والدال حرك الراء لالتقاء الساكنين، فتارة ضمها إتياعاً لضممة الميم، وأخرى كسرها إتياعاً لكسرة الدال، المحتسب ٢٧٣/١، وانظر مختصر في شواذ القرآن/ ٤٩ .

وقال أبو علي: «وزعموا أن قوساً من العرب قالوا: (مُرْدُقَيْنِ) ، أرادوا: (مُرْتَدِقَيْنِ) ، فأدغموا وأتيعوا الراء التي كانت تلتقي عليها حركة ما بعدها، أو تحرك لالتقاء الساكنين حركة الميم، فقياس هؤلاء أن يقولوا (مُرْتَدِقَيْنِ) . انظر التكملة / ٢٧٤ .

قال سيهويه: فهذه الراء أقرب<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: إما كان أقرب لأن بين الراء والذال الشائبة من (رُدُّ) يَأْهَلًا) حرفًا ساكنًا، وليس بين الراء والميم من (مُرْدُقَيْن) حرف ساكن<sup>(٢)</sup>.

قال سيهويه: فلما كانت كذلك قُرِيت، كما قلت: (الجَوَارُ) حين قلت: (جَاوَرْتُ)<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: [٥/٢٠٥ ب] يقول: ثُبِتَتْ أَلْفُ الْوَصْلِ فِي قَوْلِهِ: (الْحَمْرُ)<sup>(٤)</sup> وَإِنْ تَحْرُكُ مَا بَعْدَهُ لِثَبَاتِهَا فِي نَحْوِ: (أَفْأَلَلَهُ)، كَمَا صَحَّتِ الْوَاوُ فِي (الْجَوَارِ)، حِينَ ثُبِتَتْ فِي (جَاوَرْتُ)، وَإِنْ كَانَ قَدْ تَنَقَّلَ فِي نَحْوِ (سَيَّاطُ)، فَكَذَلِكَ تَثْبِيتُ الْأَلْفِ فِي (الْحَمْرِ)، وَإِنْ سَقَطَتْ فِي نَحْوِ: (سَلُّ)<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٤١٠/٢.

(٢) قراءة (مُرْدُقَيْن) كما يراها سيهويه لإتباع الراء الضمة التي قبلها، وشبهه أبو سعيد هذا الإتباع مثل إتباع الذال ضمة الراء في قولك: (رُدُّ)، و(لَمْ يَرُدُّ)، ومثله (جَرُّ) ولم يَجَرُّ، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠٩، وانظر شرح عيون سيهويه/٣١٧.

(٣) الكتاب ٤١٠/٢.

(٤) قوله: (الْحَمْرُ) إشارة إلى قوله سيهويه: «وَإِنْ قِيلَ: فَمَا بِالْهَمْزِ قَالُوا: (الْحَمْرُ) فَيَمْنُ حَذَفْ هَمْزَ (أَخْمَرُ)»، الكتاب ٤١٠/٢.

(٥) هذه المواضع المحصورة في تعليق أبي علي وودت في الكتاب كما يلي: «وَسَلَّ ذَهَابِ الْأَلْفِ فِي هَذَا ذَهَابِهَا فِي قَوْلِكَ: (سَلُّ) حَيْثُ حَرَكْتَ السَّيْنُ، فَإِنْ قِيلَ: فَمَا بِالْهَمْزِ قَالُوا: (الْحَمْرُ) فَيَمْنُ حَذَفْ هَمْزَ (أَخْمَرُ)، فَلَمْ يَحْلُفُوا الْأَلْفُ لِمَا حَرَكُوا اللَّامَ؛ فَلِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ قَدْ ضَارَعَتْ الْأَلْفَ الْمُقْطُوعَةَ نَحْوِ (أَخْمَرُ)؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا ابْتَدَأْتَ فَتَحْتَ، وَإِذَا اسْتَفْهِمْتَ ثُبِتَتْ، فَلَمَّا كَانَتْ كَذَلِكَ قُرِيتَ... أَلَيْحَ». الكتاب ٤١٠/٢.

قال الرماني في تفسير هذه المسألة: «لَا يَجُوزُ اثْبَاتُ أَلْفِ الْوَصْلِ إِذَا تَحْرُكُ مَا بَعْدَهُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَفْتُوحَةً فِي مِثْلِ قَوْلِهِمْ: (الْحَمْرُ)؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ أَلْفُ الْوَصْلِ الْمُفْرَعَةِ تَشَبَّهُ أَلْفَ =

قال سيهويه : وأما (رُدْ دَاوُدَ) فبمنزلة (اسمُ موسى) ، لأنهما منفصلان وإنما التقيا في الإسكان<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يريد: التقى المثالان، وما قبل الحرف الأول بساكن وهو الدال الأولى من (رُدْ) فلا يجوز (رُدْ دَاوُدَ) كما لم يجر في (قومُ موسى) لأنهما منفصلان<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

ومن باب الإدغام في الحروف المتقاربة<sup>(٣)</sup>  
قال سيهويه : ولا تدغم الياء وإن كانت قبلها فتحة ولا الواو وإن كانت قبلها فتحة مع شيء من المتقاربة<sup>(٤)</sup>.

== القطع من جهة ثباتها في الاستفهام من قولك: «أذكرين خرم»، و«أله أذن لكم» لأن هذه المدة تدل على الفرق بين الاستفهام والمجر، إذ لو حذف ألف الوصل لالتبس الاستفهام بالمجر، فهي تثبت مدة ألف الاستفهام في الوصل، وتثبت في قولهم: «إي ها الله ذا»، و«بالله أغفر لي» ليس شيء من ألفات الوصل سوى هذه المفتوحة تثبت مع تحريك ما بعدها، أو قبلها، فلهذا جاز (الخرم)، ولم يجر في (فقلوا، اقتلوا) بثبوت ألف الوصل. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٦، وانظر التكت في تفسير كتاب سيهويه ١٢٥٣/٢.

(١) الكتاب ٤١١/٢، وقام العبارة: «...» وإنما يدغمان إذا تحرك ما قبلها.  
(٢) يعلل أبو سعيد لهذه المسألة بقوله: «يعني لو أدغمنا الدال الثانية من (رُدْ) في دال (داود) لوجب أن تحرك الدال وتغير كما لو أدغمنا الميم (يريد الميم في قوم موسى) لوجب تحريك السين من (اسم) [أي من اسم موسى]»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١١٠، والتوجيه نفسه في التكت في تفسير كتاب سيهويه ١٢٥٤/٢.

(٣) الكتاب ٤١١/٢، وقام عنوان الباب: «... المتقاربة التي هي من مخرج واحد، والحروف المتقاربة مخارجها».

(٤) الكتاب ٤١١/٢، وفي المخطوطة: «... وإن كان قبلها».



قال أبو علي: إذا قال في كل واحدٍ من الواو والياء لا تدغم إذا كان قبلها فتحة، لأنه إذا كان قبل كل واحد منهما من الحركة ما هو من جنسه كان أبعد له من الإدغام.

قال سيبويه: لأنهما يُخرجان ما فيه لِينٌ ومَدٌّ إلى ما ليس فيه مَدٌّ ولا لِينٌ<sup>(١)</sup>.

يقول: لو أدغمت الياء في الجيم لكنت قد أزلت عنه المدَّ واللين<sup>(٢)</sup>.

قال سيبويه: فلم تقو المقاربة عليها لما ذكرنا لك<sup>(٣)</sup>.

يقول: مثل (صُدُودٍ، وعَمِيدٍ)، لا يجوز معهما<sup>(٤)</sup> إذا كانا قبل حرف الرويَ غيرهما من السواكن، كما أن (الفَنَائِيَا) لا يجوز معها غيرها من السواكن<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٤١١/٢.

(٢) انظر التكملة/ ٢٧٦، المقتضب ٢١١/١.

(٣) الكتاب ٤١١/٢، وفي المخطوطة: (المتقاربة)، وهذا اللفظ موجود في الكتاب في نص قبل هذا بقليل.

(٤) يريد الواو والياء حرفي المدَّ واللين.

(٥) انظر المقتضب ٢١٠/١، والمعنى أن الياء مع الجيم والواو مع الياء التي من مخرجها في تباين الكيفية والحكم كالآلف من الحروف المتقاربة لما فيهما من اللين، وإن لم تهلغا منزلة الآلف، فإذا كانت الواو ساكنة والياء في موضع ردف لم يجر في مكانها غيرها، كقول الشاعر:

يا قومُ مالي وأبا ذؤيبٍ  
كنتُ أتوتُّه من غيبٍ  
يُخيمُ عطفي دبرُ ثوبي  
كأنني أرتبته برّيبٍ

فالياء في (ذؤيب، وغيب) والواو في (ثوب) رَدَفٌ، ولو قال: (أتوتُّه من غرب) لم ==

قال سيهويه: وإذا كانت الواو قبلها ضمة، والياء قبلها كسرة فهو أبعد للإدغام<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: امتناعهما من أن يدغمًا فيما قاربهما إذا جانستهما الحركة التي قبلهما، يقوِّي ترك الإدغام فيهما وما قبلهما مفتوح لأنهما إذا انفتح ما قبلهما فهما الحرفان اللذان إذا انضم ما قبل أحدهما أو انكسر امتنع فيهما الإدغام<sup>(٢)</sup>.

قال سيهويه: وجعلوه بمنزلة النون إذ كانا حَرَثِي غُثَّة<sup>(٣)</sup>.  
قال أبو علي: أي جعلوا الميم إذا وقعت قبل الياء بمنزلة النون في أن لم تقلب ياءً للإدغام، كما تركت الميم المبدلة من النون قبلها ميمًا ولم تدغم في الياء، وإنما لم تدغم النون لاجتماعهما في الغنة<sup>(٤)</sup>.

---

== يجوز أن يكون بيتٌ مردفًا وبيت غير مُردف. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١١٣.  
(١) الكتاب ٤١١/٢.

(٢) يقول أبو سعيد في تفسير هذه المسألة: وذكر سيهويه أولاً أنه لا يجوز إدغام الياء المفتوح ما قبلها في الميم، والواو المفتوح ما قبلها في الميم، ثم قال: وإذا كان ما قبل الواو مضمومًا وما قبل الياء مكسورًا كان أبعد لأدغامها في الميم والجيم ومثلها: (يَظَلُّونَ مَا مَلَكًا، واطلعي جابرًا) ١٠٠ انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١١٤، وانظر شرح الرماضي للكتاب، ج ٥، ق ١٦٨.

(٣) الكتاب ٤١٢/٢، وقد سبق هذه العبارة قول سيهويه: «الميم لا تدغم في الياء، وذلك قولك: (أَكْرِمْ يَهْ)، لأنهم يقلبون النون ميمًا في قولهم: (العَئِيرُ، وَمَنْ يَدَا لَكَ)، فلما وقع مع الياء الحرف الذي يغرون إليه من النون لم يغروه».

(٤) يذكر الرماضي وغيره الحروف التي لا تدغم في المقاربة، وتدغم المقاربة فيها، ويصفونها بأنها أفضل منها بزيادة الصوت، وهي التي يخل بها الإدغام بإذهاب زيادة الصوت، ويحصرونها في خمسة حروف هي (الميم، والفاء، والشين، والراء، والضاد). قال الرماضي: وفالميم ==

قال سيبويه: وهي تَقْشَى بأن معها غيرها، فكروها بأن يُجحفوا بها<sup>(١)</sup>.

أي لو أدغمت الراء<sup>(٢)</sup> في اللام أو في النون لقلبت إلى إحداهما، فذهب التكرير ونقص الصوت.

قال سيبويه: ويقوي هذا - أي أن الزائد لا يدغم في الناقص - أن الطاء وهي مُطَبَّقة لا تُجعل مع الشاء تاءً خالصة، لأنها أفضل منها بالإطباق<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: لا تدغم الطاء في التاء، قولك

— لا تدغم في ما قاربها من الباء، وتدغم الباء فيها، وإنما لم تدغم، فضيلتهما بالفتحة، وأنه يفر إليها من النون بالمشاكلة في (الْعَتِير) وشبهه، فلا يجوز أن يفرّ منهما في هذا الموضع الذي يفرّ إليها فيه، فصارت بمنزلة النون في أنها لا تدغم في الباء لاجتماع سببين: الفتحة التي في النون، وأنها ليست من مخرجها، إذ النون طرف اللسان والباء من الشفتين، فكذا سبيل الميم في أنها لا تدغم في الباء لاجتماع سببين: الفتحة التي في الميم، وأنه يفرّ إليها من النون مع الباء، فاستويا في الحكم بامتناع الإدغام، وكانت علة كل واحد منهما نظير علة الأخرى، فلا يجوز الإدغام في (أَكْرَمَ يَدْرَأُ) - لما بيننا - «انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٩».

(١) الكتاب ٤١٢/٢ مع اختلاف يسير، وهذا تابع لقول سيبويه: «والراء لا تدغم في اللام ولا في النون لأنها مكرّرة، وهي تَقْشَى».

قال الرماني: «ولا تدغم الراء في المقاربة من اللام والنون للتكرير الذي فيها، فلا يجوز: (اخْتَرْتُ لَيْلَةً)، و(اخْتَرْتُ نَفْلاً) إلا بالإظهار، ويجوز: (خَلْتُ رَأَيْتُ) و(مَنْ رَأَيْتُ) بالإدغام لتقارب الحرفين من غير إخلال». شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٩.

(٢) في المخطوطة: (الوار).

(٣) الكتاب ٤١٢/٢.

أدغمت أقيت الإطباق لثلا يذهب من الصوت شي<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه : لأن (ما) كان أقرب إلى حروف الفم [١/٢٠٦]  
كان أقوى على الإدغام<sup>(٢)</sup>.

أي على أن يدغم فيها ، فالحاء التي هي أقرب لاتدغم في الهاء  
التي هي أبعد<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي في إنشاد سيبويه<sup>(٤)</sup>

وَمَسْحِي مَرْعَابٍ كَاسِرٍ

قال : من أثبت في مثل (عليه فاعلم) ياء أثبتته في (مَسْحِي)،  
ومن لم يثبت لم يثبت.

---

(١) يقول أبو سعيد : «... لاتختار إدغام الطاء في التاء، لأن الطاء مطبقة؛ فيكره ذهاب  
إطباقها بإدغامها في التاء، وكذلك كان أبو عمرو يقرأ «هَسَطْتُ إِلَيَّ يَدُكَ»، وقالَ أَخَطْتُ  
بِهَا لَمْ تُحِطْ بِهِ» و«فَرَطْتُ فِي جَنَبِ اللَّهِ»، ونحوه، تدغم الطاء في التاء ويبقى منها صوت؛  
لثلا يغفل بحرف الإطباق...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج١، ق ١١٤-١١٥.

(٢) الكتاب ٤١٢/٢ وما بين المعقوفتين زيادة منه، وقيله قوله: «ولاتدغم الحاء في الهاء، كما  
لاتدغم الفاء في الهاء».

(٣) لما كانت الحاء التي هي أقرب إلى حروف الفم لاتدغم في الهاء التي هي أبعد، فكذاك الباء  
في الفاء للسبب نفسه، وقد مثل سيبويه لذلك بقوله: (أَمْدَحْ هَلَاكًا) فالبيان أحسن من  
الإدغام، قال أبو سعيد: «فإن أدغمت لقرب المخرجين حولت الهاء حَاءً لأن الأقرب إلى الفم  
لا يدغم في الذي قبله، فأبدلت مكانها أشبه الحرفين بها لكي لا يكون الإدغام في الذي فوَّقه،  
ولكن الذي من مخزجه» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج١، ق ١١٥. وانظر أيضًا  
الأصول في النحو ٤١٤/٣.

(٤) أنشده سيبويه على ما أدغمت العرب فيه الهاء في الحاء، وقيله:

كَأَنَّهَا يَحْدُ كَلَالِ الرَّاجِرِ

وهو من الرجز، ولم ينسبه لقائل، وبين القصد من الشاهد حيث قال: «يريدون: =

قال أبو الحسن : لا يجوز الإدغام في (وَمَسْجِدِهِ)، ولكن الإخفاء جائز.

== وَمَسْجِدِهِ . فأبقى الهاء عند الحاء . انظر الكتاب ٤١٣/٢ . وخالفه المبرد في هذه المسألة محتجاً بأن السين في (مَسْجِدِهِ) ساكنة فكيف تسكن الحاء بعدها وقال: هذا من الخطأ الفاحش، ولكن الإخفاء حسن . ورد عليه ابن ولاد ذلك بأنه إنما جاز التقاء الساكنين في هذا البيت على ضعفه لأنه لا يلزم الإدغام، وذكر للذك وجيهين من الاحتجاج، انظر الانتصار، ٣٣٠ وفيه (ومسجدهم) مكان (ومسجدي)، وروى أبو سعيد هذا الرجز وفيه: (وَمَسْجِدِهِ . . .) وقال: «أما إدغام الهاء في الحاء إذا كانت قبلها بأن يقلبها حاءً، أو إدغام الحاء فيها إذا كانت بعد الحاء بأن تقلب حاءً فصحيح قد ذكرناه، وأما الاستشهاد بهذا الشعر فهو غلط، لأن الإدغام لا يصح في البيت من أجل اجتماع الساكنين، لأن السين ساكنة، والحرف الأول من المدغم وهو الحاء الأولي بعد السين ساكن أيضاً، ولا يدغم حرف بعد ساكن في مثله إلا أن يكون الساكن من حروف المد واللين نحو (كأبته وأصم، وثموة الثوب)، ويظهر أن الإدغام فيه يكسر البيت، ويظهر أيضاً أنه قال: «وما أدغمت العرب الهاء فيه في الحاء» وليس الأمر كذلك؛ لأن الحاء قبل الهاء في الكلمة فكيف يدغم الثاني في الأول؟! شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١١٦ . وأنشد هذا البيت الرماني دون نسبة وقال بعدم جواز الإدغام فيه من ثلاثة وجوه: أحدها: أنه ينكسر الشعر لو أدغم، والثاني: أن الذي قبل الأول ساكن ليس بحرف مدّ ولين، فهو يمنع من الإدغام . والثالث: أن الحاء لا تدغم في الهاء، وقد توهم بعض الناس أن الهاء أدغمت في الحاء كقول سيبويه: «وما قالوا في إدغام الهاء مع الحاء . . .»، وهذا غلط ممن ظنه على سيبويه لما بيّننا من الإدغام لا يجوز هاهنا أصلاً فلما امتنع صاروا إلى الإخفاء، فكأنه قال: وما قالوا في إدغام الهاء مع الحاء بالإخفاء الذي يقرب من الإدغام هذا البيت الذي أنشده . وقد أنصح بذلك الأخفش فقال: لا يجوز فيه الإدغام أبته، ويجوز الإخفاء . انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٧٠ . وانظر أيضاً التكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٥٦/٢ - ١٢٥٧ . وانظر أيضاً المحتسب ٦٢/١، وسر صناعة الإعراب ٥٨/١، ولابن جني في هذا كلام لطيف في الكتابين.

قال أبو علي: ذهب أبو الحسن إلى أن الذي قبل المدغم الساكن ساكن ليس بحرف مدٍّ، وهذا ليس في الكلام نظيره<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: فأجريت مجرى الميم مع الباء<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: أجريت الحاء مع العين مجرى الباء مع الميم في أن أدغم العين في الحاء ولم تدغم الحاء في العين، كما أدغم الباء في الميم، ولم تدغم الميم في الباء<sup>(٣)</sup>.

قال سيهويه: فجعلتها بمنزلة الهاء<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يقول: جعلت العين بمنزلة الهاء في أن لم تدغم الحاء فيها في نحو (أَمَدَحُ عَرَقَةً)، كما لم تدغم الحاء في الهاء في (أَمَدَحُ هَلَالًا). وأدغمت العين في الحاء فيها في نحو (أَقْطَعُ حُمَلًا)، كما أدغمت الهاء في الحاء بعد قَلْبُهُ حَاءٌ في نحو (أَجَبَهُ حُمَلًا).

---

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) الكتاب ٤١٣/٢، وقبله قوله: ولم تدغم الحاء في العين في قولك: (أَمَدَحُ عَرَقَةً)؛ لأن الحاء قد يفرون إليها إذا وقعت الهاء مع العين وهي مثلها والرخاوة مع قرب المخرجين. - فأجريت . . . » انظر الأصول في النحر ٤١٥/٣، وانظر التكملة/٢٧٧.

(٣) أرجع الرماني عدم جواز إدغام الحاء في العين لاجتماع أسباب منها: الاختلاف بالهس، والجهر، والشدّة، والرخاوة، ومنها أيضاً أنهم يفرون إلى الحاء من العين إذا اجتمعت العين والهاء، وهي مع ذلك المخرج الثاني من حروف الحلق، فلم يجوز إدغام الحاء في العين إذا قلت: (أَمَدَحُ عَرَقَةً) ولكن يجوز قلب العين إلى الحاء ثم الإدغام، وهذا القلب إنما هو لطلب التمهيد . . . فتقول: (أَمَدَحُ عَرَقَةً) كما قلت: (أَجَبْتُ عَيْنَةً) في (أَجَبْتُ عَيْنَةً) فقلت المرين جميعاً إلى الحاء. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٧١.

(٤) الكتاب ٤١٣/٢، وهذه العبارة من تمام سابقتها.

- قال سيبويه: كما جعلت الميم بمنزلة النون مع الباء<sup>(١)</sup>.
- أي في أن لم تدغم في الباء كما تدغم النون<sup>(٢)</sup>.
- قال سيبويه: وقد خالفت الحاء في الهمس والرخاوة<sup>(٣)</sup>.
- يقول: الغين وإن كانت رخوة، فليست تبلغ رخاوة الحاء.
- قال سيبويه: ويدلك على حسن البيان عزتها في باب رددت<sup>(٤)</sup>.
- قال أبو علي: أي لا يكاد يجيء (كعفت) إلا قليلاً<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٤١٣/٢.

(٢) يقول أبو سعيد: «لو كانت الحاء تدغم في العين لكانوا لا يقلبون الهاء حاءً، بل كانوا يدغمونها في العين، كما أن الميم لو كانت تدغم في الباء ما كانت تقلب النون ميماً مع الباء في قولك: (عَثَر، وَشَتَبَا)، بل كانوا يدغمونها في الباء فيقولون: (عَثِر، وَشَتَبَا)، فأجريت العين مع الحاء مجرى الميم مع الباء، فجعلتها بمنزلة الهاء، يريد: قلبت من الهاء حاءً إذا كانت الهاء مع العين، كما جعلت الميم بمنزلة النون في (عَثِر وَشَتَبَا)». شرح السمراني للكتاب، ج ١، ق ١١٦.

(٣) الكتاب ٤١٣/٢، وقام العبارة: «الغين مع الحاء البيان أحسن، والإدغام حسن، ... والحاء مع الغين البيان أحسن، لأن الغين مجهورة وهما من حروف الحلق...»، وانظر الأصول في النحر ٣١٥/٣، التكملة/ ٢٧٧.

(٤) الكتاب ٤١٤/٢.

(٥) يقول أبو سعيد: «إن التقاء الغينين أقل من التقاء الحائين ألا ترى أن ماعين فعله ولامه خاء قد جاء منه حروف جماعة نحو (رَحَّ العجين) و(رَحَّ في فقاء) إذا دفع، و(زَحَّها يَزَحُّها) إذا نكحها، و(شَحَّ البرل) إذا أخرجه قليلاً قليلاً، و(الْمَغَّ، وَالْفَغَّ، وَالصَّغَّ) الصباح، ولا أعلم غينين التقتا عيناً ولاماً، وقد تكون الغينان عيناً ولاماً وبينهما، حاجز، قالوا: (ضَغِيْفَةٌ من بَطَلٍ ومن عَثْبٍ) إذا كانت الروضة ناضرة متخيلة، و(الزَغِيْفَةُ) لبن يحقن حتى يشتد حمضه، فقله التقاء الغينين في باب (رددت) توجب حسن البيان إذا كانت خاء بعدها غين، لأننا لو لم تبين وأدغمنا الحاء في الغين لالتقت غينان». شرح السمراني للكتاب، ج ١، ق ١١٧.

قال سيبويه: فشُبِّهَتْ بالخاء مع الغين كما شُبِّهَ أقربُ مخارجِ الحلق إلى اللسان<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يعني الخاء والغين شُبِّهَ<sup>(٢)</sup> بحروف اللسان في أن أخفي النون معهما، فكذلك شُبِّهَ أقربُ مخارجِ الفم إلى الحلق بحروف الحلق، فصار البيان فيه أحسن كما أنه في حروف الحلق أحسن.

قال سيبويه: فإن شئتَ كان إدغامًا بلا غُنة فتكونُ مُنزلة حروف اللسان<sup>(٣)</sup>؛ لأنها تصير لامًا خالصة إذا أدغمت بلا غُنة ولا يكون لها في الحياشيم حظٌّ، وإذا أدغمت بغُنة لم تزل عنها الغُنة والحظُّ الذي لها من الحيشوم، وهو أحسن لأن هذه النون لا مخرج لها من الفم.

قال سيبويه: لأن صوت الذي بعده ليس له في الحياشيم نصيب<sup>(٤)</sup>. كما للنون فيها، فإذا أدغمت النون في اللام تذهب الغُنة لأنه لا غُنة في اللام، فهما لا يتفقان فيها<sup>(٥)</sup>.

---

(١) الكتاب ٤١٤/٢.

(٢) هكلا بالإفراد، يريد: شبه كل منهما.

(٣) الكتاب ٤١٤/٢، وقد أتبع أبو علي كلام سيبويه بتعليقاته دونًا فصل.

(٤) الكتاب ٤١٤/٢، وقد علق أبو علي على هذه المسألة دون فصل - كما فعل في سابقتها.

وفي الكتاب: (لأن الصوت...) معرفة بالألف واللام.

(٥) الحديث في هذه الفقرة وسابقتها يدور حول إدغام النون مع الراء، وإدغامها في اللام بغُنة تارة وبغير غُنة، قال الرماني: «حكم النون مع سائر حروف الفم الإخفاء، ومخرج النون معهن من الحياشيم، وإذا وجب للنون الإخفاء مع هذه الحروف من حروف الفم لأنها على حال وسط بين حالين لم تتباعد عنها كتباعدتها من حروف الحلق، فيجب الإظهار، ولم تقاربه تقاربًا شديدًا كتقاربها من الأحرف الخمسة فيجب الإدغام وحصلت معهن على مقاربة هي وسط بين الحالين، فلم يصلح فيها الإظهار ولا الإدغام ووجدوا لها مخرجًا من الحياشيم =»



قال سيبويه : وتُقلَّبُ النون مع الباء ميمًا لأنها من موضع تعتلُّ فيه النون<sup>(١)</sup>.

يقول: الباء من موضع تعتل فيه النون، أي من الشفة والنون تعتل في الشفة مع الميم فتقلب ميمًا نحو (مِنْ مَطَرٍ).

وقال أبو علي أيضًا: يقول: اعتلت النون مع الباء، لأن الباء من موضع تعتل فيه النون وهو الشفَّةُ، واعتلالها في ذلك الموضع نحو قلبك إيَّاهَا مع الميم ميمًا في نحو (مِنْ ٢٠٦/ب] مَطَرٍ)، فكما اعتلت مع الميم، كذلك اعتلت مع ماهو من مخرجه وهو الباء، كما أنه لما اعتلت النون مع اللام في نحو (مَنْ لَكَ) فقلبت لامًا، كذلك أعلت فيما قرب من اللام وهو الراء فقلبت: (مَنْ رَأْسُهُ)، فأدغمت في الراء لقربها من اللام.

قال سيبويه : فكروها أن يكون مكانها أشبه الحروف من موضع الواو بالنون<sup>(٢)</sup>.

---

== يخف إخراجها منه على نحو الحقة بالإدغام، لأن اللسان يرتفع رفعة واحدة للحرف في المدغم، وفي النون التي تخرج من الحياشيم، لأنه ليس عمل إلا في الحرف الذي بعدها، فالإخفاء فيها كإدغام في رفع اللسان مرة واحدة، وليس كذلك الإخفاء في غيرها من الحروف ... انظر شرح الرصافي للكتاب، ج ٥، ق ١٧٣. انظر كذلك الأصول في النحر ٤١٦/٣، الكلمة/٢٧٨.

(١) الكتاب ٤١٤/٢.

(٢) الكتاب ٤١٤/٢، وهذا بعد قوله: «وتدغم النون مع الواو بخفة وبلا غنة، لأنها من مخرج ما أدغمت فيه النون، وإنما منعهما أن تقلب مع الواو ميمًا أن الواو حرف لين يتجانس عنه الشفتان، والميم كالهاء في الشدة وإلزام الشفتين، فكروها ...».

قال أبو علي: أشبه الحروف من موضع الواو بالنون هو الميم<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: وليس مثلها في اللين والتجافي والمد<sup>(٢)</sup>.

أي ليس الميم مثل الواو في اللين والتجافي فتبدل من النون قبل الواو والميم، كما كان الميم في (شَنَاء) كالياء في الشدة والزام الشفتين، فأدغم النون في الواو ولم يبدل ميمًا، فأما مع الياء فإنها أبدلت ميمًا ولم تدغم في الياء لموافقة الحرف في الشدة والزام الشفتين.

قال سيبويه: لأنه ليس مُخْرَجَ (لَيْسَ) من طرف اللسان أقرب إلى مُخْرَجِ الرَّاءِ من الياء<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يقول: كما أدغم في الراء وفي اللام لقرب مخارجهما كذلك أدغمت في الياء لقرب الياء عما أدغمت فيه النون وهو الراء واللام

---

(١) تدغم النون في خمسة أحرف يجمعهم قولك: (وَرْمَلٌ)، فإذا أدغمت فيها تحولت من جنسها، وصار مخرجها من مخرجها، فإذا أدغمت في النون صار مخرجها من الفم، لأن الحرفين إذا أدغم أحدهما في الآخر لم يميز أن يختلف مخرجهما، فلما كان مخرج النون المتحركة من الفم، وجب أن تكون الساكنة المدغمة فيها من الفم، لأنها لو كانت من الحيشوم اختلف المخرجان، وإذا أدغمت النون في (الراء واللام والواو والياء) فإنها تدغم بفتحة وغير فتحة، فإذا أدغمت بغير فتحة فلأنها تصبح من جنس هذه الحروف، فتكون مع الراء راءً، ومع اللام لامًا، ومع الواو واوًا، ومع الياء ياءً، وهذه الحروف ليس لها فتحة، وأما إذا أدغمت بفتحة فلأن النون لها فتحة في نفسها سواء كانت من الفم أو من الألف.

والفتحة صوت من الحيشوم يتبع الحرف وإن كان خرج الحرف من الفم، انظر شرح السيراني للكتابة ج ١١، ق ١١٨، وانظر الأصول في التحر ٤١٧/٣.

(٢) الكتاب ٤١٤/٣، وهذا النص من قام سابقه.

(٣) الكتاب ٤١٥/٣، والكلمة بين المعقوفتين ساقطة من طبعة بولاق، ثابتة عند أبي علي وأبي سعيد.

كما أعلنت مع الباء في (شَنَبَاء) لما أدغمت في الميم التي هي من مُخرج الباء (١).

قال سيبويه: فلما وصلوا إلى أن يكون لها مُخْرَجٌ من غير الفم، فإنَّ أخف عليهم ألا يستعملوا أَلَسْتَهُمْ إلا مرة (٢).

قال أبو علي: يقول: لو جعلوها من الفم دون الخيشوم مع هذه الحروف التي من الفم لاستعملوا أَلَسْتَهُمْ مرّتين لما كان يلزم من الإدغام، فلما جعلت من الخيشوم استعملت الألسنة مرة واحدة إذ لم يدغم ولم يجتمع مثلاً.

قال أبو علي: النون مع سائر الحروف ثلاث رُتب: (٣) تدغم مع اللام

---

(١) يقول أبو سميّد: «جعل سيبويه إدغام النون في الباء حملاً على إدغامها في الواو، لأن الباء والواو كأنهما من مخرج واحد - وإن تباعد مخرجهما - لما بينهما من الاجتماع في اللذّ واللين... وأتد ليس بعد حروف طرف اللسان كالطاء وأختبها والظاء وأختبها أقرب إلى الباء من الراء، والنون من مخرج الراء، ويدغمون النون فيها؛ ليريك ملاسة النون لباء بهذه الضروب من التعلق لتصح إدغامها في الباء...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ص ١٢٠، انظر مزيداً من التفصيل في الأصول في النحو ٤١٧/٣ - ٤١٨.

(٢) الكتاب ٤١٥/٢، وفيه: «... كان أخف...».

(٣) بين أبو سميّد أن النون تخفى إذا كانت ساكنة قبل خمسة عشر حرفاً من حروف الفم وهي (القاف، والكاف، والجيم، والشين، والضاد، والصاد، والسين، والزاوي، والطاء، والذال، والطاء، والظاء، والذال، والفاء). وأن من الناس من يخفيها قبل الفين والحاء. وإنما أخفاها عند هذه الحروف لأنها حروف الفم وللنون مخرج من الفم؛ فصارت هذه الحروف ملاسة للنون باشتراكهن في الفم... .

قال: وإنما ساء هذا في حروف الفم دون حروف الخلق لقرب مدخل الخيشوم ومخرجه من حروف الفم دون حروف الخلق... . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ص ١٢١، وقد تقارب لفظ الأصول مع لفظ الكتاب في هذه المسألة. انظر الأصول في النحو ٤١٧/٣، التكملة/٢٧٩.

والراء لقرب المخرج، وتدغم في الميم لاشتراكهما في الغنة، وتعلّ مع الياء لموافقة ما أدغم فيه من المخرج وكذلك في الواو، وتدغم أيضاً في الياء، لأنها تدغم في الواو فكأنها من مخرجها . فالنون إنما أعلّت مع هذه الحروف سوى اللام والراء بواسطة الميم، فهذه رتبة لها، والثانية من رتبها: أنها تخفى مع حروف الفم فلا تدغم ولا تبين، لكن لها معها حالة بين البيان والإدغام، لأنها لم تقرب منهن قربها من الحروف الموافقة لها في المخرج، والموافقة له في الصوت نحو الميم ولم تبعد عنها بُعد الحلقية، فصارت لها معهن كذلك منزلة بين المنزلتين، والثالثة من رتبها: أنها تبين مع حروف الحلق ببياناً شديداً، لأنها لا توافقها في المخرج ولا تقرب منها كما قربت منها حروف الفم، فلما بُعدت عنها غاية البعد بينت معها، فأما إخفاؤها مع العين والحاء فللقرבהا من القاف.

قال سيبويه: وكان أصل الإدغام كثرة الحروف للفم<sup>(١)</sup>.

قال: يقول: كثرت حروف الفم<sup>(٢)</sup>، فوجب الإدغام [٢٠٧/٢].

قال سيبويه: وهي مع الراء واللام والياء والواو إذا أدغمت بهنّة فليس مخرجها من الحياشيم<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: النون إذا أدغمت في الحروف التي تدغم فيها، فليس مخرجها من الفم، لكنه من حيث الحروف التي تدغم، وإذا بينت ولم تخفّ

(١) الكتاب ٤١٥/٢، وفيه: ... الإدغام وكثرة ... .

(٢) في المخطوطة: (وجب) من غير الفاء، والقرول لأبي علي رحمه الله.

(٣) الكتاب ٤١٥/٢.

كانت أيضاً من الفم، فإذا سكنت مع حروف الفم، وأخفيت فهي من الحياشيم.

قال سيهويه: ولم نسمعهم قالوا في التحرك (حين سُلِيْمَان) فأسكنوا النون مع هذه الحروف التي مخرجها معها من الحياشيم<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: يقول: لم يجعل مُخرج النون من الحياشيم متحركة مع حروف الفم كما جعل مُخرجها منها ساكنة مع حروف الفم<sup>(٢)</sup>.

قال سيهويه: ولم تَقْرُب قرب هذه الستة<sup>(٣)</sup>؛ التي قَلَبَت النون وهي الراء واللام والميم والياء.

قال سيهويه: فلم يحتمل عندهم حرف<sup>(٤)</sup>، الفصل.

---

(١) الكتاب ٤١٥/٢، وفي شرح السيرافي: (حَتْن سُلِيْمَان)، ورواية الرمانى توافق ما في الكتاب والتعليق، وفي المتن ٧٠٠/٢: (حَتْن سُلِيْمَان) كما قالوا: (حَتْن موسى).

(٢) يقول أبو سعيد: «يعني إذا تحركت النون قبل السين وأخواتها وسائر الحروف التي تُخْفَى قبلها الثرين وتخرج من الحياشيم لم تسكن كما تسكن النون المتحركة قبل الحروف التي تدغم فيها للإدغام، من قبل أنها لا تحرك حتى تصير من مخرج الذي بعدها، وترتيب لفظ سيهويه: (ولم نسمعهم قالوا: (حَتْن سُلِيْمَان)، كانه قال: ولم نسمعهم أسكنوا النون المتحركة مع الحروف التي تُخْفَى الثرين معها، نحر السين والقاف والكاك وسائر حروف الفم سوى ما يدغم فيه». شرح السيرافي للكتاب، ج١، ق ١٢٢، وانظر النص في التكت في تفسير كتاب سيهويه ١٢٦٠/٢.

(٣) الكتاب ٤١٥/٢، وقد أتبع أبو علي نص الكتاب بتعليقه دون فصل، والمراد بالستة في كلام سيهويه حروف الخلق، وقد نوه سيهويه أن النون لا تدغم في حروف الخلق أثنه، انظر الأصول في النحر ٤١٨/٣، التكملة ٢٧٩.

(٤) الكتاب ٤١٥/٢.

قال أبو علي: يقول: لم يحتمل التَّوْنُ وليس حرف من مُخرجه غيره أن يدغم في أكثر من ستة أحرف للمقاربة<sup>(١)</sup>.

**قال سبويه :** وتكون ساكنة مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بَيِّنَةٌ، والواو والياء بمنزلتها مع حروف الخلق<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: ترتيب هذا الكلام أن يقال: ويكون التَّوْنُ إذا كانت ساكنة وكانت من نفس الحرف بَيِّنَةٌ مع الميم والواو والياء . وقوله: بمنزلتها مع حروف الخلق؛ أي في البيان<sup>(٣)</sup>.

**قال سبويه :** وإنَّمَا حملهم على البيان كراهية الالتباس<sup>(٤)</sup>،  
الفصل .

قال أبو علي: يقول: لو أدغمت التَّوْنُ في الواو ونحوها متصلة كما تدغم فيها منفصلة لالتبس (قَنَوَاءُ بِقَوَاءَ) التي هي من (القَوَّ)<sup>(٥)</sup>، وكذلك

---

(١) يفسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله: «يريد: لم يحتمل التَّوْنُ وهي حرف ليس من مخرجه غيره قلبها قبل حرف سوى هذه الأحرف الستة، وليس غير هذه الحروف مثلها» - شرح السيرافي للكتاب، ج ١٦، ق ١٢٢ .

(٢) الكتاب ٤١٥/٢ .

(٣) بين أبو علي أن للتَّوْنِ أربع أحوال هي: الإدغام، والإخفاء، والقلب، والبيان، ومثل للحروف التي تصاحبها في كل حالة من هذه الحالات . انظر التكملة / ٢٧٨ .

(٤) الكتاب ٤١٥/٢ .

(٥) يقال: حَبْلٌ قَوٌّ، وَحَبْلٌ قَوٌّ، كلاهما مختلفا القَوِيُّ، وأقْوَى الحبل والوتر: جعل بعض قَوَاءً أغلظ من بعض، ومنه الإقواء في الشعر، وهو من عيبه حين ينقص الحرف من الفاصلة (أي من عروض البيت) - انظر لسان العرب ٢٠٧/١٥ (قوا) .

سائر هذه الكلمات بالمضاعف<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: (قال) سيبويه: فصار هذا بمنزلة المنفصل في قوله: (من مَثَلَك) <sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول: إنه بمنزلة المنفصل في جواز الإدغام فيه كما جاز في المنفصل ولم يمتنع الإدغام كما امتنع من (قَنُوا) لأنه لا يلتبس بالمضاعف كما كان يلتبس به (قَنُوا) <sup>(٣)</sup>.

(١) يقول الرماني: «النون تقلب لسة أحرف؛ لقرنها منها القرب الشديد، ولا تقلب لغيرها، فخمسة منها تقلب وتدغم فيما بعدها، وواحد تقلب فيه ولا تدغم وهو في (العتير) ونحوه والنون الساكنة التي من نفس الحرف في الكلمة الواحدة تظهر مع الميم والياء والواو لئلا يلتبس بالمضاعف فتقول: (عَأْأَ زُتْأَاء، وَغَنَمُ زُتْمُ، وَقَفْرَأُ، وَقَنِيَّةُ، وَمِنِيَّةُ، وَقَنِيَّةُ)، فتظهر مع هذه الأحرف الثلاثة - لما بهتاً - ولا يلزم أن تظهر في (شَتْبَاء) كما لزم أن تظهر في (قَنُوا) من قبل أنه لا التباس في هذا...» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٧٤، وانظر مزيداً من التفصيل في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢٢، الأصول في النحو ٤١٨/٣ - ٤١٩، والتكملة/٢٧٨.

(٢) الكتاب ٤١٥/٢، وما بين المعنيتين زيادة يقتضيها المقام، وصحارة الكتاب هي قوله: «وسمعت الخليل يقول في (انْقَلَبَ) من (وَجِلَتْ)؛ (إِوَجَلَّ) كما قالوا: (إِصْحَى) لأنها نون زيدت في مثال لا تضاعف فيه الواو، فصار هذا...»

(٣) إذا لم يقع ليس أدغمت النون وذلك في شيئين: أحدهما: أن تكون الكلمتان منفصلتين، فيعلم بالانفصال حروف كل واحدة من حروف الأخرى كقولك: (مِنْ مَالِكَ، وَمَنْ رَأَيْدُ، وَمَنْ يَأْسُ). والآخر: أن تكون الكلمة يعلم من بنيتها أن فيها نوناً مدغمة، كقولك: (اصْحَى) وهو انْقَلَبَ لَأَنَّا إن لم نجعلها (انْقَلَبَ) وجعلنا المشددة أصلية صارت (انْقَلَبَ)، وليس في الكلام (انْقَلَبَ)، وكذلك لو بنيتها من (وَجِلَ) انْقَلَبَ قلنا: (إِوَجَلَّ) ومن (يَسَرَ) إِسْرًا فأدغمنا نوناً اللبس، فصار ما يزول فيه اللبس من كلمة واحدة بمنزلة كلمتين. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢٢ - ١٢٣، انكت في تفسير كتاب سيبويه ٤١٩/٢.

**قال سيبويه:** والنون ليست كذلك، لأن فيها غنة فتلتبس بما ليس فيه الغنة (١).

قال أبو علي: كأن قائلًا قال: هلا بين النون قبل الباء في (شَبَاء) والعمبر) كما بُيِّنَت قبل الواو في (قَنَواء)، لأن النون التي هي عين لا تتبين من الميم كما لم تكن تتبين لو أدغم فقيلاً: (قَوَاء) من المضاعف الذي عينه واو، ولم يتفصل منه، فقال: جاز ألا تُبين النون في (شَبَاء)، ولم يجز ألا يُبين في (قَنَواء)، لأن (شَبَاء) يُعلم أن الميم فيه بدل من النون إذ ليس في الكلام ميم ساكنة أصلية قبل ياء، فليس فيه مثل (عَنْبٍ) ولا نحوه، وفيه مثل (قَوَّوْكِيٍّ وَمِيٍّ)، فإذا أدغم في هذه المواضع التيس، ولا يلتبس في (العمبر) لما ذكرنا.

قال: وإنما احتمل ذلك في الواو والياء والميم (٢).

أي إظهار النون معهن في (كُنْيَة، وقَنَواء، وزُنْم) (٣).

**قال سيبويه:** وليس حرف من الحروف التي تكون النون معها من الخياشيم (٤) [٢٠٧/ب] هي حروف الفم نحو القاف والجيم، أي لا تدغم النون في شيء من هذه الحروف كما أن النون لم تدغم فيهن، ولو أدغمت

(١) الكتاب ٤١٦/٢.

(٢) الكتاب ٤١٦/٢.

(٣) بين سيبويه أن العلة في الإظهار هي بعد المخارج، فاحتمل بيان النون مع هذه الحروف في كلمة واحدة كالأمثلة التي أوردها أبو علي هنا.

(٤) الكتاب ٤١٦/٢، وقام كلامه: «... الخياشيم يُدغم في النون، لأن النون لم تدغم فيهن حتى يكون صوتها من الفم وتُقلب حرفًا بمنزلة الذي بعدها».



النون فيهن، لصار صوتها من الغم دون الخيشوم، ولقلبت حرفاً فحَوياً، فجعلت بمنزلة ما كان يكون بعدها من هذه الحروف التي كانت تدغم فيها لو أدغمت (١).

قال سيهويه: لأنه قد امتنع أن يُدغم في النون ما أدغمت فيه (٢). قال أبو علي: لم يدغم في النون الميم ولا الباء ولا الواو ولا الهاء ولا الراء وقد أدغمت هي في هذه الحروف، فكذاك كُرِهَ أن تُدغم اللام فيها وإن أدغمت هي في اللام (٣).

قال سيهويه: وكذلك لم يُدغموها فيما تَفَاوَتْ مُخْرَجُهُ عنها، ولم

---

(١) يقول أبو سعيد: «واعلم أنهم جعلوا الإدغام في النون حقيقاً لتغيرها، وخرجوها مرة من الغم، ومرة من الخيشوم، فصار ذلك طريقاً لإدغامها في ما بعد من مخرجها، وقلبتها إلى غيرها من غير إدغام كنحو قلها في (عَتِير، وَمَنْ يَلَهُ) فلم يدغموا فيها شيئاً من الحروف التي معها من الخيشوم لبعدهن منها، ولأن النون لم تدغم فيهن لبعدها منهن»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٢٣، وانظر النص نفسه في التكت في تفسير كتاب سيهويه ١٢٦٢/٢، وشرح عيون سيهويه/٣٧٠.

(٢) الكتاب ٤١٦/٢.

(٣) يفسر أبو سعيد هذا بقوله: «يريد: أن النون إذا كانت لا يدغم فيها ما تدغم هي فيه لما لا تدغم هي فيه أبعد من أن يُدغم فيها، وأما إدغام اللام فيها فلأن اللام حرف وقع التصريف به مع الألف فأدغمت لكثرتها في حروف كثيرة حتى أدغمت فيما بعد من مخرجها وهو الضاد والشين فكان إدغامها في النون وهو من مخرجها أولى، فلما أدغمت اللام في النون في حال التصريف جاز إدغامها فيها في غير التصريف، والبهان أحسن لضعف النون عن الإدغام فيها، ولأن النون قد أدغمت في أحرف لم يدغم فيها شيء منهن، فكانهم يستخرجون من الإدغام فيها مخرجها عن نظائرها»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٢٤.

يُوافقها إلا في الغنة<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: لما أن لم تدغم الميم في الباء وهي مثلها في أنها من مخرجها وموافق لها في الشدة والزام الشفتين فيها الضم، لم يدغموها في النون وإن كانت النون قد أدغمت فيها إذ كانت النون قد تفاوت مخرجها عن الميم، فلم يوافق الميم إلا في الغنة، فإذا لم تدغم الميم فيما وافقها من جهتين وهو الباء، كان أخرى ألا يدغم فيما لم يوافقها إلا من جهة واحدة، أعني الغنة، وهو النون والجهتان اللتان وافقت الميم فيهما الباء الشدة والمخرج.

قال سيبويه: وهي مع الطاء والدال والتاء والصاد والزاي والسين جائزة<sup>(٢)</sup>.

يعني أن إدغام اللام في هذه الحروف جائز وليس حسن إدغامها فيها كحسن إدغامها في الراء<sup>(٣)</sup>.  
قال سيبويه: لأن اللام لم تسفل إلى أطراف الأسنان<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الكتاب ٤١٦/٢.

(٢) الكتاب ٤١٦/٢ - ٤١٧.

(٣) قال أبو سميذ في شرح هذه المسألة: «أراد: وإدغام اللام في هذه الحروف السبعة جائز، وهي تلي الراء في حسن إدغام اللام فيها إذا لم يكن لام التعريف، وليس جواز الإدغام فيها ككثرتها مع الراء، لأن الراء من مخرجها وفيها انحراف مثل ما فيها، وهذه الحروف تراخين عنها، ومخرجها من اللتايا، وليس فيها انحراف كما فيها وفي الراء...» شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٢٤ - ١٢٥.

(٤) الكتاب ٤١٧/٢، وفيه: «... إلى أطراف اللسان» وهو خطأ، ورواية السيرافي توافق ما جاء في التعليقة.

قال أبو علي : لم تسفل اللام إلى أطراف الأسنان ، كما لم تسفل  
الطاء .

فلما اجتمعن في أن لم يسفلن حسن إدغام اللام فيها<sup>(١)</sup> .  
قال سيبويه : ولكنه يجوز إدغام اللام فيهما لما ذكرت لك من  
اتصال مخرجها<sup>(٢)</sup> .

أي ، من اتصال مخرجهما بطرف اللسان ، وحيث يقرب منه مخرج  
اللام .

\* \* \*

---

(١) يقول أبو سعيد : ومخرج اللام إذا اعتبرت ذلك في الوقف عليها على اعتدال إخراجها من  
طرف اللسان ملصقاً بما فويق أصول إحدى الرأعيتين وإحدى الثنيتين العاليتين غير نازلة  
إلى الثنايا والرأعيات ، ولو تكلف إنسان إخراجها نازلاً إلى نفس الثنايا والرأعيات ، أو  
منحرفاً إلى الناب أمكن ، والطاء والذال والفاء من طرف اللسان وأصول الثنايا الصلى ،  
والطاء والفاء والذال من طرف اللسان وأطراف الثنايا ، فعلم أن اللام أقرب إلى الطاء  
وأختيها لأنهن اشتركن في أن لم ينزلن إلى أطراف الثنايا ، والذي جوز الإدغام اشتراكها في  
طرف اللسان ، وهذا الذي ذكره سيبويه من تقوية إدغام اللام في الطاء وأختيها على  
إدغامها في الطاء وأختيها . . . » شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٢٥ ، وانظر النص  
في التكت في تفسير كتاب سيبويه ١٣٦٣/٢ .

(٢) الكتاب ٤١٧/٢ ، والحديث عن إدغام اللام في الضاد والشين ، وأن الضاد مخرجها من أول  
حافة اللسان ، ومخرج الشين من وسطه ، فضعف إدغامها فيهما .

ومن بَابِ الإِدْغَامِ فِي حُرُوفِ طَرِكِ اللِّسَانِ وَالْقَنَائِمَا (١)  
 قَالَ سِيَبُويه : وَهُوَ يَثْقُلُ التَّكَلُّمُ بِهِ لَشِدَّتِهِنَّ ، وَلِلزُّومِ اللِّسَانِ  
 مَوْضِعَهُنَّ لَا يَتَجَاوَى عَنْهُ (٢) .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : الْمِيمُ مِنَ الشَّدِيدَةِ الَّتِي يَجْرِي مَعَهُ الصَّوْتُ ، وَالْبَاءُ لَا  
 يَجْرِي مَعَهُ الصَّوْتُ ، فَلِذَلِكَ كَانَ الْبَيَانُ فِي (اصْصَبَ مَطْرًا) أَحْسَنَ ، وَكَانَ  
 الْإِدْغَامُ فِي الدَّالِّ وَالتَّاءِ وَنَحْوَهُمَا أَحْسَنَ ، لِأَنَّ تِلْكَ الْحُرُوفَ لَا تَخْتَلِفُ فِي  
 الشَّدَةِ كَمَا اخْتَلَفَ الْمِيمُ وَالْبَاءُ فِيهَا .

قَالَ سِيَبُويه : وَلَوْ أَمْسَكَتْ أَنْفُكَ لِرَأْيَتِهَا بِمَنْزِلَةِ مَا قَبْلُهَا (٣) .  
 قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : إِذَا ضَارَعْتَ الْمِيمُ النَّوْنُ لَمْ يَحْسُنْ إِدْغَامُ الْبَاءِ ، كَمَا لَا  
 يَجُوزُ إِدْغَامُ الْبَاءِ فِي النَّوْنِ .

وَقَوْلُهُ : وَلَوْ أَمْسَكَتْ بِأَنْفُكَ لِرَأْيَتِهَا ، أَيُّ رَأَيْتَ الْمِيمُ فِي (اصْصَبَ  
 مَطْرًا) بِمَنْزِلَةِ الْبَاءِ (٤) .

قَالَ سِيَبُويه : وَذَلِكَ قَوْلُكَ : (أَحْسَبَ صَائِرًا ، وَأَوْجَزَ صَائِرًا) وَالزَّيَا

(١) الكتاب ٤١٨/٢ .

(٢) الكتاب ٤١٨/٢ .

(٣) الكتاب ٤١٨/٢ . وفيه : « وَلَوْ أَمْسَكَتْ بِأَنْفُكَ . . . » .

(٤) هذه وسيلة للاختصار وتحسن الأصوات عند القضاة ، وعلى الرغم من بدائيتها إلا أنهم  
 استطاعوا أن يتذوقوا اللغة ويحددوا مخارج أصواتها ، وفي هذه العملية تظهر الفنة في  
 اللمز ومكانها الخيشوم فصارت بمنزلة ما تجافى عن موضعه ويمر في الصوت ، وقد ضارعت  
 الميم النون بالفنة ، والنون لا تندغم فيها ، فحسن ذلك الإظهار والبيان ، على أن الباء شديدة  
 والميم بين الشديدة والرخوة . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١٩ ، ق ١٢٦ .

والسين بمنزلة الدال والتاء <sup>(١)</sup>.

أي في أن كل واحدة من الزاي والسين تدغم في صاحبتهما [٢٠٨/٢] كما أدغم كل واحدة من التاء والدال في صاحبتهما <sup>(٢)</sup>.

**قال سيهويه :** وإن شئت أذهبت الإطباق، وإذهابه مع التاء كإذهابه من الطاء في التاء <sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: يريد: إن إدغام الطاء في التاء وإذهاب الإطباق فيه أقبح من إدغامها في الدال، وإذهاب الإطباق منه مع الدال لأن التاء ليس مثل الطاء في الجهر، كما أن الطاء ليس مثل التاء في الجهر <sup>(٤)</sup>.

**قال سيهويه:** والبيان فيهن أمثل منه في الصاد والسين والزاي <sup>(٥)</sup>.

---

(١) الكتاب ٤١٨/٢، وفيه: «... أحيصايرا، وأوجصايرا» بالإدغام.

(٢) تدغم السين في الصاد فتصير صاداً نحو: (أَحِصْ صَايِرًا) تُصَيِّح: (أَحِصْ صَايِرًا). كما تدغم الزاي في الصاد فتصير صاداً أيضاً نحو: (أَوْجِصْ صَايِرًا) التي تصيح في النطق: (أَوْجِصْ صَايِرًا) كما أن السين تدغم في الزاي في نحو: (أَحِصْ زُرْدَةً) فتكون (أَحِيزْدَةً)، وكذلك الزاي في السين في نحو: (رُزْ سَكَمَةً) لتصبح: (رُسَكَمَةً). انظر الأصول في النحو ٤٢٤/٣، وانظر الكلمة ٢٧٩.

(٣) الكتاب ٤١٩/٢، وفيه: «... كإذهابه من الطاء مع التاء».

(٤) للطاء مع الدال نحو: (احفظ ذلك) تكون: (احفظ ذلك) مدغمة دون إطباق.

والدال مع الطاء في نحو: (حط ظلك) فتصبح (حَطَّ ظَلْكَ).

والتاء مع الطاء في نحو: (ابحث ظلك) فتكون مدغمة نحو: (ابحث ظلك).

والدال مع التاء في نحو: (خذ ثيابك) لتدغم فتصبح: (خُذْ ثِيَابَكَ).

والتاء مع الدال في نحو: (ابحث ذلك) فتدغم لتصبح: (ابحث ذلك).

انظر الأصول في النحو ٤٢٥/٣، الكلمة ٢٧٩، المتع في التصريف ٧٠٤/٢.

(٥) الكتاب ٤١٩/٢، يريد البيان في الدال مع التاء، وأن منزلة كل منهما مع صاحبه كمنزلة الدال والتاء.

قال أبو علي: إنما صار ترك الإدغام في الرخوة أمثل من تركه في الشديدة، لأن الرخوة يجري الصوت فيها فيصير بجريان الصوت وامتداده بين الحرفين فصلًا مًا، والشديد لا يجري فيه الصوت فيكون فصلًا بينهما .  
**قال سيبويه** : وهنّ من حيزّ واحدٍ والذي بينهما من الثنيتين يسير<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: الذي بين الطاء وأختيها، والصاد وأختيها ، من أن مخرج الطاء أشد نزولاً إلى أطراف الثنيتين قليل<sup>(٢)</sup> .  
**قال سيبويه** : والبيان فيها أمثل ، لأنّها أبعدُ من الصاد وأختيها<sup>(٣)</sup> .

أي : الطاء وأختاها أبعد من الصاد وأختيها من الطاء والطاء والدال، ومعنى ذلك أن البيان في الطاء والطاء والدال مع الصاد والسين

(١) الكتاب ٤١٩/٢، والمسألة حول حروف (الطاء والطاء والدال) وأنهن أخوات.

(٢) يقول أبو سعيد: «يريد: إن الطاء والدال والطاء أبعد من الصاد وأختيها من الطاء والدال والطاء، فلذلك كان بيان الطاء وأختيها عند الصاد وأختيها أمثل من بيان الطاء وأختيها عند الصاد وأختيها».

فإن قال قائل: كيف صارت الطاء وأختاها أبعد من الصاد وأختيها من الطاء وأختيها؟ قيل له: قد ذكرنا أن الطاء وأختيها والصاد وأختيها تنطق الأسنان على اللسان عند النطق بهن، ولا يخرج اللسان عن الأسنان، فقد اشتركن في ذلك، والطاء والدال والطاء يخرج اللسان عن الأسنان فيهن خاصة، فقد باينهن، وصارت الطاء وأختاها أقرب من الصاد وأختيها، ومع ذلك فإن البيان تقويه رخاوة الطاء وأختيها ، شرح السيراني للكتاب، ١١٧، ق ١٢٧.

(٣) الكتاب ٤١٩/٢، وهو يتحدث عن إدغام الدال في الزاي نحو (مُدَّ زمان) حيث قال فيها: (مَزَّمان) ، وإدغام الدال في السين في نحو (مُدَّ ساعة) حيث يقال فيها (مُسَّاعة) .

والزاي، أحسن من البيان في الطاء والتاء والدال مع الصاد والسين والزاي، لأن الطاء وأختيها، أبعد من الصاد وأختيها، والطاء وأختها أقرب إليهن من الطاء وأختيها إليهن.

**قال سيبويه:** وحجته قولهم ثلاثٌ دراهم<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: لا يجوز أن تدغم التاء في (ثلاثة دراهم) في الدال، والذي منع من (ذلك)<sup>(٢)</sup>. وهو أن هذه التاء إذا أسكنت انقلبت هاء، وإذا انقلبت هاء فليس يجوز إدغامها حتى تسكن لأن الحرف المدغم لا يكون إلا ساكنًا، وإذا أسكنت انقلبت هاء وإذا انقلبت هاء لم يجوز إدغامها في الدال لبعد المخرجين.

**قال سيبويه:** تدغم التاء من ثلاثة في الهاء إذا صارت تاء، و(ثلاثٌ أقلس) فأدغموها<sup>(٣)</sup>.

أي أدغمت التاء من (ثلاثة) في تاء التانيث وجاز ذلك. وإن كان ما قبله ساكنًا لأنه بمنزلة (دأبئة)<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الكتاب ٤١٩/٢، وفي المخطوطة: (ثلاثة دراهم)، وانظر الأصول في النحو ٤٢٩/٣.

(٢) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٣) الكتاب ٤١٩/٢ - ٤٢٠، وهذه العبارة من مقام سابقها.

(٤) الألف في (ثلاثة) في مقام الألف من (دأبئة) في السكون والوظيفة. قال أبو سعيد: وأما إدغام (ثلاثة دراهم)، (ثلاثٌ دراهم) فلأن الهاء من ثلاثة تنقلب تاء في الرفع وتسكن في الإدغام في الدال من (دراهم)، «شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢٧».

قال سيبويه: حتى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان<sup>(١)</sup>.  
يعني بقوله ما اللام فوقه من الأسنان الطاء وأختيها .  
قال سيبويه: وأنه ليس فيها إطباق ولا ما ذكرت لك في الضاد<sup>(٢)</sup>.  
أي من أنها لا تحجافى عن موضع الطاء تحجافى الشين عنه .  
قال سيبويه: إذ كانا يدغمان منفصلين فكرهوا هذا الإجحاف<sup>(٣)</sup>.  
يعني بالإجحاف ما ينقص من الصوت في إدغام المجهور في  
المهموس لو لم يبدل من مكان الباء حرف مجهور<sup>(٤)</sup>.  
قال سيبويه : وإنما منعهم من أن يقولوا : (مُذَكَّرٌ) كما قالوا  
مُزْدَانٌ<sup>(٥)</sup>، الفصل .

- (١) الكتاب ٤٢٠/٢، وهذا بعد قوله: «وقد تدغم الطاء والياء والدال في الضاد، لأنها اتصلت  
بمخرج اللام، وتطأطأت عن اللام حتى...» .  
(٢) الكتاب ٤٢٠/٢ - ٤٢١، وقوله قوله: «وتدغم الطاء والدال والياء فيها، لأنهم قد أنزلوها  
منزلة الضاد، وذلك قولك: (أَحْشَشْتِئَاءَ، وَأَهْشَشْتِئَاءَ، وَخَشَشْتِئَاءَ) والبيان عربي جيد [قولك:  
احفظ شنياء، واهبش شنياء، وخَشَشْتِئَاءَ] وهو أجود منه في الضاد لبعد المخرجين، وأنه ليس  
...»، انظر الأصول في النحو ٤٢٧/٣ .  
(٣) الكتاب ٤٢٧/٢، والضمير يعود هنا على الدال والياء، إذ كان يبدل الدال من مكان التاء  
لأنه أشبه الحروف بها وإذا كانا في كلمة واحدة لزم ألا يهينتا .  
(٤) الإجحاف الذي كرهوه: إدغام الدال في التاء إن لم تجعل مكان التاء دال، لأن التاء إذا  
جعلت دالاً فالدال مجهورة مثل الدال، والقياس (مُذَكَّرٌ) في مثل قوله تعالى: «فَهَلْ مِنْ  
مُذَكَّرٍ» . ويجوز فيه (مُذَكَّرٌ) بالدال، وإنما منعهم أن يقولوه بالدال كما قالوا: (مُزْدَانٌ) لأن  
كل واحد منهما قد يدغم في صاحبه في الانفصال، فلم يجوزوا في الحرف الواحد إلا  
الإدغام، وإلا لزم الدال على حال، فلم يشبهوها بها - انظر شرح السيرافي  
للكتاب، ج ١١، ق ١٣١ .  
(٥) الكتاب ٤٢٧/٢، و(مُذَكَّرٌ) هنا هي التي في قوله تعالى: «فَهَلْ مِنْ مُذَكَّرٍ» .



قال أبو العباس: أبو عمر يقول: (مُذَكَّرٌ) وهو القياس الجيد البالغ<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو علي: ليس هذا بردٌ على سبويه، لأنه قال: وإنما منعهم أن  
 يقولوا: (مُذَكَّرٌ)، أي لم [٢٠٨/ب] يقولوه ليسمع منهم. والجرمي  
 يجيزه قياساً، وقد يجيز القياس أشياء لا تستعمل، كإجازته في ماضي  
 (يَذُدُّ وَذَدَّ) وهو مع ذلك غير مسموع<sup>(٢)</sup>.  
 قال: ولم تكن في السمع كالضاد<sup>(٣)</sup>.  
 قال أبو علي: الصاد أُنْدى في السمع من الضاد، فلذلك لم يجز

---

— الآية ١٥ من سورة القمر، وقد تكررت في السورة في أكثر من موضع.  
 (١) «مُذَكَّرٌ» بالنال المجسمة في الجمع مما ذكر في هذه السورة، قرأها ابن مسعود، وعيسى  
 وقتادة، وابن عباس، عن أبي عمرو. انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب  
 الهدى/١٤٨. قال الفراء، والمعنى: مُذَكَّرٌ، وإذا قلت: (مُفْتَعِلٌ) فيما أوله ذال، صارت  
 الذال وتاء الاتصال دالاً مشددة وبعض بني أسد يقولون: مُذَكَّرٌ، فيفتلّون الذال فتصير ذالاً  
 مشددة... انظر معاني القرآن ١٠٧/٣، قال الرماني: ولا يجوز عند سبويه (مُذَكَّرٌ)  
 بالإظهار، ويجوز عند أبي عمرو، وأبي العباس (مُذَكَّرٌ) على قياس (مُظَلِّمٌ)، ووجه  
 قول سبويه أنه لما تقاربا قريباً شديدًا وكاتا من الحروف التي لا إطباق فيها ولا استعمال قوي  
 الإدغام لكثرة الحروف التي هما منها، كما يقرى الإدغام في حروف طرف اللسان لكثرتها،  
 ولا يقرى في حروف الخلق لقلتها، ولقول أبي عمرو وجه صحيح في قياسه على النظير،  
 إلا أن الإدغام أخف وأولى، وبه جاء القرآن في «هل من مُذَكَّرٌ»، شرح الرماني للكتاب،  
 ج ٥، ق ١٨١.

(٢) هذا من الألفاظ التي استغنت العرب بمضارعها عن ماضيها، واكتفت بماضٍ بمعناه، فاكثفت  
 به (تَرَكَ) عن (وَدَعَ وَذَرَ)، وقد مرَّ ذلك.  
 (٣) الكتاب ٤٢٢/٢، وهذا حول (مُظَلِّمٌ)، قال سبويه: وإن شئت قلت: (مُضْجِعٌ)، وقد  
 قال بعضهم: (مُطْجِعٌ) حيث كانت مطبقة.

إدغام الصاد في الطاء وجاز إدغام الضاد فيها<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: ولا يدغمونها في الطاء في الانفصال<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: الانفصال نحو: (أَفْرِضْ طَالِيًا)، وكذا لام غير المعرفة لا تدغم في الانفصال في نحو (هَلْ طَلَبْتَ)، وإذا أدغم في قولك: (الطَّالِب)<sup>(٣)</sup>.

قال سيهويه: لأنهما في الانفصال أثقل من جميع ما ذكرنا<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يقول: إظهارهما والبيان فيهما منفصلين أثقل منه في سائر الحروف، فلذلك كان القلب والإدغام أحسن.

قال أبو علي: لأنهما جميعاً شديداً لا يجري الصوت فيهما جريه في الرخوة فيكون جريان الصوت فيهما كالفصل بينهما.

قال سيهويه: وذلك قولك: اطْعَمُوا<sup>(٥)</sup>.

---

(١) قول بعض العرب في (مُضْطَجِعٍ): (مُطْجِعٌ) شاذ لا يقاس عليه، أما وجه جوازه فلشدة التقارب بالإطباق والاستعلاء، وأنه موضع يقوى فيه التغيير بقلب الحرف للحرف، وفي كلمة واحدة، فاعتفروا ذلك على شلذه لهذه العلة - انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٨١، وانظر التكملة/ ٢٧٩.

(٢) الكتاب ٤٢٢/٢، يريد: لا يدغمون الضاد في الطاء في الانفصال.

(٣) انظر المقتضب ٢١٤/١.

(٤) الكتاب ٤٢٢/٢، والمسألة تعالج الطاء مع التاء، وأنه يجدر أن تقلب التاء طاء لا أن تدغم الطاء في التاء فتدخل بالحرف، ولا يدغمون الطاء في التاء لأنهم يريدون الإبقاء على الإطباق، لأنه يلحق في الانفصال. انظر التكملة/ ٢٨٠، وانظر الأصول في النحو ٤٢٢/٣ - ٤٢٣، والمتع في التصريف ٧٠٦/٢.

(٥) الكتاب ٣٢٢/٢.

قال أبو علي: يقول: لم يُدغموا الطاء في التاء في الاتصال، لأنهم إذا أدغموا الطاء لم يلتزموا إبقاء الإطباق لأنه يذهب به في مثال: (انْقَطُ توماً)، فيقال: (انْقُتُ توماً)، وقد يبقى فيقال: لو أدغم الطاء في التاء في الاتصال ولم يقلب طاءً، لكان جديراً أن يلزمه ذهاب الإطباق في الاتصال كما لزمه في الانفصال، للزوم الإدغام إياه لاتصاله<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: وأعلم أن ترك البيان هنا أقوى منه في المنفصلين لأنه مضارع<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول: فَعَلْتُ نحو (حَبَطُ)، الإدغام فيه أحسن منه في (انْقَطُ توماً)، لأن التاء في (فَعَلْتُ) تشابه تاء (افْتَعَلُ) في أنهما من كلمة واحدة، والفاعل من الفعل قد يكون بمنزلة بعض حروفه في نحو (يَضْرِبَانِ)، جاء الإعراب بعد اسم الفاعلين. كما يجيء في المعربات بعد وأخبرها، فالتاء التي في (فَعَلْتُ) كأنها على هذا التأويل من نفس الكلمة<sup>(٣)</sup>.

(١) يقول أبو سعيد: «يريد: أن الطاء إذا كان بعدها تاء الاتصال قلبت التاء طاءً، وقلبها طاءً مع الطاء أجدر من سائر ما ذكر قبلها معه طاءً، وقوله: «لأنهما في الانفصال أنقل» يريد: أن التقاءهما في الانفصال ثقيل، فإذا التقعا في كلمة ازدهدت ثقلاً... ولم يدغموا الطاء في التاء لأنهم لم يريدوا ألا يبقى الإطباق... وقالوا: (اطْمَنَّا) ولم يقولوا: (اُتْمَنَّا) والأصل: (اطْمَنَّا)». انظر شرح السرياني للكتاب، ج ١١، ق ١٣٦.

(٢) الكتاب ٤٢٣/٢، وقد جاء بعدها نص مفسر لمراوده من هذا القول، ولعله من زيادات الألفاظ وهو قوله: «يعني ما يبنى مع الكلمة في نحو (افْتَعَلُ)، فإن تقول (اخْطَطْ تلك)، وخذ تلك، وابْعَثْ تلك) فتسبب أحسن من (خَطِطْتُ، وأَخَذْتُ، وبعَثْتُ) - وإن كان هذا حسناً عريضاً»، وقد ورد هذا النص عند السرياني ناقصاً صدره.

(٣) فسر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: «إدغام ما قبل التاء في التاء أقوى مثل —

**قال سيهويه :** لأنَّ أصل الإدغام أن يُسَكَّنَ الأوَّلُ ويُحرَّكَ الثاني مُدْغَمًا فيه، وكذلك يلزم أن يقلب الأوَّل إلى لفظ الثاني، ولو قلب الثاني إلى لفظ الأوَّل لأسكن الثاني، كما أنه لو قلب الأوَّل إلى لفظ الثاني أسكن الأوَّل وحركَ الثاني، وتحريك الأوَّل وتسكين الثاني عكس ما عليه حكم الإدغام<sup>(١)</sup>.

**قال أبو علي:** نحو (رَدَدْتُ ورَدَدْتُ)، لأن اللام من (رَدَدْتُ) تتحرك في هذه المواضع، فإن لا تُدْغَمَ في الطاء من (استطعتم) ونحوه مما لا يتحرك أبدًا أولى<sup>(٢)</sup>.

**قال سيهويه :** ودعاهم سُكُونُ الآخر في المثليين أن يَبَيِّنَ أهل الحجاز<sup>(٣)</sup>.

أي، فلما سكن الآخر لم يدغم فيه، لأنه إما يدغم في المتحرك<sup>(٤)</sup>.

---

— (أَحْظَ ثَلَاثًا) وَ(حُلَّتِلَاثًا)، وإذا كانت التاء متحركة بعدها هذه الحروف ساكنة لم يكن إدغام، لأن أصل الإدغام أن يكون الأوَّل ساكنًا ٤٠٠، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٧.

- (١) الكتاب ٤٧٣/٧ - ٤٧٤، ينصرف، وقد مزج أبو علي تعليلاته بكلام سيهويه.
- (٢) انظر الكتاب ٤٧٤/٧ فالأمثلة هنا ولفظ سيهويه لايحتاج إلى بيان، وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٧.
- (٣) الكتاب ٤٧٤/٢، وقامه: «... بين أهل الحجاز في الجزم، فقالوا: ارْدُدْ، ولا تَرْدُدْ، وهي اللغة العربية القديمة الجيدة، ولكن بني تميم أدغموا».
- (٤) قال أبو سعيد: «أن من منع سكنن الثاني من الإدغام أن أهل الحجاز يبيّنون في الجزم في الحرفين المثليين وإن كان سكنن الثاني من الجزم ليس بلازم كما يلزم السكون فاء استعمل لأن المجزوم يجوز أن يطل جزؤه، ويرفع وينصب، وتدركه التنفية والجمع والتون التقيضة، والألف واللام وألف الوصل، فيحوّل له... وما بين أهل الحجاز وبني تميم من اختلاف —

قال سيبويه : لأنه يدركها التثنية والنون الخفيفة والثقيلة والألف واللام<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: [٩٠٧/٢] إدراك الألف لها كقولك: (ارْدُدِ البابَ)، وإدراك النون<sup>(٢)</sup> لها كقولك: (ارْدُدْ) يافتى.

قال سيبويه: ومع ذلك أن يَعدّها حرفاً أصله السكون<sup>(٣)</sup>.

قال أبو علي: نحو اسْتَطَارَ، واستَطَوَّرَ<sup>(٤)</sup>.

قال سيبويه: أن لا يحملوا على الحرف في أصله أكثر من هذا<sup>(٥)</sup>.

قال أبو علي: أي فلو أدغموا مع هذا الإعلال لقد كانوا جمعوا عليه

== اللغة وذكر (ارْدُدْ) في الجزم، لأن حكمه كحكمه في اللفظ، فهو قيم يذهبون، فيقولون: (رُدْ، ولا تَرُدْ)، ولا يجعلونه كَرَدَتْ، لأن (رُدْ، ولا تَرُدْ) تتركها التثنية والجمع والنون الثقيلة والخفيفة والألف واللام في قولك: (ارْدُدِ الرجلَ، ولا تَرْدُدِ الغلامَ)، وألف الوصل في قولك: (ارْدُدِ ابتك)، ولا تَرْدُدِ ابتك)، ورَدَدْتُ لا يدركه من ذلك شيء... شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٣٣، وانظر شرح الشافعية ٣/ ٢٤٠ - ٢٤١.

(١) الكتاب ٤٢٤/٢.

(٢) يريد: نون التوكيد الخفيفة والثقيلة.

(٣) الكتاب ٤٢٤/٢، وهو يرمى إلى التاء في مثال (اسْتَطَلَّ)، فإنها لا تدغم، كراهية تحريك السين التي لا تكون إلا ساكنة في نحو (اسْتَطَارَ، واستَطَارَ واستَعَاءَ).

(٤) الحرف الذي أصله السكون هو الذي يجمي. بعد التاء في (اسْتَطَلَّ)، فمثلاً: (اسْتَطَارَ) أصله (استَطَوَّرَ) بسكون الطاء، و(استَعَاءَ) أصله: استَعَوَّأَ بسكون الضاد، وإنما حركه ذلك الساكن لعله أدركته - كما قال سيبويه - قال أبو سعيد: والتاء في استَدَانَ، واستَطَّلَ لا تدغم في الدال والطاء وإن كانتا متحركتين، لأنه كان قد منع من إدغامها في الطاء في (استَطَعَمَ) بسكون الطاء، فكان قائلاً قال: الطاء في (استَطَّلَ) قد تحركت قبلها أدغمت التاء في الطاء، فيقول له: لو أدغمت التاء في الطاء لألغيت حركتها على السين، وهذه السين لم تكن قط إلا ساكنة... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٣٣.

(٥) الكتاب ٢٤٢/٢، والكلام مرصود بالإدغام في (اسْتَطَلَّ) السابق.

إعلالين.

قال سيبويه: قد اجتمع فيه الأمران<sup>(١)</sup>.

يعني سكون ما قبل التاء في الاستفعال، وإعلال العين بعده.

قال سيبويه: وأما اختصّصوا واقتتلوا فليستا كذلك<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: يقول: ليس القاف من (اقتتلوا) كالسين من (استقتلوا) فيمتنع تحريك القاف منه للإدغام، كما امتنع تحريك السين من (استقتلوا) لأن القاف والخاء<sup>(٣)</sup> منهما [و]<sup>(٤)</sup> أن أصلهما الحركة.

قال سيبويه: لأنهما حرفان وقعا متحركين، والتحرك أصلهما، كما أن التحرك الأصل في ممدّ<sup>(٥)</sup>، الفصل.

قال أبو علي: يقول: القاف من (اقتتلوا) أصله التحرك، كما أن الميم من (ممدّ) أصله التحرك فيغير هذا البناء، لأنك تصرّفه فتقول: (مادّ، وممدّ وممدّ) متحركة، فهذه الفاء أصلها الحركة، فلذلك جاز الإدغام بعدها، وإلقاء حركة المدغم عليها، ولم يجز ذلك في (استطار) وبابه، لأن الساكن الذي قبل التاء لاحظ له في الحركة ولم يحرك له في موضع ألبته.

(١) الكتاب ٤٢٤/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٤/٢.

(٣) القاف في (اقتتلوا)، والخاء في (اختصّصوا).

(٤) زيادة الواو هنا يقتضيها المعنى.

(٥) الكتاب ٤٢٤/٢ - ٤٢٥، وفي المخطوطة: ولأنه حرفان وقعا ٤٠٠، وفي الكتاب: و ٠٠.

كما أن التحريك الأصل ٤٠٠.

قال سيبويه : وقد حذفوها والكسرة بعدها<sup>(١)</sup> في (يَعْدُ) ، فإذا وقعت الكسرة عليها نفسها في مثل (يُودُ) كان الحذف أولى.

قال سيبويه : وكرهوا (وَلَدًا) و(وَلَدًا) ، لما فيه من الاستثقال<sup>(٢)</sup>.

قال أبو العباس : يعني تقارب مخارج الحروف وتبنيها ، وسكون الحرف الأول من المتقاربين<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه : وتقول في المصدر : (أَزَيْتُ) <sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي : في (تَزَيْتُ) ، ومصدره وما تصرف منه ، المتقارب في المتقارب ، وتدع الباقي على ما كان عليه قبل الإدغام<sup>(٥)</sup>.

قال سيبويه : وقوله عز وجل «وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ»<sup>(٦)</sup> وكانت الثانية أولى بالحذف<sup>(٧)</sup>.

قال أبو علي : إنما حذفت الثانية من «تَذَكَّرُونَ»<sup>(٨)</sup> ، و«تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ»<sup>(٩)</sup> . لأنها هي التي تعتل في الماضي بالإسكان ، والإدغام

---

(١) الكتاب ٤٢٥/٢ ، وقد أتبع أبو علي تعليلاته كلام سيبويه دونما فصل بينهما .

(٢) الكتاب ٤٢٥/٢ .

(٣) المتقاربان هنا : التاء والذال . وكذلك التاء والطاء اللذين قد يكون في موضعهما الحرف الذي هو مثل ما بعده نحو (وَدَيْتُ) ونحوه .

(٤) الكتاب ٤٢٥/٢ .

(٥) قوله : (أَزَيْتُ) إنما هو (تَزَيْتُ) والمصدر : (أَزَيْتُ) ، ومثله : (تَقَالَلُ) : إِنْقَالَ والمصدر : (الْقَالِلُ) .

(٦) سورة آل عمران ، الآية / ١٤٣ .

(٧) الكتاب ٤٢٥/٢ .

(٨) من سورة الأنعام ، الآية / ١٥٢ ، وغيرها .

(٩) سورة القدر ، الآية / ٤ .

والحذف إلى المعتل المغير أسرع لأنه تغيير.

ومما يجب له حذف الثاني دون الأول إما هي التي تعتل في الماضي بما ذكرنا من السكون والإدغام في نحو (تَذَارَأُ)<sup>(١)</sup>، والمضارع ينتظم حروف بناء الماضي، وكذلك يجب أن ينتظم المضارع هذه التاء المعتلة في الماضي المدغمة، فيعتل أيضاً في المضارع بالحذف، كما أعل في الماضي بالإدغام؛ ومما يوجب أيضاً أن تكون هي المحذوفة، أن التكرير بها وقع كما وجب التخفيف في الهمزة الثانية [٢٠٩/ب] لتكررها في نحو آدَمَ، فكذلك يجب الحذف في الثانية لتكررها.

وأيضاً فإن الأولى التي هي حرف المضارعة لا يجب حذفها لأنها إذا حذفت فقد لا يبقى ما يدل عليها، لأنها حرف واحد، والثانية إذا حذفت بقي من الكلمة غيرها، فمن هذه الجهات وجب حذف الثانية دون الأولى<sup>(٢)</sup>.

(١) تَذَارَأُ: يتذَارَأُ، وفي سورة البقرة قال سبحانه: «فَادَارَأْتُمْ فِيهَا»، الآية ٧٢.

(٢) يقول أبو سعيد: «واعلم أن ما كان على (تَفَاعَل) أو (تَفَعَّل) فلحقته تاء أخرى للمخاطب أو للمؤنثة الثانية جاز حذف إحداها، فأما سيبويه والبصريون فيقولون: المحذوفة الثانية، وذلك قولك: (يَا زَيْدُ لَا تَكَلِّمْ فِي هَذَا وَلَا تَفَاعَلْ عَنْهُ) وتقديره: لا تتكلم فيه، ولا تَفَاعَلْ عَنْهُ، كذلك: (هَذَا تَكَلِّمْ فِي هَذَا، وَزَيْتَبُ تَفَاعَلْ عَنْهُ) قال الله عز وجل: «وَتَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ»، وتقديره: تَنَزَّلْنَ، وكذلك التقدير (تَتَمَنَّوْنَ) في «كُنْتُمْ تَمُنُّونَ»، وكذلك «لَا تَوَلُّوا عَنْهُ» أصله (تَوَلُّوا عَنْهُ) - إما فحلقوا إحداها استخفافاً؛ لأن لفظة واحدة، فإن اتضمت الأولى لم يجر حذف إحداها، فلو قلت: (تَفَعَّلَ، وَتَتَنَزَّلُ) على ما لم يسم فاعله، لم يجر حذف أحدهما، لاختلاف الحركتين، ولأنه يقع لِسُنْ بين (تَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ). وقال بعض الكوفيين: التاء المحذوفة هي الأولى، وقال بعضهم: يجرز أن تكون المحذوفة هي الأولى، ويجوز أن تكون الثانية - وذكر احتجاج سيبويه لحذف الثانية - انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٣٥.



قال سيهويه: وإن شئت قلت في (تَذَكُّرُونَ) ونحوها (تَذَكُّرُونَ)<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو علي: يقول: يجوز أن تحذف التاء الثانية من (تَذَكُّرُونَ)، وإن وقعت قبل حرف مقارب له يجوز إدغامها فيه كما جاز إدغامها إذا وقعت قبل الكاف ونحوه مما لا يجوز أن يدغم فيه لبعد المخرجين<sup>(٢)</sup>، لأن التاء الواقعة قبل المقارب هي التاء التي جاز حذفها إذا وقعت قبل غير المقارب، فكما جاز حذفها معه، كذلك يجوز حذفها مع المقارب.  
 قال سيهويه: لأنّه حذف منها حرف قبل ذلك وهو التاء، وكرهوا أن يحذفوا آخر،<sup>(٣)</sup> الفصل.

قال أبو علي: لما حذفت التاء من «تَذَكُّرُونَ»، اجتمع متقاربان كما كانا اجتماعاً في «تَكَلُّمُونَ» فكان المتوهم قد يتوهم بأن حذف أحد المتقاربين من «تَذَكُّرُونَ» بعد حذف الثانية جائز كما جاز في «تَكَلُّمُونَ»<sup>(٤)</sup>. فقال: لا يجوز اعتلال هذا، واعتلّ بما ذكر.

(١) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٢) قال الرماني: «قد جاء القرآن بالأسرين جميعاً، فقال جل وعز: وَتَذَكَّرْ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ وَتَشْجَا فِي جُنُوبِهِمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ» فهذا على الأصل، وقال جلّ ثناؤه: «وَتَذَكَّرْ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ» ولقد كنتم تتذكرون الموت» فهذا على الحذف، والمحذوف التاء الثانية لأنها هي التي تعمل في «فَادَاؤَاتُكُمْ» و«وَأَنْتُمْ» وتدغم في «تَذَكُّرُونَ»... ولا يجوز الحذف في «تَذَكُّرُونَ» للإجفاف الذي يقع بالكلمة فيما يجوز فيه الأصل؛ إذ قد حذف منه التاء، فلا تحذف التاء الأخرى، ولا يجوز حذف الذال في «تَذَكُّرُونَ» لأنه حرف أصلي يخل حذفه بالكلمة، وسبيل المؤنث في «تَذَكُّرِينَ» سبيل المذكر» - شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٨٥.

(٣) الكتاب ٤٢٦/٢، وقبيله: «ولا يجوز حذف واحدة منهما يعني من التاء والذال في «تَذَكُّرُونَ»».

(٤) وصف سيهويه هذا بأنه قراءة أهل الكوفة، وانظر السبعة في القراءات ٢٧٢/٢.

**قال سيبويه:** ولم يَرَوْا ذَلِكَ محتملاً إذ كان البيان عربياً<sup>(١)</sup>.  
**قال أبو علي:** لم تحذف الحرف الأول من «تذكرون» ولم تُدغم في الثاني أيضاً، ولا يحذف الذال لما ذكره من الإلباس وغيره مما يؤدي إليه، إذ كان البيان وترك الإدغام في هذه الحروف المتقاربة في المواضع التي لا يؤدي الحذف فيها إلى مثل ذلك حسناً.

**قال سيبويه:** وأما (الذَكَرُ) جمع (ذِكْرَة) مثل كسرة وكِسَرٍ، فأبدلت الذال دالاً<sup>(٢)</sup> غير أن أوجب قبلها ما أوجبه في (مُدَكِّر) قلبها ذالاً من وقوعها قبل تاء الافتعال، وإبدال التاء حرفاً من مخرجها أشبه الحروف بالذال وليس في (ذِكْر) شيء من ذلك، إنما أبدلت دالاً كما يبدل الحرف من مقاربه (كهنات بخُر، وبنات مَحْر)<sup>(٣)</sup>، و(إِيْكَ)

(١) الكتاب ٤٢٦/٢، لما كان لا يجوز حذف واحدة من التاء والذال في (تَذَكَّرُونَ) كراهة الالتباس، وأنه حذف حرف جاء لمعنى المخاطبة والتأنيث، كذلك لم يجر حذف الذال وهي من نفس الحرف، لأن ذلك يفسد الحرف ويخل به... وهذا معنى لفظ سيبويه...

(٢) الدال في قوله: (الذَكَرُ)، وقد شددت لدخول لام التعريف عليها، والقلب فيها شبيهه بالقلب في (مُدَكِّر)، إلا أن سيبويه وصف هذا الموضع بالشلو، وشبهه بالغلط. انظر الكتاب ٤٢٦/٢. قال ابن عصفور: «وأبدلت أيضاً (الدال) من تاء (افتعل) إذا كانت الفاء ذالاً، من غير إدغام، فقالوا: (الذَكَرُ)، و(مُدَكِّر)، حكى أبو عمرو: وقال أبو حكاك:

تَنَحِّي عَلَى الشُّوكِ جَرَّارًا مُنْضِبًا      وَالْهَرَمَ تَذَرِيهِ إِذْ رَأَى عَجَبًا

يريد: (اذتَرَ)، وهو (الفتعال) من (ذَرَأَ يَذْرِيه)، فأما (اذكَّر) فإبدال إدغام. انظر المتع في التصريف ٣٥٧/١ - ٣٥٨، وانظر شرح المفصل ١٠/١٥٠.

(٣) (بنات مَحْر، وبنات مَحْر) سحائب يأتين قُبْل الصيف، يَهْرُ منتصبات في السماء، قال طرفة: كَهَنَاتِ الْمَحْرِ يَمَازُنَ كَمَا      أَهَبَتِ الصَّبَا عَسَالِيحَ الْحَصْرِ  
وإنما جعلت الباء الأصل، لأن (الْبَخْر) مشتق من البخار، لأن السحاب إنما ينشأ عن بخار البحر، فأبدلت الميم من الباء. انظر المتع في التصريف ٣٩٢/١ - ٣٩٣.

وهيالك<sup>(١)</sup> وما أشبه ذلك، وشددت الدال<sup>(٢)</sup> لإدغامهم لام التعريف فيها .

\* \* \*

## ومن بابِ الحروفِ الذي يُضَارِعُ به حَرْفٌ مِنْ مَوْضِعِهِ<sup>(٣)</sup>

قال سيبويه: فلم تُدْغَمْ في التاء لحالها التي ذكرت لك<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: الحال التي ذكرها أن الصاد من حروف الصَّفير، فلا تدغم فيما لم يكن فيه صفير لحدوث النقص في الصوت<sup>(٥)</sup>.

---

== نقل ابن عصفور عن أبي علي هذا الرأي، ويؤيد أن الذي سهل لهم إبدال الدال في (ذكري) دالا قليم لها في (اذكر) و(مذكر) وأنه قد ألف فيها القلب، واستشهد بقول ابن مقبل: يَا لَيْتَ لِي سَلَوَةٌ تُشَلِّقُ النَّفْسَ بِهَا مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَقِي ظِلِّي مِنَ الدَّكْرِ انظر المتع في التصريف ٣٥٨/١ - ٣٥٩.

(١) أي أبدلت الهاء من الهمزة. انظر الإبدال ٥٦٩/٢. والمتع في التصريف ٣٩٨/١.

(٢) في قوله (الذكر)، وأما (مذكر) فأصلها (مذكّر) كما مر.

(٣) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٤) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٥) المضارعة التي يشير إليها سيبويه هي أن تجعل الصاد بين الصاد وبين الزاي الذي هو من مروضه، بشرطه أن تسكن الصاد وبمدها دال، كقولك: مصدر، وأصدر، والتصدير، وليس يلزمك أن تجعل الصاد الساكنة التي يدها الدال بين الصاد والزاي، بل لك في ذلك ثلاثة أوجه:

- إن شئت جعلتها صادًا خالصة لأنها الأصل.

- وإن شئت جعلتها بين الصاد والزاي.

- وإن شئت جعلتها زايًا خالصة.

وجواز قلبها زايًا خالصة أو قلبها حرفًا بين الصاد والزاي؛ لأن الصاد مهموسة رخوة مطبقة،

والدال مجهورة شديدة غير مطبقة... انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٣٦.

قال سيبويه: ولم تُبدل، لأنها ليست بمنزلة اصْطَبَر<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو علي: يقول: ليس بمنزلة (اصْطَبَر) في أن لا يُقلب الحرف  
 الثاني إلى لفظ الأول، ويدغم فيه الأول فيقال: (اصْبَر)<sup>(٢)</sup>.  
 قال سيبويه: وهي الزاي، لأنها مجهورة [٢٩٠/أ] غير مطبقة<sup>(٣)</sup>.  
 قال أبو علي: أبدل من الصاد لتقريبها من الدال حرف من مخرج  
 الصاد أشبه الحروف من مخرجها بالدال وهو الزاي لموافقتها في الجهر.  
 قال سيبويه: كما كرهوا ذلك فيما ذكرت لك من قبل هذا<sup>(٤)</sup>.  
 قال أبو علي: مما يكره إذهاب الإطباق فيه نحو (اصْبِطْ دَلَامًا)<sup>(٥)</sup>.  
 قال سيبويه: إذا لم يصلوا إلى الإدغام ولم يجسروا على إبدال  
 الدال<sup>(٦)</sup>.

(١) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٢) قولك: (اصْطَبَر)، أصله: اصْتَبَر، فلم تدغم الصاد في تاء (اصْتَبَر)، بل قلبت طاءً، وكذلك لا تدغم الصاد في الدال من (يَصْتَبِر)، ولم تدغم الدال فيها، لأنها عين الكلمة... انظر شرح ذلك بالتفصيل في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٦.

(٣) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٤) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٥) مژدى كلام سيبويه في هذه العبارة أن الدال لم تدغم فيها الصاد، لأن الدال من نفس الحرف والصاد قبلها، فكروا أن يجعلوا الآخر تابعاً للأول، بل جعلوا الأول تابعاً للثاني، وأما المثال الذي رواه أبو علي مما يكره إذهاب الإطباق فيه فعلى أن حرف الطاء وقع قبل الدال في كلمتين، كما أنهم لم يبدلوا الدال - كما أبدلوا التاء التي قبلها صاداً - في مثل (اصْتَبَر) طاءً حين قالوا: (اصْطَبَر). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٦ - ١٣٧.

(٦) الكتاب ٤٢٦/٢.

قال أبو علي: أي على إبداله صاد كما أبدل في (مُصْبِر) التاء صاد أو لم تبدل الدال طاءً كما أبدل في (مُصْطَبِر) التاء طاءً لاختلاف الحرفين في الزيادة والأصل<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: وربما ضارِعوا بها وهي بعيدة نحو (مَصَادِرِ، والصَّرَاطِ) لأن الطاء كالدال<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: لما كانت الطاء في الجهر كالدال، ضورِع بالصاد معها الزاي بجهرها كما ضورِع بها مع الدال الزاي لذلك<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر التكملة / ٢٨٠، قال الرماني: «أما الدال فلا يجوز إدغامها في الصاد مثل هذه العلة (عدم جواز ادغام التاء في الصاد من افتقار من الصبر) مع أنها حرف أصلي فلم يذهبها الإدغام وهي في موضع الثاني، ولم يجوز أن تبدل طاءً كما جاز في (استَبْرَ) لأن الدال أصلية فإثباتها أحق بها، فعدل عن ذلك إلى قياس آخر وهو قياس الأصول الذي يذهب منها الأول في الثاني، ويغير الأول للثاني، ...» انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٨٧.

(٢) الكتاب ٤٢٧/٢، والضمير في قوله: بها يعود على الصاد إن تحركت في نحو: صَدَرَ وصَدَّكَتْ - قربة من الدال - أو نحو مَصَادِرِ والصَّرَاطِ - بعيدة عن الدال.

(٣) قال أبو سعيد: «إذا تحركت الصاد والدال حركة، والحركة بعد الحرف المتحرك في التقدير، فعصر بين الصاد والدال حاجز، وصار ما بينهما من التناثر والتثور أخف، لأنه إما يتأخر ويخبر عنه بالاجتماع فأجازوا فيه أضعف الأمرين، وهو أن ينحى بالصاد نحو الزاي، وذلك مستمر في كل صاد متحركة بعدها دال، ولا يجوز قلبها زايًا خالصة إلا فيما سمع من العرب، وإذا فصل بين الصاد والدال بأكثر من حركة لم يلزم جواز جعلها بين الصاد والزاي، والمضاربة بالصاد والزاي ولم يستمر ذلك، ولم يُقَلَّ إلا فيما سمع نحو: (مَصَادِرِ، والصَّرَاطِ) لأن الطاء كالدال، وقد قلبها زايًا في الصراط، وذلك غير مُطَرَّد في جميع الصادات التي يبعد ما بينها وبين الطاء، والمضاربة بالصاد الزاي ها هنا حين يحدث من الدال كقولهم: صَوِّقْ، ومَصَالِيْقْ، فأبدلوا صادًا كما أبدلوا حين لم تكن بينهما شيء في (سَلَّتْ) ونحوها، ...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٣٧.

قال سيبويه: لم يكن المضارع هنا الوجه<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: أي مضارعة الصاد للزاي في (أَصْدَرَ) ونظائره.

قال سيبويه: فلما كان البيان هنا أحسن لم يجر البدل<sup>(٢)</sup>.

قال أبو علي: أي لما كان البيان في الصَّاد إذا سكنت أحسن من المضارعة بها الزاي لم يجر البدل المحض فيها إذا تحركت إذ كان البيان أحسن ولا فاصل بين الحرفين المثليين<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: إذ كانت الباء في موضع حرف يُقلب النون معه ميمًا وذلك الحرف الميم<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: يقول: ضورج بالجيم والزاي لأنه من موضع حرف مُضَارَعٌ به الزاي وهو السين كما أعلت النون مع الباء بقلبها ميمًا لما كانت الباء من مخرج حرف يعتل معه النون وهو الميم<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٤٢٧/٢، وفيه: «لم تكن المضارعة...».

(٢) الكتاب ٤٢٧/٢.

(٣) يقول الرماني: «من العرب الفصحاء من يقول: (التَّزْدِيرُ) في (التَّصْدِيرِ) و(الْقَزْدُ) في (الْقَصْدِ) و(أَزْدَرْتُ) في (أَصْدَرْتُ) بالزاي الخالصة، والبيان في كمال ذلك جائز لأنه الأصل من غير خروج إلى متافرة شديدة، ولا يبدلها كثير من العرب إذا تحركت الصاد، ويضارحون بها، لأن الحركة صرحت زائد حاجز بين الحرفين مع أن الحرف المتحرك أقوى، فلا يقوى عليه حرف البدل كما يقوى على الساكن الميت، والمضارعة في (صَدَّكَتْ) جائزة - وإن تحركت الصاد، فتقول: (صَدَّكَتْ) والبيان أحسن - لما ذكرنا - وكذلك المضارعة في (مصادر، والصراف) ولا يعتد بالحرف الزائد حاجزاً بين الحرفين كما لا يعتد به في (صَوِّقْ، وَمَصَالِيقْ) ... انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٧.

(٤) الكتاب ٤٢٧/٢.

(٥) قلبوا النون ميمًا مع الباء في مثل (عَثِرَ) لا للائسة بينهما أكثر من أن الباء من مخرج الميم، والنون تقلب مع الميم ميمًا - انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٨.

قال سيهويه: قَرَّبَهَا مِنْهَا فِي اقْتَعَلَ لِتَبَدَّلَ الدَّالُّ<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو علي: لتبدل تاء الافتعال دالاً مع الجيم إذا ضورع بها الزاي،  
 كما تبدل دالاً مع الزاي المحضة في (ازْدَاكَ، وَيَزِدُّكَ تَوْبَةً) لما كانتا من مخرج  
 الزاي<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

وَمِنْ بَابِ مَا تُقَلَّبُ فِيهِ السَّيْنُ صَادًا فِي بَعْضِ اللَّفَاقَاتِ<sup>(٣)</sup>  
 قال سيهويه: إذ كانت تقوى عليها والمخرجان متفاوتان<sup>(٤)</sup>.  
 قال أبو علي: إنما قويت عليها لاشتراكهما في التصعد وإن تفاوت  
 المخرجان كما أدغمت الواو في الياء لاشتراكهما في اللين وإن تباعد  
 المخرجان.  
 قال سيهويه: وهما من حروف الخلق بمنزلة القاف من حروف الفم<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٤٧٧/٢، وهو يعني الجيم.

(٢) أي أنهم قَرَّبُوا الجيم من الزاي، وجعلوا تاء اقْتَعَلُوا إذا كان قبلها جيم دالاً؛ لأنها من مخرجها،  
 وهي شديدة، فقالوا: اجْتَمَعُوا، واجْتَمَعُوا فِي مَعْنَى: (اجتمعوا، واجْتَمَعُوا) فجعلوا الجيم بين  
 الزاي والجيم، فإن الجيم والشين ليستا من مخرج الزاي. انظر شرح السيرافي، ج ١، ق  
 ١٣٨.

(٣) الكتاب ٤٧٧/٢ باختصار.

(٤) الكتاب ٤٧٨/٢، وفي المخطوطة: «... والمخرجان متقاربان»، وكنت رجحت صوابه لولا ما  
 وجدت في السيرافي من موافقة لما جاء في الكتاب: (متفاوتان) فثبت ذلك. وتقوى من  
 عزمت في المدول عن عضمن التعليل الذي وضعه أبو علي.

(٥) الكتاب ٤٧٨/٢، يريد: الحاء والفاء فهما حلقيان.

قال أبو علي: يقول: مُخرج الغين والحاء من الحلق كمُخرج القاف والكاف من الفم، لأنه أول مُخرج من الحلق يلي الفم، كما أن مُخرج القاف أول مُخرج من الفم يلي الحلق.

قال سيبويه: فلذلك قرئوا السين التي من هذا المخرج من القاف بما يتصعد<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: ومعنى ذلك أنه أبدلت من السين [٢١٠/هـ] مع القاف الصاد لتقرب بذلك السين من القاف، فيقول القائل: هَلَا أَبْدَلَكُمُ التَاءَ مَعَهَا طَاءً، وَمِنَ التَاءِ مَعَهَا ظَاءً، وَمِنَ الذَّالِ مَعَهَا ظَاءً؟

فالجواب إن إبدال هذه الحروف غير السين مع القاف لا يجوز كما جاز في السين، لأنهم أبدعوا من القاف، والسين أقرب إليها، ألا ترى أن الطاء والظاء أشد خروجاً من الفم، والسين والصاد والزاي أشد دخولاً فيه وأقرب إلى مُخرج القاف من الحروف الآخر إليه؟<sup>١</sup> وأيضاً فإن السين مُخرج حرف ضُورِعَ به حرفان قريبان من مُخرج القاف، والحرف الذي ضُورِعَا به هو الزاي، والزاي من مُخرج السين، وليس بين القاف والجسيم في المخرج إلا مخرج واحد وهو الكاف، وكما ضُورِعَ بما هو من مخرج القاف ما هو من مخرج السين، كذلك ضُورِعَ بالسين في أن أبدلت صاداً لتصعد إلى القاف فتشابه في ذلك<sup>(٢)</sup>.

(١) الكتاب ٤٢٨/٢، يتصرف يسير، وبعد هذه العبارة قوله: «... وهو القاف».

(٢) وقال أبو سعيد: «معناه قرئوا من مخرج الزاي السين، بأن قلبوا السين صاداً لتصعد إلى القاف، فلما كان من مخرج السين الزاي وهو مضارع بالجسيم والشين القريبين من القاف ولم يكن من مخرج التاء، والتاء حرف مضارع ما يقرب من القاف كان ذلك مما يقوي حكمه»



قال سيبويه: ولا يكون فيهما مع هذا ما يكون في السين من البدل قبل الدال في التشديد إذا قلت: التَّزْدِيرُ<sup>(١)</sup>.

قال أبو علي: إذا وقعت السين ساكنة قبل الدال فقد تبدل منها الزاي، وذلك أن الدال مجهورة والسين مهموسة، فأريد تقريب الحرفين من الآخر، فنظر إلى مخرج السين، فأبدل من مخرجها حرف أشبه الحروف بالدال فكان الزاي، فأبدل منها لموافقتهما ما في الجهر، ولم تبدل من التاء الدال على قياس ما أبدل من السين الزاي، فكذاك أبدل من السين الصاد مع القاف لم يبدل من التاء، والتاء معها الطاء والظاء. فأما إبدال الظاء من التاء إذا وقعت قبل الدال فلم يكن يلزم على قياس إبدال الزاي من السين في (التَّزْدِيرِ) لإطباق الظاء، وهذا معنى قوله: لأن الظاء لا تقع هنا (٢).

قال سيبويه: ألا ترى أنك لو قلت: (التَّشْدِيرُ) لم تجعل التاء ذالاً.

---

السين في قلبها صاداً مع القاف.

انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤٠، وانظر النص في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٧٣/٢.

(١) الكتاب ٤٢٨/٢، وقبل هذا قوله: «وأما التاء والتاء فليس يكون في موضعهما هذا، ولا يكون...»

(٢) الكتاب ٤٢٨/٢، وهذه العبارة ساقها أبو علي قبل ما هي عليه، وهي إن جاءت في الكتاب بعد قوله: «ألا ترى أنك لو قلت: التشديد لم تجعل التاء ذالاً، لأن الظاء لا تقع هنا...»

قال أبو سعيد: الذي في الكتاب: (التشديد) ولا أعرف له معنى في اللغة، ولو جعل مكانه (التثمين) بالنون وهو كشرة اللحم على الرجل كان أحب إليّ، لأن له معنى مفهوماً، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤٠.

أي ليس يضارع بهما حرف قريب المخرج من مُخرج القاف، ولا ماهو من مُخرجهما كما ضورع بما هو قريب المخرج من القاف ماهو من موضع السين، وذلك مضارعتك بالجيم والسين القريبين المخرج من القاف الزاي التي هي من مخرج السين، وذلك في قولهم: اجتدّ، وأشدّق<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

ومن بابٍ مآكانَ شاذًّا مِمَّا خَفُّوا على السنتهم<sup>(٢)</sup>  
قال سيبويه : فكرهوا إدغام الدال فتزداد الحروف سينا فتعطي  
السينات<sup>(٣)</sup>.

(١) لبيان مخرج الجيم في (اجتدّ) والسين في (أشدّق) مضارعين الزاي، فقد حاول الناسخ توضيح ذلك المخرج بأن كتب فوق الحرفين في هاتين الكلمتين كلمة (زاي). قال ابن السراج: «... وأما الحرف الذي ليس من موضعه فالسين، وذلك (أشدّق)، فتضارع بها الزاي، والبيان أكثر، وهذا عربي كثير، والجيم أيضا، يقولون في (الأجنّ): (أشدّق)، ولا يجوز أن يجعلها زايًا خالصة ولا السين، لأنهما ليستا من مخرجهما». الأصول في النحر ٤٣٠/٣.

وقال الرماني: «لا يجوز في الدال مع القاف القلب إلى الطاء؛ لأن الجهر الذي في الدال كما هو في القاف يعني عن حرف معدّل غير الدال مع بعد الدال من القاف بما ليس للسين إذ كانت الدال أشدّ تطرفًا لطرف اللسان من السين، ومع ذلك فإن السين قد غيّرت لتعديل إلى مضارعة الزاي مع المستعلمي، وإلى الإبدال مع المجهور فبمثل (التدوير) و(أزدّق) بالمضارعة، ولا يكون ذلك في الطاء إذا قلت: (التظهير) لم يجوز أن تجعل الطاء ذالا في هذا المرض لتعديل، لأن الطاء التي هي أختها لا تقع هنا الواقع بعدها بالخاصة من الطاء، فلم تجز الدال، لما امتنعت أختها، ولم يجوز فيه الأصل»، شرح الرماني للكتاب، ج٥، ق ١٨٩.

(٢) الكتاب ٤٢٨/٢، وقام العنوان قوله: «... وليس يطرده».

(٣) الكتاب ٤٢٨/٢، وفيه: «وتزداد الحرف»، ومثله عند أبي سعيد في شرحه، وفي —

أي لو قلب الدال سيناً في (سينس) للإدغام لاجتمعت ثلاث سينات  
 و(هو) مالا في الكلام مثله، لأن الفاء والعين واللام لا يكتن من موضع  
 واحد.

فأما (بئة) فليس ينوع إنما هو لقب<sup>(١)</sup>.

قال سيهويه: [٢١١/أ] كما قالوا في قَحْطٍ قَحْطٌ فَأَدْغَمُوا<sup>(٢)</sup>.  
 أي لما قالوا: (وَدَّ).

قال سيهويه: ولم يكن هذا مطرداً لما ذكرت لك من الالتباس<sup>(٣)</sup>.  
 أي من أن العين التي هي تاء تلغيب بالتاء التي هي دال، فلا  
 يتميز المقارب من المضاعف<sup>(٤)</sup>.

قال سيهويه: قال بعضهم: عَتْنَانُ فراراً من هذا<sup>(٥)</sup>.

المخطوطة: (فهلقي) خطأ.

(١) قال ابن جني: (بئة): اسم عكبر، وأنشدني أبو علي:

لَأَكْحَمُ بِيَّةً      جَارِيَةٌ خَبِيَّةٌ  
 مَكْرَمَةٌ مَحَبَّةٌ      تُحِبُّ أَهْلَ الْكَلْبَةِ

على أن (بئة) أصله حكاية الصوت، ثم سى به، المصنف ١٨٧/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢. أي أن في قولهم: (وَدَّ) الذي أصله (وَدَدَ) وهي المجازاة الجيدة، ولكن  
 بني قيم أسكتوا التاء فقالوا: (وَدَدَ) كما سكنت في (قَحْطٍ).

(٣) الكتاب ٤٢٩/٢، والإشارة إلى ما جاء من قولهم: (وَدَّ) في (وَدَدَ).

(٤) يقول الرماني: «الأصل في (وَدَّ) (وَدَدَ) سكته بنو قيم على قياس (قَحْطٍ) (أي قالوا:  
 قَحْطٌ فَأَدْغَمُوا، ومثل هذا شأن لما يدخله من اللبس بالمضاعف، إلا أنهم أحملوا ذلك  
 للشغل في الإظهار واعتمدوا على البيان بما يصحب الكلام». شرح الرماني للكتاب،  
 ج ٥، ق ١٩١.

(٥) الكتاب ٤٢٩/٢، وفي المخطوطة: «عَتْنَدَ».

أي من البيان، والأول ساكن، أو ما يلزم من الإدغام إذا سكن الأول المؤدي إلى الالتباس في هذا القبيل<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: فهذا شاذٌ مشبهٌ بما ليس مثله نحو: يَهْتَدِي وَيَقْتَدِي<sup>(٢)</sup>.  
 قال أبو علي: يقول: شبه (عِدَانٌ) و(وَدٌ) بيهْدَى ويَهْدِي إذا أدغم التاء منه في الدال كما أدغم في (يهتدي) وبابه، لأن التاء مثل التاء، والدال مثل الدال إلا أنهما يختلفان، لأن الإدغام في (يهتدي) وبابه لا يؤدي إلى الالتباس كما يؤدي إليه الإدغام في (وَدٌ) ونحوه<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه: فإنما زاد السين على (أَطَاعَ يُطِيعُ) وجعلها عوضاً من سكن موضع العين<sup>(٤)</sup>.

قال أبو علي: لأن الأصل في (يُفْعَلُ) من (أَطَاعَ ، يُطَوِّعُ) ، فلما

(١) يقول أبو سعيد: «عِدَانٌ جمع عَدُوٍّ، وهو العيس، وبه لفتان: عِدَانٌ و(عِدَانٌ)، فأما (عِدَانٌ) فشاذٌ كشذ (وَدٌ) في (وَدٌ)؛ لأنهما في كلمة واحدة، ويجوز أن يتوهم أن المشددين عين ولام. وقوله: وإنما يفرون إلى موضع يحرك فيه، يريد: أنهم يختارون في المصدر (يَنَظُّوْنَ) و(يَطِيعُونَ) ولا (وَدٌ) ولا (وَدٌ) لسكون التاء والطاء، وبهذهما الدال، وذلك مستغفل». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤١، وانظر شرح الشافعية ٢٦٨/٣ - ٢٦٩.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٣) شبه (وَدٌ) و(عِدَانٌ) في شذوذهما بـ(يَهْتَدِي) و(يَقْتَدِي) في إدغام تاء (يهتدي ويقتدي) في الدال، وتاء (يهتدي ويقتدي) زائدة، ولا يقع في بنائه، ليس لأنه يعلم أنه يفعله، وليس كذلك (وَدٌ) و(عِدَانٌ). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤١، وانظر المتع في التصريف ٧١٦/٢. وانظر التكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٧٥/٢.

(٤) الكتاب ٤٢٩/٢.

سكنت الواو التي هي عينٌ عَوْضٍ من حركتها المنقولة إلى الفاء هذه السين<sup>(١١)</sup>.

قال سيبويه: ومن الشاذ قولهم: تَقَيْتُ يَتَقَى وَيَتَسَعِ<sup>(١٢)</sup>.  
قال أبو علي: (تَقَيْتُ) وَضَعَهُ هَاهُنَا عَلَى أَنْ أَصْلَهُ (افْتَعَلْتُ)، قلبت الواو التي هي فاء تاءٍ كما قلب في (اتَّعَدَ) ونحوه، فاجتمع تاءان فحذفت الأولى وكانت هي أولى بالحذف من الثانية وإن كانت الثانية هي المتكررة، لأنها يلحقها الإعلال دونها في نحو (عَدَ) والإِعَادَ، وَبَعِدَ. ونحوه، فلما اعتلت في هذه المواضع أعلت هنا أيضاً بالحذف، ولما حُذِفَتْ سقطت لحذفها همزة الوصل في (افْتَعَلْتُ)، إذ كانت مجتلية لسكون الفاء المحذوفة فبقيت تاء (افْتَعَلْتُ) مع ما بعدها من الكلمة فصار (تَقَيْتُ) ووزنه من الكلام (فَعَلْتُ)، و(يَتَقَى)، ووزنه (يَتَعَلَى)، فإن قلت: ماتنكر أن يكون (تَقَيْتُ) ووزنه (فَعَلْتُ) أبدلت من الفاء التي هي واو التاء كما أبدلت منها في (تَبَيَّنَ)، و(تَوَرَّأَ) ونحو ذلك فيكون وزنه على هذا (فَعَلْتُ) منقلبة الفاء؟ قيل: إن هذا قد كان يكون محتملاً لولا ما جاء في المضارع من قولهم: (يَتَقَى) مفتوح التاء، فلو كان (تَقَيْتُ: فَعَلْتُ) لوجب أن يقال

---

(١١) يقول الرصاني: «أما (يستطيع) فعملت التاء منه لالتقاء الحاقوين مع صانع الإدهام، ومن قال (يَسْتَيْحِ) حذف الطاء وهووز فيه وجه آخر وهو إبدال التاء من الطاء في (يسطيع) بعد حذفها من يَسْتَيْحِ) وكلا الوجهين جائز فأما (يَسْتَيْحِ) فالسين فيه عوض من ذهاب حركة العين، وإقاف هو: (أطاع، يطيع)». شرح الرصاني للكتاب، ج ٥، ق ١٩١، وانظر المحتج في التصريف ٤١٥/٢.

(١٢) الكتاب ٤٢٩/٢، وفيه: «... وهو يتقي ٤٠٠٠».

في المضارع: (يَتَّقِي) مثل (يَرْمِي)، فلما قيل: (يَتَّقِي) علم أن التاء ليست بفاء، وأنها المفتوحة الزائدة من (اَفْتَعَلَ)، وعُلِمَ أيضاً أن المحذوفة التاء المنقلبة عن الواو لما جاءت مفتوحة، ولولا انفتاح هذه التاء لاحتمل أن يكون (تَقَيْتُ؛ فَعَلْتُ)، وعمل (يَتَسَعُّ) كعمل (يَتَّقِي)<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: كما حذفوا العين [٢١١/ب] من المضاعف نحو: (أَحَسْتُ وَمَسْتُ)، وكانوا على هذا أجراً<sup>(٢)</sup>.

أي على حذف الفاء من (تَقَيْتُ وَيَتَّقِي)، أجراً منهم على حذفهم العين من (مَسْتُ)، لأن هذه الفاء تمثل كثيراً، وهذه العين لا تعمل اعتلاله<sup>(٣)</sup>.

---

(١) بين الرماني معنى هذه العبارة مختصراً. وأنه على حذف إحدى التاءين من (اَتَّقَى) وأُتِمَّحَ)، وأن المحذوفة وهي الساكنة التي هي فاء الفعل، وتركت الثانية لأنها متحركة يمكن الابتداء بها. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ١، ق ١٩١، وانظر التكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٧٥.

(٢) الكتاب ٢/٤٢٩.

(٣) يقول أبرهيميد: وأصل (تَقَيْتُ) على (اَفْتَعَلَ) والتاء الأولى من (اَفْتَعَلَ) هي فاء الفعل، حذفوها تخفيفاً، فبقيت تاء (اَفْتَعَلَ) وهي متحركة فسقطت ألف الوصل، ومستقبله على هذا الحذف: (يَتَّقِي) يحذف التاء الساكنة أصله (يَتَّقِي)، والأمر منه: (تَقَى) الله)، قال الشاعر، وهو عبد الله بن همام السلولي:

زِيَادَتْنَا تُعْمَانُ لَا تُنْسِيَنَّهَا تَقَى اللَّهِ فِينَا وَالْكِتَابِ الَّذِي تَتْلُو

وأصله: (اَتَّقَى) الله). لما حذفت التاء الساكنة بقيت التاء الثانية المتحركة فاستغنى عن ألف الوصل وأسقطت... والتاء الأولى من (يَتَّقِي) ويتسَعُّ) أولى بالحذف من السين الأولى من (أَحَسْتُ، وَمَسْتُ). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٤٧، وانظر النص كاملاً في التكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/١٢٧٥ - ١٢٧٦.

قال سيبويه: ولم يصلوا إلى الإدغام كما لم يصلوا في مَسَبَتْ<sup>(١)</sup>.  
 قال أبو علي: لأنه لو أدغم لحركت لام المعرفة، وهذه اللام لا تتحرك  
 وأصلها السكون، ولذلك اجتلب لها ألف الرصل.  
 قال أبو علي: قال أبويكر: قال أبو العباس: أخبرني المازني قال: رأيت  
 بخط سيبويه في آخر كتابه عند رجل من بني هاشم يُقال له عبد السلام بن  
 جعفر للفرزدق: (٢)

فَمَا سُبِقَ الْقَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ حَيْلَةٍ وَلَكِنْ طَفَتْ عَلَمَاءُ قُلُقُذُ خَالِدٍ  
 يريدُ على الماء.

(١) الكتاب ٤٣٠/٢، وعنده قوله: «لسكون اللام»، وانظر الأصول ٤٣٣/٣ - ٤٣٤.  
 (٢) البيت من الطويل، وهذه الرواية جاء في المقتضب ٢٥١/١ بحذف لام (على) وروى أبو  
 سعيد وشرح زيادة في نسخة أبي بكر مهران من الكتاب لم تقع في كثير من النسخ، وذلك  
 قولك: «هَلَفْتِ، وهَلَفَارِثَ، وعَلَمَاءَ بنو فلان».  
 وما غَلِبَ الْقَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ قُوَى وَلَكِنْ عَفَتْ عَلَمَاءُ قُرْلُذُ قَنْبَرٍ  
 وقال:

فَمَا أَصْبَحْتَ عَلَارُضِي نَفْسِي بِرَيْةٍ وَلَا غَيْرَهَا إِلَّا سُلَيْمَانُ مَالِهَا

وهذه الزيادة ليس لها وجود في طبعات الكتاب.  
 وروى البيت في الكامل ٢٩٩/٢ مرافقاً لقضية حذف إحدى اللامين استقلاً للتضمين،  
 وكذلك الأمثلة الواردة قبل قليل، وبالرواية التي جاءت في المقتضب والتعليلة.  
 وروى في النكت ١٢٧٧/٢، وفيه: (من سوء سيرة) مكان (من ضعف حيلة)، و(قُرْلُذُ)  
 مكان (قُلُقُذُ).

وقوله: (عَلَمَاءُ) قوي في الحذف لالتقاء المثلين، وهو أشد اقتضاء للتفسير من التقاء  
 المتقاربين. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٩١. ولأبي سعيد السيرافي كلام طويل  
 حول إدغام لام (على) فيما أوله آل التصريفية نحو (عَلَارُضِي)، و(جلا الأمر) ونحو ذلك.  
 انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٤٣، وانظر النكت في شرح كتاب سيبويه  
 ١٢٧٧/٢.

تمت التعليقة والحمدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ والصلاة والسلام  
على سيدنا محمد خاتم النبيين، ورضي الله عن أصحاب رسول  
الله أجمعين ، وذلك بدمشق المحروسة سنة أربع وثلاثين  
وسبعمائة.

وكتبه لنفسه الفقير إلى رحمة ربه محمد بن حسن بن  
محمد الأندلسي المالكي ، غفر الله له ، ولوالديه ، ولجميع  
المسلمين ؟

\* \* \*

\* \*

\*



## فهرس موضوعات الجزء الخامس

## الصفحة

## الموضوع

- ومن باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة ..... ٥-٦
- ومن باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد ..... ٧-٩
- ومن باب ما كانت فيه الواو أولاً وكانت فاءً ..... ٩-١٢
- ومن باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات (التي تكون في موضع الفاء) ..... ١٢-١٤
- ومن باب ما تقلب فيه الواو ياءً ..... ١٤-١٦
- ومن باب ما كانت الياء فيه أولاً وكانت فاءً ..... ١٦-٢٠
- ومن باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين فيه: ..... ٢١-٢٦
- ومن باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة ..... ٢٦-٢٨
- ومن باب ما اعتلّ من الأسماء المعتلة على اعتلالها ..... ٢٩-٣٦
- ومن باب ما أتم فيه الاسم على مثالٍ فمُثل به لسكون ما قبله أو ما بعده ..... ٣٧-٤٠
- ومن باب ما جاء من أسماء هذا المعتل على ثلاثة أحرف لا زيادة فيه ..... ٤١-٤٤
- ومن باب تقلب فيه الواو ياء لا لياء قبلها ساكنة ..... ٤٤-٥٢
- ومن باب ما تقلب فيه الياء واواً ..... ٥٢-٥٣
- ومن باب ما تقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة ..... ٥٤-٦١
- ومن باب ما يكسر عليه الواحد مما ذكرنا في الباب الذي قبله ..... ٦٢-٦٥
- ومن باب ما يجري فيه بعض ما ذكرنا إذا كسر للجمع على الأصل ..... ٦٦-

## الصفحة

## الموضوع

٧٣-٦٧	ومن باب فُعِلَ من فَوَعِلْتُ من قُلْتُ وفعِلْتُ من بعث
٧٦-٧٤	ومن باب تقلب فيه الياء وأوَّ
٨٦-٧٦	ومن باب ما ألهمز فيه من موضع اللام
٩١-٨٦	ومن باب ما كانت الياء والواو فيه لامات
٩٤-٩٢	ومن باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب
	ومن باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء
٩٩-٩٥	والياء ألفاً
١٠٣-٩٩	ومن باب ما يلزم فيه بذلك الياء
١٠٤	ومن باب التضعيف في بنات الياء
١١٠-١٠٤	ومن باب ما جاء على أن فعلتُ منه مثل بعثتُ
١١٧-١١١	ومن باب التضعيف في بنات الواو
١٣٦-١١٧	ومن باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو
١٤٠-١٣٦	ومن باب تكسير بعض ما ذكرنا على الجمع
١٤٥-١٤٠	ومن باب التضعيف
١٤٩-١٤٥	ومن باب ما شذ من المضاعف
١٥٠	ومن باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء لكرهية التضعيف
١٥٢-١٥١	ومن باب تضعيف اللام في غير ما عينه ولامه من موضع واحد
	ومن باب ما قيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع
١٥٧-١٥٣	واحد
١٦٠-١٥٨	ومن باب ما شذ من المعتل على الأصل

الموضوع	الصفحة
ومن باب الإدغام .....	١٦١
ومن باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما .....	١٦٢-١٧٢
ومن باب الإدغام في الحروف المتقاربة .....	١٧٢-١٩١
ومن باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا .....	١٩٢-٢٠٧
ومن باب الحرف الذي يضارح به حرف من موضعه .....	٢٠٧-٢١١
ومن باب ما تقلب فيه السين صاد في بعض اللغات .....	٢١١-٢١٤
ومن باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم .....	٢١٤-٢٢٠
فهرس الموضوعات .....	٢٢١-٢٢٤

## الفهرس التفصلي للموضوعات

## الفهرس التفصيلي للأبواب ورؤوس المسائل في التعليقة

الكتاب	الكتاب	المسألة
٢/١	٣١-١٤	هذا باب علم ما الكلم:
	٨-٣/١	العلم في باب التعدي
	-٨/١	أقسام (ما)
	٩/١	(ما) الاسمية
	٩/١	(ما) بمعنى الذي
	١٠-٩/١	(ما) بمعنى اسم منكور
	١٠/١	(ما) بمعنى الاستفهام
	١٠/١	(ما) بمعنى المجازاة
	١٠/١	(ما) الحرفية
	١١-١٠/١	(ما) وما بعدها في تأويل المصدر
	١٢-١١/١	(ما) كافة للعامل عن عمله
	١٤-١٢/١	(ما) الزائدة للتوكيد
	١٢/١	استحسان الخليل حذف الراجع إلى الموصول
	١٤/١	تنوين (علم) ونصب (الكلم)
٢/١	١٥-١٤/١	الاسم المطلق
	١٥/١	تعريف الاسم المطلق

الاسماء	الكتاب	التمليحة
الاسماء التي لا يخبر عنها		١٦-١٥/١
تعريف الفعل	٢/١	١٦/١
تعريف الحرف	٢/١	١٦/١
مجاوي أو آخر الكلم	٣/١	١٧-١٦/١
الاسم المتمكن		١٧/١
الاسم المجزئ	٣/١	١٧/١
مشابهة الفعل المضارع للاسم المعرب		٢٠-١٧/١
مشابهة الفعل الماضي للمبني من الاسماء		
	٢٤/١	٢١-٢٠/١
فعل الأمر لم يحرك ولم يوصف به، فيعد من المضارعة بعد		
(كم) و(إذ) من المتمكنة	٤/١	٢٣-٢١/١
(مُنْذُ) فيمن جرُّ بها	٤/١	٢٣/١
تثنية الواحد	٤/١	٢٤/١
حجة أبي علي أن ألف التثنية حرف إعراب		٢٨-٢٤/١
الواو في (أخوك) وبابه حرف إعراب وليس بعلامة إعراب		
والاحتجاج لذلك		٣١-٢٨/١
ليس في كلام العرب اسم على حرفين أحدهما حرف لين		٣١-٢٩/١
حرف الإعراب غير متحرك ولا منون	٤/١	٣١/١
الرفع في المثني بالألف لا بالواو	٤/١	٣٣-٣٢/١

الباب	الكتاب	التعليق
الجرّ في المثنى بالياء المفتوح ما قبلها، والاحتجاج لذلك		
	٤/١	٣٣/١
المثنى المنصوب بالياء دون الألف والعلّة لذلك		٣٤/١
حكم زيادة النون في المثنى	٤/١	٣٥ - ٣٤/١
لَمْ لَمْ يجعلوا النصب في المثنى ألفاً ؟		
	٤/١	٣٦ - ٣٥/١
الزيادة الأولى في المثنى حرف الإعراب		
	٤/١	٣٧ - ٣٦/١
الفرق بين مائتي من الأسماء، وما جاء من الأفعال للمثنى		
	٥/١	٣٧/١
سقوط نون الأفعال المضارعة متحركة لاثبتت في الجزم		
	٥/١	٣٧/١
لا يحذفون الألف في الأفعال لأنها علامة الإضمار والتثنية		
	٥/١	٣٨ - ٣٧/١
وار (أكلوني البراغيث) بمنزلة التاء في (قلتُ، وقالتُ)		
	٥/١	٣٩ - ٣٨/١
تاء أنت، وكاف ذلك	٣٧٧-١٢٥/١	٤٠ - ٣٩/١
تاء التأنيث في المخاطبة	٥/١	٤٢ - ٤٠/١
إسكان لام الفعل المضارع	٦/١	٤٢/١
بناء الفعل المضارع	٦/١	٤٢/١



العمليّة	الكتاب	المسأب
٤٥ - ٤٣/١	٦/١	بعض الكلام أثقل من بعض
٤٥/١	٦/١	ماضارع الفعل المضارع من الأسماء
٤٥/١	٦/١	مضارعة الصفة الفعل
٤٥/١	٦/١	النكرة أخف من المعرفة وأشدّ تكتناً
٤٦/١	٦/١	تعريف النكرة
٤٧/١	٧/١	هذا باب المسند والمستند إليه؛
		دخول الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ
٤٧/١	٧/١	
٤٩ - ٤٧/١		أقسام الجار الذي يدخل على المبتدأ
٥٠/١	٨/١	هذا باب ما يحتمل الشعر:
٥٠/١	٩/١	كنواح ريش حمامة لمجدية
٥١/١	٩/١	قول الشاعر: .. ولاك اسقني ..
٥٣ - ٥٢/١	١١/١	قول الشاعر: الأضحماً
٥٥ - ٥٤/١		(قل) ودخول (ما) عليها
٥٥/١	١٤/١	قول الشاعر: ألم يأتيك والأنباء تنمي
٥٨ - ٥٧/١		الطلة في (اثنين) ولم ألحقت ألف الوصل
٥٨/١		لام (امرؤ) حرف إعلال

باب	الكتاب	التعليق
المفعول الذي لم يعمده فعله ولم يتعد إليه فعل فاعل		
	١٤/١	٥٨/١
قول بعضهم: ذهب الشام	١٤/١	٥٨/١
الفرق بين المكان المبهم والمكان المختص		٥٩/١
مصدر الفعل اللازم		٦١/١
الفعل المعدى إلى ما كان وقتاً في الأمانة		
	١٦/١	٦٢/١ - ٦٣
الوقت في الأزمنة	٦/١	٦٣/١
الشبه بين الوقت في الأمانة والوقت في الأزمنة		
	١٦/١	٦٣/١

هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين.

وإن شئت اقتصر	١٦/١	٦٤/١
(آليت حبُّ العراق) على معنى: (آليت على حبِّ العراق)		
	١٧/١	٦٤/١ - ٦٥
الفرق بين (عَنْ وعلى) وبين الباء الزائدة		
	١٧/١	٦٦/١
الفرق بين (عرفته يزيد) و (عرفته زيداً)		
	١٧/١	٦٧/١

باب	الكتاب	التعليق
هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين		
وليس لك أن تقتصر . .	١٨/١	٦٨/١
التعدي إلى مفعولين	١٨/١	٦٨/١ - ٧١
(علمتُ)، بمنزلة (عرفتُ)	١٨/١	٧١/١
(ظننتُ به)، جعلته موضع ظنك	١٨/١	٧١/١

هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مناعيل		
	١٩/١	٧٢/١
الاقتصار على المفعول الأول		٧٢/١
المفعول به على السعة		٧٢/١
القول في (أعلمت هذا زيدًا قائمًا العلم اليقين إعلامًا)		
	١٩/١	٧٣/١
التعدي إلى المصادر والأمكنة	١٩/١	٧٣/١

هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول		
	١٩/١	٧٤/١
القول في: (شَرِبَ عبدالله اليومين اللذين تَعَلَّمُ)		
	١٩/١	٧٤/١
معنى الاقتصار في باب التعدي	١٩/١	٧٤/١
الاختلاف في تقدير الإعراب	١٩/١	٧٥/١

باب	الكتاب	التعليق
هذا باب المفعول الذي يعتمد إلى مفعولين وليس		
لله أن تقتصر	٢٠/١	٧٦/١
تعدي إلى الفاعل والمفعول	٢٠/١	٧٧/١
هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال		
	٢٠/١	٧٨/١
ما كان معناه ثانياً كمعناه أولاً، وما لا يكون		
	٢٠/١	٧٨/١
ما يعمل عمل غير الفعل	٢٠/١	٧٨/١
هذا باب الفعل الذي يعتمد اسم الفاعل إلى اسم		
المفعول (كان وأخواتها)	٢١/١	٧٩/١
الحال والخبر		٨٠/١
الحمل على المعنى في التأنيت والجمع		٨٢/١ - ٨٤
توجيه بعض أقوال العرب، وقراءة بعض القراء		
	٢٥/١	٨٥/١
حمل الأسماء غير المبهمة على المعنى		٨٦/١
تأنيت الفعل للفاعل		٨٧/١

المسألة	الكتاب	المسألة
		هذا باب يخبر فيه عن النكرة بالنكرة
٨٩/١	٢٦/١	
٩١ - ٨٩/١		(أَحَدٌ) بمعنى واحد، ومعنى الصوم
٩١/١		(أَحَدٌ) في النفي وغير الإيجاب
٩٢ - ٩١/١	٢٧/١	تقديم الظرف العامل
٩٣/١	٢٨/١	هذا باب ما أجري مجري ليس
٩٦/١		ما يعمل مظهرًا يعمل مضمرًا
٩٧ - ٩٥/١		توجيه قول الفرزدق: «... وإذ مامثلهم بشيء
١٠٠ - ١٠٢/١	٢٩/١	(لا) التي للإشراك
		هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم
١٠٣/١	٣٣/١	
١٠٣/١	٣٤/١	ليس في الكلام (ويفوقه)
		لا يجوز الفصل بين كان واسمها بمعمول معمولها
١٠٥ - ١٠٦/١	٣٦/١	
		التأخير مع الإضمار أحسن من التقديم
١٠٨ - ١٠٧/١	٣٧/١	

الباب الكتاب التعليق

هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل		
ولم يتمكن فمكته	٣٧/١	١٠٩/١
تقدير النصب في التعجب	٣٧/١	١٠٩/١
حكم التعجب أن يكون مبهماً		١٠٩/١
الأفعال المتعدية تساوي الأفعال غير المتعدية في التعجب		١١١ - ١١٠/١

هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما		
يفعل بفاعله الذي يفعل به	٣٧/١	١١٢/١
القول في (ضربتُ وضربني عبداً لله)	٣٩/١	١١٢/١
الفرق بين قولك: (ضربتُ وضربوني قومك) وبين		
(ضربني وضربتهم قومك)		١١٣-١١٢/١

ومن باب ما يكون فيه الاسم مبهماً على الفعل		
قد أو آخر	٤١/١	١١٤/١
إضمار الفعل	٤٢/١	١١٦-١١٥/١
(أعطيتُ) بمنزلة (ضربتُ)	٤٢/١	١١٧-١١٦/١
المختص بالتمكن وغير المختص	٤٣/١	١١٧/١

ومن باب ما يجري مما يكون ظرفاً لهذا المجرى		
	٤٣/١	١١٨/١

الباب	الكتاب	العلامة
خروجه عن الظرفية	٤٣/١	١١٨/١
التوسع في الظرف		١١٩/١
إنكار سبويه رفع الثلاث في قول الشاعر:		
ثلاثُ كلهن قتلن عدداً	٤٤/١	١٢٠/١
مذهب الكوفيين في تأكيد النكرة بالمعرفة		١٢١/١
رأي ابن السراج في (ثلاثُ كلهن)		١٢١/١

ومن باب ما يحمل فيه الاسم على اسم بني على

الفعل مرة	٤٧/١	١٢٢/١
حكم المعطوف القول في (أزيدُ أنت ضاربه)		
	٤٨/١	١٢٢/١
قرب (أنفل) في التعجب من الاسم	٤٩/١	١٢٤-١٢٥/١
(حتى) الجارة	٥٠/١	١٢٥-١٢٦/١
ما جاء على معنى المفعول	٥٠/١	١٢٦-١٢٧/١
(حالا) لا يبتدأ بعدها	٥٠/١	١٢٧/١
حروف الاستفهام لا يبتدأ بعدها إلا توسعاً		
	٥١/١	١٢٧-١٢٨/١
الوار العاطفة يستوي أن يليها الفعل أو الاسم		
	٥٢/١	١٢٨/١

الباب	الكتاب	التعليق
إذا لم يتسلط الفعل على ما قبله فلا بد له من شاغل		
	٦٥/١	١٢٩/١
وقوع الفعل في موضع الوصف والصلة		
	٦٥/١	١٢٩/١
تقديم المضاف إليه على المضاف	٦٧/١	١٣١/١
حكم قولك: القتالُ زيدًا حين يأتي	٦٧/١	١٣٢/١
الفعل بعد (حين) و(إن) لا يعمل فيما قبله		
	٦٨/١	١٣٢/١
الذي يجوز في النفي بجوز في الإيجاب		
	٦٨/١	١٣٢/١
الخلافا بين حرف النفي والاستفهام	٦٨/١	١٣٣/١

ومن باب ما يجري منه مجرورًا كما جرى منصوبًا

	٦٨/١	١٣٤/١
ما لم يسم فاعله		١٣٤/١
البطن والظهر مختصان والظروف المكانية لا تكون مخصصة		
	٧٩/١	١٣٥/١
النون في جمع المذكر السالم المشتق	٩٤/١	١٣٦/١
مشابهة المضمرات المتصلة للتنوين	٩٦/١	١٣٧/١
المصدر يعمل عمل الفعل بشروط	٩٧/١	١٣٨/١



المسأب	الكتاب	التعليق
الفرق بين المصدر واسم الفاعل	١٠٠/١	١٤٠-١٣٩/١
إضافة الفاعل إلى ماقيه الألف واللام		
	١٠٠/١	١٤١/١
جاء في الشعر: (حَسَنَتْ وجهها)	١٠٢/١	١٤٢/١ - ١٤٥
ومن باب ما لا يقع إلا متوئلاً عاملاً في النكرة		
	١٠٤/١	١٤٦/١
لا يكون المفعول فيه إلا من سببه (وهو باب التفضيل)		
	١٠٤/١	١٤٦/١
نون (عشرين) وتونين التفضيل (خير)		
	١٠٥/١	١٤٨/١
(كم) بمنزلة (ما)	١٠٨/١	١٤٨/١
جواز التصب في نحو: (سير عليه السير طويرين)		
	١١٧/١	١٥٠/١
حمل المصدر على فعل مضمر		١٥٠/١
ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل على فعل		
	١١٨/١	١٥٠/١
الرؤية البصرية ومثال نادر	١٢٠/١	١٥١/١ - ١٥٢
ليت شعري	١٢٠/١	١٥٢/١
حذف خير (ليت)	١٢٠/١	١٥٣/١

المسأله	الكتاب	التعليق
		التعليق والإلغاء لما يتعدى إلى مفعولين من الأفعال
١٢٠/١	١٥٤/١	
علمتُ وعرفتُ ودرتُ	١٥٥/١ - ١٥٦	
التوكيد بأنّ وبالإظهار	١٢١/١	١٥٧ - ١٥٦/١
دخول معنى (أخبرني) في (أرأيت)	١٢٢/١	١٥٨/١
كاف (أرأيتك)		١٥٨/١
(صَهْ وَهْ) نهى، و(إيه) أمر		١٥٨/١
القول في (إيه)	١٢٣/١	١٥٩/١
القول في (رويد)	١٢٣/١	١٦٠/١/
الفصل بين (النفس والجميع) في باب التأكيد		
١٢٥/١		١٦١/١
العطف نظير التثنية، والمضمر أشبه بالتثنية		١٦٢/١
اتصال المضمر وأن المظهر دونه في الاتصال		١٦٣/١
الفصل بما هو محمول على فعل مضمر		١٦٦/١ - ١٦٩
الاستشهاد بالضرورة في الشعر		١٦٧/١
القول في (عليك)، و(علي)، و(حِزْكَ)		
١٢٦/١		١٧١ - ١٧٠/١
دخول إلغاء في جواب الشرط		١٧١/١ - ١٧٢
الفرق بين العطف والإتباع		١٧٢/١
ما يخالف به جواب الشرط خبر المبتدأ		١٧٣/١

الكتاب	الكتاب	الباب
١٧٧/١		مايلي (إن) من الكلام
١٧٨/١	١٣٥/١	تصحیح (إمّا)
١٧٩/١	١٣٥/١	كان التامة والناقصة
١٧٩/١	١٣٨/١	الأمر والتحذير
١٨٠/١		لايكون المرء أمرًا نفسه
١٨٠/١	١٣٩/١	لايجوز: (إياك الأسد) حتى تعطف
١٨١/١	١٤١/١	يجوز (إياك المراء) على الإضمار
١٨١/١ - ١٨٤	١٤٣/١	جواز الرفع والنصب
١٨٥/١ - ١٨٦	١٤٧/١	والاو معناها الجمع
١٨٦/١ - ١٨٧	١٤٧/١	وقوع الحال من الجملة
١٨٧/١ - ١٨٨	١٤٧/١ - ١٤٨	وقوع الفعل بعد (أما)
١٨٨/١ - ١٨٩	١٤٨/١	العوض بالهاء وبالألف في النسب
		(ما) في (أما أنت) مشبهة النون في الفعل المؤكد واللام فيه
١٨٩/١ - ١٩٠	١٤٨/١	
١٩١/١ - ١٩٠	١٤٨/١	الفرق بين (إذ) و(أما)
١٩٢/١	١٣٥/١	(كيف) على معنى (يكون)
١٩٣/١		لاينقض بالنصب معنى الرفع
١٩٤/١ - ١٩٥	١٥٩/١	النصب على إضمار الفعل
١٩٦/١	١٦٥/١	قيام المصدر مقام الفعل
١٩٦/١		دخول المرفوع الذي فيه الدعاء في المنصوبات

التعليق	الكتاب	الباب
٢٠٠/١		النصب بالفعل الظاهر
٢٠١/١		إضمار فعل مع الفعل
٢٠١/١		مالا يكون حالاً ويكون على الفعل
٢٠٤/١	١٨١/١	المرفوع فيه وعليه
٢٠٤/١ - ٢٠٥		وصف النكرة بالمعرفة والخلاف فيه
٢٠٥/١	١٨١/١	الخلاف في لفظ (جميع)
٢٠٦/١	١٨٨/١	المصادر لاتصرف

#### هذا باب ما يكون فيه المصدر تركيذاً لنفسه

٢٠٧/١	١٩٠/١	
٢٠٧/١		حمل المصدر على الفعل
٢٠٨/١	١٩٢/١	انتصاب الحال والمفعول له
٢٠٨/١ - ٢٠٩		ما يعمل فيه ما قبله وما بعده
٢١٠/١		وضع الظاهر موضع المضمحل
٢١١/١		تعبية المصدر في هذا الباب
٢١١/١	١٩٨/١	الحمل على المعرفة
٢١١/١		الصفة لاتكون إلا فعلاً أو ما اشتق منه

#### هذا باب ما تنصب فيه الصفة لأنها حال وقع فيها الأمر

٢١٢/١	١٩٨/١	وفيها الألف واللام
-------	-------	--------------------

المباب	الكتاب	العملية
النصب على إضمار الفعل		٢١٤/١
الظرف ينتصب على ماهر فيه وعلى ماهر غير ماهر فيه		
	٢٠٢/١	٢١٤/١
(سواءك، وكزيد) بمنزلة الظروف	٢٠٣/١	٢١٥/١
الأماكن المختصة لها جثث تميزها كأسماء الأشخاص		
	٢٠٥/١	٢١٦/١
ظروف الدهر أشدّ تمكّنًا في الأسماء	٢٠٨/١	٢١٦/١
الحلال في تمكّن ظروف الزمان		٢١٧/١
قولك: رُبُّ رجل يقول ذاك	٢٠٩/١	٢١٧/١
(ما) المصدرية		٢١٨/١
وصف النكرات بالأسماء المضافة إلى المعارف		٢١٨/١
الإجراء مجرى العدة	٢١٤/١ - ٢١٥	٢١٩/١
عدم جواز الجر على الصفة	٢١٦/١	٢١٩/١
دخول الواو على (لكن) العاطفة		٢١٩/١
النفي على لفظ الإيجاب	٢١٨/١	٢٢٠/١ - ٢٢١
(لكن) معناها الإضراب والمطف	٢١٨/١	٢٢١/١
المطف بـ«بل»	٢١٩/١	٢٢٢-٢٢١/١

المسألة	الكتاب	المسألة
		هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها
٢٢٣/١	٢١٩/١	
٢٢٣/١	٢٢١/١	الأعم صفة للأخص
		مجرى النعت على المنعوت تفسيراً للنعت
٢٢٤/١	٢٢١/١	
		وجوه الجواز في بيت ذي الرمة:
٢٢٥/١	٢٢١/١	تَرَى خَلْفَهَا نِصْفَ قَنَاةٍ قَرْمَةً . .
٢٢٦/١		إلقاء الطرف . . .
٢٢٧/١		وصف العلم الخاص بالمبهمة
٢٢٨/١	٢٢٣/١	المهم بمنزلة المضاف
٢٢٨/١	٢٢٣/١	قولهم: عبد الله كلُّ الرَّجُلِ
٢٣٠/١	٢٢٦/١	قوة الابتداء والتبويض في المعرفة
		الخلاص على الرفع والنصب في هذا الباب
٢٣٠/١	٢٢٦/١	
٢٣١/١	٢٢٨/١	الحال من النكرة
٢٣١/١	٢٢٨/١	الاسم الواقع وغير الواقع
		مجيء اسم الفاعل للماضي دون الحال والاستقبال
٢٣٣ - ٢٣٢/١	٢٢٨/١	
٢٣٣/١	٢٣٠/١	مالا يكون إلا مرفوعاً في هذا الباب
٢٣٣/١	٢٣٠/١	أسماء الجواهر لا تعمل عمل الأفعال

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفردة وليس بفاعل		
ولا صفة يشبه الفاعل كالحسن ٢٣٠/١	٢٣٤/١	
لا يقع الخبر إلا بحدث	٢٣١/١	٢٣٥/١
وصف الصفة المشبهة بالفاعل	٢٣١/١	٢٣٦/١ - ٢٣٧
العطف على المضمر	٢٣٢/١	٢٣٨/١
خبر المعرفة	٢٣٣/١	٢٣٩/١ - ٢٤٠
أل للتعريف أو الزيادة		٢٤٠/١
ذكر النعت للاختصار		٢٤١/١
وصف النكرة		٢٤١/١ - ٢٤٢

هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها		
من الصفات التي ليست بفعل ٢٣٤/١	٢٤٣/١	
الصفات المشبهة بالأفعال والمشبّهة بالمشبهة بها		٢٤٣/١
الفصل بين فعل المذكر والمؤنث		٢٤٤/١
القول في قوله تعالى: «وأسروا النجوى الذين ظلموا»		٢٤٤/١
تثنية الصفة أو جمعها	٢٣٧/١	٢٤٥/١ - ٢٤٩
إجراء الاسم على النكرة وصفًا	٢٤٢/١	٢٤٩/١
الحال والصفة	٢٤٢/١	٢٥٠/١
إلغاء الظروف أو وقوعه صفة للنكرة		
	٢٤٣/١	٢٥١/١ - ٢٥٢

المسألة	الكتاب	العلية
لا يجوز أن يجتمع تأنيثان، واستفهامان، ولاتوكيدان	٢٥٢/١	
الفصل بين (إِنَّ) و(أَنَّ)	٢٥٣/١	
إتباع الاسم الثاني الأول وإن كان بتوسط حرف	٢٥٣/١	
القطع عن المدح والتعجب	٢٤٥/١	٢٥٤/١
(مَنْ) لا يجز في (كَمْ) إلا نكرة	٢٥٥/١	

هذا باب ما ينصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له

إلى أن يكون صفة	٢٤٦/١	٢٥٦/١
الحال من النكرة والمعرفة	٢٤٦/١	٢٥٦/١
الارتفاع بالظرف		٢٥٧/١
النصب على المدح		٢٥٧/١ - ٢٥٨

عدم إجراء الصفة المثناة إذا اختلف العاملان على موصفيها

	٢٤٧/١	٢٥٨/١
النصب في باب ما لا يكون إلا على المدح والذم		٢٥٨/١
امتناع الصفة من أن تجري على موصوفين إذا اختلفت		
العوامل فيها		٢٥٩/١
النصب بعد الاستفهام والخلاف فيه	٢٤٨/١	٢٦٠/١
كل منادى مختص، وليس العكس		٢٦١/١
ما يجري على حرف النداء	٢٥٠/١	٢٦١/١
جواز الحمل على الابتداء	٢٥١/١	٢٦٢/١



المصاحف	الكتابات	التعليقات
عدم التعظيم بالصلاح إلا أن يكون قد عرف به	٢٥١/١	٢٦٣/١
الفصل بين اسم الناسخ وخبره بجملة	٢٥٦/١	٢٦٤/١
لا يجوز إلا الرفع إن أخير عن نفسه أو غيره	٢٥٦/١	٢٦٥/١
الرفع والنصب فيما يستغنى عليه السكوت وما لا يستغنى	٢٦٢/١	٢٦٦/١
انتصاب الخبر مقدمًا قبل الظرف	٢٦٢/١	٢٦٧/١
دخول الألف واللام في التثنية		٢٦٧/١
وصف المعارف بالجميل		٢٦٨/١ - ٢٦٩
الفرق بين الصلة والصفة	٢٧٠/١	٢٦٩/١ - ٢٧٠
حذف العائد من الصلة إلى الموصول	٢٧٠/١	٢٧٠/١ - ٢٧٥
النصب على التمييز	٢٧٢/١	٢٧٥/١
لا يحذف المضاف إليه فيما كان غير ظرف		٢٧٥/١
ليس من كلامهم أن يضرعوا الجار	٢٧٣/١	٢٧٦/١ - ٢٧٨
الأصل في اسم الله		٢٧٨/١
(كل شيء، وكل رجل) لا يوصف بهما		
الفرق بين ما يدل على المنصوب وما يدل	٢٧٤/١	٢٧٨/١ - ٢٨٠
على المحض والقلب		٢٨٠/١

المسأله	الكتاب	التعليق
لا يكون الوصف المشتق خيراً مقدماً	٢٧٨/١	٢٨٠ - ٢٨١
اسم الفاعل محمول عليه	٢٧٨/١	٢٨١/١
متى يعمل اسم الفاعل عمل الفعل ؟		٢٨٢ - ٢٨٣
ماليس بصفته ولا بمنزلته وليس إعرابه كإعرابه		
	٢٧٩/١	٢٨٣/١
(إِنْ) تعمل الرفع والنصب	٢٨٠/١	٢٨٤ - ٢٨٦
تخفيف (إِنْ)		٢٨٦ - ٢٨٨
النصب بعد (لكن) أحسن والرفع بعد (كأن) أحسن		٢٨٩/١
الاقتصار على المفعول الأول		٢٩٠/١
الفرق بين (إِنْ) و(إنما)		٢٩٠ - ٢٩٣
(لكن) المثقلة بمنزلة (إِنْ)	٢٨٦/١	٢٩٣/١
دخول الكلام الواجب في موضع التمني		
	٢٨٦/١	٢٩٤/١
(إِنْ، وليت، ولعل، وكأن) لها معانٍ غير معنى الابتداء		
		٢٩٤ - ٢٩٥
النصب لما في اللفظ من معنى الفعل		
	٢٨٧/١	٢٩٥/١
جواز النصب على الحال في الأحرف (ليت، وكأن، ولعل)		
	٢٨٧/١	٢٩٦/١
مواضع حذف الهاء من (أَنْ وكأن)	٢٩٠/١	٢٩٦ - ٢٩٧

## المبـاب      الكـتاب      التـعليـقـة

التقديم والتأخير في قوله عز وجل: ﴿... والصابئون...﴾

٢٩٩ - ٢٩٧/١

٢٩٠/١

٢٠٠/١

٢٩١/١

هذا باب قَمْ

٢٠٠/١

٢٩١/١

الاشتراك بين (كم) و(رُبَّ)

٢٠٠/١

٢٩١/١

الاشتراك بين (كم) و(إِذْ)

٢٠١/١

معمول (العشرين)

٢٠١/١

٢٩٢/١

عدم تقديم التمييز

رأي ابن السراج في جواز كون (كيف) مبتدأ و(زيد) خبره

٢٠٢/١

في (كيف زيد)

٢٠٢/١

٢٩٥/١

الفصل بين الاسم المنون والعامل فيه

٢٠٦ - ٢٠٥/١

٢٩٥/١

(كم) للحرار

٢٠٧/١

واو (رُبَّ)

جواز الوجوه الإعرابية الثلاثة في مدخول (كم)

٢٠٩ - ٢٠٧/١

٢٩٦/١

٢١٢ - ٢١٠/١

٢٩٦/١

الحمل على (كم)

٢١٣/١

٢٩٧/١

الفرق بين (رُبَّ) و(كم)

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ماجرى مجرى كم في الاستفهام		
	٢٩٧/١	٣١٤/١
(كأَيِّن) معناها معنى (رُبَّ)	٢٩٨/١	٣١٤/١
التنوين في (كأَيِّن)		٣١٥/١

هذا باب ماينتصب نصب كم إذا كانت متونة		
في الخبر والاستفهام	٢٩٨/١	٣١٦/١
كثير المميز عدداً أو غيره	٣١٦/١	
القول في (تالله رجلاً)		٣١٧/١ - ٣١٨

هذا باب ما لا يعمل في المرفوع إلا مضمرًا		
	٣٠٠/١	٣١٩/١
العامل غير متصرف في هذا الباب كالعامل في سابقه		
	٣٠٠/١	٣١٩/١
الهاء في (رَبِّه) و(وَيَحْدُ)		٣١٩/١
مألا يقع المظهر في موضع الإضمار منه والخلاف فيه		
	٣٠٠/١	٣١٩/١ - ٣٢٠
(نعم رجلاً) بمنزلة: (رَبِّه) و(يَحْدُ) (ذهب أخوه)		
	٣٠٠/١	٣٢١/١
سد الظاهر مكان المضمر	٣٠٠/١	٣٢١/١

الكتاب	الكتاب	التعليق
المفرد وإرادة الجميع به	٣٠٠/١	٣٢٢/١
ظهور الاسم في (رُبَّ) قد يبدأ بإضمار قبله		
	٣٠١/١	٣٢٣/١
ظهور الاسم بعد (نَعَمْ) قد يضرر فيها		٣٢٣/١
ما يكون منصوباً بفعل فقد يجوز أن يرتفع به		
	٣٠١/١	٣٢٤/١ - ٣٢٥
إنعام تاء التانيث	٣٠٢/١	٣٢٦ - ٣٢٥/١
هذا باب النداء	٣٠٣/١	٣٢٧/١
الفعل بين ما ينتصب بالعمل وما ينتصب بالعبارة		
	٣٠٣/١	٣٢٧/١
المجني في النداء	٣٠٣/١	٣٢٧/١ - ٣٢٨
النادى المضاف		٣٢٧/١
تأكيد المنادى	٣٠٤/١	٣٢٨/١ - ٣٢٩
ما لا يكون تابعاً إلا للاسم		٣٢٩/١
ما كان المعنى في الرفع والنصب فيه واحداً		
	٣٠٤/١	٣٠٠/١
حذف التنوين في المنادى المفرد	٣٠٤/١	٣٣١ - ٣٣٠/١
نداء ماقيه أل	٣٠٥/١	٣٣٢/١ - ٣٣٣
عدم جواز إعادة حرف النداء	٣٠٦/١	٣٣٤/١

المسألة	الكتاب	المسألة
٣٣٥ - ٣٣٤/١	٣٠٦/١	القول في (يا هذا الرجل)
٣٣٥/١		وصف المبهمات بالأسماء المفردة
٣٣٨ - ٣٣٦/١		(أي) متوصل به إلى النداء
٣٣٩/١	٣٠٨/١	الوصف والعطف في هذا الباب
٣٤٠/١		مجيء الاسم والصفة لاتفارقة
٣٤٠/١	٣٠٩/١	قطع الهزة في (يا الله)
٣٤١/١	٣١٠/١	القول في (اللهم)
		التوفيق بين الميم في (اللهم) وبين النون في (المسلمين)
٣٤٢/١	٣١٠/١	
		الألف والهاء اللتان لحقتا (أي) توكيدا
٣٤٢/١	٣١٠/١	
		عدم جواز دخول الألف واللام في النداء
٣٤٣/١	٣١٠/١	
		(هذا) بدل في النداء من الألف واللام
٣٤٤/١	٣١٠/١	
٣٤٤/١	٣١١/١	(باخيات) لا يكون إلا معرفة
٣٤٧ - ٣٤٥/١	٣١١/١	إذا وُصف الشيء اختص
		نون (لن) تشبه التنوين في (هند ابنة فلان)
٣٤٧/١	٣١٤/١	

المسأله	الكتاب	التعليق
عدم جواز ذهاب التنوين من الاسم الأول في غير النداء	٣١٦/١	٣٤٨/١
لا يكون الاسم المتمكن في غير النداء بمنزلة ما جعل من	٣١٦/١	٣٤٩/١
الغايات كالصوت		
هذا باب إضافة المنادى إلى نفسك		
الباء أكثر اعتلافاً من التنوين	٣١٦/١	٣٥٠/١
القول في هاء الوقف	٣١٧/١	٣٥١/١
يقال: أَبْ وَأَبْءٌ كما يقال: هذا فرس وهذه فرس		
ترخيم الأم والأب والصاحب	٣١٨/١	٣٥٢/١
ترخيم قولك: (يا ابن أخي، ويا ابن عم) ونحوهما		
لا تدخل اللام في المستغاث به إن كنت تحدثه	٣١٨/١	٣٥٤/١ - ٣٥٥
الفرق بين لام الاستغاثه ولام التوكيد	٣٢٠/١	٣٥٦/١
اللام معاقبة للألف والهاء في مثل (يا للعجب ، ويا للبكر)		
فتح لام الاستغاثه	٣٢٠/١	٣٥٧/١

الهـاب	الكتاب	التعليق
هذا باب الندبة	٣٢١/١	٣٥٨/١
حذف الهاء عند الوصل	٣٢٢/١	٣٥٨/١
مجرى الألف في الندبة كمجرها في الحبر		
	٣٢٢/١	٣٦٠ - ٣٥٩/١
الحكم فيما إذا وافقت الياء الساكنة ياء الإضافة في النداء		
	٣٢٢/١	٣٦١ - ٣٦٠/١
الياءات: أصل وزائد		٣٦١/١
النصب يدخل الياء ولا يدخل الألف	٣٢٣/١	٣٦٢/١
الإشباع بالواو والياء، والندبة		٣٦٣/١ - ٣٦٢
حركة الواو في مثل (ولاتنسرَ الفضل) و(اشترَوُ الضلالة) ليست		
بحركة أصلية كما هي في (ياغلامي) حركة واجبة		٣٦٧/١
ألف الندبة تتبع الحركة التي قبل الحرف المحذوف في (ضربوا،		
وضرباً) اسمين	٣٢٤/١	٣٦٩/١
قولك: (ياثلاثة وثلاثين) نصب في الندبة		
	٣٢٤/١	٣٦٩/١ - ٣٧٠
تعريف قولك: (ياضارباً رجلاً)	٣٢٥١	٣٧٠/١
لا يتم قولك: (ياخيراً) بغير (منك) كما لا يتم (الذي) بغير صلته		
	٣٢٥/١	٣٧١/١
قولك: (يا أحمأ رجلاً) لا يكون الأخ هنا إلا نكرة		
	٣٢٥/١	٣٧١/١ - ٣٧٢



الكتاب      الباب      التعليق

هذا باب الحروف التي يُنمُّ بها المدعو

٣٧٣/١      ٣٢٥/١

(يا، وهَيَّا) يتنادى بهما المقبل عليك كما يتنادى بهما المتراخي البعيد

٣٧٣/١

جواز حذف (يا) من النكرة في الشعر والحلاف فيه

٣٧٤ - ٣٧٣/١      ٣٢٥/١

هذا باب ما جرى على حرف النداء وصلًا له

٣٧٥/١      ٣٢٦/١

كل منادى مختص وليس كل مختص منادى

٣٧٥/١      ٣٢٦/١

علاقة الاختصاص بالنداء      ٣٢٧/١      ٣٧٥/١

لا يجوز الإبهام في هذا الباب      ٣٢٨/١      ٣٢٦/١

قولهم (يا لعنة الله) الياء لغير اللعنة      ٣٧٧/١ - ٣٧٨

القول في (أعاصم لك)      ٣٧٩/١

القول في (يا هندُ هندُ بينَ خَلْبٍ وَكَيْدٍ)      ٣٨٠/١ - ٣٨١      ٢٢٩/١

هذا باب الترخيم      ٣٢٩/١      ٣٨٢/١

لا يكون الترخيم في مضاف إليه      ٣٣٠/١      ٣٨٢/١

الهيكساب	الكتساب	التعليق
هذا باب ما أواخر الأسماء فيه الهاء		
٣٣٠/١	٣٨٣/١	
٣٣٠/١	٣٨٣/١	القول في الاسم العام
	٣٨٤/١	ترخيم (شاة وثبة)
إبدال التاء مكان الهاء في الوصل في غير النداء		
٣٣١/١	٣٨٤/١ - ٣٨٥	
٣٣١/١	٣٨٥/١	ترخيم (حرملة)
٣٣٢/١ - ٣٣٤	٣٨٦/١	ترخيم مثل (حارثة وحيوة)
٣٣٤/١ - ٣٣٥	٣٨٧ - ٣٨٦/١	حذف الحرف اللازم للاسم

هذا باب يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم:

٢٣٨/١	٥/٢	
٢٣٨/١	٥/٢	- ما قبل الحرف الزائد
٢٣٨/١	٥/٢	- واو (منصور) زائدة
		- واو (منصور) وألف (عمار) ليسا لازمين لما قبلهما
٢٣٨/١	٥/٢	
		- زيادة (منصور) كزيادة (مروان)
٢٣٨/١	٦/٢	

## الباب الكتاب التعليق

هذا بابٌ تكون الزوائد فيه منزلة ما هو من نفس الحرف:

٣٣٨/١ ٧/٢

- الألف الزائدة لإلحاق ذي الثلاثة بالأربعة

٣٣٨/١ ٧/٢ - ٨

- الزيادة تقع بعد الإلحاق وقبله

٣٣٩/١ ٩-٨/٢

- زيادة الياء والواو ٣٣٩/١ ١٠/٢

- حذف الزيادة الملحق ٣٣٩/١ ١٠/٢

هذا باب ما تكون فيه الزوائد أيضًا منزلة ما هو

من نفس الحرف ٣٣٩/١ ١١/٢

- الحرف الحقي والساكن ٣٣٩/١ ١١/٢

- لو تحرك الألف الذي قبل همزة (حمراء)

٣٣٩/١ ١١/٢

- القول في (سُفَلَاة) وحصراء

٣٣٩/١ ١٢/٢

- أُلِفَ (حولًا يا) ٣٣٩/١ ١٢-١٣/٢

الهـسـاب	الكـتاب	التعليقـة
هذا باب ما إذا طرحت منه الزائدتان:		
	٣٤٠/١	١٣/٢
- الميم في مسلمين - اسم رجل - أصل والألف في		
(مصطفى) منقلبة عما هو أصل	٣٤٠/١	١٣/٢
هذا بابٌ محوكةٌ فيه الحروف الذي يليه المحذوف لأنه		
لا يلتقي ساكنان	٣٤٠/١	١٤/٢
- القول في الراء الأولى من (مُحَصَّر)		
	٣٤٠/١	١٥ - ١٤/٢
- (لم يُضَارَ) لم تسكن الراء الأخيرة لسكون الأولى		
	٣٤١/١	١٥/٢
- القول في راء (اسْحَارَ)	٣٤١/١	١٦ - ١٥/٢
- تسكين فتحة (انْطَلَقَ) و (لم يَلْدَ)		
	٣٤١/١	١٦/٢
- الشبه بين (انْطَلَقَ، ولم يَلْدَ) وبين (كَأَنَّ وَكَيْفَ)		
	٣٤١/١	١٧/٢
- لو سميت رجلاً (سَلَمَتَيْنِ) وَرَحْمَتَهُ ٣٤٢/١		١٧/٢
- ترخيم (الثني عشر)، والأمر في إضافته وتحقيسه		
	٣٤٢/١	١٨/٢

الكتاب	الباب	التعليق
٣٤٥/١	هذا باب النفي بـ	١٨/٢
١٨/٢	- المعرب الذي يشبه المبني، والمبني المشبه للمعرب	١٨/٢
١٩/٢	الدليل على أن المنفي بـ (لا) معرب يشبه المبني	١٩/٢
١٩/٢	- الدليل على بناء المنادى	١٩/٢
٢٠/٢	- (لا) لاتعمل إلا في النكرة	٢٠/٢
٣٤٥/١	- الموافقة بين (رُبّ) وأخواتها	٢٠/٢
٢١/٢	- مخالفة (رُبّ) لأخواتها	٢١/٢
٣٤٥/١	- الموافقة بين (أَيّ) و(الذي)	٢١/٢
٢١-٢٢/٢	- المخالفة بين (أَيّ) و(الذي)	٢١-٢٢/٢
	- لاتدخل الألف واللام الاسم المنادى إذا ولي حرف النداء	
٢٢/٢		٢٢/٢
٢٣-٢٢/٢	- الشبه بين (خمسـة عشر) في اللفظ و(لا رَجُلَ)	٢٣-٢٢/٢
٢٣/٢	- الشبه بين (يا ابن أُمّ) و(لا رَجُلَ)	٢٣/٢
٢٤/٢	- ما يبنى عليه قولك: (هَلْ مِنْ رَجُلٍ) و(هَلْ مِنْ شَيْءٍ)	٢٤/٢
	هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة	
٣٤٥/١		٢٤/٢
٢٥/٢	- سقوط التنوين للإضافة لا للبناء	٢٥/٢
٣٤٦/١	النفي موضع حذف وتخفيف	٢٦/٢
٣٤٧/١	إظهار الحيز المضمر في هذا الباب	٢٦/٢

## المباب      الكتاب      التعليقة

- الفصل بين اسم لا المضاف والمضاف إليه قبيح في نحو  
(لامثلَ بها زيد) كما قبح قوله: (لايُذِي بها لك)  
٣٤٧/١      ٢٦/٢ - ٢٧
- التوفيق بين (كم) في الخبر و(لا) النافية  
٣٤٧/١      ٢٨/٢
- قبح الفصل بين الجار والمجرور بما يتم به الكلام وما لا يتم  
٣٤٧/١      ٢٨/٢
- اعتبار تمام الكلام في المواضع التي ينتصب فيها الاسم  
على أنه مفعول به مشبه بمفعول كالحال  
٣٤٧/١      ٢٩/٢
- اختصاص (لا) النافية بالإضافة مع فصل اللام بين  
المضاف والمضاف إليه  
٣٤٨/١      ٢٩/٢
- مناقشة رأي أبي عمرو في قولهم: (لاغلامين  
ولا جارتين لك)  
٣٤٨/١      ٣٠/٢
- وجه الشبه بين (لاأهلك) و(تيم تيم عدي)  
٣٤٨/١      ٣١/٢
- سقوط التنوين من الاسم المفرد للإضافة للبناء  
٣٤٨/١      ٣١/٢
- تكرير (لا)  
٣٤٩/١      ٣٢/٢

الباب	الكتاب	التعليق
هذا بابٌ تفتت فيه التثنية من الأسماء المنفية		
	٣٥٠/١	٣٣/٢
- القول في إضمار الخير	٣٥٠/١	٣٣/٢
- كل ما كان صلةً جاز أن يكون تبييناً، وليس كل ما كان تبييناً جاز أن يكون صلةً		٣٤/٢
- لا يكون التبيين خبراً	٣٥٠/١	٣٥ - ٣٤/٢
هذا باب وصف المنفي	٣٥١/١	٣٥/٢
- القول في (لاماً ماءً بارداً) و(لاماً ماءً بارداً)		
	٣٥١/١	٣٥/٢
هذا بابٌ لا يكون الوصف فيه إلا منوئاً		
	٣٥١/١	٣٦/٢
- المضاف في باب النفي لا يبنى مع (لا) فيجمل		
		٣٦/٢
- مبنية اسم واحد		
- ذهاب التثنية من المضاف كما يلهم منه في غير		
	٣٥١/١	٣٦/٢
باب النفي		
- الاسم الطويل ينوّن في النفي كما كان ينوّن في النداء		
	٣٥١/١	٣٧/٢

الباب	الكتاب	التعليق
-	كف التنوين من الاسم الطويل وإضافته	
	٣٥١/١	٣٨/٢
-	جعل الصفة للمضمر على الموضع	٣٩/٢
-	الوصف صفة محمولة على اللفظ دون الموضع	
	٣٥٤/١	٤٠/٢
-	الأسماء التي هي بدل من الأفعال لاثنين في الأفعال	
	٣٥٦/١	٤١ - ٤٠/٢
-	القول في (لا سواء) ومعاقبتها (هذان)	
	٣٥٧/١	٤١/٢
-	الصفة وما جعل خبراً للأسماء	٤٢/٢
-	النفي بلا بعد الاستفهام ودون الاستفهام	
	٣٥٩/١	٤٣ - ٤٢/٢
-	لفظ الخبر في معنى التمني، ولفظ الخبر وهو بمعنى الدعاء	
		٤٣/٢
-	هذا باب ما يكون استثناءً إلا ٣٦٠/١	٤٣/٢
-	إشغال الفعل بالفاعل أو عدم إشغاله قبل دخول إلا	
	٣٦٠/١	٤٣/٢
-	رأي بعض قدماء النحويين في النصب إذا كان الاستثناء	
		٤٥/٢



المسألة	الكتاب	المسألة
-	لم امتنع رفع (زيد) في قولنا: (ما أتاني أحد إلا	
٤٥/٢		قال ذاك إلا زيدا)
-	إظهار المستثنى منه وجعل المستثنى بدلا منه	
٤٦/٢	٣٦١/١	
-	جواز قولك: (ما أظنُّ أحداً فيها إلا زيدا)	
٤٦/٢		
-	التوفيق بين قولك: (قد عرفت زيدا أبو من هو) وقولك:	
٤٨-٤٧/٢		(ما رأيتُ أحداً يقول ذاك إلا زيدا)
-	الانتحاء على القول في مثل (ما رأيتُه يقول ذاك إلا زيدا)	
٤٨/٢	٣٦١/١	و(ما أظنه يقوله إلا زيدا)
هذا باب ما حُمِلَ على موضع العامل في الاسم ...		
٤٩/٢	٣٦٢/١	
-	التأويل في مثل:	
	(ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعبأ به)	
٥٠/٢	٣١٢/١	
-	عدم حمل المعرفة على (من) لأنه لا يقع بعدها	
٥١-٥٠/٢	٣٦٢/١	إلا اسم شائع
-	القول في (لا أحد رأيتُه إلا زيدا)	
٥١/٢	٣٦٣/١	

الباب	الكتاب	التعليق
- لفظة أهل الحجاز في (ما) في باب الاستثناء		
	٣٦٣/١	٥١/٢
- ما يجوز في الكلام إذا طال في هذا الباب		
	٣٦٣/١	٥٢/٢
- ما معناه النفي ابتداءً ..		٥٣/٢
- عدم جواز أن يكون الاستثناء أولاً		
	٣٦٣/١	٥٤/٢
- تضمن معنى النفي في (أحد) من قولك:		
(إنَّ أحدًا لا يقول ذلك)	٣٦٣/١	٥٤/٢
هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مهذلاً		
	٣٦٣/١	٥٤/٢
- النصب في الاستثناء لا البذل كما قبله		٥٥ - ٥٤/٢
- الاتساع في الاستثناء	٣٦٣/١	٥٦ - ٥٥/٢
هذا باب ما لا يكون إلا على معنى لكن		
	٣٦٦/١	٥٧/٢
- الفرق في الاستثناء بين آية (هود) وقول القائل:		
(ما فيها أحدٌ إلا حماراً)		٥٧/٢
- الاستثناء والبذل في قوله تعالى:		
«إلا قليلاً منهم»		٥٨/٢

## باب الكتاب التعليق

- لا يدخل الفعل على فعل التمجيد
- ٥٨/٢ ٣٦٧/٢
- نصب ما حقه الرفع ٣٦٩/٢ ٦٠/٢
- لا يقع الوصف إلا وما بعدها إلا حيث يجوز الاستثناء
- ٦١/٢
- جواز طرح المبدل منه وإقامة البدل مقامه
- ٦١/٢ في باب الاستثناء
- (غير) للنكرات لقيام الإشاعة فيها ٦٢/٢
- الوصف بغير ٣٧٠/١ ٦٢/٢ - ٦٣
- (إلا، ومثل، وأجمعون) وما يكون منها وصفًا
- ٦٤ - ٦٣/٢ ٣٧١/١
- هذا باب ما تقدم فيه المستثنى ٣٧١/١ ٦٥/٢
- يبدل المستثنى من المستثنى منه لا العكس ٦٥/٢
- حد الاستثناء أن تداركه بعد ما تنفي فتبدله
- ٦٥/٢ ٣٧١/١
- تأخير المستثنى والوجه فيه ٦٦/٢
- الحال من النكرة ٦٦/٢
- جواز الرفع والجر والنصب في الاستثناء المبدل
- ٦٧ - ٦٦/٢ ٣٧٢/١

## المسأله الكتاب التعليق

- البديل أحسن إذا شغل الرفع والجار، وأبذل من  
المرفوع والمجرور ٣٧٢/١ ٦٧/٢
- وصف البديل منه ٣٧٢/١ ٦٧/٢
- تقديم المستثنى وفي أنفسهم شيء من صفة  
المبطل منه ٦٨/٢
- الصفة تكون مع الموصوف كالاسم الواحد أحياناً ٦٨/٢
- هذا باب تقنية المستثنى ٣٧٢/١ ٦٩/٢
- عدم جواز رفع المستثنى ٦٩/٢ - ٧٠
- هذا باب (غير) : ٣٧٤/١ ٧٠/٢
- خروج (غير) عما يدخل فيه غيره  
٣٧٤/١ ٧٠/٢
- تصير (غير) بمنزلة الاسم الذي بعد (إلا)  
٧١/٢
- (غير) بمنزلة (مثل) وليس فيه معنى (إلا)  
٣٧٤/١ ٧٢/٢
- الشبه بين الاستثناء والمعية  
٣٧١/١ ٧٢/٢
- عدم جواز أن تكون (غير) بمنزلة الاسم الذي يتبدأ  
به بعد (إلا) ٣٧٤/١ ٧٣/٢

## الباب الكتاب التعليق

- (غير) لا تكون استثناء إلا في الموضع الذي

تكون فيه صفة ٧٣/٢

- إذا لم تكن (غير) وصفًا لم تكن استثناء ٧٣/٢

- الاستثناء في مواضع الاستثناء

٣٧٥/١ ٧٤/٢

هذا باب ما يحذف المستثنى منه استحقاقًا

٣٧٥/١ ٧٥/٢

- (غير) ليس بمبني، وإن جاء مضمومًا فللإشمام ٧٥/٢

- (ماعدًا) في الاستثناء ٣٧٧/١ ٧٥/٢

- لا يقال: (ما حاشا) ٣٧٧/١ ٧٥/٢ - ٧٦

- (حاشا) لا يكون إلا حرفًا ٧٦/٢

- (سواك) ظرف فيه معنى الاستثناء ٧٦/٢

هذا باب علامة المضمرين المرفوعين

٣٧٧/١ ٧٧/٢

- الإضمار المتصل، وامتناع وقوعه موقع المنفصل

٧٧/٢

- الاستثناء بالمتصل وإسقاط المنفصل

٣٧٨/١ ٧٧/٢ - ٧٨

- تقدير (أي ها الله ذا) إنما هو (نعم، والله هذا)

٣٧٩/١ ٧٨/٢

## الباب      الكتاب      التعليق

- تقدير (إن إِيَّاكَ رأيت)، (إنه إِيَّاكَ رأيت)، ٧٩/٢
- ضمير الحديث والقصة في هذا الباب ٧٦/٢
- (ضربيك، وضربي إِيَّاكَ) والمتصل أقل في كلام العرب ٣٨١/١ - ٨٠/٢ - ٨١
- عدم جواز تقديم علامة المخاطب على المتكلم ، ٨١/٢
- ولا المتكلم على المخاطب ٣٨١/١
- انفصال الضمير المنصوب بعد (ليس) ٨٢/٢ ٣٨١/١
- (أنت أنت) تكررها، الثانية تأكيد والحبر مضمحل ٣٨٢/١ - ٨٣/٢ - ٨٤

### هذا باب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل، ..

- ٨٥/٢ ٣٨٢/١
- الإضمار مع المصادر ٨٥/٢ ٣٨٢/١
- الاستثناء والإضمار ٨٥/٢
- هذا باب إضمار المجرور ٨٦/٢ ٣٨٣/١
- علامات إضمار المجرور ٨٦/٢ ٣٨٣/١
- الإضمار إذا كان الفاعل هو المفعول ٨٧/٢
- الإضمار مع (قط، ومن) ٨٧/٢
- الإضمار مع (مع، ولد) ٨٨/٢ ٣٨٧/١
- إضافة الكاف إلى الياء ٨٨/٢ ٣٨٧/١

الباب	الكتاب	العمليّة
- جواز (أنت كي) لأنه متصل بما بعده	٣٨٩/٢	٨٩/٢
- القول في (لولاك ولولاي) ٣٨٨/١	٣٨٨/١	٨٩/٢ - ٩٠
- الشبه بين الإضمار مع (لولا، وعسى) بـ (لَنْ وَغَلْوَةٌ		
استقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً ...	٣٨٩/١	٩٠/٢ - ٩١
- ثاء (فعلتُ) صار كالجزء منها لا يفارقها	٣٨٩/١	٩١/٢ - ٩٢
كألف (أعطيتُ) ٣٩٠/١	٣٩٠/١	
لما باب مآثره علامة الإضمار إلى أصله		
- قولهم: (يا بكرة) في حال النداء	٣٨٩/١	٩٣/٢
- لفظ (أجمعون) لا يكون إلا تابعا	٣٨٩/١	٩٣/٢
- التأكيد بالنفس شبهه بالاسم الظاهر المعطوف	٣٩٠/١	٩٣/٢
على المضمّر المرفوع ٣٩٠/١	٣٩٠/١	٩٤/٢
- عطف الظاهر على المضمّر المجرور		
- الظاهر بمنزلة التنوين، لأنه يعاقبه كما	٣٩١/١	٩٤/٢
عاقبه المضمّر		٩٥/٢

## الباب الكتاب التعليق

- جواز (قُمتَ أنت وزيدٌ) وعدم جواز: (مررت بك أنت وزيدٌ) ٣٩١/١ ٩٥/٢ - ٩٦
- هذا باب ما يكون فيه (أنت وأنا ونحن وهو وهم وهنٌ وأنتم وأننق وهما وأنتما) وصفاً ٣٩٢/١ ٩٦/٢
- مجيء هذه الضمائر وصفاً للمضمر المجزور والمرفوع والمنصوب ٣٩٢/١ ٩٦/٢
- الفرق بين الوصف بأنْت ونحوه وبين لفظ آخر نحو (الطويل) ٣٩٣/١ ٩٧/٢
- الفصل بين الوصف بالطويل، وما كان مثله وبين (نفسه) ٩٧/٢
- لا تكون هذه الضمائر وصفاً للمظهر ٣٩٣/١ ٩٧/٢
- انفراد البدل ٩٧/٢
- يقيح: (مررت به وزيدٌ هما) كما قبح: (مررت بزيد وبه الطويلين) ٣٩٣/١ ٩٨/٢
- زيادة ضمير الفصل في مثل: (إن زيدا هو العاقلُ) ٩٩/٢
- لا يجمع مع (هو): (إيَّاهُ) ٩٩/٢



## الباب الكتاب التعليق

- لا يجمع بين الصفة والفصل ٩٩/٢
- لا يجوز: (أظنه هوَ أخاك) إذا جعلت إحداهما ١٠٠/٢
- صفة والأخرى فصلاً ٣٩٥/١
- دخول اللام على ضمير المفصل ١٠١ - ١٠٠/٢
- الفصل في (إنَّ) وأخواتها ٣٩٥/١ ١٠١/٢
- (هو) لا يكون فصلاً حتى يكون ما بعده معرفة ١٠٢/٢
- أو ما أشبه المعرفة ٣٩٥/١
- لا يدخل الفصل في مثل (هذا عبدالله خيراً منك) ٣٩٥/١

## هذا باب ما لا يكون هو وأخواته فيه فصلاً

- ٣٩٧/١ ١٠٤/٢
- امتناع (هو) وأخواته من أن يكون فصلاً أو بدلاً ٣٩٧/١
- ١٠٤/٢
- ترك الفصل شيء تختص به المعرفة ٣٩٧/١
- ١٠٥/٢
- ٣٩٧/١ ١٠٥/٢
- هذا باب (أيّ)
- بناء (أيّ) على الضم ١٠٦/٢
- مذهب التحليل ويرنس في (أيّ)
- ٣٩٨/١ ١٠٧/٢ - ١٠٩

## الباب الكتاب التعليق

- خلاف الخليل ويونس عن بقية التحوين في (أي)
 

١٠٩/٢	٣٩٨/١
-------	-------
- الاسم الذي لا يمكن لا يدخله التنوين في المعرفة،
 

١١٠/٢	٣٩٨/١
-------	-------
- هذا باب (أي) مضافاً إلى ما لا يكمل اسماً إلا بصلة
 

١١٠/٢	٣٩٩/١
-------	-------
- (أي) بين الاستفهام والإخبار
 

١١٠/٢	٤٠٠/١
-------	-------
- هذا باب (أي) إذا كنت مستغنياً بها عن نكرة
 

١١١/٢	٤٠١/١
-------	-------
- الفرق بين (أي) و(مَنْ)
 

١١١/٢	١١١/٢
-------	-------
- الحكاية في باب (أي)
 

١١١/٢	١١١/٢
-------	-------
- تثنية (مَنْ) و(أي)
 

١١٢/٢	٤٠١/١
-------	-------
- تنوين (مَنْ)
 

١١٣/٢	٤٠٢/١
-------	-------
- قياس يونس (مَنْ) على (أَيْتَة)
 

١١٣/٢	٤٠٢/١
-------	-------
- تأنيث (مَنْ) في الجمع
 

١١٤/٢	١١٤/٢
-------	-------
- (مَنْ) يلحقها التانيث والتثنية والجمع في الوقف
 

١١٦ - ١١٥/٢	٤٠٢/١
-------------	-------
- دون الوصل
 

١١٦ - ١١٥/٢	٤٠٢/١
-------------	-------

الباب	الكتاب	العملية
هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب		
٤.٣/١		١١٦/٢
- الخلاف في حكاية السؤال بين أهل الحجاز وبني قميم		
٤.٣/١		١١٧ - ١١٦/٢
- إدخال الواو والفاء في (مَنْ)		
٤.٤/١		١١٧/٢
هذا باب إجرائهم ذا بمنزلة الذي		
٤.٤/١		
- (ماذا) تكون على ضربين		
- (ماذا) إذا جعلت (ذا) بمنزلة (الذي)		
٤.٥/١		١١٩/٢
- جواز نصب الجواب لمن قيل له: (من الذي رأيت؟)		
٤.٦/١		١٢٠/٢
فقال: (زَيْدًا)		
هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام إذا أنكرت		
أن تثبت رأيه على ما ذكره، أو تنكر أن يكون رأيه		
على خلاف ما ذكره		
٤.٦/١		١٢٠/٢
- أقسام الإنكار		١٢١ - ١٢٠/٢
- الفصل بين (أَعْمَرَاهُ) وبين (الزَيْدُ نَيْه)		١٢٢ - ١٢١/٢

## المسابح الكتاب التعليقات

- ترك علامة الإنكار تأسيساً بترك علامة التانيث والجمع وحرف اللين في (مَنَّا، وَمَنِّي، وَمَنَّا) حين قلت: مَن يا فتى؟ ٤٠٦/١ ١٢٢/٢
- (مَنَّهُ) تمنع (مَن) من حروف اللين في قولك: (رَأَيْتُ رجلاً وامرأة) ٤٠٦/١ ١٢٢/٢
- عدم دخول العلامة في مثل: (يافتى) ٤٠٦/١ ١٢٣/٢ - ١٢٤
- زيادة البيان بإلغاء حركة حرف على ما قبله ٤٠٧/١ ١٢٤/٢
- الحكاية في هذا الباب ٤٠٧/١ ١٢٥/٢
- هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء ٤٠٧/١ ١٢٦/٢
- أصل (لَنْ) في قول الخليل ٤٠٧/١ ١٢٦/٢ - ١٢٧
- أُلِف الاستفهام بذلك من واو القسم ٤٠٨/١ ١٢٧/٢
- مضارعة النفي للإيجاب ١٢٨/٢
- إضمار المجازم تشبيهاً له بإضمار (رُبُّ)، وواو القسم ٤٠٩/١ ١٢٨/٢
- إضمار (رُبُّ) ١٢٨/٢ - ١٢٩

## الباب الكتاب التعليق

- الفعل الواقع بعد (كاد وكرب) في موضع اسم منصوب ١٣٠/٢ - ١٣١
- القول في (جَعَلَ وَطَفِقَ) وبابه مما منعت من الأسماء بعدها ١٣٢/٢
- حذف (لا) من قولك: (والله أفعَلُن) لنألاً يلتبس النفي بالإيجاب ١٣٣/٢
- الإلقاء في هذا الباب ٤١٢/١ ١٣٤/٢
- هذا باب (حتى) ٤١٣/١ ١٣٥/٢
- حتى بمعنى كي ١٣٦/٢
- حتى بمعنى إذا ١٣٦/٢
- ارتفاع الاسم بعد (حتى) ١٣٧/٢
- علاقة (حتى) بهمزة (إن) ١٣٨/٢
- لا فرق بين (حتى) في الاتصال ولا في الانفصال ٤١٤/١ ١٣٨/٢
- هذا باب الرفع فهما اتصل بالأول كاتصاله بالفاء ٤١٤/١ ١٣٩/٢
- الإجماع على رفع الفعل بتثنية ١٤٠/٢
- أضرِبْ (قلْما) في قوله: (قلْما سِرْتُ حتى أدخلها) ١٤٠/٢ - ١٤٢

## الباب الكتاب التعليق

- إذا كنت محتقراً سيرك تقول: (إنما سرت حتى أدخلها)

١٤٢/٢

- ما بعد (حتى) لا يشارك الفعل الذي قبل (حتى) في موضعه

١٤٣/٢

- رفع الفعل بعد (حتى) والكلام استفهام غير واجب

١٤٤/٢

- جواز وقوع الفعل الماضي إذا كان الاستفهام عن الفاعل

١٤٥/٢

- النصب بعد (حتى) في حال السؤال

١٤٦/٢

٤١٦/١

هذا باب ما يكون العمل فيه من اثنين:

١٤٧/٢ ٤١٧ - ٤١٦/١

- رأي الأخفش في أن (حتى) التي ترفع ما بعدها

١٤٨/٢ - ١٤٩

ليست هي التي تنصب ما بعدها

١٥٠/٢

٤١٨/١

هذا باب الفاء

- الفرق بين قولك: (لا تأتيني فتحدثني) وبين قولك:

١٥٠/٢

(ما تأتيني فتحدثني)

- متى يقع الاستثناء في (لا يكون)

١٥٠/٢

٤١٨/١

الباب	الكتاب	التعليق
-	نظير (لم آتِكَ، ولا آتِيكَ) من الاسم في النية	
	٤١٨/١	١٥٢ - ١٥١/٢
-	توجيه الرفع في قولك: (ماتأتيني فتحدثني)	
	٤١٩/١	١٥٢/٢
-	توجيه النصب في المثال السابق ٤١٩/١	١٥٣ - ١٥٢/٢
-	عطف الأفعال المضارعة على فعل الأمر المبني على الوقف	
	٤٢١/١	١٥٤ - ١٥٣/٢
-	العطف بالمضارع موضع الماضي ٤٢١/١	١٥٤/٢
-	العمدة في نصب ما بعد الفاء ٤٢٢/١	١٥٤/٢
-	القول في «ولكن الشياطين كفروا، فيتعلمون منهما»	
		١٥٥/٢
-	جواز النصب في الواجب في اضطراب الشعر	١٥٦ - ١٥٥/٢
-	مسائل مخالفة الواجب النفي	١٥٨ - ١٥٧/٢
-	انتصاب الفعل بعد (الواو والفاء وأو) على إضمار	
	(أن) كما نصب بعد (حتى) في الفاية واللام في	
	النفي على الإضمار	١٥٨ - ١٥٩/٢
هذا باب الواو :	٤٢٤/١	١٦٠/٢
-	جزم المعطوف على المجزوم قبله	١٦٠/٢
-	مسائل النصب في هذا الباب ٤٢٦/١	١٦٣ - ١٦١/٢

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب أو :	٤٢٧/١	١٦٤/٢
- ما انتصب بعد (أو)		١٦٤/٢
- مسألة من مسائل الغلط في هذا الباب		١٦٥/٢
- رأي الخليل ويونس والأخفش في بيت الأعشى		
	٤٢٩/١	١٦٦/٢ - ١٦٨
هذا باب إشراك الفعل في (أَنْ) وانقطاع الآخر من الأول		
	٤٣٠/١	١٦٩/٢ - ١٧٠
هذا باب الجزاء	٤٣١/١	١٧١/٢
- ما يجازى به من الظروف	٤٣٢/١	١٧١/٢
- القول في مذهب النحويين في الجزاء بكل شيء يستفهم به		
	٤٣٣/١	١٧٢/٢
- هل الفعل في الجزاء صلة لما قبله ؟		
	٤٣٣/١	١٧٣/٢
- مذهب الخليل في (مهما)	٤٣٣/١	١٧٤/٢
- المجازاة بإذا	٤٣٣/١	١٧٥/٢
- اختصاص (إذا) بالحين	٤٣٣/١	١٧٦/٢
- مسائل (إذا) في باب الجزاء	٤٣٥/١	١٧٧/٢ - ١٧٩
- مجيء (لام) القسم في جواب الشرط		
	٤٣٦/١	١٧٩/٢ - ١٨٠
- قبح رفع الجواب بعد (إنَّ)		١٨٠/٢



الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ما يكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي	٤٣٨/١	١٨١/٢
- المجازاة بـ(مَنْ)		١٨١/٢
- حكم (إِنْ) وعملها في (مَنْ)		١٨٢/٢
- الجزاء بِمَنْ بعد (إِذْ)	٤٤٠/١	١٨٢/٢ - ١٨٣
- لا يجوز الجزاء بعد (ما) الحجازية، كما لم يجوز بعد (ليس، وكان)		١٨٣/٢
- الفصل بين (إِذْ وَمَنْ)	٤٤١/١	١٨٤/٢
- لا يكون الكلام بعد (إِذْ) إلا مبتدأ		
	٤٤١/١	
- (مَتَى) الشرطية ومعمولاها	٤٤٢/١	
- استعمال (أَمَّا) في الشرط	٢/١	
- وضع (أَمَّا) في مكان (مهما)		
- لا تكون الفاء جواباً للفعل المجزوم		١٨٧/٢
هذا باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي يجازى بها		
حروف الجر ثم تغييرها عن الجزاء	٤٤٢/١	١٨٨/٢
- الموازنة بين الفعل الذي يصل بحرف جر، وبين الفعل الذي يصل بلا حرف		١٨٨/٢ - ١٩٠
- مذهب الخليل في الحرف المقدر المحذوف (على)		
، تقدير الابتداء بعدها	٤٤٣/١	١٩١/٢

المسأله	الكتاب	العملية
- حسن الاستفهام بقري الجزاء، والفعل ليس بصلته		
١٩٣ - ١٩١/٢	٤٤٣/١	
هذا باب الجزاء إذا أدخلت فيه الألف للاستفهام		
١٩٤/٢	٤٤٤/١	
- ألف الاستفهام بمنزلة (الواو والفاء ولا) لاتغير الكلام		
١٩٤/٢	٤٤٤/١	عن حاله
١٩٤/٢		- الفرق بين (هل) وألف الاستفهام
١٩٥/٢		- لابد أن تكون الألف معتمدة على شيء
		- لايجوز أن يعتمد الاستفهام إلا على ما لم
١٩٥/٢		يعمل فيه شيء
١٩٦/٢		- الجزاء لايعتمد على ألف الاستفهام
		هذا باب الجزاء إذا كان القسم في أوله
١٩٧/٢	٤٤٤/١	
- لايعتمد اليمين على الجزاء، وإن تقدمت اليمين لم تكن لغواً		
١٩٨ - ١٩٧/٢		
هذا باب مايرتفع بين المجزومين وينجزم بهنهما		
١٩٨/٢	٤٤٥/١	
- مسائل من البدل في هذا الباب وأخرى تخرج على العطف		
١٩٩ - ١٩٨/٢		

الباب	الكتاب	التمليق
- الفرق بين (ثم) والفاء والواو	٤٤٧/١	٢٠٠/٢
- تمام الشرط بجزائه		٢٠٠/٢
- اختلاف القراء في حرف من سورة الأعراف		
	٤٤٨/١	٢٠١/٢
هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر، أو نهى، أو استفهام أو تحنن، أو عرض		
	٤٤٩/١	٢٠٢/٢
- الجزم بالأمر		٢٠٢/٢
- الأمر والنهي يشتركان في الإرادة		٢٠٣/٢
- الأمر الذي جاء على لفظ الخير		٢٠٣/٢
- الاستفهام التقريري		٢٠٤/٢
- مسائل في هذا الباب		٢٠٥/٢ - ٢٠٦
هذا باب الحروف التي تنزل منزلة الأمر والنهي		
	٤٥٢/١	٢٠٧/٢
- تضمن (لولا) معنى التحضيض		٢٠٨/٢
- النهي للمتكلم في اللفظ وهو في المعنى للمخاطب		
	٤٥٣/١	٢٠٨/٢
- دخول (ما) على (أن) الناصبة للفعل الذي صارت		
(ما) عوضاً منه		٢٠٩/٢
- لا تستفهم بما هو مصدر، كما لا يستفهم بكلمة		٢١٠/٢

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب الأفعال في القسم	٤٥٤/١	٢١٢/٢
- (إن) بمنزلة اللام، واللام بمنزلة النون في آخر الكلمة		
	٤٥٤/١	٢١٢/٢
- لم ألزمت النون آخر الكلمة ١	٤٥٥/١	٢١٢/٢
- الحلف على فعل موجود قد تقضت منه أجزاء		
وبقيت منه أجزاء		٢١٢/٢
- (ما) إذا كانت (ما) بمنزلة (اللي)		٢١٣/٢
- اللام والنون بمعنى (القسم)		٢١٤/٢
- نفي ما في الحال ، والاستقبال		٢١٥/٢
- إلزام النون في اليمين لئلا يلتبس بها هو واقع		٢١٥/٢
- إرادة حكاية الحال وإن اتصل به ما هو في المعنى مستقبل		
		٢١٦/٢
هذا باب الحروف التي لا تقدم فيها الأسماء الفعل		
	٤٥٦/١	٢١٧/٢
- الفصل بين الجازم والمجزوم		٢١٧/٢
- حروف الجزاء يقيح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال		
	٤٥٧/١	٢١٧/٢
- جواز تقديم الاسم على الفعل		٢١٨/٢
- جواز الفصل بين (إن) والفعل بالاسم إذا كان الفعل ماضيًا		
		٢١٨/٢

الباب	الكتاب	العملية
- الفصل في الكلام بين (إن) وفعله		٢١٩/٢
- ارتفاع الاسم بفعل مضمَر في هذا الباب		
	٤٥٨/١	٢٢٠/٢
- حذف الفاء في الشعر	٤٥٨/١	٢٢١/٢
- وضع المظهر موضع المضمَر		٢٢٢/٢ - ٢٢٣
هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل		
ولا تغفَرُ الفعل عن حاله	٤٥٨/١	٢٢٤/٢
- السين وسوف ودخولهما على الأفعال		
	٤٥٩/١	٢٢٤/٢
هذا باب الحروف التي يجوز أن تليها بعدها الأسماء،		
يجوز أن يليها بعدها الأفعال وهي (الكن، وإلما،		
وكألفا، وإذا)	٤٥٩/١	٢٢٥/٢
- إجراء (إذا) مجرى (إنَّ وكانَّ)		٢٢٥/٢
- إجراء (كما) مجرى (لعلِّي)		٢٢٥/٢
- استحالة النصب بعد (رئما)		٢٢٥/٢
هذا باب ما يضاف إلى الأفعال	٤٦٠/١	٢٢٨/٢
- إضافة أسماء الزمان إلى الفعل		٢٢٨/٢
- الإضافة إنما تكون إلى الاسم، وألف الوصل		
تكون في الفعل		٢٢٨/٢
- (مَدَّ، ومُنَّذُ) تكونان مرة اسمين، ومرة حرفين		٢٢٨/٢ - ٢٢٩

المساق	الكتاب	التعليق 2
- الإضافة إلى الفعل والمصدر		٢٢٩/٢
- إضافة اسم الزمان إلى الجملة المركبة من المبتدأ وخبره		
		٢٣٠/٢
هذا باب (إِنْ) و(أَنْ)	٤٦١/١	٢٣٠/٢
- تنزيل (إِنْ) ومعمولها منزلة اسم في مذهب المصدر		٢٣٠/٢
هذا باب من أبواب (أَنْ)	٤٦١/١	٢٣١/٢
- فتح (أَنْ) بعد (ظننت)		٢٣١/٢
- بناء (أَنْ) على (لولا)	٤٦١/١	٢٣١/٢
- وقوع (أَنْ) بعد (لو)		٢٣٢/٢
- أضرب ووقوع (أَنْ) بعد (لو)		٢٣٣/٢
- (أَنْ) بعد (مَنْ)		٢٣٣/٢
- (إِنْ) بعد (حقاً)		٢٣٤/٢
- جواز فتح همزة (أَنْ) وكسرها		٢٣٤/٢
- فتح الهمزة إذا كان ذلك عذراً		٢٣٥/٢
- تفسير (ما) بمعنى (أي) الاستفهامية		٢٣٥/٢
- (أَنْتَ) بمعنى (لعلك)		٢٣٦/٢
- لا يحسن أن تلي (أَنْ) (إِنْ) ولا (أَنْ)		
	٤٦٣/١	٢٣٦/٢ - ٢٣٧

الكتاب	العلامة	الباب
٤٦٣/١	٢٣٧/٢	هذا باب آخر منه
	٢٣٧/٢	- توجيه فتح الهمزة في بعض الآي
	٢٣٨/٢	- الكسر فيما يقوي ابتداء (إِنْ)
٤٦٤/١	٢٣٩/٢	هذا باب آخر من أبواب (أَنْ)
٤٦٤/١	٢٤١ - ٢٣٩/٢	- بعض نظائر (أَنْ)
٤٦٥/١	٢٤١/٢	هذا باب (إِنَّمَا)
٢٦٥/١	٢٤١/٢	- تقع (إِنَّمَا) حيث وقعت رَأْنُ
		- الموضع الذي لا يجوز أن تكون فيه (إِنْ) إلا مبتدأ، لا تكون
٤٦٦/١		فيه (إِنَّمَا) إلا مبتدأ
		- وقوع (إِنَّمَا) المكسورة مع ما بعدها في محل
		دون (أَنَّمَا) المفتوحة
		هذا باب تكون فيه (أَنْ) بدلاً من شيء ليس بالآخر
٤٦٧/١	٢٤٥/٢	
	٢٤٥/٢	- مجيء (أَنْ) بدلاً من موضع (كم) في الآية
	٢٤٥/٢	- مجيء (أَنْ) تأكيداً لما تراخى خبرها
	٢٤٦/٢ - ٢٤٧	- تكرير (أَنْ) تأكيداً؛ ونظيره في الابتداء
		هذا باب من أبواب (أَنْ) تكون فيه مبنية
٤٦٨/١	٢٤٨/٢	على ما قبلها
		- نصب (أَحَقَّ) على الظرفية أو المصدرية، وفتح
	٢٤٨/٢	الهمزة بعدها

المساج	الكتاب	التعليق
- كسر الهمزة إن سبقها (أَمْ)	٢٤٩/٢	
- موضع (أَنْ) بعد (جَرَمَ)، و(هَلْ)	٢٥٠/٢	
- عودٌ على مسائل من الطرف لبني عليه فتح همزة (أَنْ)	٢٥١/٢	
- (شَدَّ مَا) في تقدير (نَعَمْ مَا)	٢٥٢/٢	
- فتح (أَنْ) بعد الكاف كما فتحت بعد (مثل)	٢٥٣/٢	٤٧٠/١
- بناء (مثل) لإضافته إلى غير معرب	٢٥٤/٢ - ٢٥٦	
- إسقاط (ما) من الكاف - في كما -، وشبهه بحذف		
(ما) من (إِمْ)	٢٥٧/٢	
هذا بابٌ من أبواب (إِنْ)	٢٥٨/٢	٤٧١/١
- الحكاية في الضمائر بعد (إِنْ)	٢٥٨/٢	
هذا بابٌ من أبواب (إِنْ)	٢٥٩/٢	٤٧١/١
- لا يبتدأ بـ(أَنْ) في كل موضع	٢٥٩/٢	
هذا بابٌ آخر من أبواب (إِنْ)	٢٦٠/٢	٤٧٢/١
- الكسر بعد (ما) لإرادة اليمين	٢٦٠/٢	٤٧٣/١
- الفصل بين الصلة والموصول بالقسم	٢٦٠/٢	
هذا بابٌ من أبواب (إِنْ)	٢٦١/٢	٤٧٣/١
- اللام بعد (إِنْ) لا تكون إلا في ابتداء	٢٦١/٢	
- لا يعمل ما قبل الاستفهام في ما بعده	٢٦١/٢ - ٢٦٢	



المسأله	الكتاب	التعليق
- حمل (إن) على الفعل إذ لم يضطر إلى حملة على الابتداء	٤٧٤/١	٢٦٢/٢
- لا يكون ما بعد اللام إلا اسماً		٢٦٢/٢
- تقدير القسم في (لهنك)	٤٧٤/١	٢٦٣/٢
- تضمن (أشهد) معنى اليمين	٤٧٤/١	٢٦٣/٢
هذا باب (أن) و(إن)	٤٧٥/١	٢٦٤/٢
- (إن) المخفضة من الثقيلة وجواز دخولها على الأفعال		٢٦٤/٢
- تزايد (إن) بعد (ما) تأكيداً		
- رأي الخليل في هذه المسألة		٢
- قولك: إني بما أن أفعل ذلك	٤٧٦/١	٢٦٦/٢
- مسألة: اتعني بعد ما تقول ذلك القول		
	٤٧٦/١	٢٦٦ - ٢٦٧
- قول العرب: لحق أنه ذاهبٌ	٤٧٧/١	٢٦٧/٢
- (عسيتُ) بمنزلة (أخولقت) السماء		
	٤٧٧/١	٢٦٧ - ٢٦٨
- لم يستعملوا المصدر بعد (عسى) استغناء (بأن تفعل)		
	٤٧٧/١	٢٦٨/٢
- تشبيه (عسى) بكادَ	٤٧٧/١	٢٦٩/٢
- إيراد الفعل وإرادة المصدر	٤٧٩/١	٢٧٠/٢

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ما يكون فيه (إِنْ) بمنزلة (أَي)		
	٤٧٩/١	٢٧٠/٢
- حكم ما يوصل بشي - يرجع منه إليه ذكر		
	٤٧٩/١	٢٧١ - ٢٧٠/٢
- (أَنْ) الناصبة للفعل لا يبتدأ بعدها الاسماء		
	٤٨٠/١	٢٧١/٢
- (أَنْ) على إضمار القصة والحديث تفسر بالجملة		٢٧٣/٢
- (كَأَنَّ) بمنزلة (إِنَّمَا) كما أَنْ (لَكِنَّ) بمنزلة (إِنْ)		
	٤٨١/١	٢٧٤/٢
- القول في «أَنْ بسم الله»	٤٨١/١	٢٧٤/٢
هذا باب آخر فيه (أَنَّهُ) مخففة	٤٨١/١	٢٧٥/٢
- لاتقع (أَنْ) الناصبة للفعل في موضع التقرير والإيجاب		
	٤٨١/١	٢٧٥/٢
- وجوه استعمال (أَنْ) مع أفعال القلوب		
	٤٨١/١	٢٧٦/٢
- إذا رفع الفعل بعد (أَنْ) كانت (أَنْ) هي المخففة من		
الثقيلة لا الناصبة للفعل		٢٧٦/٢
- الظن نفي العلم، وَأَنَّ الثقله تقع بعد (علمت)		
	٤٨١/١	٢٧٧/٢

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب أم وأو :	٤٨٢/١	٢٧٨/٢
- وجوه (أم) في الاستفهام	٤٨٢/١	٢٧٨/٢
- (أو) في الخيار، والعطف		٢٧٩ - ٢٧٨/٢
هذا باب (أم) إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما وأنهم		
	٤٨٢/١	٢٧٩/٢
- السؤال بأم التي بمعنى (أي) المعادلة لألف الاستفهام		٢٧٩/٢
- التسوية في الاستفهام وغيره		٢٨٠/٢
- مسألة في بحث وقوع أحد الحديثين لكنه لا يعرفه بعينه		
	٤٨٣/١	٢٨١ - ٢٨٠/٢
هذا باب أم منقطعة	٤٨٤/١	٢٨١/٢
- ما يجري فيها على ما أصْلَتْ من الشك		
- الإضراب عن الاستفهام الأول والميل إلى الثاني		
هذا باب أو	٤٨٥/١	٢٨٣/٢
- الاستفهام بأو عن المفعول		٢٨٤ - ٢٨٣/٢
- ألف الاستفهام ليست بمنزلة (هل)		
	٤٨٥/١	٢٨٤/٢
- ما لا يجوز فيه إلا (أم)	٤٨٧/١	٢٨٤/٢
- تقديم الاسم مع (أم) وتقديم الفعل مع (أو)		٢٨٥/٢
- الاستفناء بأول اسم عند السؤال عن الفعل		
	٤٨٧/١	٢٨٥/٢

المسأله	الكتاب	التعليق
- مسائل من هذا الباب	٤٨٨/١	٢٨٥/٢ - ٢٨٧
هذا باب (أو) في غير الاستفهام	٤٨٩/١	٢٨٧/٢
- (أو) لأحد الشئيين أو الأشياء والإباحة		٢٨٧/٢
- بين (أو) و (أم)		٢٨٨/٢
- وقوع الاستفهام بعد العلم ومناصبه من الأفعال		٢٨٩/٢
هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام		
	٤٩١/١	٢٩٠/٢
- الألف أصل الاستفهام		٢٩٠/٢
- مسألة (أولاً) تجعل ذلك استفهاماً مستقبلاً به		
	٢٩٠/٢	
- الفصل بين (لَسْتُ بِشَرٍّ) أو (لَسْتُ عَمْرًا) وبين		
(لَسْتُ بِشَرٍّ) أو (لَسْتُ عَمْرًا) ...		٢٩١/٢
- انقلاب المعنى مع (أو)	٤٩١/١	٢٩١/٢
هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف	٢/٢	٥/٣
هذا باب أَفْعَلْ إذا كان اسماً	٢/٢	٥/٣
- الهمزة زائدة في (أول)، ومسائله		
	٣/٢	١٠-٧/٣
- لو سميت رجلاً بالباب		١٠/٣
- ما ترك صرفه لأنه يشبه الفعل	٣/٢	١٠/٣
- أصول أبنية الرباعي	٣/٢	١١/٣

الباب	الكتاب	العملية
- مسائل من الرباعي	٣/٢	١٣/٣
- صرف (يزيد) في النكرة	٤/٢	١٥/٣
- (يزيد، وأحتر) اسمان	٤/٢	١٧/٣
- قطع ألفات الوصل	٤/٢	١٧/٣
- لو سمي يُفعل		١٨/٣
- الأسماء المشبهة بالأفعال تمنع من التنوين		١٩/٣
- لو سمي رجل يضارب ثم حفر	٤/٢	٢٠/٣
هذا باب ما لا ينصرف من الأمثلة وما ينصرف		
	٥/٢	٢١/٣
- مسائل مجيء (أفعل) اسماً	٥/٢	٢٤-٢١/٣
هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً		
	٦/٢	٢٤/٣
- لو سميت رجلاً به (ضرب، وضارب، وضارب)		
	٧/٢	٢٤/٣
- صرف رجل سمي به (كسب) (كسب)	٧/٢	٢٥-٢٤/٣
- لم يرصف (جلاً) لأن فيه ضمير فاعل		
	٧/٢	٢٥/٣
- لو سميت رجلاً بقتل لم تصرفه		٢٦/٣
- لو سميت رجلاً بيقم وشلم لم تصرفه		
	٨/٢	٢٨/٣

الباب	الكتاب	التعليق
- لو سميت رجلاً بضرباً	٨/٢	٣١ - ٢٩/٣
- لو سميت رجلاً بضرباً، وقامت		٣٢/٣
- لاتغير (ضربوا) اسم رجل		٣٣/٣
هذا باب ما خلقتة الألف في آخره	٨/٢	٣٣/٣
- الدليل على أن ألف معزى ملحقة بينات الأربعة		
		٣٤/٣
- ألف التانيث لاتكون للإلحاق في مثل (دقلى)		٣٤/٣
- موسى وعيسى أعجميان لاينصرفان في المعرفة،		
وينصرفان في النكرة	١٣/٣	٣٥/٣
- المؤنث الذي على أربعة أحرف لايمنع من الصرف		
في النكرة؛ لأن فيه علة واحدة		٣٦/٣
هذا باب ماخلقتة ألف التانيث بعد ألف فتمتعه ذلك		
من الاتصاف في المعرفة والنكرة . . .		
	٩/٢	٣٧/٣
- الألف في حمراء وبروداء	٩/٢	٣٧/٣
- الألفان لايزادان إلا للتانيث	١٠/٢	٣٨ - ٣٧/٣
- الألفان في مكسور الأول أو مضمومه ليسا للتانيث		
		٣٨/٣
- بعض الألفات لا مناسبة بينها		٣٩/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة	١٠/٢	٤٠/٣
- أشبه الأسماء بالأفعال الصفات		٤٠/٣
هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة عما لمحت نونه بمنزلة الألف التي في بشرى	١٠/٢	٤٠/٣
- ألف بشرى مشابهة للنون في غضبان -		٤٠/٣
- عدم صرف سرحان في المعرفة ١١/٢		٤١/٣
- (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى) أقعد في الصفة وأشبه بالفعل		
- رجل يسمى (دهقان) مصروف ١١/٢		٤٢/٣
- ديوان بمنزلة قيراط ١١/٢		٤٣/٣
- سعدان ومرجان النون زائدة ١١/٢		٤٤ - ٤٣/٣
- نون جَنَجان أصل للتضعيف بمنزلة قضااض ٤٤/٣		
- عِلْباء، وحِرْباء (اسم رجل) مصروف في النكرة والمعرفة ١٢/٢		٤٤ - ٤٥/٣
هذا باب هاءات التانيث ١٢/٢		٤٦/٣
- القول في ألف (حُبارى) ٤٦/٣		
- لا يبنى الاسم على هاء التانيث كما يبنى على الألف ١٣-١٢/٢		٤٧/٣
- لو سمي رجل (حَضَرَت) ١٣/٢		٤٧/٣

المباني	الكتاب	العملي
هذا بابُ فَعَلَ	١٣/٢	٤٨/٣
- الاشتقاق من المصدر لا من الاسم المشتق منه		٤٨/٣
- المعدول عنه نكرة أو غير نكرة حكمه أن يكون مشتقاً		
		٤٨/٣ - ٤٩
- القول في جُمَعَ وَكُتِبَ	١٤/٢	٤٩/٣
- صرف (صَفَر) في المعرفة	١٤/٢	٤٩/٣ - ٥٠
- صرف (أَخْر) مصغراً		٥٠/٣
- التحقير المخالف لأصله	١٤/٢	٥٠/٣
- صرف (أَحَاد) في النكرة	١٥/٢	٥٠/٣
- لو سمي وجل (ضَرَبَ) ثم استكنت الراء صرف		
	١٥/٢	٥١/٣
هذا بابُ ما كان على زنة مفاعل ومفاعيل		
	١٥/٢	٥٢/٣
- ياء (ثَمَانِي) لم تشبه ياء (صَحَارِي)		
	١٦/٢	٥٢/٣ - ٥٣
- الألف في (تَهَام) بدل من إحدى اليامين في (تِهَامِي)		
		٥٣ - ٥٤/٣
- الفرق بين الياء والألف التي يكسر عليها الاسم جمعاً		
- وبين الهاء التي تلتحق ولا يكسر عليها الاسم		٥٤/٣ - ٥٥
- القول في (سراويل)		٥٥/٣



الباب	الكتاب	التعليق
- جعل ألف (ثمانى) بمنزلة ألف (حَلَا)	١٧/٢	٥٦/٣
- تصغير (بخاتى) اسم لرجل	١٧/٢	٥٧-٥٦/٣
- الألف والحرف الساكن ليسا بحاجة حصين		
	١٩-١٨/٢	٥٧/٣
هذا باب الأسماء الأعجمية	١٩/٢	٥٨/٣
- أقسام الأعجمي العرب		٥٨/٣
- نوح وهود ولوط تنصرف لحقتها	١٩/٢	٥٩-٥٨/٣
هذا باب تسمية المذكر بالمؤنث	١٩/٢	٦٠/٣
- تصغير (خُبَارَى) اسمًا لرجل	٢٠/٢	
- في صرف أسماء البلدان والأرضين وترك صرفها		
	٢٣/٢	٦١/٣
- الصفات إذا غلبت تصير كالأعلام، فتجرد من		
الألف واللام كما تجردت منها الأعلام نحو:		
زيد وعمرو	٢٤/٢	٦٢/٣
- قباء وحراء يقعان للمذكر والمؤنث والغالب		
عليهما التأنيث	٢٥/٢	٦٣/٣

الباب	الكتاب	العميلة
هذا بابٌ من أسماء القبائل والأحياء		
- الإشارة إلى القبيلة بهذه وهؤلاء على معنى (جَمْعٌ وجماعة)	٢٥/٢	٦٤/٣
- لم لم يقولوا هذا تميم ؟	٢٥/٢	٦٤/٣ - ٦٥
- «القوم» واحده في اللفظ ، وصفته تجري على المعنى	٢٥/٢	٦٦ - ٦٥/٣
- تقول: هذه ثقيف، فتحذف كما حذفت في تميم	٢٦/٢	٦٦/٣
- يقال: هذه جماعة ثقيف، كما يقال: هؤلاء ثقيف	٢٦/٢	٦٧/٣
- تقول أيضاً: هؤلاء ثقيف بن قسي، فتجعله اسم الحيّ	٢٧/٢	٦٧/٣ - ٦٩
هذا باب ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة		
- دخول الألف واللام على (يهود ومجوس)	٢٨/٢	٦٩/٣
- مجيء بعض الجمع على غير ما استعمل في الواحد	٢٩/٢	٦٩/٣
	٢٩/٢	٧٠/٣

الباب	الكتاب	العملية
هذا باب أسماء السور	٣٠/٢	٧١/٣ =
- الحكاية في الحروف المقطعة في أوائل السور		
	٣١/٢	٧١/٣
- (حاميم) ليس من كلام العرب	٣١/٢	٧٢/٣
- (قابوس) أعجمي وبنائه موافق لبناء العرب		٧٢/٣ =
- همز كلمة (لو) كما تهمز (الثور)		٧٣/٣
- لو سميت رجلاً (هو) ثقلته فقلت: (هذا هو) وتدع		
الهاء مضحمة	٣٣/٢	٧٤/٣
- ولو سميت رجلاً (ذو) لقلت (ذو) بفتح فتثقل		
	٣٣/٢	٧٥/٣
- ليس في الكلام اسم على حرفين آخرهما حرف لين		
	٣٣/٢	٧٥/٣
- لو سميت انثى (هو) فإنه لا ينصرف ويثقل أيضاً		
	٣٣/٢	٧٥/٣
- القول في من سمي رجلاً (أ)	٣٣/٢	٧٦/٣
- إذا صار (ذا) و (ما) اسماً مددت ولم تصرف		
	٣٤/٢	٧٦/٣
- التسمية بالحروف الثنائية نحو (كي، وفي) ونحوهما		
	٣٤/٢	٧٧/٣
- الزيادة في حروف المعجم النواقص إذا سمي بهن		٧٩/٣

## الباب الكتاب التعليق

هذا باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها

- |      |           |
|------|-----------|
| ٣٥/٢ | ٧٩/٣      |
| ٣٥/٢ | ٧٩/٣      |
| ٣٥/٢ | ٧٩/٣ - ٨٠ |
| ٣٥/٢ | ٨٠/٣      |
| ٣٥/٢ | ٨٠/٣      |
| ٣٥/٢ | ٨٠/٣ - ٨١ |
| ٣٥/٢ | ٨١/٣      |
| ٣٦/٢ | ٨١/٣      |
| ٣٦/٢ | ٨٢/٣      |
| ٣٦/٢ | ٨٣/٣      |

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ما جاء معدولاً عن حده من المؤنث		
	٣٦/٢	٨٤/٣
- (فُسِقَ) ونحوه لا يكون جزءاً	٣٨/٢	٨٤/٣
- المعدول عن المبني مبنياً		٨٥ - ٨٤/٣
- التانيث يلحق بعد العدل عن الفعل		٨٥/٣
- القول في (لا مَسَّاس) وأنه معدول عن مؤنث		
	٣٩/٢	٨٦/٣
- بعض المؤنث لم يستعمل في كلام العرب		
	٣٩/٢	٨٦/٣
- المصدر المعدول عنه	٤٠/٢	٨٧/٣
- (فَعَالٍ) معدولة عن غير (أَفْعَلٍ) إذا جاءت اسماً		
	٤٠/٢	٨٧/٣
- مذهب أهل الحجاز في المعدول ٤٠/٢		٨٧/٣
- اتفاق أهل الحجاز وبني تميم على تخفيف ما آخره راء		
	٤١/٢	٨٨/٣
- إمالة الألف (إِجْنَاهَا) أخف عليهم		
	٤١/٢	٨٩/٣ - ٩٠
- القول في (حَلَام)	٤١/٢	٩٠/٣

المسائل	الكتاب	التعليق
هذا باب تغيير الأسماء المبهمة	٤٢/٢	٩٠/٣
- المبهمات مبنية للزومها موضعاً واحداً كالحروف		
	٤٢/٢	٩١ - ٩٠/٣
- تنوين (غاقٍ) شبيه بالزيادة التي تلتحق الكلمة		٩١/٣
- (أَلَا) بمنزلة (هَئِنِّي) منوناً	٤٢/٢	٩٢/٣
- (جَحًا) مفعول عن (جاح) و(رُحَى) عن (رامٍ)		٩٢/٣
- القول في اللاتي واللاتي	٤٢/٢	٩٢/٣
- حذف الياء من (اللاتي واللاتي)		٩٣/٣
- لو سمي رجل (هلي مال) هل يُغير ؟		
	٤٣/٢	٩٣/٣
- ليس ملزماً يصير لام فعله مرة ياء ومرة واواً		٩٤/٣
- هاء (مركوة) شبيهة بالتغيير الذي احتملته الإضافة		
	٤٣/٢	٩٤/٣
- مسألة: (أَضَى) اسم رجل، هل يصرف ؟		
	٤٣/٢	٩٥/٣
- لم تركوا صرف (سَحَرَ) ؟	٤٣/٢	٩٥/٣
- لو سمي رجل (أَذَى) فكيف يدخله الإعراب ؟		
	٤٤/٢	٩٦/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب الظروف غير المتمكنة	٤٤/٢	٩٦/٢
- الظروف لا تكون نكرة متمكنة مثل رجل و فرس		٩٦/٢
- الظروف غير المتمكنة لا تضاف إلى المفرد، ولكنها		
تضاف إلى الجملة		٩٧/٢
- (حيثُ، وإذا، وإذا) إضافتها غير محضة		٩٧/٢
- كسر آخر (جَيْر) ولم يفتح - وإن كان قبله ياء -		
كما فتح (أين ، وكيف)		٩٧/٢
- جزم (لَنْ) (لَنْ)	٤٤/٢	٩٨/٢
- (حَسْبُ، وَقَدْ) يعمهما الانتهاء		٩٨/٢
- بناء (عَلَّ) على الضم	٤٥/٢	٩٨/٢ - ١٠٠
- مفهوم الغاية		١٠١ - ١٠٠/٢
- الظروف التي شبهت بالأصوات		١٠١/٢
- المعارف لا تضاف، والمضافات كلها نكرات		١٠١/٢
- (أول) إذا سمي به صرف	٤٦/٢	١٠٢/٢
- قول العرب: «مذ عامٌ أولٌ»	٤٦/٢	١٠٢/٢ - ١٠٣
- القول في (هيهات) اسم رجل	٤٧/٢	١٠٣/٢
- بعض ألفاظ الكتابات	٤٨/٢	١٠٤/٢ - ١٠٥
- فتحة (شتان) كفتحة (هيهات) ونونها كنون (سبحان)		
	٤٨/٢	١٠٥/٢
- القول في (غُدوة وبُكرة)	٤٨/٢	١٠٦/٢

المـبـاب	الكتاب	التعليقة
- (غدوة) و(بكرة) بمنزلة (ضحوة)		
	٤٨/٢	١٠٦/٣
- القول في (سَحَر)	٤٩/٢	١٠٧/٣
هذا باب الشيثين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر		
	٤٩/٢	١٠٨/٣
- العلة في ضم اسم إلى آخر	٥٠/٢	١٠٨/٣
- أصل (حادي عشر)	٥٠/٢	١٠٩/٣
- خصائص العدد المركب		١٠٩/٣
- (خمس عشر) شبيه بقولهم: (حيصَ بيصَ)		
	٥١/٢	١١٠/٣
- (خمسَ عشرَ) شبيه بقولهم: (اضرب أيهم أفضلُ)		
	٥١/٢	١١٠/٣ - ١١١
- 'مخالفة (الآن) (أَيْنَ)	٥١/٢	١١٢/٣
- قول العرب: (صَهْلًا)	٥٢/٢	١١٢/٣
- القول في (عمرويه)	٥٣/٢	١١٣/٣
- القول في (يومَ يومَ، وصباحَ مساءَ)		
	٥٣/٢	١١٣/٣ - ١١٤
- آخر الاسمين المركبين في موضع جر		
	٥٣/٢	١١٤/٣
- مذهب يونس في الاسم المركب	٥٣/٢	١١٥/٣



الباب الكتاب التعليق

- القول في (كُفَّة كُفَّةً) ، وأيادي سَبَا

١١٦/٣ ٥٤/٢

- الباء في مثل (رَأَيْتُ مَعْدِي كَرْبًا) لا تحرك بالنصب

١١٦/٣ ٥٥/٢

- مذهب المبرد في إسكان الباء في حال النصب ضرورة

١١٧/٣

- القول في (اثنَا عَشَرَ) لو سمي به

١١٩ - ١١٨/٣ ٥٥/٢

هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الهاء والواو

التي الهاء والواو متنهن لامات ١٢٠/٣ ٥٦/٢

- حذف الباء من (جَوَار) فَنُتُونُ لذلك، ومذاهب النحاة

في هذا الحرف ١٢١ - ١٢٠/٣ ٥٦/٢

- إذا كانت لام الكلمة ياءً أو واوًا، وكان ما قبلها

مفتوحًا فإنها مقصورة ١٢٢/٣ ٥٧/٢

- الألف الزائدة ملحقة، وغير ملحقة

١٢٣/٣ ٥٧/٢

- لو سميت امرأة بـ(جوار) هل تصرف ؟

١٢٣/٣ ٥٧/٢

- لو سميت امرأة بـ(قاضي) فهل يتون ؟ ١٢٤ - ١٢٣/٣

- لو سميت امرأة بـ(قاسم) فهل تصرف ؟ ١٢٤/٣

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد ٦١/٢	١٣٣/٣	- لو سمي رجل بالباء الساكنة من (اضرب)
٦٣/٢	١٣٣/٣	- ليس في الدنيا اسم يكون على حرفين أحدهما التنوين
٦٣/٢	١٣٤/٣	- لا يجوز أن تقول (تأبطي، ويرقي) عند الإضافة
هذا باب الحكاية ٦٤/٢	١٣٥/٣	- إلى الجمل
٦٥/٢	١٣٥/٣	- القول في امرأة سميت بـ (ضارب) رجلاً أو لآخر منك لك)
٦٦/٢	١٣٦/٣ - ١٣٧	- لو سميت امرأة (ضارب) لم تنون
٦٦/٢	١٣٨/٣	- القول في رجل سميت به (عاقلة لبيبة أو عاقل لبيب)
٦٦/٢	١٣٩ - ١٣٨/٣	- لو سميت رجلاً (عاقلة) لم تنونه
٦٦/٢	١٤٠ - ١٣٩/٣	- القول في رجل يسمى (من زيد، أو عن زيد)

الباب	الكتاب	التعليق
- (أَدُلِّ) اسم رجل يجب ألا يصرف	٥٨/٢	١٢٤/٣ - ١٢٥
- القول في (مردت بأفعل منك) من (أعصى منك)	٥٨/٢	١٢٦/٣
- ليس (أفعلُ منك) بأثقل من (أفعلَ) صفة	٥٨/٢	١٢٧/٣
- مذهب يونس والتحليل في المعتل وتثنيته	٥٨/٢	١٢٧/٣
- لو سمي رجل (يفزو) فكيف يعرب ؟	٦٠/٢	١٢٨/٣
- القول في (إيْ وِفِي)	٦٠/٢	١٢٨/٣ - ١٢٩
- مسألة: قولهم (هذه أدلي زيد)	٦٠/٢	١٢٩/٣
- لو سمي رجل بـ(إِرمِه) فكيف يعرب ؟	٦١/٢	١٣٠/٣
- لو سمي رجل بـ(عِه) فكيف يعرب	٦١/٢	١٣٠/٣ - ١٣١
- القول في (اعضضْ) إذا سمي بها	٦١/٢	١٣٢/٣
- لو سمي رجل بـ(ألبب) ترك على حاله	٦١/٢	١٣٢/٣ - ١٣٣

**الهـباب**      **الكتاب**      **التعليقة**

هذه مسألة ليس هذا موضعها، ولكننا كتبناها ها هنا

- ١٤٠/٣
- ١٤٢ - ١٤٠/٣ - إجراء (سمائيا) على غير الأصل
- ١٤٣ - ١٤٢/٣ - القول في واو (عجوز) وياء (صحيفة)
- ١٤٣/٣ - جمع (جاية) الذي ثبتت الهمزة في واحدة
- القول في (إداوة، وإداوى) الواو فيها عوض من الهمزة الواقعة بعدها
- ١٤٤ - ١٤٣/٣
- ١٤٥/٣ ٦٦/٢ - (قط، وقد) إذا سميت به
- المضاف والمضاف إليه لا يكون منهما كلام حتى يكون معهما غيرهما
- ١٤٦/٣ ٦٦/٢
- لا يكون المضاف حكاية كما لا يكون المفرد حكاية
- ١٤٦/٣ ٦٦/٢
- القول في رجل يسمى (وَزَنَ سَبْعَةَ)
- ١٤٧ - ١٤٦/٣ ٦٦/٢
- القول في رجل سمي (في زيد) لا تريد الفم لامرأة سميت به
- ١٤٧/٣ ٦٦/٢
- تثقيل (في) إذا سمي به
- ١٤٨/٣ ٦٧/٢
- ما تحرك حرف إعرابه في الإضافة لزمه ذلك في الأفراد
- ١٤٨/٣ ٦٧/٢
- ١٤٩/٣ ٦٧/٢ - (إلا) الاستثنائية بمنزلة (دُفِئَ)

الباب	الكتاب	التمليحة
- إلا وإما في الجزاء حكاية	٦٧/٢	١٥٠/٢
- مسألة في (عَلَمٌ) أصلها وحكايتها		
- قولك: (زَيْدٌ الطويل) مثل (زَيْدٌ منطلق)	٦٧/٢	١٥٠/٢ - ١٥١
- لو سميت (الرجلُ منطلق) جاز أن تتأديه	٦٨/٢	١٥٢/٢
(ياالرجلُ منطلق)	٦٨/٢	١٥٢/٣
- القول في الاسم الخاص	٦٨/٢	١٥٣/٣ - ١٥٤
هذا باب الإضافة وهو باب النسب	٦٩/٢	١٥٤/٣
- النسب إلى (رَوَّحَاء)	٦٩/٢	١٥٤/٣
- النسب إلى (تهامة)		١٥٤/٣ - ١٥٥
هذا باب ما حذف الياء والواو فيه القياس		
- حذف الياء من الاسم في النسب نحو هذلي وثقفي	٧٠/٢	١٥٥/٢
- حذف الياء من الاسم في النسب لثقفي ونحوه وعدم	٧١/٢	١٥٥/٣ - ١٥٦
الحذف في نحو (بني طويلة)		١٥٦/٣
هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف	٧١/٢	١٥٧/٣

المباب	الكتاب	التعليق
- القول في (بَحَاتِي) جمع (بَحْتِي)		
	٧١/٢	١٥٨ - ١٥٧/٣
- النسب إلى (يثرب)	٧١/٢	١٥٩ - ١٥٨/٣
هذا باب الإضافة إلى كل شيء من نبات الياه والواو		
	٧٢/٢	١٥٩٣
- النسب إلى المنقوص	٧٢/٢	١٥٩/٣
- ثقل الياهات والكسرة إذا تتالت		
	٧٢/٢	١٦٠/٣
- الإضافة إلى الاسم الذي فيه الياه ثالثة وماقبلها مكسور		
	٧٢/٢	١٦١ - ١٦٠/٣
- القول في الإضافة إلى مثل (النمر، جَنْدَلٌ) ونحوهما		
	٧٣/٢	١٦١/٣
- الإضافة إلى (حيّة) ونحوه	٧٣/٢	١٦٢/٣
- النسب إلى (أمية) ، وحية بن بهذلة		
	٧٣/٢	١٦٣/٣
- الإضافة إلى (ليّة)	٧٣/٢	١٦٤/٣
- الإضافة إلى (عدوة)	٧٤/٢	١٦٤/٣
- الإضافة إلى (تحيّة)	٧٤/٢	١٦٥/٣
- الإضافة إلى (قسيّ)	٧٤/٢	١٦٦/٣
- الإضافة إلى (عدوّ) و(عدوة)	٧٤/٢	١٦٧/٣

الباب	الكتاب	التعليق
- الإضافة إلى (قاضي)		١٦٧/٣
- حذف بعض الحروف عند إرادة الإدغام		١٦٨/٣ - ١٦٩
هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياء، وكان الحرف الذي قبل الياء ساكنًا	٧٤/٢	١٧٠/٣
- النسب إلى (طبية، ودمية، وقتية)		
	٧٤/٢	١٧٠/٣
- الإضافة إلى (غُرُورَة)	٧٥/٢	١٧١/٣
- الإضافة إلى (عُرُورَة)	٧٥/٢	١٧٢/٣
هذا باب الإضافة إلى كل اسم لانه ياء أو واو وقبلها ألف ساكنة	٧٥/٢	١٧٣/٣
- الإضافة إلى (واكة) ونحوه	٧٦/٢	١٧٣/٣
- الإضافة إلى (سِقَاية) هي إضافة إلى (سِقَاء)		١٧٤/٣ - ١٧٥
هذا باب الإضافة إلى كل اسم آخره ألف مبدلة من حروف من نفس الكلمة	٧٧/٢	١٧٦/٣
- القول في ألف (معزى ودفري) فيمن نون		
	٧٧/٢	١٧٦/٣
- صيرورة (علياء) حيث انصرف بمنزلة (رواء) في		
الإضافة والتفتية	٧٧/٢	١٧٦/٣
- الإضافة إلى (أعْيَا، وأحوى)	٧٧/٢	١٧٧/٣

المصادر	الكتابات	التعليقات
هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفًا زائدة لا يمتون، وكان على أربعة أحرف		
٧٧/٢	١٧٧/٣	
- الإضافة إلى (مَلهى، وَجَلَى) ٧٧/٢	١٧٧/٣	
- تستوي الزيادة التي للتأنيث إذا كانت خامسة، والأصل إذا كان خامسًا، في الحذف		
٧٧/٢	١٧٨/٣	
- القول في الإضافة عند تتابع الحركات في المقصور		
٧٧/٢	١٧٨/٣	
- الحركة في نحو (جَمَزَى) تعادل الحرف الخامس من مثل (جَبَارَى)		
٧٨/٢	١٧٩/٣	
هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفًا وكان على خمسة أحرف		
٧٨/٢	١٧٩/٣	
- الزائد والأصلي إذا وقعا خامسين استويا في الحذف		
٧٨/٢	١٧٩/٣	
- لا يحذف آخر الاسم المندود مصروفًا كان أو غير مصروف، كثر عدد حروفه أو قلّ . . .		
٧٨/٢	١٨٠/٣	
- ياء الإضافة عوض من الألف إذا كانت خامسة		
٧٩/٢	١٨١/٣	
- نحو (جَبَارَى)		



## الهـساب      الكتاب      التعليق

- ياء الإضافة تعاقب الألف إذا كانت خامسة

٧٩/٢      ١٨١/٣

- إذا اشتمل الاسم على ياء متحركة نحو (عَقِير، وَحْشِيل)

لم يَحذف عند النسب، ويَحذف إن كانت ساكنة كياء

(هَذِيل وَسَلِيم) ونحو ذلك      ٧٩/٢      ١٨١/٣

هذا باب الإضافة إلى كل اسم معدود لا يدخله العتدين

٧٩/٢      ١٨٢/٣

- إبدال الواو مكان الهمزة التي من نفس الحرف

٧٩/٢      ١٨٢/٣

هذا باب الإضافة إلى بنات الحرفين      ٧٩/٢      ١٨٣/٣

- الإضافة إلى (غَدٍ، وَتَدٍ)      ٧٩/٢      ١٨٣/٣

هذا باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الراءُ

٨٠/٢      ١٨٤/٣

- الإضافة إلى ذي الحرفين الساقطة لاهـ

٨٠/٢      ١٨٤/٣

- الإضافة إلى (أخت)      ٨١/٢      ١٨٤/٣ - ١٨٥

هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين

٨١/٢      ١٨٥/٣

- الإضافة إلى (ابن، وأست) ونحوهما

٨١/٢      ١٨٥/٣ - ١٨٦

المسأله	الكتاب	العملية
- القول في تاء (بنت)	٨٢/٢	١٨٧ - ١٨٦/٣
- المردود في (بنت) و(ابن) هو اللام		
	٨٢/٢	١٨٨/٣
- إذا حذفت الزيادة وجب الرد		١٨٨/٣
- لم أنزما (ابن، واسم) ونحوهما من الأسماء الرد		
عند الإضافة إليها ؟	٨٢/٢	١٨٩/٣
- الإضافة إلى (كِلْتَا، وَثِنْتَانِ)	٨٢/٢	١٨٩/٣
- تاء (كلتا) زائدة، والألف من الأصل عند الجرعي،		
بدل عند المبرد من الألف في (كلا)		١٩٠/٣
- التاء في (كلتا) بمنزلة الواو من (رَوَى)		١٩١/٣
- أصل كلمة (قم)	٨٣/٢	١٩٢/٣
- إبدال الميم من الواو في (قمر)		١٩٣/٣
- استقياح (عليه مال) لحفاء الهاء		١٩٤/٣
- الإضافة إلى (ذَاتِ) للمؤنث، و (ذِي) للمذكر		
	٨٣/٢	١٩٦ - ١٩٤/٣
- الإضافة إلى (شاءِ)	٨٤/٢	١٩٧ - ١٩٦/٣

هذه نصوص تلحق بما تقدم من المسأله تأخرت من مواضعها

١٩٨/٣

- القول في (اسم) أصله ووزنه

- الأصل في (ذِيَّة)

١٩٩/٣

الباب	الكتاب	التمليق
- تاء (بنت، وأخت) للإلحاق، وهي بذلك من الهاء في (أخيه وبنته)	٨٤/٢	١٩٩/٣
- الأصل في (هنت)	٨٤/٢	١٩٩/٣ - ٢٠٠
- الإضافة إلى (لأت)	٨٤/٢	٢٠١/٣
- الإضافة إلى (ماء)	٨٤/٢	٢٠٢/٣
- ألف (امرىء) للوصل وليس عوضاً عن اللام	٨٤/٢	٢٠٢/٣
هذه باب الإضافة إلى ما ذهبتُ فازه من بنات الحرفين		
وذلك عندَ وزنة	٨٥/٢	٢٠٣/٣
- النسب إلى ما كانت فازه وحدها من حروف اللين		
		٢٠٣/٣
- الإضافة إلى شبة (وهو ما اجتمع فيه حرفا لين هما فازه ولامه)		
		٢٠٣/٣
هذا باب الإضافة إلى كل اسم ولي آخره ياءين مدغمه إحداهما في الأخرى		
	٨٥/٢	٢٠٤/٣
- حذف الياء المتحركة عند الإضافة في مثل (أسيد، وحمير)	٨٥/٢	٢٠٤/٣
- عدم جواز حذف الساكن لثلاث تتوالى المتحركات		
	٨٥/٢	٢٠٥/٣
- تصغير (مهورم)		٢٠٦/٣ - ٢٠٨

المسأله	الكتاب	العمليه
- قياس (عَيْضُوز)	٨٦/٢	٢٠٨/٣
- ياء (قيم) ثابتة في الإضافة	٨٦/٢	٢٠٨/٣
هذا باب ما لحقه الزيادةتان (للجمع والتثنية)		
	٨٦/٢	٢٠٩/٣
- حذف الزيادة عند الإضافة	٨٦/٢	٢٠٩/٣
هذا باب الإضافة إلى كل اسم لحقه التاء للجمع		
	٨٦/٢	٢١٠/٣
- حذف الألف والتاء عند الإضافة		
	٨٦/٢	٢١٠/٣
هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضم أحدهما		
إلى الآخر فجعلنا اسماً واحداً	٨٧/٢	٢١١/٣
- الإضافة إلى مثل (خمسـة عشر، معديكرب)		
اسمين مركبين		٢١١/٣
- لا يكون بناء أصل مجتمع فيه ستة أحرف لازائد فيهن		
		٢١٣/٣
- (حضر موت) و(عيد النار) الأول مركب، والثاني		
مضاف ومضاف إليه يتركب منه (عبدري)		٢١٣/٣
- الإضافة إلى رجل اسمه (اثنا عشر)		
	٨٧/٢	٢١٥ - ٢١٤/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب الإضافة إلى المضاف من الأسماء		
	٨٧/٢	٢١٥/٣
- الإضافة إلى أول المتضامين	٨٧/٢	٢١٥/٣
- الإضافة تكون إلى اسم مفرد لا مضاف		٢١٦/٣
- الأب، والابن ونحوهما من الصفات المضافة لا تكون		
أسماء غالبة	٨٨/٢	٢١٧/٣
- الفرق بين (أمرئ القيس، وعبد القيس) وبين		
(ابن كراع) ونحوه		٢١٨/٣
- النسب إلى الاسم الثاني من الاسمين المركبين		
	٨٨/٢	٢١٨/٣
هذا باب الإضافة إلى الحكاية	٨٨/٢	٢١٩/٣
- النسب إلى (كُنْتُ، كُنْ)	٨٨/٢	٢١٩/٣
هذا باب الإضافة إلى الجمع	٨٨/٢	٢٢٠/٣
- النسب إلى (مساجد)، و(مدائن) ونحوهما		
	٨٨/٢	٢٢٠/٣
- النسب إلى (أعراب) الذي لا واحد له على هذا المعنى		
	٨٩/٢	٢٢٠/٣
- الإضافة إلى رجل سمي (ضربات)		
	٨٩/٢	٢٢١/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ثثنية ماكان منقوصاً وكان عدة حروفه		
أربعة أحرف فزائد	٩٣/٢	٢٢٧/٣
- مايشئ من بنات الواو كثننية ماكان من بنات الياء		
	٩٣/٢	٢٢٧/٣
- مالا تكرر ثثنيته إلا بالواو	٩٤/٢	٢٢٨/٣
هذا باب جمع المنقوص بالواو والنون		
	٩٤/٢	٢٢٩/٣
- جمع المقصور جمع مذكر سالماً		٢٢٩/٣
- إبدال الواو من الهمزة في مثل (حمراء وعليااء)		
	٩٤/٢	٢٣٠/٣
- ثثنية (ثَثَائِيْنٍ وَمِثْرَوِيْنٍ) مبينين	٩٥/٢	٢٣٠/٣
- صحة الواو في السماوة وجمعها		
	٩٥/٢	٢٣١/٣
هذا باب لا يهوز فيه الثثنية والجمع بالواو والياء والنون، وذلك نحو (عشرين وثلاثين)		
	٩٥/٢	٢٣٢/٣
- كيف تجمع (مسلمين) و(رجلان)		
	٩٥/٢	٢٣٢/٣
إذا سُمِّيَتْ رجلًا بهما		
- مايشئ من الأسماء	٩٥/٢	٢٣٢/٣ - ٢٣٣

الباب الكتاب العمليّة

- وقوع الجمع على الواحد في الإضافة  
 ٢٢١/٣ ٨٩/٢
- (مَعَاوِر) اسم الواحد، منقول من الجمع  
 ٢٢٢/٣ ٨٩/٢
- هذا باب التقنية ٩٢/٢ ٢٢٣/٣
- المنقوص الواري تظهر الوار في تثنيته  
 ٢٢٣/٣ ٩٢/٢
- الإمالة جائزة في كل شيء من بنات الياء  
 ٢٢٤/٣ ٩٢/٢
- (مَرَضِيٌّ) أبدل من الوار الياء كما قبل (مَسْنِيَّة)  
 ٢٢٤/٣ ٩٢/٢ بدلاً من (مسنوة)
- ماكان مقصوداً على ثلاثة حروف وألفه متقلبة من  
 وار، استعوى فيه المثني والجمع بالالف والتاء  
 ٢٢٥/٣ ٩٣/٢
- تصغير ما اعتلت هينه ٩٣/٢ ٢٢٦/٣
- اللول في (مَتَى وِئَلَى) إذا صارت اسماً  
 ٢٢٦/٣ ٩٣/٢

المصادر	الكلمات	العملية
-	ملتهب بعض العرب في تسمية يوم الاثنين بـ(الثني)	
٢٣٣/٣	٩٥/٢	
-	هذا باب جمع الاسم الذي آخره هاء التانيث	
٢٣٤/٣	٩٥/٢	
-	لا تلهب الهاء عند جمع الاسم لأنه صار وصفاً للمذكر	
٢٣٤/٣	٩٥/٢	
-	جمع (حُنَى وحمرَاء) مسمى بهما مذكر	
٢٣٥/٣	٩٥/٢	
-	جمع (وَرَقَاء) اسم رجل	
٢٣٦/٣	٩٦/٢	
-	جمع (زَكْرِيَّا) في المد والقصر	
٢٣٧/٣	٩٦/٢	
-	هذا باب جمع الرجال والنساء	
٢٣٨/٣	٩٦/٢	
-	حقيقة جمع التكسير	
٢٣٨/٣		
-	مشابهة الصفة للأفعال، فتحكمها أن تكون	
٢٣٨/٣		
-	مسلمة غير مكسرة	
-	لو سمي رجل أو امرأة بِسَمَةٍ ففي جمعه الخيار بين	
٢٣٩/٣	٩٨/٢	
-	التكسير والسلامة	
٢٣٩/٣	٩٩/٢	
-	القول في (أَرْضَيْنِ)	
-	لو سمي رجل بـ(اسم) فجمعه (اسمون)	
٢٤٠/٣	٩٩/٢	
-	القول في (عَبَلَة) مسمى بها	
٢٤١/٣	٩٨/٢	



الباب	الكتاب	العملية
-	لو سمي رجل به (شاة) لم يجمع بالتاء	
	٩٩/٢	٢٤١/٣
-	القول في جمع (عدة)	
	٩٩/٢	٢٤٢/٣
-	لو سمي رجل به (شقة، أو أمة) فكيف يجمع ؟	
	٩٩/٢	٢٤٢/٣ - ٢٤٣
-	ما يجوز في جمع (فعيل)	
	١٠٠/٢	٢٤٣/٣
-	يجوز أن يجمع (حارث) على (حوارث)	
	١٠١/٢	٢٤٤/٣
-	الألف واللام في (الحارث) غلبت لقصد الصفة	
	١٠١/٢	٢٤٤/٣
-	لا يجوز أن يجمع (عثمان) مكسراً	
	١٠١/٢	٢٤٤/٣
-	الألف والنون في آخر الاسم للإلحاق إن كسر على (فعاليل)	
		٢٤٤/٣ - ٢٤٥
-	(مصران) اسم رجل يصفر على (مُصيران) لأن الألف والنون فيه ليسا للإلحاق، وهو شبيه بعثمان	
	١٠٢/٢	٢٤٥/٣

باب الكسب التعليق

هذا باب يجمع الاسم فيه إن كان للمذكر أو مؤنث بالهاء

١٠٢/٢ ٢٤٦/٣

- لا يجمع (بنت) على (بنتون) من حيث لم يجمع (طلعة)

٢٤٦/٣ على (طلعون)

هذا باب ما يكثر مما كثر للجمع وما لا يكثر

١٠٢/٢ ٢٤٧/٣ من أبنية الجمع

- يجمع ما كان على ثلاثة أو أربعة جمع تكسير

١٥٢/٢ ٢٤٧/٣

هذا باب جمع الأسماء المضافة ١٠٣/٢ ٢٤٨/٣

- الكنى تصير في التعريف كالأعلام

١٠٣/٢ ٢٤٨/٣

هذا باب من الجمع بالواو والنون وتكسير الاسم

١٠٣/٢ ٢٤٩/٣

- (الأشعرون) ليس قياساً في جمع (الأشعري)

١٠٣/٢ ٢٤٩/٣

- كيف يجمع ما بني على التثنية ١٠٣/٢ ٢٥٠/٣

- القول في جمع (مهرئة) و(مُهتئة) ٢٥٠/٣ - ٢٥١

الباب	الكتاب	العملية
هذا باب تقنية المبهمة التي أواخرها معتلة		
	١٠٤/٢	٢٥١/٣
- حذف الهاء والألف من المبهمات عند التثنية		
	١٠٤/٢	٢٥١/٣
- لاتضاف المبهمات إلى الأسماء، لأنها لاتكون نكرة		
	١٠٤/٢	٢٥١/٣
هذا باب مايعفّر في الإضافة إلى الاسم		
	١٠٤/٢	٢٥٢/٣
- (فوك) في الإضافة، وكلما أخواتها		
	١٠٤/٢	٢٥٢/٣
- إضافة الأسماء الستة إلى (كلا)		
	١٠٤/٢	٢٥٣/٣
- (كلا) لاتفرد، وإنما تكون للمثنى أبدًا		
	١٠٥/٢	٢٥٣/٣
- (بين) لايقع إلا بين اثنين		٢٥٤ - ٢٥٣/٣
- فتع نون (بين) مثلما فتحت في (من القوم)		
وكان حقها الكسر		٢٥٥/٣

باب      الكتاب      التعليق

هذا باب إضافة المنقوص إلى الياء التي هي علامة

المجروح المضمر      ١٠٥/٢      ٢٥٥/٣

- قول بعض العرب (بُشْرِيٌّ، وَهْنِيٌّ)

١٠٥/٢      ٢٥٥/٣ - ٢٥٦

هذا باب إضافة كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً

١٠٥/٢      ٢٥٧/٣

- قولهم: (هذا قاضِيٌّ) ونحوه من المنقوص

١٠٥/٢      ٢٥٧/٣

- جمع ما آخره ياء مكسورة جمعاً بالواو والنون

١٠٥/٢      ٢٥٨/٣

هذا باب التصغير      ١٠٥/٢      ٢٥٩/٣

هذا باب تصغير المضاعف      ١٠٧/٢      ٢٥٩/٣

- إدغام مثل (جَيْبٌ بَكْرٌ) و(ثَوْبٌ بَكْرٌ) كما أدغم

(المال لك)، و(هم يظلموني)      ٢٥٩/٣

- ألف (مَمْزِي) في التحقير مثل ألف (مرمى)

ونون (رَعَشَنٌ)      ١٠٧/٢      ٢٦٠/٣

- الفرق بين مثل (خفماء) وبين (قرقرى) ونظائرها

في التصغير      ١٠٧/٢      ٢٦١/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث		
	١٠٧/٢	٢٦٢/٣
- إجراء (فعلان) مجرى (فعلى) في التصغير		
	١٠٨/٢	٢٦٢/٣
- تصغير (علباء، وحرباء) كما يصغر (سقاء) ونحوه		
	١٠٨/٢	٢٦٢/٣
- الزوائد في (سُفِيْقِيَّة، ودُرَيْحِيَّة) لم تكن للتأنيث		
	١٠٨/٢	٢٦٢/٣
- كل ما كان في آخره ألف ونون زائدتان جعل بمنزلة		
(فعلان) الذي له (فعلى) في التحقير		
	١٠٨/٢	٢٦٣/٣
- تحقير (فِرْزَان) وجمعه	١٠٨/٢ - ١٠٩	٢٦٤/٣
- مجيء الهاء عوضاً من الياء في الجمع		
	١٠٩/٢	٢٦٤/٣
- تحقير (ظِرْيَان)	١٠٩/٢	٢٦٤/٣
- حكم ما لو سمي رجل باسم في آخره ألف ونون ينصرف		
في النكرة ولا ينصرف في المعرفة		
	١٠٩/٢	٢٦٥/٣
- تصغير ما آخره ألف ونون	١٠٩/٢	٢٦٥/٣

**الكتاب      التعليق**

هذا باب ما ي حذف في التحقير من بنات الفلانة من  
الزيادات لأنك لو كسرتها للجمع خلقتها

- |             |       |   |
|-------------|-------|---|
| ٢٧١/٣       | ١١٠/٢ |   |
| ٢٧١/٣       | ١١١/٢ | - تحقير (مُحْتَرٍ) على (مُحْتَرٍ)                 |
| ٢٧١/٣       | ١١١/٢ | - تحقير (مُحْتَارٍ) على (مُحْمِر)                 |
| ٢٧٢/٣       |       | - القول في جمع (حَمَارَةٌ)                        |
| ٢٧٣ - ٢٧٢/٣ | ١١١/٢ | - تحقير: (غُدُون)                                 |
| ٢٧٤ - ٢٧٣/٣ | ١١٣/٢ | - القول في جمع (ذُرْحَرَج)                        |
| ٢٧٤/٣       | ١١٣/٢ | - تحقير (مَرْمَرِيْس)                             |
|             |       | - كل ماضوع الحرفان من أوله وآخره فأصله ثلاثي      |
| ٢٧٥/٣       | ١١٣/٢ |   |
|             |       | - مجيء الواو المتحركة في الاسم بمنزلة ماهو من نفس |
| ٢٧٦/٣       | ١١٥/٢ | الحرف نحو (عِلْوَاط)                              |
| ٢٧٦/٣       | ١١٥/٢ | - تفصير (حَبَارِي)                                |
| ٢٧٦/٣       | ١١٦/٢ | - تحقير (عَفْرَاء) ونحوه                          |
|             |       | - حذف الألف الثالثة من (صَحَارِي) أحسن من         |
| ٢٧٧/٣       |       | حذف الألف الخامسة                                 |
| ٢٧٧/٣       | ١١٦/٢ | - تحقير (عَفْرَتِي، وَعَفْرَنَاء)                 |
| ٢٧٨/٣       | ١١٧/٢ | - إذا حُقِرَ رجلاً اسمه (قِبَانِل)                |

البسبب الكتاب التعليق

هذا باب ما كان على أربعة أحرف تلحقه ألف التانيث

بعد ألف، أو لحقت ألف ونون كما لحقت عثمان نحو غنصاء

١٠٩/٢ ٢٦٦/٣

- المدة لا تحذف كما تحذف ألف التانيث الساكنة إذ

كانت خامسة ١٠٩/٢ ٢٦٦/٣

- لا تغير الحركة التي في آخر الاسم الأول من الاسم المركب

١٠٩/٢ ٢٦٧/٣

- ما آخره ألف ونون يحقر كما يحقر ما في آخره ألف التانيث

١٠٩/٢ ٢٦٧/٣

- لا يحذف النون من مثل (عُقْرِيَّان) عند تحقيقه

١١٠/٢ ٢٦٧/٣ - ٢٦٨

- تحقير (أقحوانة، وعنظوانة)

- تحقير (أسطوانة) التي فيها النون لام

١١٠/٢ ٢٦٨/٣ - ٢٦٩

هذا باب ما يحقر على تكسيره إياه لو كسّره للجمع

على اللّياس لا على التّكسير للجمع على غيره

١١٠/٢ ٢٦٩/٣

- قياس الجمع في (خاتم) وتحقيقه ٢٦٩/٣ - ٢٧٠

- لا يزيد في التصغير حرف الزيادة حرفاً في الجمع ٢٧٠/٣

المساق	الكتاب	العلامة
- لتحقير (أَلْفِيْزِي) تحذف الألف ولا تحذف الياء		
١١٧/٢	٢٧٩/٣ - ٢٨٠	
- تحقير (أَعْنَسَاس) يحذف النون وترك الألف		
١١٧/٢	٢٨٠/٣	
- القول في (عَفَنَجَج) وأن الجيم الثانية فيه زائدة		
١١٧/٢	٢٨١/٣	
- تحقير (هروكاه، وجلولا)	١١٧/٢	٢٨٢/٣
- لا تحذف الواو من (قَعُولاه) لو كان آخره ألف		
التأنيث المقصورة	١١٨/٢	٢٨٣/٣
- ياء التصغير تغير واو (قَعُولاه) فتقلبها ياء		
١١٨/٢	٢٨٤/٣	
- تحقير (ظريفَيْن، ظريفات، دجاجات)		
١١٨/٢	٢٨٤/٣ - ٢٨٥	
- ألفا (جلولاه) لا يفارقان الاسم		٢٨٥/٣
- خروج الزيادتين إذا لم يُرد معنى الجمع		
١١٨/٢	٢٨٥/٣	
- علامة الجمع بعد التسليم شبيهة بهاء التأنيث في		
الاسم المصغر	١١٨/٢	٢٨٦/٣
- القول في تحقير (ثلاثين)	١١٨/٢	٢٨٦/٣ - ٢٨٧



الباب	الكتاب	التعليق
- تحقيق رجل سمي (دجاجة، أو دجاجتين)		
	١١٨/٢	٢٨٩ - ٢٨٧/٣
هذا باب تحقيق ما ثبتت زيادته من بنات الثلاثة في التحقير		
	١١٨/٢	٢٩٠/٣
- تحقيق (برذرايا، وحولايا)	١١٩/٢	٢٩٢ - ٢٩٠/٣
- قياس تحقيق (قواء، وغوغاء) فيمن صرف		
	١١٩/٢	٢٩٣ - ٢٩٢/٣
هذا باب ما يحدف في التحقير من زوائد بنات		
الأربعة، لأنها لم تكن لتثبت لو كسرتها للجمع		
	١١٩/٢	٢٩٣/٣
- تحقيق (خَشَلِيل)	١٢٠/٢	٢٩٤ - ٢٩٣/٣
- القول في تحقيق (منجنون)	١٢٠/٢	٢٩٥ - ٢٩٤/٣
- تحقيق (الطمانينة، والقشعريرة)	١٢٠/٢	٢٩٦/٣
- تحقيق (قندأو)	١٢٠/٢	٢٩٧ - ٢٩٦/٣
- تحقيق (إبراهيم وإسماعيل)	١٢٠/٢	٢٩٧/٣
- تحقيق (مُجْرَنَس، ومُكْرَدَس)	١٢٠/٢	٢٩٧/٣
هذا باب بنات الخمسة	١٢١/٢	٢٩٨/٣
- شبه الزائد في هذا الباب بما لا يشبه الزائد		
	١٢١/٢	٢٩٨/٣

الكتاب	العمليّة	باب
١٢٢/٢	٢٩٩/٣	هذا باب ما ذهبت لأمه
		- كيف تحقر (ذو) لو كانت امرأة ؟
١٢٣/٢	٢٩٩/٣	
		هذا باب تحقير ما كانت فيه ثاء التأنيث
١٢٤/٢	٣٠٠/٣	
		- القول في ياء (عيد) وهل هي مبذلة من الواو ؟
١٢٤/٢	٣٠٠/٣	
		- جمع ما فيه التاء مثل (بنت) كما يجمع ما فيه الهاء
١٢٤/٢	٣٠١ - ٣٠٠/٣	
		- حرف التأنيث في مثل (حملة) ثاء، لكنها تقلب
١٢٤/٢	٣٠٢ - ٣٠١/٣	هاء في الوقف
		- القول في (فَن) كناية عن اسم الرجل
١٢٤/٢	٣٠٢/٣	
		- لاتؤنث العرب بالتاء إلا شيئاً علامته في الوصل هاء
١٢٤/٢	٣٠٣/٣	
		هذا باب تحقير ما حطفت منه ولا يرد في التحقير
١٢٤/٢	٣٠٤/٣	
		- تحقير (مَيَّت) حطفت منه العين
١٢٤/٢	٣٠٤/٣	
		- تحقير (هَارٍ) على القياس وغير القياس
١٢٥/٢	٣٠٥ - ٣٠٦/٣	

المساج	الكتابات	العملية 2
- تحقير (يَضْحُ) مسمى به رجل ١٢٥/٢	٢٠٦/٢	
هذا باب تحقير كل حرف كان فيه بدل ٠٠٠		
- تحقير (عَبْدٌ وأعياد) ١٢٥/٢	٢٠٧/٢	
- تحقير (قِي) ١٢٥/٢	٢٠٧/٣	
- تحقير (عطاء، وقضاء، ورشا) ١٢٦/٢	٢٠٨/٣	
- هل يقال (الآية) من (الامة) مثلما قيل (عباية)		
في (عباية) ؟ ١٢٦/٢	٢٠٩/٣	
- الخلال في همزة (النبي) ١٢٦/٢	٢١٠/٣	
- العرب تحقر (الشاء) على (شوي)		
١٢٦/٢	٢١١/٣	
- قولهم: (دياميس، وديابيج) ١٢٧/٢	٢١٢/٣	
- تحقير (ذؤانب) اسم لرجل ١٢٧/٢		
هذا باب تحقير ماكانت الالف بدلا من هينه		
١٢٧/٢		
- تحقير (سار، وغاب) اسم لرجل		
١٢٧/٢	٢١٣/٣ - ٢١٤	
- تحقير (خاف، ومال) مسمى بهما		
١٢٧/٢	٢١٥/٣ - ٢١٦	

**الباب                      الكتاب                      التعليق**

**هذا باب تحقير الأسماء تعبت الإبدال فيها، وتلزمها**

٣١٧/٣                      ١٢٧/٢

٣١٧/٣                      ١٢٧/٢      - حكم الإبدال في نحو (قاتل)

٣١٨/٣                      ١٢٨/٢      - همزة (ثائر، وشاء) لام فيهما

- همزة (فعائل) ليست منتهى الاسم

٣١٨/٣                      ١٢٨/٢

٣١٩/٣                      ١٢٩/٢      **هذا باب تحقير ما كان فيه قلب**

٣١٩/٣                      ١٢٩/٢      - القلب في (أَيْتَن)

- (مُطْمِنٌ) إنما هو من (طأمنت) فقلبوا الهمزة

٣٢٠ - ٣١٩/٣                      ١٣٠/٢

**هذا باب تحقير كل اسم كانت عينه واوًا، وكانت**

٣٢١/٣                      ١٣٠/٢                      **العين ثابته أو فاعلة**

٣٢١/٣                      ١٣١/٢      - تحقير (أَرْوَيْتَ، وَمَرَّيْتُ)

- تكون (أَرَوَى) على (أَفْعَلْ، وَأَفْعَلْ، وَقَعْلَى)

٣٢٣ - ٣٢١/٣

- لا تثبت الواو في التحقير إذا كانت لامًا

٣٢٤ - ٣٢٣/٣                      ١٣١/٢

- تحقير (عَشْرَاء) لا تثبت فيه الواو

٣٢٤/٣                      ١٣١/٢

البسبب الكسائي التعليق

- فاء التانيث في آخر الاسم بمنزلة انفصل من الاسم

١٣١/٢ ٣٢٥/٣

- الوجه فيما يثبت في الجمع أن يبدل

١٣١/٢ ٣٢٥/٣

- جمع (المبتة) مكسراً

٣٢٥/٣

- تحقير (معاوية)

١٣٢/٢ ٣٢٦/٣

هذا باب تحقير بنات الهاء والواو اللاتي

لاماتهن يا حات وواوات

١٣٢/٢ ٣٢٦/٣

- تحقير (أخرى) وتحرره

١٣٢/٢ ٣٢٦/٣ - ٣٢٧

- إبدال الألف من الواو والهاء

١٣٢/٢ ٣٢٨/٣

- تحقير (مطايا) اسم لرجل

١٣٣/٢ ٣٢٩/٣ - ٣٣٠

- تحقير (خطايا) اسم لرجل

١٣٣/٢ ٣٣١/٣ - ٣٣٢

وهذه مسألة أهليتها ليس هذا موضعها

٣٣٣/٣

- القول في (عارية)

٣٣٣/٣ - ٣٣٤

- تحقير (عدي)، (أموي)

١٣٣/٢ ٣٣٥/٣ - ٣٣٦

- تحقير (مكثري) و(مكثري)

١٣٤/٢ ٣٣٦/٣ - ٣٣٨

هذا باب تحقير كل اسم كان من شيتين أحدهما ضم

إلى الآخر فجعلنا بمنزلة اسم واحد

١٣٤/٢ ٣٣٩/٣

- تحقير (أثني عشر)

١٣٤/٢ ٣٣٩/٣

- قيام التصغير مقام الصفة

٣٤٠/٣

الكتاب	الصفحة	الملاحظات
١٣٥/٢	٣٤٠/٣	- علامات الإضمار لا يُحَقَّرْنَ
١٣٥/٢	٣٤١/٣	- (أَيْنَ، وَمَتَى) لا يُحَقَّرْنَ
١٣٦/٢	٣٤١/٣	- (أَمْسَ، وَغَدُ) لا يُحَقَّرْنَ
١٣٦/٢	٣٤١/٣	- لا يُحَقَّرُ الاسمُ المنزولُ منزلةَ الفعلِ
١٣٦/٢	٣٤٢/٣	- لا تُحَقَّرُ (عَنْ، مَعَ، وَمِنْ)
١٣٦/٢	٣٤٣/٣	هذا باب تحقير المؤنث
١٣٦/٢	٣٤٣/٣	- تحقير (مَمَّاءِ)
١٣٦/٢	٣٤٣/٣	- تحقير (مَنَاءِ) اسمًا للمرأة
١٣٧/٢	٣٤٤/٣	- تحقير (حَبْرٍ) اسمًا للمرأة
١٣٩/٢	٣٤٥/٣	هذا باب تحقير الأسماء المبهمة
	٣٤٥/٣	- إلحاق الألف آخر المبهمات
	٣٤٥/٣	- تحقير (أَلَا)
	٣٤٦/٣	- تحقير (ذِيَّ)
	٣٤٦/٣	- تحقير (تَا)
	٣٤٦/٣	- تحقير (ذَا، وَذِي)
	٣٤٧/٣	- تحقير (أَلَاءِ)
		- حذف الألف الزائدة للتصغير عند التثنية قياسًا
١٤٠/٢	٣٤٧/٣	على (زواتا)

**الباب**      **الكتاب**      **التعليق**

هذا باب تحقير ما لم يكسّر عليه واحد للجمع

٣٤٨/٣	١٤٢/٢	
٣٤٨/٣	١٤٣/٢	- تحقير (سنتين)
٣٤٩/٣	١٤٣/٢	- تحقير (أَرْضَيْن)
٣٤٩/٣		- التحقير لا يكون في الجمع وإنما هو للواحد
٣٥٠/٣	١٤٣/٢	- تحقير (سنتين) اسمًا للمرأة
٣٥١/٣	١٤٣/٢	- تحقير (أفعال) اسم لرجل
٣٥١/٣	١٤٣/٢	- تحقير (ليلة) اسم لرجل
٣٥٢/٣	١٤٣/٢	- تحقير (أفعال)

هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها

٥/٤      ١٤٢/٢

- الأصل باء الجر في القسم، والواو بدل منه، وإثاء

بدل من الواو      ٥/٤

هذا باب ما يكون قبل المحلوف به عوضًا من اللفظ بالواو

٦/٤      ١٤٥/٢

- قولهم في الحلف: (إي ها الله ذا) و(إي الله)

٧-٦/٤      ١٤٥/٢

قولك: (والله لأتيتك ثم لأضربك الله)

٨-٧/٤      ١٤٦/٢

٨/٤      ١٤٦/٢      جر المحلوف عليه

الهـباب	الكتاب	التعليقة
- قولك: (لحقك حق زيد) لا يجوز إلا على وجه		
الغلط والتسيان	١٤٦/٢	٩/٤
هذا باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم		
	١٤٦/٢	١٠/٤
- القول في (عَمَرُ اللَّهِ)	١٤٦/٢	١٠/٤
- مذهب يونس في ألف (أَيْمَنُ) من قولهم:		
(لَيْمَنُ اللَّهُ)	١٤٧/٢	١١/٤
- لا تحذف الهمزة إن كانت متحركة وما قبلها متحرك،		
بل تخفف		١٢/٤
- القول في (يَمِينُ اللَّهِ)		١٣/٤
هذا باب ما يذهبُ الثنوني فيه من الأسماء لغير		
إضافة ولا دخول ألف ولا م ولا لأنه لا ينصرف، وكان		
القياس أن يثبت فيه الثنوين	١٤٧/٢	١٤/٤
- حذف الثنوين إن كان في موقع السكون الأول		
		١٥ - ١٤/٤
- الاطراد في القياس قد يكون شاذاً في الاستعمال		
		١٦/٤



باب	الكتاب	التعليق
هذا بابٌ مَهْرَكٌ فيه التثنية في الأسماء الغالبة		
	١٤٨/٢	١٦/٤
- الألف والنون معاقب للتثنية في الأسماء		
	١٤٨/٢	١٦/٤ - ١٧
- عند التصغير لا يحذف التثنية في مثل (زَيْدٌ بَنِي عَمْرُو)		
	١٤٩/٢	١٨/٤
- الخلاف بين يونس وأبي عمرو في إثبات التثنية وحذفها في مثل قوله: (هَذَا بَنْتُ زَيْدٍ)		
		١٨/٤
هذا باب التثنية الثقيلة والخفيفة	١٤٩/٢	١٨/٤
- الجزء يشبه التثنية لما دخل النون عليه		
	١٥٢/٢	١٨/٤
- مجيء (ما) أول الفعل مسوغاً للتوكيد بالنون في غير الجزء	١٥٣/٢	١٩/٤
- التوكيد بالنون اضطراراً	١٥٣/٢	١٩/٤
- التوكيد بالنون في الفعل غير الواجب		
	١٥٣/٢	٢٠/٤
- لزوم اللام لليمين كلزوم النون للام وليست مع المقسم به بمنزلة حرف واحد	١٥٣/٢	٢٠/٤
- الفرق بين لام القسم و(ما) في (رَبِّمَا)		٢١/٤

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب أحوال الحروف التي قبل النون		
الخفيفة والعقيلة	١٥٣/٢	٢٢/٤
- توكيد الفعل إذا كان للمثنى والجمع		
	١٥٤/٢	٢٢/٤
- توكيد الفعل بالنون وفيه علامة الإضمار		
	١٥٤/٢	٢٣ - ٢٢/٤
- مجيء النونين بعد علامة مضمرة		
	١٥٤/٢	٢٣/٤
- حذف ياء المخاطبة، وواو الجماعة عندما تكون		
حركة ما قبلها منها		٢٣ - ٢٤/٤
هذا باب الوقف عند النون الخفيفة	١٥٤/٢	٢٥/٤
- القول في ألف (مثنى) وياء (اضربي)		
	١٥٥/٢	٢٥/٤
- زيادة الياء والواو بدلاً من النون الخفيفة من أجل		
الضمة والكسرة	١٥٥/٢	٢٥ - ٢٦/٤
- لا تكون الألف بدلاً من النون الخفيفة وإثباتها مع		
النون التي للرفع	١٥٥/٢	٢٦/٤
- لا تثبت نون الرفع في الصلة مع النون الخفيفة في		
الصلة، كما لم تثبت مع بدلها		٢٦ - ٢٧/٤

**الباب الكتاب التعليق**

- فعل الاثنين المرتفع بمنزلة فعل الجميع المرتفع  
٢٨/٤ ١٥٥/٢
- ذهاب النون الخفيفة في الوصل إذا جاء بعدها  
٢٨/٤ ١٥٥/٢ ألف و لام أو ألف وصل
- التنوين في الأسماء أولى بأن تثبت، لأن الاسم  
٢٨/٤ أشد تمكناً
- هذا باب الثقلية والخفيفة في فعل الاثنين  
٢٩/٤ ١٥٥/٢ وفعل جمع النساء
- كسر نون التوكيد الواقعة بعد الألف الخفيفة  
٢٩/٤ ١٥٥/٢
- لا تحذف الألف عند توكيد فعل الاثنين  
٣٠/٤ ١٥٦/٢
- النون الخفيفة التي تثبت قبل الإدغام، وتحذف  
٣١/٤ ١٥٦/٢ في الإدغام
- إثبات نون التوكيد الخفيفة حيث يؤمن اجتماع الساكنين  
٣٢/٤
- بين نون (نعمان) من قوله: (اضرباً نُعماناً)  
والهمزة من (أب) في قوله: (اضرباً أَباكُماً)  
٣٢/٤ ١٥٦/٢

المباب	الكتاب	العلامة
-	لا تثبت النون الخفيفة في مثل (جيثوثي)	
	١٥٦/٢	٣٣/٤
-	التوكيد بالنون الخفيفة في فعل الاثنين	
	١٥٦/٢	٣٣/٤
-	تثبت نون الرفع في الصلة كما ثبتت في فعل	
	الجميع في الوقف	١٥٧/٢
	٣٤ - ٣٣/٤	
-	لا تبدل النون إذا كان قبلها مضموم أو مكسور في	
	فعل جماعة الذكور والنساء	٣٤/٤
-	لا تثبت النون الخفيفة بعد الألف كما تثبت الشديدة	٣٤/٤
-	النون الخفيفة تصير ألماً في الوقف	
	١٥٧/٢	٣٤/٤
-	القول في الألف واللام التي تقع بعد الألف المبدلة	
	من الخفيفة	١٥٧/٢
	٣٥/٤	
-	إثبات النون الخفيفة التي للتثنية كما تثبت في	
	فعل الواحد	٣٦/٤
	هذا باب مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه	
	١٥٨/٢	٣٧/٤
-	تركهم مثل (أَرَدَدَ الرَّجُلَ) على حاله لأن هذا	
	التحريك ليس بلام	١٥٨/٢
		٣٧/٤

الباب	الكتاب	التعليق
- تحريك الساكن وتسكين المتحرك، وتحول كل منهما		
عن أصله في الباب	١٥٩/٢	٣٨/٤
هذا باب اختلاف العرب في تحريك الآخر لأنه		
لا يستقيم أن يسكن هو والأول من غير أهل الحجاز		
	١٥٩/٢	٣٩/٤
- القول في ميم (مُدّ) و(ذهبتُم اليوم)		
	١٦٠/٢	٣٩/٤
- إجماع أكثر العرب على تسكين ما قبل نون جماعة		
الإثبات إذا اتصلت بالفعل المضاعف		
	١٦٠/٢	٤٠/٤
- ملهّب بعض القبائل في الإدغام في المضاعف		
	١٦٠/٢	٤٠/٤
- لاتدغم العرب ثلاثة متابهات الأوسط		
متحرك والأول ساكن	١٦١/٢	٤١/٤
هذا باب المقصور والممدود	١٦١/٢	٤٢/٤
- القول في (بَدَأَ) له يبدؤ (بَدَأَ) ونظائره		
	١٦٢/٢	٤٢/٤
هذا باب الهمز	١٦٣/٢	٤٣/٤
- الهمزة المفتوحة التالية لمكسور يبدل مكانها		
ياء في التخفيف	١٦٤/٢	٤٣/٤

**الباب                      الكتاب                      التعليق**

- إبدال الألف من الهمزة كما أبدلت الهمزة من الهاء  
١٦٥/٢
٤٤/٤
- لا تكون الهمزة المخففة الساكن قبلها (بين بين)  
١٦٥/٢
٤٥/٤
- تخفيف كل شيء كان في أوله زيادة سوى ألف الوصل  
١٦٥/٢
٤٥/٤
- تكره العرب أن تبدل مكان الألف حرفًا وتغيرها،  
 لأنهم لا يغيرون السواكن ١٦٦/٢
٤٥/٤ - ٤٦
- العرب لا تثبت الياء والواو ثانية فصاعدًا وقبلها فتحة  
١٦٦/٢
٤٧/٤
- لا تحذف الهمزة إذا وقعت بعد ياء أو واو  
٤٨/٤
- الألف لا تغير إذا خفت الهمزة بعدها في كلمة  
 واحدة أو كلمتين منفصلتين ٤٨/٤
- تتابع الهمزات يؤدي إلى التخفيف  
١٦٨/٢
٥٠/٤
- قولهم: (أقرأ آية) مخففة ١٦٨/٢
٥٠/٤ - ٥١
- بناء صيغة (تَعَلَّل) من (جَت) ١٦٩/٢
٥١/٤
- جمع (آدم) وتحقيره ١٦٩/٢
٥٢/٤

## المسألة الكتاب التعليق

- استثقال الهمزة في مثل (خطيئة) وإبدالهم إياها ألفاً  
١٦٩/٢ ٥٣/٤
- إبدال الهمزة الواقعة بين ألفين لازمين في كلمة واحدة  
١٦٩/٢ ٥٤/٤
- إبدال الهمزة بقصد تبيين ما إذا كانت إحدى الهمزتين  
بذل من نفس الحرف ١٦٩/٢ ٥٥/٤
- تحقيق (نبي،، وريثة) ١٧٠/٢ ٥٦/٤
- وجد الشبهة بين همزة (نبي،، وريثة) وبين التي  
في (منسأة) ١٧٠/٢ ٥٧/٤
- قولهم: (اجلني إيلك)، (أوتت)، (أرمي إياك)  
١٧٠/٢ ٥٨/٤
- قولهم: (أنا ذؤنسه) ١٧١/٢ ٥٨/٤
- الإبدال في همز (أوتت) إلى (أوتت) وهمزة (أبومك)  
٥٩/٤
- حذف الهمز في مثل: (هُوَ يَرْمِي حُرَّانَهُ)  
١٧١/٢ ٥٩/٤
- هذا باب الأسماء التي توقع على عدة المؤنث والمذكر  
ليبين ما العدد إذا جاوز الثلاثين ١٧١/٢ ٦٠/٤
- القول في العدد المركب (أحد عشر) وحذف الهاء  
من عشرة ١٧١/٢ ٦٠/٤

باب	الكتاب	التعليق
- القول في العدد المركب من ثلاثة إلى العشرة		
	١٧١/٢	٦٠/٤
- العدد ما بعد الثلاثة على عكس المعلوم إلى عشرة		
		٦١/٤
هذا باب ذكره الاسم الذي تبين العدد كم هي مع		
تمامها الذي هو من ذلك	١٧٢/٢	٦١/٤
- قولهم: (حادي عشر) بمنزلة (خامس خمسة)		
	١٧٣/٢	٦١/٤
- (خامس أربع) إذا أردت صير أربع نسوة خمسة		
	١٧٣/٢	٦٢/٤
- تقول: (هذا أربع ثلاثة) ولا تقول: (أربع ثلاثة عشر)		
		٦٢/٤
- في الخلف تقول: (هذا خامس عشر خمسة عشر)		
وهذا لا يجوز في الإتمام		٦٢-٦٣/٤
هذا باب المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر،		
وأصله التانيث	١٧٣/٢	٦٣/٤
- القول في نحو (ثلاث نسوة) مما لا يقع على المذكر		
		٦٣/٤
- قولهم: (ثلاثة نسابات) قبيح، لأن (النسابة) صفة		
	١٧٣/٢	٦٣/٤



المسار	الكتاب	العمليّة
- قولهم: (ثلاثة دوابّ) إذا أريد المذكر، لأن		
الدابة صفة	١٧٤/٢	٦٤/٤
- العدة في الليالي تشمل الأيام، لأنها داخلة فيها		
	١٧٤/٢	٦٥/٤
- إثبات الهاء في (ثلاثة آباء)، والأشياء		
مؤنثة كحمراء	١٧٤/٢	٦٦/٤
- (أشياء) مقلوبة كقسي، وأشياء اسم للجمع مؤنث		
	١٧٤/٢	٦٦/٤
هذا باب ما لا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التي		
تبين بها العدد	١٧٥/٢	٦٧/٤
- تصيير (قرشين) صفة	١٧٥/٢	٦٧/٤
- القول في (عَشْرُ أمثالها)	١٧٥/٢	٦٧/٤
- يتيح إضافة (العَشْرُ) ونحوها إلى الصفة		٦٨/٤
- إضاف (كُلٌّ) إلى (النفس)		٦٩/٤ - ٧٠
هذا باب تكسير الواحد للجمع	١٧٥/٢	٧٠/٤
- إضافة أسماء العدد القليل إلى المعداد الكثير		
	١٧٦/٢	٧٠/٤
- ما اختص به العدد (اثنان) عما فوقه من الأعداد		٧١/٤
- القول في جمع (قَتَبٍ وأَقْتَابٍ)، و(رَسَنٍ وأَرْسَانٍ)		
	١٧٧/٢	٧٢/٤

## الباب الكتاب العمليّة

- حكم الثلاثة والأربعة ونحوهما الإضافة إلى مايقع لأدنى العدد ٧٢/٤
- القراءة بـ(وُثْنِ، وَثْنِ) ١٧٧/٢ ٧٢/٤
- الأسماء المعنودة مما هو على ثلاثة أحرف ١٧٨/٢ ٧٣/٤
- لم يجرى في فأن بناء الكثير ٧٣/٤
- لفظ (الْفُلْكَ) للمفرد والجمع والمذكر والمؤنث ١٨١/٢ ٧٤/٤
- وضع ماهر لأكثر العدد في موضع الأقل ١٨٢/٢ ٧٤/٤
- (فُعَلْتُ) تكسر على (فُعَلْ) إذا لم يجمع بالتاء ١٨٣/٢ ٧٥ - ٧٤/٤
- (فُعَلْتُ) و(فُعَلْتُ) الواحد فيها هاء، والجمع لاهاه فيه ١٨٣/٢ ٧٥/٤
- صياغة لفظ للمذكر من غير لفظ المؤنث ٧٥/٤
- هذا باب تظهير ماذكرنا من بنات الهاء والواو التي الهاءات والواوات فيهنّ هيناً ١٨٤/٢ ٧٦/٤
- القول في تصحيح الواو إذا كانت لاماً - ٧٦/٤
- في الجمع والمصدر - ١٨٥/٢ ٧٦/٤

الباب	الكتاب	التعليق
-	ما جاء على ثلاثة أحرف من وزن (فَعَلَّ)	
١٨٧/٢	٧٧/٤	
-	القول في كسر فاء (بَيْض) جمع (أَبْيَض)	٧٨/٤
-	القول في (مَعِشِيَّة)	٧٨/٤
-	بناء (مفعول) من (البيع)	٧٩/٤
-	القول في (فَعَلَّ) من بنات الواو	
١٨٧/٢	٧٩/٤	
-	قولهم: (فَعَلَّة) من بنات الواو	٨٠/٤
-	امتاع تحريك العين من (فَعَلَّة) إذا كانت ياءً أو واواً في الجمع بالياء	٨٠/٤
-	ما كان من (فَعَلَّة) فهو منزلة غير المعتل	
١٨٨/٢	٨٠/٤	
-	وجه إعمال الفعل في بنات الياء والواو	
١٨٨/٢	٨١/٤	
هذا باب ما يكون واحداً يقع على الجميع من بنات الياء والواو، ويكون واحده من بنائه ولفظه		
١٨٩/٢	٨٢/٤	
-	القول في مثل (تَبِين وتَبَيَّن وتَبَيَّنات، وطَبِين وطَبِينة وطَبِينات)	٨٢/٤

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ماهو اسم واحد يقع على جميع وقبه		
علامة التانيث	١٨٩/٢	٨٣/٤
- التفریق بين المفرد والجمع بالوصف بكلمة		
(واحدة) للمفرد	١٩٠/٢	٨٣/٤
هذا باب ماكان على حرفين، وليست فيه علامة		
التانيث	١٩٠/٢	٨٤/٤
- كسر الحرف الأول عند إرادة الجمع بالواو والتون		
	١٩٠/٢	٨٤/٤
- دخول التاء على ما دخلت فيه الواو والتون		
	١٩٠/٢	٨٥/٤
- استفناؤهم بالشيء عن الشيء	١٩١/٢	٨٥/٤
- جمعهم (هَرَفًا) بالتاء، والواو والتون (فَعَلًا)		٨٦/٤
- جمع (أَرْض) وشبهه بالمتنوص	١٩١/٢	٨٦/٤ - ٨٧
- قولهم: (عِيرَات) و(أَهْلَات) بالتخفيف		
	١٩٢/٢	٨٧/٤
- الشبه بين (أَهْلَات) وبين (صَحَبَات) وسائر الصفات		٨٨/٤
- القول في (الْأَمَّة): (إِمْوَان) مثل (إِخْوَان)		
	١٩٢/٢	٨٨/٤

الكتاب	التمليقة
هذا باب تكسير ماعدثاً حروفه أربعة للجمع	
١٩٢/٢	٨٩/٤
- القول في عدم جمع ماكان لامه من الياء	
١٩٢/٢	٨٩/٤
والواو جمع التكثير	
١٩٣/٢	٩٠/٤
- جمع (ذُبابَة) على أكثر العدد	
- عدم الاقتصار على (أذْيَة) كما اقتصر على (أخْلَة)	
١٩٥/٢	٩٠/٤
- خلال (فُعِيل) كما خالفت (فُعَال) في أول الحرف	
١٩٥/٢	٩٠/٤
.. عدم تنوين (ذُقِرَى)	
٩٥/٢	٩١/٤
.. حذف الألف التي قبل علامة التانيث في نحو:	
(صَحَارٍ، وَذَقَارٍ)	٩٥/٢
٩٥/٢	٩١/٤
حذف الياء في (صَحَارَى) فقليل: صَحَارٍ، كما جاز	
الحذف فيما لم يكن للتانيث نحو (أثافٍ) ونحوه	
١٩٦/٢	٩٢/٤
.. القول في (صحائف، وكتائب)	١٩٦/٢
١٩٦/٢	٩٣/٤
القول في التاء من (فُعَالَة) و(فُعَالَة)	
١٩٦/٢	٩٣/٤
القليل تكسير على القليل	١٩٧/٢
١٩٧/٢	٩٤/٤
- القول في (أضَاة)	

الهـ	الكتاب	التعليق
- تكسير ما لم يلحق بينات الأربعة وفيه زيادة		
ليست ملة	١٩٧/٢	٩٥/٤
- الأصل في جمع غائط وحائط بالواو		
	١٩٨/٢	٩٦/٤
- التكمير على (فَعَال) بمعنى (فَاعِل) حيث أجروا		
مجرى (فَعِيل)	١٩٨/٢	٩٦/٤
هذا باب ما يجمع من المذكر بالتاء، لأنه يصير		
إلى تانيث	١٩٨/٢	٩٧/٤
- ما لم يكسر على بناء الجموع	١٩٨/٢	٩٧/٤
هذا باب ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون		
في مقله	١٩٩/٢	٩٨/٤
- التحقير على أصل الجمع	١٩٩/٢	٩٨/٤
- القول في جمع (مكان)	١٩٩/٢	٩٨/٤
هذا باب ما عدد حروفه خمسة أحرف خامسة		
ألف التانيث	١٩٩/٢	٩٩/٤
- القول في جمع (حَبَّارِي)	١٩٩/٢	٩٩/٤
- القول في جمع (إِنْسَان)	٢٠١/٢	٩٩/٤

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ما لفظ به ما هو معنى كما لفظ بالجمع		
	٢٠١/٢	١٠٠/٤
- القول في (إخوة) في أحكام الإرث		
	٢٠١/٢	١٠٠/٤
- إثبات الواحد، دون تثنية الجمع عند إرادة التكثير		
	٢٠٣/٢	١٠١/٤
- تشبيه ما جاء فيه أدنى العدد بما لم يجر فيه		
أدنى العدد	٢٠٣/٢	١٠١/٤
هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع		
	٢٠٣/٢	١٠٢/٤
- تذكير المعلوم وتأنيسه		
	٢٠٣/٢	١٠٢/٢
- الجمع على غير القياس		
	٢٠٣/٢	١٠٢/٤ - ١٠٣
هذا باب تكسير الصفة للجمع		
	٢٠٣/٢	١٠٣/٤
- لا يكسر على بناء أدنى العدد		
	٢٠٣/٢	١٠٣/٤
- من القبيح: إقامة الصفة مقام الموصوف		
	٢٠٤/٢	١٠٤/٤
- القول في جمع (شاةٍ مجبة)		
- تكسيرهم ما استعمل استعمال الأسماء من		
(فَعْلٌ) و(أَفْعَلٌ)	٢٠٤/٢	١٠٤/٤
- قولك هذا عيذٌ، ولا تكاد تقول: رجلٌ عيذٌ		
	٢٠٥/٢	١٠٤/٤
- جمع ما كان على أفعال		
	٢٠٥/٢	١٠٥/٤

الكتاب	التعليق
- (فَعُلْ) وتجمع على (أَفْعُلْ)	١٠٥/٤
هذا باب تكسير ما كان من الصفات عدّة حروفه	
أربعة أحرف	٢٠٦/٢
- ليس (فَعُلْ وَفَعُلَاءُ) بالقياس المتصنّع	١٠٥/٤
	٢٠٦/٢
- الوصف الذي ضارح الاسم	٢٠٦/٢
- إجراء (فاعل) مجرى (فعليل)	٢٠٦/٢
- تكسير ما يعقل وتأتيثه وإجراؤه مجرى غير	
الأناسي وما يعقل	١٠٧/٤
- دخول (أفعال) على (فاعل) كما دخل	
على (فعليل)	٢٠٨/٢
- الخلاف في (ظريف وظُروف)	٢٠٨/٢
- الفرق بين (ظُروف) وبين (مذاكير)	
	٢٠٨/٢
- (فَعُول) لا يجمع بالواو والنون، كما لا يجمع بالتاء	
	١٠٩/٢
- ما يصير في الجمع كالمؤنث	٢٠٩/٢
- قولهم للمذكّر: (جزور وجزائر) لما لم يكن	
من الأدمين	٢٠٩/٢
	١١٠ - ١٠٩/٤



المسألة	الكتاب	المسألة
-	استحباب التضعيف الواقع في الجمع لعدم خروجه	-
١١٠/٤	٢٠٩/٢	عما يكون عليه الأحاد
-	القول في (عَدُوٍّ) و(عَدُوَّة) في الأفراد والجمع	-
١١١/٤	٢٠٩/٢	
-	رأي الخليل في (هَجَانٍ) للجماعة، وأنه ينزل	-
١١٢/٤	٢٠٩/٢	(ظَرَاف)
-	القول في (جُنُبٍ) وأنه للواحد والجماعة	-
١١٣/٤	٢٠٩/٢	
-	الفرق بين الأسماء والصفات في الجمع	-
١١٣/٤	٢١٠/٢	
١١٤ - ١١٣/٤	٢١٠/٢	ما قبل وصف المؤنث به
-	تكسير (مَيْثٌ) على (أَمْوَات) وموافقة المذكر	-
١١٤/٤	٢١٠/٢	
-	قالوا: (هَيْنَ وَأَهْوَنَاء) ولم يقولوا: (هُونَاء)	-
١١٥/٤	٢١١/٢	كراهية للضمّة مع الواو
-	ما يقال للمذكر والمؤنث على حال واحدة	-
١١٦/٤	٢١١/٢	
١١٦/٤	٢١٢/٢	شبه (فَعْلَان) بـ(فَعْلَاء)
-	قولهم: (رَجُلٌ رَجُلٌ الشَّعْرُ)، (وقوم رجّالي)	-
١١٦/٤	٢١٢/٢	

المساق	الكتاب	التعليق
- ما امتنع من الجمع بالتاء من الصفات		
	٢١٣/٢	١١٧/٤
- قولهم: شأناً رَمِي ونحوه من الصفات التي على		
(فمیل)	٢١٣/٢	١١٧/٤
- عَقِمَ وَعَقُمَ شيهوه بجديد وَجَدَّ	٢١٣/٢	١١٨/٤
هذا بابُ بناء الأفعال التي هي أحوال تعدك إلى		
غيرك، وتوقعها به ومصادرها	٢١٤/٢	١١٩/٤
- يقال: لويته حقه لِيَأْتَا على (فَعْلَان)		
	٢١٤/٢	١١٩/٤
- لا يكون (فَعْلَان) مصدرًا		١١٩/٤
- (فاعل) من (حَرِدَ)		١١٩/٤
- قولهم: الضَّعَّةُ كما قالوا: القَرْصُ		
	٢١٧/٢	١٢٠/٤
- مجيء الأسماء على (فاعل) لأنها من باب		
(شريت) و (ركبت)	٢١٩/٢	١٢٠/٤
هذا باب فَعْلَان ومصدره وقعله	٢٢٠/٢	١٢١/٤
- قولهم: عَجَلَان، وَعَجَلَى	٢٢٠/٢	١٢١/٤
هذا باب ما بني على أَفْعَلَ	٢٢٢/٢	١٢١/٤
- بناء الفعل على (افْعَالَ)	٢٢٢/٢	١٢١/٤ - ١٢٣
- قراءة أبي عمرو "ياصَالِحُ يَتَنَا"	٣٥٨/٢	١٢٤/٤

البســــــــــــــــاب                      الكتاب                      التعليــــــــــــــــق

- الاحتجاج لقراءة أبي عمرو                      ١٢٤/٤
- هذا بابٌ أيضًا يكون للغصال التي تكون في الأشياء
- ٢٢٣/٢                      ١٢٥/٤
- سبب وضع الإعراب                      ١٢٦ - ١٢٥/٤
- قياس المتضادين كالضعة والرفة
- ٢٢٥/٢                      ١٢٦ - ١٢٧/٤
- هذا باب علم كل فعل تمناك إلى شهره
- ٢٢٦/٢                      ١٢٧/٤
- ترك حركة في مقابل ترك حركة أخرى
- ٢٢٧/٢                      ١٢٧ - ١٢٨/٤
- هذا باب ما يجيء فيه الفعلة تريد بها ضربًا من  
الفعل                      ٢٢٧/٢                      ١٢٨/٤
- القول في (حجة) يراد بها علم السنة
- ٢٣٠/٢                      ١٢٨/٤
- هذا باب نظائر ما ذكرنا من بنات الهاء والواو
- ٢٣٠/٢                      ١٢٩/٤
- مجيء المصدر على (فعل) و(فعل)
- ٢٣٠/٢                      ١٢٩/٤

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب نظائر بعض ما ذكرنا من بنات الواو، والواو التي هي فاء	٢٣٢/٢	١٣٠/٤
- استثقالهم الواو مع الياء	٢٣٢/٢	١٣١ - ١٣٠/٤
- كسر حروف المضارعة في أوائل (يفعل) الذي ماضيه (فَعِلَ) دون حرف الياء	٢٣٢/٢	١٣١/٤
- إقامهم (فَعِلَ) كما أُلِّقُوا (فَعِلَ)	٢٣٣/٢	١٣٢ - ١٣١/٤
- ليس في كلامهم (فَعِلَ: يَفْعُلُ) إلا في النادر		
	٢٣٣/٢	١٣٢/٤
- لزوم الواو في (يَفْعُلُ)	٢٣٣/٢	١٣٢/٤
- مشاركة (فَعِلَ) (فَعِلَ)	٢٣٣/٢	١٣٣/٤
- فرارهم من استثقال الواو مع الياء إلى الياء		
	٢٣٣/٢	١٣٣/٤
هذا باب العراق فَعَلْتُ وأَفَعَلْتُ في الفعل للمعنى		
	٢٣٣/٢	١٣٤/٤
- القول في سَرَعَ وَطَلَّ وَلزومهما	٢٣٤/٢	١٣٤/٤
- مجيء (فَعَلْتَهُ) بمعنى (مَفْعَلًا)	٢٣٥/٢	١٣٤/٤
- فَعَلْتُ وَأَفَعَلْتُ يشتركان في معنى واحد		
	٢٣٦/٢	١٣٥/٤

الملاحظات	الكتاب	الباب
		هذا باب دخول فَعَلْتُ على فَعَلْتُ لا يشركه في ذلك أَفَعَلْتُ
١٣٦/٤	٢٣٧/٢	- من تكثير الفعل: فَعَلْتُ، ودخول بعض المعاني فيه وليست للتكثير
١٣٦/٤	٢٣٧/٢	هذا باب ما جاء فَعِلَ منه على غير فَعَلْتَهُ
١٣٦/٤	٢٣٨/٢	- القول فيما جاء على (أَفَعَلْتَهُ)
١٣٦/٤	٢٣٨/٢	- التوفيق بين أَحَزَنْتُهُ وَأَحْيَيْتُهُ
١٣٧-١٣٦/٤		هذا باب دخول الزيادة للمعاني في فَعَلْتُ
١٣٧/٤	٢٣٨/٢	- (تفاعلتا) يشركه (أَفْعَلْتَا)
١٣٧/٤	٢٣٩/٢	هذا باب استفعلت
١٣٨/٤	٢٣٩/٢	- مجيء استفعلت على غير معنى (أصبحت كلنا)
١٣٨/٤	٢٣٩/٢	- القول في ادَّهَجُوا، وَاتَّلَجَرُوا
١٣٩/٤		- الأصل في الأفعال
١٤٠/٤	٢٤٣/٢	هذا باب ما لحقه الزوائد
١٤٠/٤	٢٤٣/٢	- إبدال حرف من حرف
١٤١/٤	٢٤٣/٢	- فَعَلْتُ أَكْثَرَ من فَعَلْتُ

الكتاب	الكتاب	التعليق
-	هاء مُقَاعَلَة عوض عن الألف التي قبل الآخر	
٢٤٣/٢		١٤١/٤
-	زيادة الميم في (مفاعله) لشبهه بالمفعول	
٢٤٣/٢		١٤١/٤
-	تفاعلت بمنزلة تفعّلت من فَعَلَت مطاوع	
٢٤٤/٢		١٤١/٤
هذا باب ماخوذة هاء العائث عوضًا		
٢٤٤/٢		١٤٢/٤
-	القول في عزّيت تعزية	١٤٢/٤
٢٤٥/٢		١٤٣/٤
-	إلحاقهم أُرأيت بأقمت	
٢٤٥/٢		١٤٣/٤
-	هذا باب مصادر بنات الأربعة	
١٤٥/٢		١٤٣/٤
-	القول في سرهفته سرهافًا	
٢٤٥/٢		١٤٣/٤
-	دحرجت على مثال أفعلت وفعلت	
١٤٤/٤		١٤٤/٤
-	الفعلاّل بمنزلة الفعّال في فاعلت	
٢٤٦/٢		١٤٤/٤
-	فاعلت يجي منه المصدر للمرة الواحدة	
٢٤٦/٢		١٤٥/٤
-	لزوم الهاء لبعض المصادر	
٢٤٦/٢		١٤٥/٤
-	لزوم الهاء في المصدر ليبدل على الواحدة	
٢٤٦/٢		١٤٥/٤

الباب الحساب التملية

هذا باب تظهير ما ذكرنا من بنات الأربعة وما ألحق..

٢٤٦/٢ ١٤٦/٤

- تكون الزيادة بحرف زيادة، كما يزداد بحرف أصلي

٢٤٦/٢ ١٤٦/٤

هذا باب اشتقاقه الأسماء لمواضع بنات الثلاثة

٢٤٦/٢ ١٤٦/٤

- قد يراد من (المفعِل) الحين ٢٤٧/٢ ١٤٦/٤

- قد يبنى المصدر على المفعِل

- قد يشد في القياس ويطرده في الاستعمال

- دخول الهاء في أسماء الأمكنة ٢٤٧/٢ ١٤٦/٤

- مذهب بعض العرب في (مَضْرُوبَة) و(مَقْبُورَة)

٢٤٨/٢ ١٤٩/٤

هذا باب ما كان من النحر من بنات الياء والوار

التي الياء فيهن لام ٢٤٨/٢ ١٥٠/٤

- سقوط الوار للتذكير، ويقاؤها مع التاء

دليل التأنيث ٢٤٨/٢ ١٥٠/٤

الباب	الكتاب	التعليق
- لزوم الفتح بنات الوار نحو (المعزى)		
	٢٤٨/٢	١٥٠/٤
هذا باب ماكان من هذا النحو عما بنات الوار		
فيه فاء	٢٤٨/٢	١٥١/٤
- القول في بنات قَعَلَ يَفْعُلْ	٢٤٨/٢	١٥١/٤
- مذهب بعض العرب في (دَجَلٍ)	٢٤٩/٢	١٥١/٤ - ١٥٢
- القول في مردّة	٢٤٩/٢	١٥٢/٤
- لا يعمل الفعل إذا كان فازه ياء	٢٤٩/٢	١٥٣/٤
هذا باب نظائر ما ذكرنا عما جاوز بنات الثلاث		
	٢٥٠/٢	١٥٣/٤
- اختلاف في مجيء اسم المفعول مصدرًا		
	٢٥٠/٢	١٥٣/٤
هذا باب لا يجوز فيه ما أفعله	٢٥٠/٢	١٥٤/٤
- تعديّة الفعل المتعدي		١٥٤/٤
- لا يبنى من فعل اليد والرجل نحو: (مِفْعَال)		
	٢٥١/٢	١٥٥/٤
هذا باب ما أفعله على معنيين	٢٥١/٢	١٥٥/٤
- القول في ما أمقته، وما أشهاها	٢٥٢/٢	١٥٥/٤



الكتاب	التمليق
هذا باب ما يكون يَفْعَلُ من (فَعَلَ) فيه مفتوحاً	
٢٥٢/٢	١٥٦/٤
- الحروف المرتفعة وحركاتها	٢٥٢/٢ - ١٥٦/٤
- حركة الحروف الحلقية	٢٥٢/٢ - ١٥٧/٤
- حركة الحرف المرتفع من حرف مرتفع	
٢٥٢/٢	١٥٨/٤
- يقل تحريك العين بغير الفتح مع الهمز	
٢٥٣/٢	١٥٨/٤
- الفعل الثلاثي المزيد فيه الذي يلزم فَعَلَ بناءً واحداً	
٢٥٣/٢	١٥٨/٤
- الخلاف في مضارع (فَعَلَ)	٢٥٣/٢ - ١٥٩/٤
- القول في الأبنية التي فيها الزوائد	
٢٥٣/٢	١٥٩/٤
- (فَعَلَ) أكثر في الكلام	٢٥٤/٢ - ١٦٠/٤
هذا باب ما هله الحروف فيه فاعات	٢٥٤/٣ - ١٦١/٤
- القول في أَقْلَ يَأْقُلُ	٢٥٤/٢ - ١٦١/٤
- القول في لام الفعل إذا كان من حروف الخلق	
٢٥٤/٢	١٦٢/٤
- إتياع عين يأبى فاء	٢٥٤/٢ - ١٦٣/٤

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ماكان من الياء والواو	٢٥٤/٢	١٦٤/٤
- ما جاء من بنات الياء على الأصل		
ماتدغمه بكر بن وائل	٢٥٥/٢	١٦٤/٤
- تحرك العين من المضاعف	٢٥٥/٢	١٦٥/٤
هذا باب الحروف الستة إذا كانت واحدة منها عيناً		
وكانت الفاء فيها مفتوحة	٢٥٥/٢	١٦٥/٤
- قولهم: رؤف ورؤوف	٢٥٥/٢	١٦٦/٤
- كسر الياء في (يفعل) مع أنها لا تكسر في المضارع		
قولهم (أجيء) على القياس مكسورة الفاء	٢٥٦/٢	١٦٦/٤
هذا باب ما يكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة		
ما يقع حرف المضارعة فيه مما كان ثانيه مفتوحاً	٢٥٦/٢	١٦٧/٤
- إجراؤهم أوائل المستقبل على ثواني الماضي	٢٥٦/٢	١٦٧/٤
- مخالفة الباب باب (فعل)	٢٥٦/٢	١٦٨/٤
- مذاهيبهم في (مرء) و(أمرء) وكثرة ذلك في كلامهم		
	٢٥٦/٢	١٦٨/٤

الباب	الكتاب	التعليق
- فتح فاء (يَسْعُ وَيَطَأُ) لأنه (فَعِلَ يَفْعُلُ)	٢٥٦/٢	١٦٩/٤
- لَمْ يَمْ يَكْمُرُوا حرف المضارعة في (يَسْعُ)؟	٢٥٦/٢	١٦٩/٤
- قول بعضهم: (يَجْعَلُ) لكرهه الياء مع الواو	٢٥٧/٢	١٦٩/٤ - ١٧٠
- دليل فتحهم الياءات في (يفعل) ٢٥٧/٢	٢٥٧/٢	١٧٠/٤
- إجراء (تَقَى اللّهُ وَجَلُ: يَتَّقِي اللّهُ) على الأصل	٢٥٧/٢	
- عدم ضمهم (فَعُلَ) ما كسر من (فَعِلَ)	٢٥٧/٢	
هذا باب ما يسكن استغنائاً وهو في الأصل		
عندهم متحرك	٢٥٧/٢	١٧٣/٤
- اتباع الأول الثاني مطردٌ فيما كان ثانيه أحد حروف		
الخلق وكان مهنيًا على (فَعِلَ) ٢٥٨/٢	٢٥٨/٢	١٧٣/٤
- التخفيف أصل عند المتحرك في مثل (فَعَلَ)		
	٢٥٩/٢	١٧٤/٤
هذا باب ما قال فيه الألفات	٢٥٩/٢	١٧٤/٤
- قرب السين من القاف في (صوق)		
	٢٥٩/٢	١٧٤/٤

الباب	الكتاب	العلية
- إمالة الألف في بنات الواو ٢/٢٦٠	١٧٥/٤ - ١٧٦	
- إذا ضعفت الواو فإنها يصير إلى الياء		
٢/٢٦٠	١٧٦/٤	
- الإمالة للإمالة ٢/٢٦٢	١٧٧/٤	
- الإمالة في مثل (عَلِمًا) للكسرة، ولم يميلوا		
(عَسَاد) للألف ٢/٢٦٢	١٧٧/٤	
- إذا لم تكن الألف طرفًا شبهت بالفت فاعل		
٢/٢٦٢	١٧٨/٤	
هذا بابٌ من إمالة الألف يميلها ناس كثير من العرب		
٢/٢٦٢	١٧٨/٤	
- خفاء الهاء في مثل قوله: (ردّها)		
٢/٢٦٢	١٧٨/٤	
- كيف يفت من يميل الألف في مثل (أَفْعَى)		
٢/٢٦٣	١٧٩/٤	
هذا بابٌ ما أميل على غير قياس ٢/٢٦٤	١٨٠/٤	
- إمالة ألف (مال)	١٨٠/٤	
- وجوه الإمالة عند بعض من يوثق بعربيته		
٢/٢٦٤	١٨١/٤	
- لا يميلون من الفعل نحو (مَالٌ) و(قَالَ)		
٢/٢٦٤	١٨٢/٤	

الكتاب	المجلد	الصفحة
هذا باب مايجتمع من الإمالة التي أمالتها فيما مضى		
٢٦٤/٢	١٨٣/٤	- امتناع الحروف المستعملية إلى الخنك الأعلى من
٢٦٤/٢	١٨٣/٤	الإمالة وعدتها
٢٦٥/٢	١٨٤/٤	- حكم الحروف المستعملية إذا سبقها ألف قبله حرف
٢٦٥/٢	١٨٥/٤	- كراهيتهم الانحدار بعد الإصعاد
٢٦٥/٢	١٨٦/٤	- الانحدار أخف من الاستعلاء عند العرب
٢٦٥/٢	١٨٦/٤	- لا تكون الإمالة في مثل (قائم، وقوائم)
٢٦٥/٢	١٨٦/٤	- إمالة بعضهم ألف (مفعّل)
٢٦٥/٢	١٨٧/٤	- القول في إمالة مثل (علّقًا)
٢٦٥/٢	١٨٨/٤	- النّصب للقف وأخواتها فيما سمع عن بعضهم
٢٦٥/٢	١٨٨/٤	- إلزام بعضهم الإمالة لِ(ثَابٍ، وَمَالٍ، وَيَاغٍ)
٢٦٥/٢	١٨٩/٤	على كل حال
٢٦٦/٢	١٨٩/٤	- روم الكسرة في (خَفَّتْ) كما نحي نحو الياء
٢٦٦/٢	١٨٩/٤	في (ثَابٍ، وَيَاغٍ)

الباب	الكتاب	العملية
- الألف في باب (غَزَا) مبدلة من ياء		
	٢٦٦/٢	١٨٩/٤
- لإيمال نحو (جَادَ) للتضعيف والخلال فيه		
	٢٦٦/٢	١٨٩/٤ - ١٩٠
- الفرق بين المتصل والمنفصل من الإدغام		
	٢٦٦/٢	١٩٠/٤
- الغلبة في المستعلبة	٢٦٦/٢	١٩١/٤
- الشبه بين ألف (مال) في قولنا: (مال قاسم)		
وَألف (فاعل)		١٩٢/٤
- الإمالة اللازمة في بعض المثل	٢٦٦/٢	١٩٣/٤
هذا باب صائِمال من الحروف التي ليس بعدها ألف		
	٢٧٠/٢	١٩٣/٤
- إمالة الفتحة من (البَقَر) ونحوه	١٩٤/٤	
- إمالة اللال من (المُحَاذِر) لعدم القدرة على		
إمالة الألف	٢٧٠/٢	١٩٤/٤
- إمالة ما قبل الواو في (مَلْعُور، وإبنُ بُور)		١٩٥/٤
- إمالة الراء في مثل (خبط فِرْنْد، والكافرين)		
	٢٧٠/٢	١٩٥/٤
- إمالة (مِنْ عَمْرُو، ومن التُّغْر)	٢٧١/٢	١٩٦/٤

المسألة	الكتاب	التعليق
-	لا تمال فتحة حروف المضارعة لكسرة العين	
١٤٤/٤ (هارون)	١٩٦/٤ - ١٩٧	
هذا باب ما تقدم أول الحروف وهي زائدة قُذمت		
لإسكان أول الحروف	٢٧١/٢	١٩٨/٤
-	بين ألف الوصل والهاء في (ع)	
	٢٧٢/٢	١٩٨/٤
-	إجراء (أجرهم) مجرى ما أصله الثلاثة	
	٢٧٢/٢	١٩٨/٤
-	فرق ما بين همزة (أين) وهمزة (الخليل)	
-	منع (أيم، وأينن) من التمكن	٢٧٣/٢
هذا باب مخرج آخر الكلم الساكنة		
	٢٧٥/٢	
-	القول في (ألم)	٢٧٥/٢
-	تسكين العين في الثلاثي نحو (فُطد) وبابه	٢٠١/٤ - ٢٠٢
هذا باب ما يضم من الساكن إذا حذفت بعده		
ألف الوصل	٢٧٦/٢	٢٠٣/٤
-	القول في الياء التي هي علامة الإضمار وقبلها	
حرف مفتوح	٢٧٦/٢	٢٠٣/٤ - ٢٠٤

المسألة	الكتاب	المسألة
٢٠٤/٤	٢٧٦/٢	هذا باب ما يحذف من السواكن
		- حلف الألف إذا وقع بعدها ساكن
٢٠٤/٤	٢٧٦/٢	
		- كراهية تحريك حرف العلة لأنها تصير
٢٠٥/٤	٢٧٦/٢	إلى ما يستثقل
		- عدم ظهور الحركة على الألف لاستقبالها ساكنًا
٢٠٦/٤	٢٧٦/٢	
		هذا باب ما لا يرد من هذه الأحرف الثلاثة لتحرك
٢٠٧/٤	٢٧٧/٢	ما بعدها
		- عدم ظهور الحركات على السواكن عند التثنية
٢٠٧/٤	٢٧٧/٢	في نحو (رَمَتَ)
		- الفرق بين الحرف الساكن وهو حرف الإعراب،
٢٠٨/٤	٢٧٧/٢	الساكن لغير الإعراب ...
		هذا باب ما يشتبه حركته وما قبله متحرك
٢٠٩/٤	٢٧٩/٢	
		- ما سكن في الوصل أجدر أن يسكن في الوقف
٢٠٩/٤	٢٧٩/٢	
		- القول في الياء من (غلامي) ونحوه
٢٠٩/٤	٢٧٩/٢	
٢١٠/٤	٢٨٠/٢	- نظير المنصرف



البسماب	الكتاب	التعليق
- تصرف اللام في الأفعال حتى يدخلها الرفع		
والنصب والجزم	٢٨٠/٢	٢١٠/٤
- لا يُتَكَلَّمُ بِ(مَـ) وأخواتها مفردة	٢٨٠/٢	٢١٠/٤
- الأوَّلُ والأخر بمنزلة حرف واحد	٢٨٠/٢	٢١١/٤
- الفرق بين (عَلَامَـ) و(مَـ)		٢١١/٤
- فرق ما بين (مَ أنت) و (مَ جئت)		٢١١/٤
هذا باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة		
	٢٨١/٢	٢١٢/٤
- تاء الجمع أقرب إلى ما هو من نفس الحرف		
كتاء طلحة	٢٨١/٢	٢١٢/٤
هذا باب الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل		
التي لا تلحقها زيادة	٢٨١/٢	٢١٣/٤
- ماهية الإشمام	٢٨١/٢	٢١٣/٤
- الروم أبلغ من الإشمام		٢١٣/٤ - ٢١٤
- الإشمام عند الأعشى بمنزلة عذمه		
	٢٨٣/٢	٢١٤/٤
- متى يستعوي الأعشى والبصير في إدراك الحركة		
كان ذلك رومًا		٢١٤/٤ - ٢١٥
- حكم التضعيف		٢١٥/٤

الباب	الكتاب	التمهيد
هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحرف، فيحرك لكرهيتهم العقاء الساكنين ...		
٢٨٣/٢	٢١٦/٤	
- قولهم: هذا بَكْرٌ، ومن بَكِرَ، ولم يقولوا: رَأَيْتُ بَكْرٌ	٢٨٣/٢	٢١٦/٤
- قولهم: (رَأَيْتُ المِكِمَّ) فلم يفتحوا الكاف		
٢٨٤/٢	٢١٧/٤	
- استواء الكسر والضم في المنصوب من هذا الباب بالرفع والجر اللذين يكونان بعد الساكن في اللام		
٢٨٤/٢	١١٨/٤	
هذا باب الوقف في الوار والياء والألف		
٢٨٥/٢	٢١٩/٤	
- اتصال راجع الصرت بمخرج الهمز عند الوقف		
٢٨٥/٢	٢١٩/٤	
هذا باب الوقف في الهمز	٢٨٥/٢	٢٢٠/٤
- بيان الهمز عند الوقف إذا وليت صوتاً		
٢٨٥/٢	٢٢٠/٤	
- قلب الهمزة وارا أو ياء	٢٨٦/٢	٢٢١/٤
- همزة غير المعتل ومايجوز فيها من الإشمام والروم والتضعيف	٢٨٦/٢	٢٢١/٤

الكتاب	الكتاب	التعليق
هذا باب الساكن الذي تحركه في الوقف		
٢٨٦/٢	٢٢٢/٤	
- تحريك الساكن إذا وقع بعده ساكن		
٢٨٧/٢	٢٢٢/٤	
- إلقاء حركة الوقف على ما قبل الهاء في (عنه)		
دون (عنها)	٢٢٢/٤	
هذا باب الحرف الذي تبدل في الوقف مكانه		
حرفًا أبين منه يشبهه لأنه خطي	٢٨٧/٢	٢٢٣/٤
- ازدياد الياء خفاء كما ازدادت الكسرة		
٢٨٨/٢	٤	
- الألف أكثر الحروف مشابهة بالياء		
٢٨٨/٢		
هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف		
وهي الهاءات	٢٨٨/٢	٢٢٣/٤
- ذهاب الياء في الوقف كما ذهبت في الوصل في		
نحو (هذا قاضٍ)	٢٨٨/٢	٢٢٣/٤
- لم يربطوا أن يظهر الياء في الوقف كما لم		
يظهر في الوصل	٢٨٨/٢	٢٢٤/٤
- إظهار الياء في الوقف عند زوال العلة التي لها		
حذفت الوصل		٢٢٤/٤

الباب	الكتاب	التعليق
- إدخال الألف واللام بعد وجوب الحذف		
	٢٨٨/٢	٢٢٤/٤
هذا باب ما يحذف من الأسماء من الهاءات		
في الوقف	٢٨٩/٢	٢٢٥/٤
- الحذف في النداء في حال الوصل		
	٢٩٠/٢	٢٢٥/٤
- الألفات التي تذهب في الوصل دون الوقف		
	٢٩٠/٢	٢٢٥/٤ - ٢٢٦
- ذهاب الألف مع التنوين كلعاب الهاء معه		
	٢٩١/٢	٢٢٦/٤
هذا باب ثبات الهاء والواو في الهاء التي هي		
علامة الإضمار	٢٩١/٢	٢٢٧/٤
- الفرق بين ياء (هي) والياء في (غلامي)		
	٢٩٢/٢	٢٢٧/٤
- ليس في (سفرجل) علة ولا استثقال فتحذف الراء		
	٢٩٣/٢	٢٢٧/٤
- تحريك الميم من (كنتم اليوم) بالضم من حيث		
حركت الواو من (أخْشَرُ الرجل) ...		
	٢٩٣/٢	٢٢٩/٤

المسأب	الكتاب	العملية
هذا باب ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار		
٢٩٣/٢	٢٢٩/٤	
- اشراك الياء والهاء في الحفاء، لأن الألف من مخرج الهاء والياء قريبة من الألف، فهي شبيهة بالهاء		
٢٩٣/٢	٢٢٩/٤	
- عدم لقاء المتشابهة إذا تراخت وكان بينهما حاجز		
٢٩٤/٢	٢٣٠/٤	
- الحكم إذا فصل بين الهاء والكسرة أو الياء بحرف		
٢٩٤/٢	٢٣٠/٤	
- إجراء تحريك الهاء بالكسر بعد الكسر أو الياء مجرى الإدغام		
٢٩٤/٢	٢٣٠/٤	
- مشابهة الياء للهاء والكسرة للمشابهة في الحفاء		
٢٣٩/٤		
- مجيء الهاء وصلأ متحركة وساكنة في القوافي		
٢٩٥/٢	٢٣٢/٤	
- عدم مجيء الياء والواو وصلأ إلا ساكتين		
٢٣٢/٤ - ٢٣٣		
- سبب مجيء الهاء كالألف حين جعلت حركته من جنس الياء		
٢٩٥/٢	٢٣٣/٤	
- مشابهة ميم (عليهم) للهاء في (هذه)		
٢٩٥/٢	٢٣٤/٤	

الباب	الكتاب	التعليق
من باب الكاف التي هي علامة المضمر		
- يلحق الكاف حرف مدِّ كما لحق الهاء حرف مد	٢٩٥/٢	٢٣٤/٤
- لم يزد الكاف والتاء إذا كانتا للتأنيث حرف	٢٩٦/٢	٢٣٤/٤
كما زيد على الهاء حرف	٢٩٦/٢	٢٣٥/٤
هذا باب ما يلحق الهاء والكاف اللتين للإضمار		
- عدم تسكين تاء المخاطب للمذكر والمؤنث	٢٩٦/٢	٢٣٦/٤
لسكون ما قبلها	٢٩٦/٢	٢٣٦/٤
- عدم جواز تتابع أربع متحركات أو خمس ليس		
فيهن ساكن	٢٩٧/٢	٢٣٦/٤
- تسكين ما قبل النون التي لجماعة المؤنث		
	٢٩٧/٢	٢٣٧/٤
- حكم النون إذا وقعت ساكنة بعد حروف الفم		
	٢٩٧/٢	٢٣٧/٤
- عدم حذف الألف في حين أجازوا حذف الهاء		
	٢٩٧/٢	٢٣٨/٤
- الكسر في الآخر كالجُرْ	٢٩٧/٢	٢٣٨/٤

**المساب**      **الكتاب**      **التمليق**

**ومن باب وجوه القوافي في الإتشاد**

- ٢٣٩/٤      ٢٩٨/٢
- ٢٣٩/٤      ٢٩٨/٢      - اللفظ بتمام البناء في الشعر
- ٢٣٩/٤      ٣٠٠/٢      - تلحق الياء والواو للمدّ
- ٢٤٠/٤      ٣٠٠/٢      - لاختلاف اللامات في الكلام
- ٢٤٠/٤      - التنوين لا يلحق الأفعال
- ٢٤٠/٤      - الشبه بين الياء في مثل (يقضي) و(الأيامي)
- ٢٤٠/٤      ٣٠٠/٢
- ٢٤٠/٤      - الياء والواو اللتين للضمير ليستا بحرفي مدّ
- ٢٤١/٤      ٣٠١/٢
- ٢٤١/٤      - وضع الياء التي في (تفعّلين) وحذفه في القافية
- ٢٤٢/٤      ٣٠٤/٢      هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم
- ٢٤٤ - ٢٤٢/٤      - المعنى الحقيقي للواو الاجتماع
- ٢٤٤/٤      - حكم الحال أن تكون مصاحبة للحال ومجامعته له
- ٢٤٤/٤      - الكاف والتاء للخطاب أعم من كونهما اسمين
- ٢٤٥/٤      ٣٠٤/٢      - لا يكون اسم مظهر على حرف الفصل
- ٢٤٥/٤      - لا يجتمع الابتداء والوقف معاً في حرف واحد
- ٢٤٥/٤      ٣٠٤/٢

المباب	الكتاب	التعليق
- توحيد إنشاد سيويه بيت القريني		
	٣٠٦/٢	٢٤٥/٤
- الأسماء من سوى الأماكن بمنزلة الأماكن		
	٣٠٧/٢	٢٤٦/٤
- لو أُلقي الباء في (كفى بالشيب) لاستقام الكلام		
	٣٠٨/٢	٢٤٦/٤
- تعاقب بعض الحروف في الكلام		
	٣٠٨/٢	٢٤٧/٤
- استثناء الكلام دون ذكر المنتهى		
		٢٤٨/٤
- لا تدخل (من) على مثلها وتوجيه ما جاء في		
بيت زهير		٢٤٨/٤ - ٢٤٩
- الفرق بين الغاية والمنتهى	٣٠٨/٢	٢٤٩/٤
- مجيء بعض الأسماء غير المتمكنة على حرفين		
أكثر مما جاء من المتمكنة	٣٠٨/٢	٢٤٩/٤
- (أَيْمُنُ) لم يجر إلا متصلاً بالقسم		٢٥٠/٤
- لام التوكيد يلزمه (إن) المخففة من (إن)		٢٥١/٤ - ٢٥٢
ومن باب علم حروف الزوائد:	٣١٢/٢	٢٥٢/٤
- ياء النسبة تلحق الاسم مضاعفة		
	٣١٢/٢	٢٥٢/٤ - ٢٥٣



الكتاب	المساج	التعليق
هذا باب حروف البذل في شهر أن تدغم حرفاً في حرف		
٣١٣/٢	٢٥٣/٤	
- البذل ضربان	٢٥٣/٤	
- إبدال الهاء من الهمزة	٣١٣/٢	٢٥٣/٤
- إبدال الهاء من مكان الحرف المدغم		
٣١٣/٢	٢٥٤/٤	
- الهمزة بذل من الألف في (حَمَرَى)		
٣١٤/٢	٢٥٤/٤ - ٢٥٥	
- الفتحة من الألف، والكسرة من الياء		
٣١٥/٢	٢٥٥/٤	
- الحركة ليست أصلاً من أنفس الكلم	٢٥٥/٤	
هذا باب ما خلعه الزوائد من بنات القلاعة		
٣١٥/٢	٢٥٦/٤	
- الأصل في (حَبَالَى)	٣١٩/٢	٢٥٦/٤
- القول في جمع (بُخْتِيَّة)	٣٢٠/٢	٢٥٦/٤
- أقصى ما تلحق الألف لغير التأنيت		
٣٢٤/٢	٢٥٧/٤	
- مجيء (فَمِيلَل) في الاسم والصفة		
٣٢٦/٢	٢٥٧/٤	
الصواب (حَقَّقَتْل) وليس (حَقَّقَتْن)	٢٥٨/٤	

الباب	الكتاب	التعليقة
- يقل أن تجيء الصفة على (تفعيلة)	٣٣٠/٢	٢٥٨/٤
- قولهم: (تثقت ذلك) والخلاف فيه		
ومن باب لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل		
- القول في زيادة حروف المضارعة ٣٠٠/٢	٣٣٠/٢	٢٦٠/٤
- المحذوف في (كُلُّ) و(ثَرَى) ٣٣٠/٢	٣٣٠/٢	٢٦٠/٤
- حروف المضارعة عوض من الزيادات		
- إجراء (قَاتَلَ، يُقَاتِلُ، يُقَاتَلُ) مجرى (أَفْعَلَ)	٣٣٠/٢	٢٦٠/٤
- اختلاف (أَفْعَلَ، وَقَاعَلَ) في موضع الزيادة	٣٣١/٢	٢٦١/٤
- ضم حرف المضارعة إذا بني الفعل لما لم يسم فاعله		
- اختلاف الزوائد ٣٣١/٢	٣٣١/٢	٢٦١/٤
- موافقة بعض المشتقات للأفعال ٣٣٢/٢	٣٣١/٢	٢٦١/٤
- جريان اسم الفاعل واسم المفعول على الفعل		
	٣٣٢/٢	٢٦٢/٤

الباب	الكتاب	التعليق
- صياغة الأسماء من الأفعال المزيدة		
	٣٣٢/٢	٢٦٢/٤
- المسوغ لفتح العين من الفعل المبني للفاعل		
	٣٣٢/٢	٢٦٣/٤
كيف يفرق بين ما هو مبني للمفعول وما هو مبني على الفاعل	٣٣٣/٢	٢٦٣/٤
المحذوف من (أَيْنُ) وما عرض عنه		
	٣٣٣/٢	٢٦٤/٤
حكم السين من (استطاع)	٣٣٣/٢	٢٦٤/٤
ومن باب ما لحقه الزوائد من بنات الغلالة		
	٣٣٤/٢	٢٦٤/٤
القول فيما لحق من الثلاثة بالأربعة		
	٣٣٤/٢	٢٦٤/٤
لحاق مثل (اَقْمَسَسَ، واخْرَجَسَ) باخرنجم		
	٣٣٤/٢	٢٦٥/٤
اشترك حروف الزوائد في موضع دون آخر		
	٣٣٥/٢	٢٦٦/٤

الباب	الكتاب	التعليق
ومن باب تقبيل ما بنت العرب من الأربعة في الأسماء والصفات	٣٣٥/٢	٢٦٧/٤
- بقاء الحرف الزائد في صياغة الفعل منه دليل		
على أنه ملحق	٣٣٥/٢	٢٦٧/٤
- القول في الفِطْحَل والصَّقَل	٣٣٥/٢	٢٦٨/٤
ومن باب ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة غير الفعل	٣٣٥/٢	٢٦٨/٤
- لو قيل: فاعَلْتُ وفَعَلْتُ خالف مصدره بنات الأربعة		
	٣٣٦/٢	٢٦٨/٤ - ٢٦٩
- التمثيل في التحقير والاشتقاق	٣٣٦/٢	٢٦٩/٤
- الخلاف في بَلْهُوَر	٣٣٦/٢	٢٦٩/٤ - ٢٧٠
- فنعلول: اسم وليست النون فيه زائدة		
	٣٣٧/٢	٢٧٠/٤
- ما لحقته الزيادة من بنات الثلاثة		
	٣٣٧/٢	٢٧١/٤
- القول في سَلْحَفِيَّة وسُحْفَنِيَّة	٣٣٧/٢	٢٧١/٤
- الضيقطي: اسم	٣٣٩/٢	٢٧٢/٤
- خُنْغَمِيَّة: اسم	٣٣٩/٢	٢٧٣/٤

الكتاب	الكتاب	التمليحة
ومن باب لحاق التضميف والزائد فيه لازم		
٣٣٩/٢	٢٧٣/٤	
٣٣٩/٢	٢٧٣/٤	- الشُّنْعَمُ المهم فيه زائدة
		- ما لحقه التضميف من موضع الثالث
٣٣٩/٢	٢٧٤/٤	
		- ما لحقه التضميف من موضع الرابع
٣٣٩/٢	٢٧٥/٤	
ومن باب تفعيل الفعل من بنات الأربعة		
٣٤٠/٢	٢٧٥/٤	
		- يلحق الثلاثي بالرابعي كما يلحق الرابعي بالثلاثي
٣٤٠/٢	٢٧٥/٤	
		- شركة الزوائد أن يقع بعضها موقع بعض
٣٤٠/٢	٢٧٦/٤	
ومن باب تفعيل ما بهت العرب من الأسماء والصفة		
٣٤٠/٢	٢٧٦/٤	من بنات الخمسة
٣٤٠/٢	٢٧٦/٤	- لزوم الزيادات مع الأفعال
		.. حذف الواو مما خالف فعل بنات الأربعة
٣٤١/٢	٢٧٦/٤	

الباب	الكتاب	التمليق
ومن باب ما أعرب من الأعجمية ٣٤٢/٢	٢٧٧/٤	
- أَضْرَبُ الأعجمي التي تلحق بالعربي		
٣٤٢/٢	٢٧٧/٤	
ومن باب علل ما جعله زائداً من حروف الزوائد		
٣٤٣/٢	٢٧٨/٤	
- من الزوائد ما لحق رابعاً فصاعداً		
٣٤٣/٢	٢٧٨/٤	
- تزداد الهزة إذا لحقت أولاً رابعة فصاعداً		
٣٤٣/٢	٢٧٨/٤	
- خطأ سيبويه في تحقير إبراهيم	٢٧٨/٤ - ٢٧٩	
- زيادة الهزة في مثل (أفكل وأيدع)		
معلومة بالاشتقاق ٣٤٣/٢	٢٨٠ - ٢٧٩/٤	
- ألف (أرطى) غير زائدة ٣٤٤/٢	٢٨٠/٤	
- زيادة الهزة في (إمرة، وإمعة) ٣٤٤/٢	٢٨١/٤	
- ميم (معد) أصلية ٣٤٤/٢	٢٨٢/٤	
- زيادة الميم للوصف ٣٤٤/٢	٢٨٢/٤	
- النون الأولى في (متجنيق) زائدة، ومثلها		
نون (عنتريس) ٣٤٤/٢	٢٨٣/٤	
- الميم في (مأجج) أصلية ٣٤٤/٢	٢٨٤/٤	
- زيادة الميم في (مِرْعَزَاء) ٣٤٤/٢	٢٨٤/٤ - ٢٨٥	

المصادر	الكتاب	التعليق
- القول في ألف (الزَامَج)	٣٤٤/٢	٢٨٦/٤
- ألف (حاحيت) بدل من الياء	٣٤٦/٢	٢٨٧/٤
- الياء في (عِيْضَمُوْز) زائدة	٣٤٦/٢	٢٨٨/٤
- (يَهْيَرُ) الزيادة فيه أولاً	٣٤٦/٢	٢٨٨/٤
- تثقيب الآخر دليل على زيادة الأول في (فُعَيْل)		٢٨٩/٤
- الهمزة المزيدة أولاً تستوي إن كانت مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة	٣٤٦/٢	٢٨٩/٤
- مضاعفة الحرفين في الأربعة كالحرفين في الثلاثة		٢٨٩/٤
.. لا تكون زيادة الحرف الرباعي المضاعف إلا بثبت	٣٤٧/٢	٢٨٩/٤ - ٢٩٠
القول في الزيادة في مثل (صَوَمَعْتُ، وَقُلْسَيْتُ)		٢٩٠/٤
لم يجرى في الأصول مثل (قَرْنُوْة)	٣٤٧/٢	٢٩٠/٤
لا يحكم بالزيادة إلا بقيام الدليل من الاشتقاق ونحوه	٣٤٧/٢	٢٩٠/٤ - ٢٩١
الاحتجاج بزيادة الألف في (غُلْدَاْفَرَة)		٢٩١/٤

## الباب الكتاب التعليق

- (عزّوت) ليس من الأبنية المستقرّة، والياء فيه زائدة  
٢٩٢/٤
- القول في (سَبَتَى وَسَبَتَى، وَأَقَرَّ وَأَقَرَّ)  
٢٩٣ - ٢٩٢/٤ ٣٤٨/٢
- القول في تاء (أخت) ٢٩٣/٤ ٢٤٨/٢
- ليس في الفعل (فَتَعَلَّ، ولا فَعَلَّ)
- ٢٩٤/٤ ٣٤٩/٢
- لا يحكم بزيادة النون إلا بثبت ٢٩٤/٤ ٣٥٠/٢
- ليس شيء في الرباعي على مثال (فَعَلَّ)
- القول في الإنسان، نونه واشتقاقه  
٢٩٥/٤ ٣٥٠/٢
- كثرة زيادة النون في (تَلَعَال) ٢٩٥/٤ ٣٥٠/٢
- النون زائدة في (قَنَفَخَ) ٢٩٦/٤ ٣٥٢/٢
- ليست (حَقْبَدٌ وَحَبْرَتَيْنِ) ونحوه من الثلاثي  
٢٩٦/٤ ٣٥٢/٢
- منزلة قَقَعَدَ ٢٩٧/٤ ٣٥٢/٢
- الدال المزبلة ٢٩٧/٤ ٣٥٢/٢
- كُنْشَالٌ وَخُنْشَبَةٌ منزلة كَنْهَبِلَ ٢٩٧/٤ ٣٥٢/٢
- (دَلَامِصٌ) مثل (جِرَانِصٍ) الميم في أولهما زائدة  
٢٩٨/٤ ٣٥٢/٢
- القول في همزة صَهَبَاءَ ٢٩٨/٤ ٣٥٢/٢



المساج	الكتاب	التعليق
- الهزة في (حطائط زائدة)	٣٥٢/٢	٢٩٩/٤
هذا باب ما الزيادة فيه من غير حروف الزيادة		
- ماضوعف عينه أو لامه من الرباعي فهو في	٣٥٢/٢	٢٩٩/٤
باب الزيادة كالثلاثي		٢٩٩/٤
- معلوم بالاشتقاق أن أحد الحرفين المكررين زائد		
ومن باب تجهيز بنات الأربعة والخمسة من الثلاث	٣٥٣/٢	٣٠٠/٤
- ثلثي وقوع الزيادة في (جعل)	٣٥٣/٢	٥/٥
- لاتضعيف في جعل وفززدق فيكون زائداً		٥/٥
ومن باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف	٣٥٤/٢	٦/٥
جهر الزوائد	٣٥٤/٢	٧/٥
- القول في ميم (همرش)	٣٥٤/٢	٧/٥
- ليس في بنات الأربعة على مثال (فعلل)		
تضعيف العين وحدها لا يخلق بناءً بيناء	٣٥٤/٢	٨/٥
	٣٥٤/٢	٨/٥

باب	الكتاب	التعليق
ومن باب ما كانت فيه الواو أولاً وكانت فاء		
	٣٥٥/٢	٩/٥
- استثقال الواو مع الياء	٣٥٢/٢	٩/٥
- إبدال التاء من الواو في مثل (تولج) والندال		
من التاء المبدلة من الواو	٣٥٦/٢	٩/٥
- مناقضة أبي عثمان المازني لما ذهب إليه الخليل		١٢ - ١٠/٥
ومن باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات		
	٣٥٦/٢	١٢/٥
- ضعف الواو في موضع الفاء في الافتعال		
	٣٥٦/٢	١٢/٥
- الفاء في (أَفْعَلْ) أقوى منها في (افْتَعَلَ)		
	٣٥٧/٢	١٣/٥
- القول في (أَتَنَهَمَ)	٣٥٧/٢	١٣/٥
ومن باب ما تقلب فيه الواو ياء	٣٥٧/٢	١٤/٥
- قلب الواو ياء في نحو (ميزان، وميعاد)		
	٣٥٧/٢	١٤/٥
- إدناء تاء الافتعال من الفاء يولد الإبدال		
	٣٥٧/٢	١٥/٥
- حذف الواو والياء في الوقف إذا كان الاسم منقوصاً		
	٣٥٧/٢	١٥/٥

الباب	الكتاب	التعليق
- الياء من (يوجد) والتاء من (توجد) بمنزلة الميم		
من (موضع)	٣٥٨/٢	١٦/٥
- القول في هاء (عدّة)	٣٥٨/٢	١٦/٥
هذا باب ساكنات الياء فيه أولاً وكانت فاء		
	٣٥٨/٢	١٦/٥
- إذا انضمت الواو كانت بمنزلة واوین اجتماعاً		
فأبدلت الأولى همزة	٣٥٨/٢	١٦/٥
- الياء أخف عليهم من الواو فلا يحدفون		
ياء (يُفْعَل)	٣٥٨/٢	١٧/٥
- القول في (فواعل) نحو (يُؤَاكِلُ)		
	٣٥٨/٢	١٧/٥
- لا يبدلون الهمزة من الياء كما تبدل الواو في أوصل		
	٣٥٨/٢	١٨/٥
- جعل الهمزة ياء ثم قلبها واواً	٣٥٨/٢	١٨/٥
- ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة		
	٣٥٩/٢	١٩/٥
- الواو تسلم في (أَفْعَل)	٣٥٩/٢	١٩/٥
- شذوذه الحرف في (أَفْعَل) من الواو		
	٣٥٩/٢	١٩/٥
- جعل الياء بمنزلة الواو	٣٥٩/٢	١٩/٥ - ٢٠

المسأله	الكتاب	التعليق
ومن باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين	٣٥٩/٢	٢١/٥
- حروف العلة تجعل حركاتهن على ما قبلهن حيث اعتلت	٣٥٩/٢	٢١/٥
- (فَعَلْتُ) أولى به (فَعَلْتُ) من الواو من (فَعَلْتُ)	٣٥٩/٢	٢١/٥
- القول في الاعتلال من محول إليه	٣٥٩/٢	٢٢/٥
- الاعتلال في مثل (طَلْتُ) التي على (فَعَلْتُ)	٣٥٩/٢	٢٣/٥
ليس بمنقول	٣٥٩/٢	٢٣/٥
- حركة عين (يَفْعَلُ) من الياء تصير مثل حركة	٣٦٠/٢	٢٣/٥
عين (فَعَلْتُ) منها	٣٦٠/٢	٢٣/٥
- موافقة ما كان من الياء ما كان من الواو في تغيير	٣٦٠/٢	٢٤/٥
الفاء منه	٣٦٠/٢	٢٤/٥
- لم لم يجيء يخاف ونحوه على (يَفْعَلُ) إذا كان	٣٦٠/٢	٢٤/٥
الماضي منه على (فَعِلَ) ؟	٣٦٠/٢	٢٤/٥
- اتفاق بنات الياء والواو في التغيير، وفي الإلحاق	٣٦٠/٢	٢٥/٥
- نظير (مِتْ تَمُوتُ) من الصحيح (فَضِلْ يَفْضُلُ)	٣٦١/٢	٢٥/٥

باب التعليق الكتاب

- (فَعَلَ) منه (عَوَرَ) وكللك (حَوَلَ) وصَيَدَ  
 ٢٦/٥ ٣٦١/٢
- ومن باب ما خفعه الزوائد من هذه الأفعال المعتلة  
 ٢٦/٥ ٣٦٢/٢
- منعهم (أَفْعَلَ) من (فَعَلَ) الذي يحوّل إليه  
 ٢٦/٥ ٣٦٢/٢ (فَعَلَ) معتلاً
- أصل (أَجَادَ): أَجَوَدَ  
 ٢٧/٥ ٣٦٢/٢
- القول في اعتلال (تَفَاعَلَتْ) وتَفَعَّلَتْ  
 ٢٧/٥ ٣٦٢/٢
- تشبيه (بابعت) ونحوه بفاعلت الذي عينه ياء أو واو  
 ٢٨/٥ ٣٦٢/٢
- لا يمتل الحرف من محوّل إليه  
 ٢٨/٥ ٣٦٣/٢
- إشتراك (افتعلوا) ما يصح وهو (تَفَاعَلُوا)  
 ٢٨/٥
- ومن باب ما اعتلّ من الأسماء المعتلة على اعتلالها  
 ٢٩/٥ ٣٦٣/٢
- ما اعتل من الأسماء المشتقة من الأفعال  
 ٢٩/٥ ٣٦٣/٢ وهي أسماء الفاعلين
- لا يبدل من الياء ياء إذا انضم ما قبلها في الفعل  
 ٣٠/٥ ٣٦٤/٢

المسالك الكتاب التعليق

- جواز أن تكون (معيشة) على (مفعلة)  
 ٣٠/٥ ٣٦٤/٢
- القول في (مفعول) من ذوات الياء وقلبها واوًا  
 ٣١/٥ ٣٦٤/٢
- حذف العين من همزة الرسل ٣٦٤/٢ ٣١/٥
- لا مناسبة بين (مزيد، ومريم ومكورة) وبين الأفعال  
 ٣٢/٥ ٣٦٤/٢
- (تَهْلِكُ) اسم علم ٣٣ - ٣٢/٥
- (مَحَبَّة) علم، كما أن (مَوَدَّة) علم، وخالف كل  
 ٣٣/٥ منهما الأسماء المناسبة للأفعال
- (أَفْعَل) و(أَفْعِل) اسمان ٣٦٥/٢ ٣٣/٥
- اشتراك الأسماء والأفعال في الزيادة تصحيح  
 ٣٤ - ٣٣/٥ الاسم وتعمل الفعل
- الفرق بين (إِنْبِيع) و(إِنْبِيع) ٣٤/٥
- عدم مجيء ما أوله ياء من الأسماء والصفات  
 ٣٥/٥ ٣٦٥/٢ مجيء ما أوله الهمزة

الباب	الكتاب	التعليق
عدم التفريق بين الأسماء والأفعال التي على		
وزنها ولأوائلها ميم	٣٦٥/٢	٣٦/٥
اعتلال (أفعل) الذي هو فعل لا اسم كما يدل		
(أفعل) من الفعل قبل الخلف	٣٦٦/٢	٣٦/٥
ومن باب أَيْم فيه الاسم على مفعول ثمقل به لسكون		
ما قبله أو ما بعده	٣٦٦/٢	٣٧/٥
(فمعل) الذي هو بمعنى (مفعول) غير جار		
على الفعل	٣٦٦/٢	٣٧/٥
سبب إتمام (مفعول)	٣٦٧/٢	٣٧/٥
القول في وار (عجوز) وألف (رسالة) وياء (صحيفة)		
	٣٦٧/٢	٣٨/٥
ما اعتل على فعله من الأسماء	٣٦٧/٢	٣٨/٥
يصح اسم الفاعل في (عور) لصحة الفعل،		
ولا يشتق منه اسم فاعل	٣٦٧/٢	٣٩/٥
صياغة (فواعل) من (عورت، وصيدت)		
	٣٦٧/٢	٤٠ - ٣٩/٥

**الباب                      الكتاب                      التعليق**

ومن باب ما جاء من أسماء هذا المعتل على ثلاث

أحرف لا زيادة فيه                      ٣٦٨/٢                      ٤١/٥

- يعلّ كل اسم ثلاثي وافق بناؤه بناء يكون للأفعال

٣٦٨/٢                      ٤١/٥ - ٤٢

- لم يجيئوا به (فُعِلَ) على الأصل كراهية للضمّة في الواو

٣٦٨/٢                      ٤٢/٥

- ليس لأدَوْر وقَوَّوْل مثال من غير المعتل

٣٦٨/٢                      ٤٣/٥

- القول في (فُعِلَ) في بنات الياء، وأنه بمنزلة

غير المعتل                      ٣٦٩/٢                      ٤٣/٥

- (فُعِلَ) مخففة من (فُعِلَ) جمع (أَفْعَل)

٣٦٩/٢                      ٤٤/٥

ومن باب تقلب فيه الواو ياءً لا لياء قبلها ساكنة

٣٦٩/٢                      ٤٤/٥

- تخفيفهم جمع (جَوْزَة ودَوَلَة) وتصحيح جمع

مثل (تَمَرَة، وِضْرَة)                      ٣٦٩/٢                      ٤٤/٥

- ما قلب في الواحد لا يثبت في الجمع

٣٦٩/٢                      ٤٥/٥

- إلزامهم البذل ما قلب من الواحد: ٣٦٠/٢

٤٥/٥



المسالك الكتاب التعليقات

- إذا جمع ماقي واحد الواو أثبت الواو  
٣٦٩/٢ ٤٦/٥
- الخلاف في (ثيرة)  
٣٦٩/٢ ٤٦/٥
- القول في جمع (خيانة وحيابة) على وزن (رسالة ورسائل)  
٣٧٠/٢ ٤٧/٥ - ٤٨
- الفاء في (استَفْعَلْ وأَفْعَلْ) ساكن قبل الإعلال  
٣٧٠/٢ ٤٨/٥
- الياء في الإعلال أخف من سواها، ومشابتها للألف  
٣٧٠/٢ ٤٨/٥ - ٤٩
- قلب الواو ياء في (صَوْمٌ) لقربها من الطرف  
٣٧٠/٢ ٤٩/٥
- يصح الواو في الجمع كما صح في الواحد والمصدر  
٣٧٠/٢ ٥٠/٥
- خروج مثل (حَوَلَان) بالزيادة عن مشابهة الفعل  
٣٧٠/٢ ٥٠/٥
- يقال: (مَشُوبٌ) و(مَشِيْبٌ) فتقلب الواو فيه ياء  
٣٧٠/٢ ٥٠/٥
- معتل اللام أضعف، ومعتل العين أقوى  
٣٧١/٢ ٥١/٥

باب	الكتاب	التعليق
- صححوا معتل اللام نحو (عَرَّوْا) كما صححوا		
معتل العين (قَوَّيَا)	٣٧١/٢	٥١/٥
- القول في (قَمَلَان) و(فَعَلَى) كما قيل في (فَعَلَ)		
	٣٧١/٢	٥١/٥
- الإعلال مطرد في باب (دَارَان) من دَاَرَ يَنْوُرُ		
	٣٧١/٢	٥٢/٥
ومن باب ماقلب فيه الياء وأوَّ	٣٧١/٢	٥٢/٥
- إجراء الطزى مجرى الأسماء	٣٧١/٢	٥٢/٥
- تحول الياء إذا كانت ثانية من علة		
	٣٧١/٢	٥٣/٥
ومن باب ماقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة		
والياء قبلها ساكنة	٣٧١/٢	٥٤/٥
- ليس في غير المعتل (فيعلول) مصدرًا		
	٣٧٢/٢	٥٤/٥
- لم يكسروا (هَيَّيَان، وَتَيَّجَان)	٣٧٢/٢	٥٥/٥
- المحلوف من (مَيَّتِ) العين، والدليل ظهور الياء		
- ليس قولهم (سَيِّد، وَمَيَّت) على (قَيَّعَل)		
	٣٧٢/٢	٥٦/٥
- (اشهيباب) على غاية ما يكون عليه المزيد،		
و(كينونة) أقل منه بحرف	٣٧٢/٢	٥٧/٥

الباب	الكتاب	العمليّة
- (فَعِيلٌ) بمنزلة (فِعْلٌ)	٣٧٢/٢	٥٧/٥
- القول في (تَحْيِزَتُ) ومصدره (التَحْيِزُ) على (تَفْعُلُ)		
- لم يدغموا (وَتَدَّه) فبقوا: (وَدَّه) لتحرك المقارب الأول	٣٧٣/٢	٥٨/٥
- (وَتَدَّ) مثل (وَعَدَ) الفاء تنحلت في (مِفْعَل)	٣٧٣/٢	٥٨/٥
- الأصل في (رَوَّيَا) الهمزة وإن حلت	٣٧٣/٢	٥٩/٥
- واو (سَوَّرَ) بدل من الألف	٣٧٣/٢	٦٠/٥
- (فُرِعِلَ) وَتَفْرِعِلَ بمنزلة (فُعِلَ وَتَفْعُلُ)		
- إدغام الواو في الياء، أو الواو في الواو	٣٧٣/٢	٦٠/٥
- يزيل عنهما المدّ	٣٧٣/٢	٦٠/٥
- ياء (ديوان) مشبهة واو (روية) و(يوطىء)		
- الأصل في وزن (ديوان وقيراط)	٣٧٣/٢	٦٠/٥
	٣٧٣/٢	٦١/٥

المسألة	الكتاب	الباب
		ومن باب ما يكرر عليه الواحد مما ذكرنا في
٦٢/٥	٣٧٣/٢	الباب الذي قبله
		- حمز عين الجمع من (فَيَعْلَ وَيُفْعِلُ) لوقوعها بعد
٦٢/٥	٣٧٤/٢	ألف (فاعل)
		- لا يصلون إلى حمزة عين (سَيِّد) إذ كان قبلها ياء
٦٣/٥	٣٧٤/٢	
		- جمع (سيد) غير مهموز كجمعة مهموزاً
٦٣/٥	٣٧٤/٢	
٦٣/٥	٣٧٤/٢	- إجراء (صَيِّم) مجرى (عُتِّي)
		- القول في تصحيح الواو في (عَوَاوِر)
٦٤/٥	٣٧٤/٢	
٦٥ - ٦٤/٥		- زيادة الإضباع
٦٥/٥	٣٧٤/٢	- موافقة (صَيِّتُ) (عَوِرَت)
٦٥/٥	٣٧٤/٢	- موافقة (حَيِّتُ) (شَوِّت)
٦٥/٥	٣٧٤/٢	- استئصالهم اليامين
		ومن باب ما يجري فيه بعض ما ذكرنا إذا كسر للجمع
٦٦/٥	٣٧٥/٢	على الأصل
		- مخالفة (عَوَاوِر) (قَوَاوِر) في باب الجمع
٦٦/٥	٣٧٥/٢	

المسأله	الكتاب	العملية
ومن باب فَعِلَ من فَعَلت من قُلْتَ، وقُيِّلَتْ		
من بَعَثَ	٣٧٥/٢	٦٧/٥
- لا تندغم إذا بني الفعل للمفعول في (قُرِئْتَ)		
	٣٧٥/٢	٦٧/٥
- إجراء الواو والياء مجرى الألف في المدِّ		
	٣٧٥/٢	٦٧/٥
- زيادة الواو والياء كما تزداد الألف		
	٣٧٥/٢	٦٨/٥
- جريان (فَعِلَ) مجرى غير المعتل في المدِّ وترك الإدغام		
	٣٧٦/٢	٦٨/٥
- إجراء الأول مجرى غير المعتل	٣٧٦/٢	٦٨/٥
- قلب الواو ياء في (بُوعٍ) و(قِيلَ) و(قِيلَ)	٣٧٦/٢	٦٩/٥
- عدم قلب الواو ياء في (فوعِل) من (بعث) ..		
	٣٧٦/٢	٦٩/٥
- ما جاء على فعل لا يتكلم به	٣٧٦/٢	٧٠/٥
- الياء لا يلزمها أن يكون بعدها ياء أبدًا		
	٣٧٦/٢	٧١/٥
- الواو في (أَوْزِمَ) متقلبة من ياء		٧١/٥
- إذا كسرت على الجمع همزت (أَيَانِمَ) لأنها		
اعتلت هاهنا	٣٧٦/٢	٧٢/٥

المساج	الكتاب	التعليق
- (اقعولت) من (قلت) بمنزلة (اقعولت) من		
(سرت) في قُل	٣٧٦/٢	٧٣/٥
- إسكان الواو الثانية في (اقوول) التي بعد		
(اللف من (قاوت)	٣٧٦/٢	٧٣/٥
- لاتدم الواو الوسطى في الثالثة، ولا تقلب		
الثالثة ياء		٧٣/٥
ومن باب تقلب فيه الياء واو	٣٧٧/٢	٧٤/٥
- عدم إبدال الضمة في فاء (كولل) لتصح الياء		
	٣٧٧/٢	٧٤/٥
- الفعل ليس أصل يائه التحريك	٣٧٧/٢	٧٤/٥
- جريان الاسم مجرى (موقن)	٣٧٧/٢	٧٥/٥
- لم يقلبوا الضمة كسرة في (عوطط)		
	٣٧٧/٢	٧٦ - ٧٥/٥
ومن باب ما الهمز فيه في موضع اللام		
	٣٧٧/٢	٧٦/٥
- العين من (ساء) وأز	٣٧٧/٢	٧٦/٥
- الراو والياء لا يعلان واللام ياء أو واو		
	٣٧٧/٢	٧٦/٥
- تليين الهمزة الثانية من الكلمة الواحدة		
(همزة بين بين)	٣٧٧/٢	٧٧/٥

المساج	الكتاب	التعليق
-	القول في (خطايا) وأن الهمز لم يعرض في الجمع	
٣٧٧/٢	٣٧٧/٢	٧٧/٥
-	ياء (فعائل) أبدأً مهموزة	٣٧٨/٢
٣٧٨/٢	٣٧٨/٢	٧٨/٥
-	لا تقلب الياء ألفاً والهمزة المنقلبة عن الياء	
٣٧٨/٢	٣٧٨/٢	٧٨/٥
ياء في الجمع		
(فعائل) من (جئت وسؤت) كخطايا		
٣٧٨/٢	٣٧٨/٢	٧٩/٥
-	حذفهم الهمزة من (الأثْ وشاكْ)	٣٧٨/٢
٣٧٨/٢	٣٧٨/٢	٨٠/٥
(فعائل) من جئت: (جَيَّاء)		٨١ - ٨٠/٥
(فعاعِل) من (جئت وسؤت): سَوَايا وجَيَايا		
٣٧٨/٢	٣٧٨/٢	٨٢ - ٨١/٥
الجمع يجري مجرى (لواعِل) من (شويت)		
٣٧٩/٢	٣٧٩/٢	٨٢/٥
(شوائِع) مقلوب عنها (شَوَاع)		٨٢/٥
القلب في (جَيَّاء وسَوَاء) لأن همزتيهما		
همزتا الأصل		٨٣/٥
حذفوا الهمزة حين قالوا: (سَوَايَة)		
٣٨٣/٢	٣٨٣/٢	٨٣/٥
القول في (مَلَك) الهمزة فيه فاء الفعل		
٣٨٣/٢	٣٨٣/٢	٨٥ - ٨٣/٥

الباب	الكتاب	التعليق
- القول في (أشياء وأشأى)	٣٧٩/٢	٨٥/٥
- أصل (أشياء): (شيتاء)	٣٧٩/٢	٨٥/٥ - ٨٦
ومن باب ما كانت الياء والواو فيه لامات		
	٣٨٠/٢	٨٦/٥
- جعل ما قبل اللام المعتل مغيراً عما عليه الصحيح		
	٣٨٠/٢	٨٦/٥
- انقلاب اللام ألفاً في مثل (غَزَا)		
	٣٨١/٢	٨٧/٥
- القول فيما لو لم تبدل الياء من الواو إذا وقعت		
طرفاً مضموماً ما قبلها	٣٨١/٢	٨٧/٥
- تصحيح الواو لما سكن ما قبلها	٣٨١/٢	٨٨/٥
- تخفيف ما تلزمه الياء	٣٨٢/٢	٨٨/٥
- القول فيما لو ردّ الواو لتخفيف الكسرة		
	٣٨٢/٢	٨٨/٥
- قولهم: (رَضِيُوا) وأنها بمنزلة (غَزِيَا)		
	٣٨٢/٢	٨٩/٥
- تخفيف الهمزة من (جَوَّء)	٣٨٢/٢	٩٠/٥
- (فُعِّلَل) من (جُعَّت)	٣٨٢/٢	٩٠/٥ - ٩١
- ليس الواو من (جَوَّء) كالياء في (غَزِيَا)		
	٣٨٣/٢	٩١/٥



باب	الكتاب	التعليق
ومن باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب	٣٨٣/٢	٩٥/٢
- لم يصح لام (عَطَاءَة) لأنه بني على التذكير	٣٨٣/٢	٩٢/٥ - ٩٣
- التحريك مع التثنية وكراهية الحذف	٣٨٣/٢	٩٣/٥
- قلب الواو ياء للكسر في الفاء وسكون الحاجز	٣٨٤/٢	٩٤/٥
قبل الياء	٣٨٤/٢	٩٥/٥
ومن باب ما إذا العقت فيه الهمزة والياء قلبت	٣٨٤/٢	٩٥/٥
الهمزة ياء، والألف والياء ألفًا	٣٨٤/٢	٩٥/٥
- إبدال الياء من الياء التي هي لام الفعل أو		
منقلبة عن الواو		٩٥/٥
- القول في (مطيّة) وحكمه (مطيّوة)		٩٥/٥
- قد تقلب الهمزة وحدها ويلزمها الإعلال		
٣٨٤/٢		٩٥/٥
- تخفيف همزة (ذئب، ورأس)		٩٦/٥
- (حبّالي) آخره كآخر واحد وليست بألف تأنيث		
٣٨٥/٢		٩٦/٥
- (صحائف ورسائل) نظير (مطايا وأدوى)		
٣٨٥/٢		٩٧/٥

الباب	الكتاب	التعليقة
- همزة (مطاء) في الجمع تثنية ولا تبدل		
	٣٨٥/٢	٩٧/٥
- (فياعل) من (شويت وحيت) بمنزلة (فواعل)		
	٣٨٥/٢	٩٨/٥
- سيّد ويّع بهمزان عند الجمع	٣٨٥/٢	٩٨/٥
- القول في (فكوة) وجمعها	٣٨٥/٢	٩٨/٥
- صعوبة الفصل بين ألف التانيث من الألف التي تنقلب		
عن اللام في مثل (خباري)	٣٨٥/٢	٩٩/٥
ومن باب ما يلزم فيه بدل الهاء	٣٨٦/٢	٩٩/٥
- إبدال الياء إذا كانت رابعة	٣٨٦/٢	١٠٠/٥
- إنزال (الصيصية) منزلة (غوغاء)		
	٣٨٦/٢	١٠٠/٥
- زيادة ألف (فيغاة)	٣٨٦/٢	١٠١/٥
- الفيغاء والزيغاء بمنزلة العلواء	٣٨٦/٢	١٠١/٥ - ١٠٢
- المروءة بمنزلة الشجوة	٣٨٦/٢	١٠٣/٥
ومن باب التضعيف في بنات الهاء	٣٨٧/٢	١٠٤/٥
- مصدر (فعلت) على ضربين	٣٨٧/٢	١٠٤/٥
ومن باب ما جاء على أن فعلت منه مثل بعث		
	٣٨٨/٢	١٠٤/٥
- معتل العين مثل (بعث)	٣٨٨/٢	١٠٤/٥

الباب	الكتاب	العلامة
- (يَفْعُلُ) من هذا الباب تصير بعد الاعتلال إلى		
اعتلال مثله	٣٨٨/٢	١٠٤/٥ - ١٠٥
- كراهيتهم اللبس في الإعلال مثل كراهيتهم		
إياه في التضعيف	٣٨٨/٢	١٠٥/٥
- الحرف المدغم معتمد عليه	٣٨٨/٢	١٠٥/٥
- كراهية إعلال العين واللام	٣٨٨/٢	١٠٥/٥
- ما جاء معتل العين واللام	٣٨٨/٢	١٠٦/٥
- عدم مجيء شيء من المعتل في الفعل		
على نحو (حَرَف)	٣٨٨/٢	١٠٧/٥
- القلب في (آية) والحلال فيه	٣٨٨/٢	١٠٧/٥
- الحكم في (حَيَوَان) ونحوه	٣٨٨/٢	١٠٨/٥
- عدم مجيء الاعتلال في (فَعَلْتُ) من (حييت)		
	٣٨٩/٢	١٠٩/٥
- الواو في (تحيا) واستثقالهم إياه في (يوجل)		
	٣٨٩/٢	١١٠/٥
- قلب الواو ياء في (يوجل) ثانية كما قلبت		
أولاً في (رَبَّيَا)	٣٨٩/٢	١١٠/٥
- ومن باب التضعيف في بنات الواو	٣٨٩/٢	١١١/٥
- اطراحهم بعض الأبنية وعدم مجيئها على الأصل		
	٣٩٠/٢	١١١/٥

## الباب الكتاب التعليق

- الذي ضوعف فاؤه ولامه أقل عما ضوعف عينه ولامه  
 ٣٩٠/٢ ١١١/٥
- القول في الإخفاء  
 ٣٩٠/٢ ١١٢/٥
- إدغام اللام الأولى للزوم الحركة الثانية في نحو (ارْمُؤِيْ)  
 ٣٩٠/٢ ١١٢/٥
- عدم قلب الواو ياء في نحو (سُوَيْر)  
 ٣٩٠/٢ ١١٣/٥
- قولهم: (ارْمَايَا) كما قالوا: (احيوا)  
 ٣٩٠/٢ ١١٣/٥
- مصدر (ارْمَايَا) (واحيَايَا)  
 ٣٩٠/٢ ١١٣/٥
- اجتماع الواوين في نحو (احووى)  
 ٣٩١/٢ ١١٤/٥
- مصدر (احواويت) والخلاف فيه  
 ٣٩١/٢ ١١٤/٥
- القول (فُعِلَ) من (شَوَّيْتُ)  
 ٣٩١/٢ ١١٥/٥
- لم يجعلوا فاء (فُعِلَ) من شويت كالعين من عصي  
 ٣٩١/٢ ١١٥/٥
- قولهم: رَبَّنَا ، وَرَبَّنَا  
 ٣٩٢/٢ ١١٦/٥
- حذفهم نون (يكن) في غير الحركة مشابهة  
 ٣٩٢/٢ ١١٧/٥
- للياء والواو في السكون

المسأب	الكتاب	التعليق
ومن باب ما قيس من المعتل من بنات الاء والواو		
- القول في (حَمَصِيصَة) من (رَمِيَتْ)	٣٩٢/٢	١١٧/٥
- مثال (حَلَكُوك) من (رَمِيَتْ)	٣٩٢/٢	١١٧/٥
- (فُعْلُول) من (غَزُوت) وتغييره عند الإضافة	٣٩٢/٢	١١٨/٥
- الإبدال في نحو (ثيرة)	٣٩٣/٢	١١٨/٥
- القول في (مَسْنِيَّة) وقلب الواو ياء	٣٩٣/٢	١١٨/٥
- اجتماع أربع وأوات في (فُعْلُول) من (غَزُوت)	٣٩٣/٢	١١٩/٥
- القول في (فُعْلُول) من (شَوِيَتْ وطَوِيَتْ)	٣٩٣/٢	١١٩/٥
- القول في (فِيْعُول) من (طَوِيَتْ) ونحوه	٣٩٣/٢	١٢٠/٥
- القول في (فُعْلُول) من (طَوِيَتْ)	٣٩٣/٢	١٢٠/٥
- منعهم اعتلال الواو وتسكينها	٣٩٣/٢	١٢١/٥
- بناء الاسم في باب (رَدَدَتْ) على مثال (فُعَلٍ)	٣٩٤/٢	١٢٢/٥

**الباء**      **الكتاب**      **التعليق**

- موقف المبرد من خطأ سيبريه في (قَوْرَكان)
- ١٢٢/٥      ٣٩٤/٢
- الأصل في (مُملَر) مِملَلٌ، ولكنهم كرهوا التضعيف
- ١٢٣/٥      ٣٩٤/٢
- الإدغام في (قويت) يقلب اللام ياء
- ١٢٣/٥      ٣٩٤/٢
- عدم قلب الواو ياء في (قويان) لأنه بنية الحركة
- ١٢٤/٥      ٣٩٤/٢
- لو أسكن
- إلزام من قال (رَيْة) في (رؤية) أن يقول (قَيَّان)
- ١٢٤/٥      ٣٩٤/٢
- القول في (فيعلان) من (حييت وقويت وشويت)
- ١٢٥/٥      ٣٩٤/٢
- أصل (شَيَّان) (شَيَّوَيَّان) ثم وقع فيه القلب
- ١٢٥/٥      ٣٩٤/٢
- الهاء وألف النصب يخرجان الباء إلى اللفظ
- ١٢٦/٥      ٣٩٤/٢
- كما يخرجها الألف والنون
- (مَفْعَلَةٌ) من (رَمِيت)
- ١٢٦/٥      ٣٩٤/٢
- القول في (فُعْلَةٌ) من (رَمِيت وغزوت)
- ١٢٦/٥      ٣٩٤/٢

المسألة	الكتاب	المسألة
		- (خَطَوَات) مصوغة للتأنيث لا مذكر لها
١٢٧/٥	٣٩٤/٢	
١٢٧/٥	٣٩٤/٢	- القياس في (خَطْوَةٌ وَكُلِيَّة)
١٢٧/٥	٣٩٤/٢	- قياس (كُلِيَّة): (كُلُّرَات)
		- تخفيف (فُعَلَات) كما تخفف (فُعَل)
١٢٨/٥	٣٩٤/٢	
		- مخالفة الحركة الحرف توجب إبدال الحرف
١٢٨/٥	٣٩٥/٢	بحسب الحركة
		- (فُعَلَّة) من (رَمَيْت) بمنزلة (فُعَلَّة)
١٢٩/٥	٣٩٥/٢	
		- (مَلَكُوت) من (رَمَيْتُ) و(عَزَوْتُ)
١٣٠ - ١٢٩/٥	٣٩٥/٢	
١٣٠/٥	٣٩٥/٢	- النسب إلى (رَحَى)
		- عدم حذف اللام من (فُعَلَان) مخافة اللبس
١٣١/٥	٣٩٥/٢	بـ(فُعَلَان)
١٣١/٥	٣٩٥/٢	- الاشتقاق من المصدر في أَفْعُولَة
		- لا تملأ الأسماء التي هي غير جارية على الفعل
١٣٢/٥	٣٩٦/٢	
١٣٢/٥	٣٩٦/٢	- لا يعتل نحو (مَعَزَوْ)
١٣٢/٥	٣٩٦/٢	- قولنا (كَوْأَلَل) من (رَمَيْت)

الكتاب	الكتاب	التعليق
- (فُعِلَ) من (صُنْتُ)	٣٩٦/٢	١٣٣/٥
- (عَفِرْتُ) من (قَوَيْتُ)	٣٩٦/٢	١٣٤/٥
- بناء مثال (فُعِلُول) من (وَعَيْتُ)		
- إجراء (وَأَيْتُ، وَأَوَيْت) مجرى (شَوَيْتُ وشَوَيْتُ)	٣٩٦/٢	١٣٤/٥
- إجراء (رَمَيْتُ) مجرى الصحيح في أن لا يدغم	٣٩٦/٢	١٣٥/٥
- انقلاب الواو في (غَزِرَ) ياء	٣٩٦/٢	١٣٦/٥
ومن باب تكسير بعض ما ذكرنا على الجمع		
- عدم اعتلال الياء الثانية أو الواو الثانية	٣٩٧/٢	١٣٦/٥
المدغم فيها لسكون ما قبلها	٣٩٧/٢	١٣٩/٥
- إجراء (فَعْلِلْتُ) مجرى (فَعْلَيْتُ)	٣٩٧/٢	١٣٧/٥
- كراهتهم اجتماع ياءين في نحو (أَنَافِي، وَمَعَاطِي)		
- الحذف وجه عند اجتماع ثلاث ياءات	٣٩٧/٢	١٣٧/٥
- حذف الياء الوسطى عند اجتماع الياءات	٣٩٧/٢	١٣٨/٥
	٣٩٧/٢	١٣٩ - ١٣٨/٥



الباب	الكتاب	العلامة
- الأصل في (مكاي)	٣٩٧/٢	١٣٩/٥
ومن باب التضميف	٣٩٧/٢	١٤٠/٥
- مخالفة الأفعال المضاعفة للأفعال الصحيحة		
	٣٩٨/٢	١٤٠/٥
- اللبس في إسكان عين المضاعف الثانية وإلغاء		
حركتها على العين الأولى	٣٩٨/٢	١٤٠/٥
- تحريك الفاء وبعدها العين، ولا تحرك العين		
وبعدها العين أبدًا	٣٩٨/٢	١٤١/٥
- كل اسم جاوز ثلاثة أحرف يجري مجرى الفعل		
الذي على أربعة أحرف	٣٩٨/٢	١٤٢/٥
- حركة ما قبل الساكن إذا كان ألفًا أو غيره		
	٣٩٨/٢	١٤٢/٥ - ١٤٣
- الدال الأولى في (رأى) لا تنفارقها الدال الثانية		
	٣٩٩/٢	١٤٣/٥
- لا يكون إدغام إذا فصل بين الحلقين		
	٣٩٩/٢	١٤٣/٥ - ١٤٤
- أصل (رجلٌ خافٌ) (خَوَّفَ) ولكنه أعلّ		
	٣٩٩/٢	١٤٤/٥
- لم يفرقوا بين الاسم الموافق لبنية الفعل بتصحيح		
الاسم وإعلال الفعل	٣٩٩/٢	١٤٤/٥

المساق	الكتاب	التعليق
- (فُعِلَ) لم يخرج على الأصل	٣٩٩/٢	١٤٤/٥
- إلزام التخفيف (ثُنِيَ) لأنه يخفف في المصحح		
	٣٩٩/٢	١٤٥/٥
ومن باب ما شلَّ من المضاعف	٤٠٠/٢	١٤٥/٥
- وقوع المضاعف في موضع قد يحركون فيه اللام		
	٤٠٠/٢	١٤٥/٥ - ١٤٦
- الشبه بين (لم أَحْسَ) و(يقول ويبيع) في		
ثبات العين ولم تحذف	٤٠٠/٢	١٤٦/٥
- إجراء حركة العين على الفاء في (فَعِلْتُ)		
كما تحريكها عليه في (فَعِلَ)	٤٠٠/٢	١٤٦/٥
- إجراء (فَعِلَ) من رَدَدْتُ مجرى (فَعِلَ) من (قُلْتُ)		
	٤٠٠/٢	١٤٧/٥
- عدم إلغاء حركة العين على الفاء في الفعل المبني		
للمعلوم كراهية عدم اللبس	٤٠٠/٢	١٤٨/٥
- كراهية الالتباس في (فَعِلَ وَفَعِلَ) من باب (بَعَثَ)		
	٤٠٠/٢	١٤٨/٥
- عدم تغيير الإدغام المتحرك كما أنه لا يغير		
في (فَعِلَ) و (فَعِلَ)	٤٠٠/٢	١٤٨/٥ - ١٤٩
- كراهة الإجحاف، وأصل كلامهم تغيير (فَعِلَ)		
من (رددت وقلت)	٤٠١/٢	١٤٩/٥

الباب	الكتاب	العملية
ومن باب ما حذف فأبدل مكان اللام الياء		
لكراهية التضعيف	٤٠١/٢	١٥٠/٥
- تاء (استتوا) مبدلة من الياء	٤٠١/٢	١٥٠/٥
- قولهم: (هَنَانان)، وهم يريدون: (هَنَيْن)		
	٤٠١/٢	١٥٠/٥
ومن باب تضعيف اللام في غير ما عينه ولامه		
من موضع واحد	٤٠١/٢	١٥١/٥
- (مَعَدَّ) ليس أصل داله الأولى الحركة		
	٤٠١/٢	١٥١/٥
- (مَعَدَّ) بمنزلة (خَدَبَ)	٤٠١/٢	١٥١/٥
- (افْعَلْتُ وَاِفْعَالْتُ) ليس لهما نظير في الرباعي		
	٤٠٢/٢	١٥٢/٥
- (عَدَّ) من (استعدَّ) على أصله في الاعتلال		
	٤٠٢/٢	١٥٢/٥
ومن باب ما ليس من المضاعف الذي عينه ولامه		
من موضع واحد	٤٠٢/٢	١٥٣/٥
- (فَعْلُول) من (رَوَّرْتُ)، و(فَعْلِيل)		
	٤٠٢/٢	١٥٣/٥
- معتل اللام تصح لامه في مثل (قَطْرَان وَتَرْوَان)		
	٤٠٢/٢	١٥٣/٥

الباب	الكتاب	التعليق
- ما يقال من القول على (فَعْلان) ٤٠٢/٢	١٥٤/٥	
- (فَعْلان) يجري مجرى (فَعْلان) من باب		
٤٠٢/٢	١٥٥/٥	
- القول في المثليين في نحو (رَوَّدَ) وأنها أصليان		
٤٠٣/٢	١٥٥/٥	
- النون اللاحقة بعد الألف وليست للإحاق		
٤٠٣/٢	١٥٦/٥	
- القول في زيادة اللامين في نحو (جَلَبَ)		
٤٠٣/٢	١٥٦/٥ - ١٥٧	
- كرهوا في (عَفَّتَج) ما كرهوا في (أَلْتَد)		
٤٠٣/٢	١٥٧/٥	
- (رَوَّدَ) ألحقت بالواو لا باللام ٤٠٣/٢	١٥٧/٥	
ومن باب ما شذَّ من المعتلَّ على الأصل		
٤٠٤/٢	١٥٨/٥	
- ما يقل في كلام العرب وقد يتكلمون بمثله من المعتل		
٤٠٤/٢	١٥٨/٥	
- (فَعْلَلُ) مما يقل في كلامهم ٤٠٤/٢	١٥٨/٥ - ١٥٩	
- القول في تصريف (أَحْوَى)	٤٠٤/٢	١٥٩/٥
- كراهيتهم معتلين بينهما حرف وإن اختلف فيه		
حرف العلة ٤٠٤/٢	١٥٩/٥	

الباب	الكتاب	التعليق
- تركهم من المعتل ما نظيره في غيره	٤.٤/٢	١٦٠/٥
- مجيء الاسم على ما اطرَح من الفعل	٤.٤/٢	١٦٠/٥
ومن باب الإدغام	٤.٤/٢	١٦١/٥
- رفعك الصوت عند الرغبة في إجراء		
الحروف (الحركات)	٤.٥/٢	١٦١/٥
ومن باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع		
لسانك لهما	٤.٧/٢	١٦٢/٥
- القول في إدغام الحرفين من جنس واحد		
في كلمتين	٤.٧/٢	١٦٢/٥
- مجيء المتحرك بين ساكنين نحو (يد دَواد)		
	٤.٧/٢	١٦٢/٥
- لا يكون قبل المحلوف إذا حلف الآخر إلا حرف مدّ		
	٤.٧/٢	١٦٣/٥
- البيان حسن في مثل (جعل لك)		
	٤.٧/٢	١٦٤ - ١٦٣/٥
- عدم جواز الإدغام في نحو (ابن نوح وأسم موسى)		
	٤.٧/٢	١٦٤/٥
- الإخفاء في (فَرَادِد)	٤.٨/٢	١٦٥/٥

## الكتاب التكميلي

- ٤٠٨/٢ ١٦٥/٥  
أحسن منه في الألف
- ٤٠٨/٢ ١٦٥/٥
- ٤٠٨/٢ (أخشوا وأقنداً) ١٦٦/٥  
يرف اللين في القوافي
- ٤٠٩/٢ ١٦٦/٥  
المحذوفة في الردف
- القول في إدغام مثل (ظلموا وأقنداً، وأظلمي ياسراً)
- ٤٠٩/٢ ١٦٧/٥
- عدم لزوم الواو في (ظلموا وأقنداً) والياء في (قاضي ياسراً)
- ٤٠٩/٢ ١٦٨/٥
- إدغام الهمزتين كإدغام غيرها من المثليين
- ٤٠٩/٢ ١٦٨/٥
- قولهم: (يَقْتُلُونَ، فَقَدْ قَتَلُوا) ٤١٠/٢ ١٦٩/٥
- جواز الكسر والفتح في قاف (أقتتلوا)
- ٤١٠/٢ ١٧٠/٥
- قراءة أهل مكة ضم الراء في (مُردِّفِين)
- ٤١٠/٢ ١٧٠/٥
- قرب الراء في (مردفين) من الميم وأنه ليس بينهما حرف ساكن
- ٤١٠/٢ ١٧١/٥

الباب	الكتاب	التعليق
- ألف الوصل في (الحَمَر)	٤١٠/٢	١٧١/٥
- التقاء المتلين في مثل (رَدَّ داود)		
و (اسمُ موسى)	٤١١/٢	١٧٢/٥
ومن باب الإدغام في الحروف المتقاربة		
	٤١١/٢	١٧٢/٥
- لاتدغم الياء مع المتقاربة وإن كان قبلها		
فتحة ولا الواو	٤١١/٢	١٧٢/٥ - ١٧٣
- لو أدغم الياء في الميم لزال عنه المد واللين		
	٤١١/٢	١٧٣/٥
- الواو التي قبلها ضمة، والياء التي قبلها		
كسرة أبعد للإدغام	٤١١/٢	١٧٤/٥
- الميم قبل الياء بمنزلة التون في أن لم تقلب		
فاء للإدغام	٤١٢/٢	١٧٤/٥
- إدغام الراء في اللام أو التون بقلبها إلى أحدهما		
	٤١٢/٢	١٧٥/٥
- لايدغم الزائد في الناقص	٤١٢/٢	١٧٥/٥
- ماكان أقرب إلى حروف الفم كان أقوى		
على الادغام	٤١٢/٢	١٧٦/٥
- إدغام العرب الهاء في الحاء وهو الإخفاء		
	٤١٢/٢	١٧٦/٥ - ١٧٧

الباب	الكتاب	التعليق
- الحاء مع العين تجري مجرى الباء مع الميم	٤١٣/٢	١٧٨/٥
- لا تدغم الحاء في العين، وتدغم العين في الحاء	٤١٣/٢	١٧٨/٥
- لا تدغم الميم في الباء، وتدغم النون في الباء	٤١٣/٢	١٧٩/٥
- ما بين الغين والحاء من فروق الهمس والرخاوة	٤١٣/٢	١٧٩/٥
- إلتقاء القينين أقل من التقاء الحامين	٤١٣/٢	١٧٩/٥
- تشبيه الحاء والغين بحروف اللسان في أن خفي التون معهما	٤١٤/٢	١٨٠/٥
- الإدغام بغير غنة (التون مع الراء)	٤١٤/٢	١٨٠/٥
- قلب النون مع الباء ميماً	٤١٤/٢	١٨١/٥
- النون مع الواو تدغم بغنة وبلا غنة	٤١٤/٢	١٨١/٥
- الميم مثل الواو في اللين والتجانس	٤١٥/٢	١٨٢/٥



الملاحظات	الكتابات	المصادر
		- إدغام النون في الواو وفي الحروف الخمسة (ويرمل)
١٨٣ - ١٨٢/٥	٤١٥/٢	
١٨٣/٥	٤١٥/٢	- مخرج الإدغام من غير الفم
		- للنون ثلاث مراتب مع سائر الحروف
١٨٤ - ١٨٣/٥	٤١٥/٢	
		- أصل الإدغام كثرة الحروف للمم
١٨٥/٥	٤١٥/٢	
		- إدغام النون مع الراء واللام والياء والواو
١٨٥ - ١٨٤/٥	٤١٥/٢	
		- لم يَدْغَمُوا النون في السين عند التحريك
١٨٥/٥	٤١٥/٢	
١٨٥/٥	٤١٥/٢	- النون لا تَدْغَمُ في حروف الخلق
		- عدم احتمال إدغام النون في أكثر من ستة
١٨٦ - ١٨٥/٥	٤١٥/٢	حروف للمقارنة
		- سكون النون مع الميم والواو والياء
١٨٦/٥	٤١٥/٢	
		- منعوا إدغام النون في الواو كراهة الالتباس
١٨٦/٥	٤١٥/٢	
		- جواز الإدغام إذا كان بمنزلة المنفصل
١٨٧/٥	٤١٥/٢	

الباب	الكتاب	التعليق
- النون قبل الياء تقلب ميماً	٤١٦/٢	١٨٨/٥
- إظهار النون مع الياء والميم والواو ليعد المخارج	٤١٦/٢	١٨٨/٥
- لا تدغم النون في الحروف التي تخرج من الخاشيم	٤١٦/٢	١٨٨/٥ - ١٨٩
- منع إدغام النون فيما لا يدغم فيها	٤١٦/٢	١٨٩/٥
- لا تدغم النون فيما تفاوت مخرجه عنها	٤١٦/٢	١٨٩/٥ - ١٩٠
- إدغام اللام في الطاء والذال والياء والصاد والزاي والسين	٤١٦/٢	١٩٠/٥
- لا تسفل اللام إلى أطراف اللسان	٤١٧/٢	١٩٠/٥ - ١٩١
- يحسن الإدغام في حال علم الإسفال	٤١٧/٢	١٩١/٥
ومن باب الإدغام في حروف طرف اللسان والفتايا		
- الحروف الشديدة بثقل التكلم بها، للزوم	٤١٨/٢	١٩٢/٥
- اللسان موضعهن	٤١٨/٢	١٩٢/٥
- الإمساك بالقلم يكشف عن أن الميم بمنزلة الياء	٤١٨/٢	١٩٢/٥

المساج	الكتاب	التعليق
- الزاي والسين كل منهما يدغم في الآخر	٤١٨/٢	١٩٢/٥ - ١٩٣
- إذهاب الإطباق مع التاء كإذهابه من الطاء والتاء	٤١٩/٢	١٩٣/٥
- البيان مع الدال والتاء أمثل منه في		
في الصاد والسين والزاي	٤١٩/٢	١٩٣/٥ - ١٩٤
- (الطاء والتاء والذال) أخوات	٤١٩/٢	١٩٤/٥
- القول في إدغام الدال في الزاي		
	٤١٩/٢	١٩٤/٥ - ١٩٥
- إدغام التاء في الدال	٤١٩/٢	١٩٥/٥
- الهاء من (ثلاثة) تنقلب تاء في الدرج		
	٤٢٠/٢	١٩٥/٥
- اختلاط الطاء وأختيها	٤٢٠/٢	١٩٦/٥
- إدغام الطاء في الشين، والتاء والذال		
أيضًا في الشين	٤٢٠/٢	١٩٦/٥
- الإجحاف الممنوع وهو نقص الصوت		
في إدغام المجهور	٤٢١/٢	١٩٦/٥
- منعهم القول: (مُذَكَّر)	٤٢٢/٢	١٩٦/٥ - ١٩٧
- الصاد أُنْدَى في السمع من الضاد		
	٤٢٢/٢	١٩٧/٥

البسائط	الكتاب	التعليق
-	لاتدغم الضاد في الطاء في الانفصال	
	٤٢٢/٢	١٩٨/٥
-	قلب التاء طاء لا أن تدغم الطاء في التاء	
	٤٢٢/٢	١٩٨/٥ - ١٩٩
-	ترك البيان في هذه الحروف أقوى منه في المنفصلين	
	٤٢٣/٢	١٩٩/٥
-	أصل الإدغام أن يسكن الأول ويحرك الثاني مدغمًا فيه	
	٤٢٣/٢	٢٠٠/٥
-	سكون الآخر في المثليين دعاهم للإدغام	
	٤٢٤/٢	٢٠٠/٥
-	إدراك الألف في نحو (ارْدُدِ الباب) والنون نحو (ارْدُدْ يا فتى)	
	٤٢٤/٢	٢٠١/٥
-	لاتدغم التاء في مثل (استفعل)	
	٤٢٤/٢	٢٠١/٥
-	كراهية تحريك السين	
	٤٢٤/٢	٢٠١/٥ - ٢٠٢
-	اجتماع سكون ما قبل تاء (استفعل)	
	٤٢٤/٢	٢٠٢/٥
-	وإعلال العين بعده	
	٤٢٤/٢	٢٠٢/٥
-	الفرق بين قاف (اقتتلوا) والسين في (استفعل)	
	٤٢٤/٢	٢٠٢/٥

الباب	الكتاب	العلامة
- التحرك أصل في قاف (اقتتلوا) وميم (مُتَدَّ)	٤٢٤/٢	٢٠٢/٥
- الحذف في (يَعِدُّ) والكسرة بعدها	٤٢٥/٢	٢٠٣/٥
- كرهوا (وَطَلَدَ، وَوَتَدَّ) لما فيه من الاستثقال	٤٢٥/٢	٢٠٣/٥
- تقارب الحروف ومخارجها في مثل المصدر (أَزَيْتًا)	٤٢٥/٢	٢٠٣/٥
- حذف التاء في (تَمْتَوْنَ الموتَ، وتَذْكُرُونَ)	٤٢٥/٢	٢٠٤ - ٢٠٣/٥
- الخيار في حذف التاء وإثباتها في (تتذكرون وتذكرون)	٤٢٦/٢	٢٠٥/٥
- لا يجوز حذف اللال أو التاء من (تذكرون) ونحوه	٤٢٦/٢	٢٠٥/٥
- ترك الإدغام في الحروف المتقاربة في المواضع حسن	٤٢٦/٢	٢٠٦/٥
- القول في (الذَّكْر) جمع (ذِكْرَة) مثل:	٤٢٦/٢	٢٠٦/٥
(كُسْرَة وكُسِر)		

الباب	الكتاب	التعليق
ومن باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه		
	٤٢٦/٢	٢٠٧/٥
- لا تدغم الصاد في التاء	٤٢٦/٢	٢٠٧/٥
- (اصْطَبِر) أصله (اصْتَبِر)	٤٢٦/٢	٢٠٨/٥
- الزاي مجهولة غير مطبقة	٤٢٦/٢	٢٠٨/٥
- لا تدغم الصاد في الدال لأنها قبلها وهي من		
نفس الحرف في نحو (اصْطَبِر) ٤٢٦/٢		٢٠٨/٥
- يكره إذهاب الإطباق في مثل (اضبط دَلَامًا)		
	٤٢٦/٢	٢٠٨/٥
- لم يصلوا إلى إدغام الدال في الصاد		
	٤٢٦/٢	٢٠٨/٥ - ٢٠٩
- إذا تحركت الصاد وهي بميدة في نحو (مصادر)		
	٤٢٧/٢	٢٠٩/٥
- الطاء في الجهر كالدال	٤٢٧/٢	٢٠٩/٥
- مضارعة الصاد للزاي في نحو (أصْطَر)		
	٤٢٧/٢	٢١٠/٥
- البيان في الصاد أحسن إذا سكنت		
	٤٢٧/٢	٢١٠/٥
- التاء مع النون تقلب النون ميمًا	٤٢٧/٢	٢١٠/٥

الكتاب	الكتاب	التعليق
- تبدل تاء الافتعال مع الجيم دالاً		
في نحو (اجْتَمَعُوا)	٤٧٧/٢	٢١١/٥
ومن باب ما قلب فيه السين صادً في بعض اللغات		
	٤٧٧/٢	١١/٥
- الإشتراك في التصعيد مع تفاوت المخرجين		
	٤٧٧/٢	٢١١/٥
- الحاء والفين من حروف الخلق	٤٧٨/٢	٢١١/٥ - ٢١٢
- تقريب السين من مخرج القاف بما يتصعد		
	٤٧٨/٢	٢١٢/٥
- التاء والفاء ليس فيهما ما في السين		
من البدل قبل الدال	٤٧٨/٢	٢١٣/٥
- لا تكون التاء دالاً كما في (التقدير)		
	٤٧٨/٢	٢١٣/٥ - ٢١٤
ومن باب ما كان صادً ما خفوا على السنتهم		
	٤٧٨/٢	٢١٤/٥
- كراهيتهم إدغام الدال فتزداد سيناً فتلتقي		
- السينات في نحو (سِدَس)	٤٧٨/٢	٢١٤/٥ - ٢١٥
- قولهم : (بَيَّة) لقب وليس بنوح	٤٧٩/٢	٢١٥/٥
- قولهم في (فَخَذَ) : (فَخَذَ)	٤٧٩/٢	٢١٥/٥

الباب	الكتاب	العملية
-	عدم الاطراد في مجيء العين التي هي تاء لالتباسها	
بالتاء التي هي دال	٤٢٩/٢	٢١٥/٥
-	بعض الشاذ مشبه بما ليس مثله	
	٤٢٩/٢	٢١٦/٥
-	القول في السين من (يستطيع)	٤٢٩/٢ - ٢١٦/٥ - ٢١٧
-	من الشاذ قولهم: (تَكَلَّيْتُ يَتَكَلَّى وَيَتَسَمَّى)	
	٤٢٩/٢	٢١٧/٥ - ٢١٨
-	حذفهم العين من المضاعف نحو: (أَحَسْتُ، وَصَسْتُ)	
	٤٢٩/٢	٢١٨/٥
-	لم يصلوا إلى الإدغام، لأنه لو أُدغم لحركت	
	لام المعرفة في نحو (عَلَمَاء) في (على الماء)	٢١٩/٥

\* \* \*





## مطابع الحسني

هاتف : ٤٨٢٦٧٨٧

فاكس : ٤٨٨١٠١٨

ص.ب ٥٩١٣٨

الرياض ١١٥٢٥











Bibliotheca Alexandrina



0388271